

**الفرائد الجديدة**  
**تحتوي على نظم الفريدة وشرحها**  
**المطاع السعيدة وكلاهما للشيخ عبد**  
**الرحمن الاسيوطي**  
**المتوفي سنة 911هـ**  
**والمواهب الحميدة للشيخ عبد الكريم**  
**المدرس**  
**تحقيق**  
**الشيخ عبد الكريم المدرس**  
**الجزء الاول**  
**اشرف على طبعتها وعلق على**  
**شواهدا**  
**محمد الملا احمد الكزني**

**تنبیه**

- تم إعادة تنضيد الكتب وتدقيقها لمرة واحدة على الأقل، الرجاء التماس العذر في حال وجود بعض الأخطاء والمساعدة في تصحيحها إذا أمكن وذلك عن طريق التواصل عبر الايميل ( muhmaz@gmail.com ) او عن طريق الواتس اب (0097336610249).
- للحصول على آخر تحديث على الكتب يرجى تحميلها من قسم "الوصلات الخارجة" في صفحة المؤلف على موسوعة ويكيبيديا حيث ستتوفر الروابط لأحدث النسخ ( https://tinyurl.com/yvt2s8pm ).
-

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين: محمد ابن عبدالله الذي تولى الله نصره وتأيد دينه إلى يوم الدين، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

وبعد: فان هذا الكتاب المسمى (بالفرائد الجديدة)، كتاب نفيس يشتمل على ثلاثة كتب وهي (الفريدة)، (المطالع السعيدة) كلاهما للشيخ السيوطي و(المواهب الحميدة)، للاستاذ الشيخ عبدالكريم اما المطالع السعيدة فانه يعتبر من امهات مصادر النحو حيث يشتمل على جل قواعد النحو ان لم يشتمل على كلها.

انا اذا عرفنا أن الشيخ السيوطي ولد سنة 849 وبدأ بالتأليف والتصنيف سنة 866 وانه توفي سنة 911.

وعرفنا أنه ألف هذا الكتاب سنة 895.

عرفنا ان هذا الكتاب ألف في وقت كمل فيه نضوج المؤلف، واستقر رأيه في كثير من المسائل المعقدة، على حلول قيمه، كما أن تأليف هذا الكتاب جاء بعد تأليف كتاب (همع الهوامع)، وشرحه حيث جاء في بحث اعراب الأسماء الخمسة من هذا الكتاب ما نصه:

(اعلم ان في اعراب هذه الاسماء اثني عشر مذهبا قررتها في شرح همع الهوامع) هذا نص من المؤلف على أن شرح همع الهوامع سابق على هذا الكتاب.

وبذلك يظهر أن هذا الكتاب نابع من بنات أفكار المؤلف، وخلاصة اختباره واختياراته، وزبدة تصانيفه في هذا الفن، والشيخ السيوطي هو

الشيخ السيوطي ما اجله واعظم قدره! فهو أعرف من أن أعرفكم به، واجل من أن ابين بعض فضائله، فهو الذي ترجم له في عشرات الكتب.

ومع هذا فاننا نسمح لأنفسنا بان نكتب شيئاً موجزاً عن السيوطي، ومن يحب الاطلاع على تأريخ حياته أكثر فأكثر عليه أن يرجع إلى كتابه (حسن المحاضرة)<sup>(1)</sup> حيث ترجم السيوطي حياته بنفسه.

الشيخ السيوطي: هو عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الخضير<sup>(2)</sup> الأسويطي.

نشأ يتيماً. وكان جده الأعلى أعجمياً حسيماً جاء في ترجمة حياته وتلقى علومه على أكابر علماء زمانه.

ولازم العلامة محي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة.

وسافر إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب وغيرها.

ويقول عن نفسه: رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبدیع، على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه، والجدل، والتصريف، ودونها: الانشاء، والترسل، والفرائض.

---

<sup>(1)</sup> انظر الجزء الثاني المطبعة السلفية.

<sup>(2)</sup> الخضير نسبة إلى محلة الخضيرية في بغداد ذكر الياقوت (في معجم البلدان) ان هذه المحلة تقع بالجانب الشرقي وفيها كان سوق الجرار.

ودونها: القراءات، ولم اخذها عن شيخ.  
ودونها، الطب.  
واما علم الحساب فهو اعسر شيء علي.  
وقد كنت في مبادئ الطلب، قرأت شيئا في علم المنطق، ثم ألقى  
الله كراهته في قلبي.  
أما كتبه فقد عرفها في (حسن المحاضرة)، ثلاثمائة كتاب، سوى ما  
غسله وتاب عنه.  
وعد له بروكلمان 415 مصنفا بين مخطوط ومطبوع.  
وذكر له جميل بك العظم 576 مصنفا، بين كتب كبيرة ورسائل.  
وذكره ابن اياس فيمن توفي في عصر الغوري، وقال: بلغت مؤلفاته  
ستمائة مؤلف.  
ولقد دلت الروايات: على انه (رحمه الله) كان عفيفا كريما صالحا تقيا  
نقيا رشيدا، لا يمد يده لسلطان، ولا يقف على باب أمير أو وزير، قانعا  
برزقه من خانقاه (شيخو)، لا يمد عينه إلى ما سواه.  
وكان الأمراء والوزراء يأتون لزيارته، ويعرضون عليه اعطيائهم  
وهباتهم، فيردها.  
وتوفي (رضي الله عنه) في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادي  
الأولى سنة 911 وقد استكمل من العمر احدى وستين سنة وعشرة  
أشهر وثمانية عشر يوما، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته.  
وحقق (مطالع السعيدة)، وكتب حلا لمنظومة الفريدة فضيلة الأستاذ  
(عبدالكريم)، ومن المعلوم أن الأستاذ الفاضل قرأ هذا الكتاب على  
فضيلة

العلامة المرحوم الشيخ عمر المتوفى سنة 1355هـ الشيخ عمر القره داغي المردوخي: الذي يعتبر بحق من المحققين المدققين، وله حواش لطيفة على الفريدة.

كما أنه درّس الكتاب لطلابه مرات عديدة، وناقشهم وناقشوه، فليس هناك شاردة ولا واردة الا تأكد منها ومحصها.

كما أن الاعتماد في النهاية على نسخة جيدة كتبها الشيخ أحمد الهفتاشي سنة 1305 الهجرية.

فلذلك يعتبر هذا الكتاب على درجة عالية من الدقة والتمحيص والتحقيق، ومع هذا فان الكمال لله وحده.

فليس من الأدب أن يدعى الانسان الكمال لعمله واستاذنا الفاضل الشيخ عبدالكريم الذي حقق الكتاب وكتب الحل على الفريدة هو عبدالكريم بن محمد بن فتاح بن مصطفى بن سليمان بن محمد الكردي الشهرزوري، جمل الله الوجود بوجوده، ومتعنا بصحته وعافيته، يعتبر اليوم نخبة المحققين من بين علماء الأكراد في العراق، بل من بين علماء العراق، وهو يعتبر ينبوعاً من العلم في كافة الفنون العقلية والنقلية، ومنبعاً للتقوى والأخلاق العالية المرضية،

انه كثير التواضع عطوف على الطلاب رحوم بشعبه وجميع الناس، قوي الايمان بالله شديد التوكل عليه.

حتى أصبح الايمان والاسلام جزءاً من ماهيته وهويته، لا عرضاً له، فقد سخر حياته وعلمه في خدمة الدين الحنيف ونشره بثلاث لغات: العربية، والكردية، والفارسية.

ولقد ولد الأستاذ في قرية (ره ره شيش) التابعة لقضاء حلبجة سنة 1901 من أبوين كريمين، وأسرة متدينة من عشيرة قاضي حيث قرأ

القرآن الكريم عند والده، الذي كان عالما أيضا،  
وبدأ بالدراسة كسائر تلاميذ كردستان، حيث ينتقلون من مدرسة إلى  
مدرسة وقرية إلى قرية، بحريتهم،  
يبحثون عن الاستاذ الجيد المعروف برسوخ القدم في العلوم، الى ان  
جاء به الحظ إلى حلقة درس أحد المحققين المعروفين: ألا وهو الشيخ  
عمر المعروف بابن القره داغي، فلاممه واستفاد من علومه وورعه  
وأخلاقه وأدابه،  
وبقى عنده إلى أن منحه اجازة عامة بالتدريس سنة 1924.  
وبعد ذلك بدأ بالتدريس.  
وعمل مدرسا في بياره زهاء أربع وعشرين سنة يأتيه الطلاب أفواجا  
للاستفادة من علومه.  
وتخرج على يديه نخبة ممتازة من العلماء، فيهم من يشار اليه بالبنان.  
ثم انتقل إلى السليمانية فلم يزل الطلاب يقصدونه من أنحاء كردستان  
ثم انتقل إلى كركوك فلم يزل كذلك يتسابق الطلاب إلى حلقة تدريسه  
ويتنافسون على القراءة عنده لتأكدتهم من غزارة علمه وسيطرته على  
المادة المقرّوة وحسن اتقانه وبركة علمه.  
ثم انتقل سنة 1960 إلى بغداد، حيث عين مدرسا في مدرسة الشيخ  
عبدالقادر الكيلاني، واماما وخطيبا في الجامع الاحمدي.  
فلم تزل المدرسة عامرة بوجوده يقصدها الطلاب من أنحاء العالم،  
ومن شعوب مختلفة: من الكرد، والعرب، والترك، والماليزي،  
والاندنوسي والباكستاني، وغيرهم،

الى ان احيل الى التقاعد 1973.

ولكنه لم يتوقف عن التدريس، بل بقي كمدرس في مدرسة الحضرة الكيلانية، والناس يستفيدون من علومه وارشاداته ونصائحه الطيبة القيمة، ويحظى باحترام المادة النقباء الكيلانيين ورعايتهم.

ولقد ألف الاستاذ عبدالكريم كتبا قيمة، تنفع المسلمين وترشدهم الى الايمان بالله وحسن الخلق، وتدافع عن الإسلام وتخدم، اللغة، والأدب، والعقائد، وغيرها.

وفيما يلي سرد لبعض كتبه.

ما ألفه باللغة الكردية:

- 1- شه ريعه تي ئيسلام.
- 2- باراني ره حمه ت.
- 3- أساس السعادة.
- 4- ماء الحياة.
- 5- اقبال نامه.
- 6- الايمان والاسلام.
- 7- جل جراي اسلام.
- 8- النور والنجاة.
- 9- نور الصباح.
- 10- المولود النبوي والمعراج.
- 11- مجموعة الخطب الدينية.
- 12- شرح ديوان المولوي.
- 13- شرح وتحقيق ديوان النالي.

- 14- بهار وگول زار.
- 15- نور القرآن.
- 16- حج نامه.
- 17- شرح تصريف الزنجاني.
- 18- شرح قصيدة النور للخاكي.
- 19- شرح ديوان بيساراني.
- 20- شرح ديوان سالم.
- 21- شرح ديوان محوى.
- 22- شرح ديواني فقى قادر.
- 23- يادى مه ردان.
- 24- روز گارى زيانم.
- 25- دوو رشته.
- 26- الحديقة الوردية لأهل العقيدة المرضية.  
مؤلفاته باللغة العربية:
- 1- الوسيلة في شرح الفضيلة، في علم الكلام.
- 2- صفوة اللاكي من مستصفى الغزالي، في أصول الفقه.
- 3- جواهر الفتاوى.
- 4- المفتاح.
- 5- الورقات.
- 6- العزيزة.
- 7- الوجيهة.
- 8- المقالات.
- 9- خلاصة البيان.
- 10- الصرف الواضح.
- 11- المواهب الحميدة.
- مؤلفاته باللغة الفارسية:
- 1- شمشير كاري، بر فرق نسيم رستگاري.



ومما يعزني أن الأستاذ عبدالكريم قد وضع ثقته فيّ وكلفني بأن أكتب تعليقاً ولو متواضعاً على الشواهد الموجودة في الكتاب وإن أقوم بالاشراف على طبعه.

وذلك لأنني لازمت حلقة تدريسه مدة من الزمن، واستفدت من أخلاقه العالية وعلمه الغزير وقرأت خلالها كتباً قيمة، في النحو، والبلاغة، والمنطق، والكلام، وأصول الفقه، ومع هذا فأنني أعتقد بضخامة الأمانة وأتصور بأنني لست رجليها. لكن الأستاذ شجعني وهو المعروف بتشجيع الطلاب، وأمرني بأن أتحمّل هذه المسؤولية وأقوم بهذا العمل ولا بد أن أطيع أمره وأتبع إرشاده بل ولا ينبغي لي إلا أن أنفذ ما أشار إليه، فقامت ببيان موضع الشاهد من البيت وذكر تتمته وقائله حسب الإمكان والتيسير كما قمت بوضع فهرس الموضوعات وفهرس للشواهد.

والله أرجو أن يوفق الجميع لخدمة الدين الحنيف، وخدمة الانسانية والحق والاخلاق الحميدة وهو نعم المولى ونعم النصير.

**محمد الملا أحمد الكزني**

**بغداد-الكرخ**

**في 29/1/1977**

بسم الله الرحمن الرحيم  
أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ وَالسَّلَامِ  
النَّحْوُ خَيْرٌ مَا بِهِ الْمَرْءُ غُنِيَ  
وَهَذِهِ الْفَيْهُ فِيهِ حَوْتُ  
فَائِقَةُ الْفَيْهِ ابْنِ مَالِكٍ  
وَجَمْعُهَا مِنَ الْأُصُولِ مَا خَلَتْ  
تَرْتِيبُهَا لَمْ يَحِوَ غَيْرِي صَنَعَهُ  
وَأَسْأَلُ اللَّهَ وَقَاءَ الْمَلْتَرَمِ

عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الْأَنَامِ  
إِذْ لَيْسَ عِلْمٌ عَنْهُ حَقًّا يَغْتَنِي  
أُصُولَهُ وَتَنْفَعُ طُلَّابَ نَوْتُ  
لِكَوْنِهَا وَاضِحَةً الْمَسَالِكِ  
عَنْهُ وَضَبَطَ مُرْسَلَاتٍ أَهْمَلَتْ  
مَقَدَّمَاتٍ ثُمَّ كُتِبَ سَبْعَهُ  
فِيهَا مَعَ النِّفَعِ وَحُسْنِ الْمُخْتَلَمِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
أَكْمَلُ مَرَامٍ يَتَجَلَّى عَلَى الْجَنَانِ وَاجْمَلُ كَلَامٍ يَتَحَلَّى عَلَى اللِّسَانِ  
اللَّهُمَّ يَا وَهَّابُ يَا مَنَّانُ عَلَى فَيْضِ هِبَاتِكَ الْحَسَانَ بِرَحْمَتِكَ وَفَضْلِكَ عَلَى  
الْإِنْسَانِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى مَنْ فَازَ بِكَمَالِ الْعِلْمِ وَالْعِرْفَانِ سَيِّدِنَا  
مُحَمَّدٍ

الفتاح لآبواب الإحسان وعلى أخوانه وآله وصحبه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد فإن علم العربية لا يخفى جلال قدره وكمال أمره واحتياج طلاب العلوم إلى نظمه ونشره وإن اضبط كتاب فيه عندنا المنظومة الأرجوزة الألفية المفيدة، المسماة بالفريدة للحافظ العلامة جلال الدين عبدالرحمن الأسيوطي طاب ثراه وجعل الجنة مثواه وقد شرحها الناظم بشرح شاف مفصل قصر عن ضبطه أفهام الطالبين فأخذت زبدته وجعلته كحل للفريدة لكشف مبناها وإيضاح معناها وربما زدت عليها بعض الفوائد لمزيد العلم والدراية وقدمت أو أشرت بعض المطالب لغاية جلية عند أهل العناية وإنما قصدت بتأليفي هذا خدمة حسنة بمنظومة الفريدة من جهات عديدة وسميته تفاعلاً (بالمواهب الحميدة في حل وكشف الفريدة) والله أسأل النفع به في ركاب أصله لي، ولكل طالب علم يريد الخير والبركة لدينه يوم القضاء وفصله أنه سميع قريب ولدعوات المضطرين مجيب: فنقول وبالله التوفيق.

=====

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمداً لله على نعمه المزيّدة، والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي تولى نصره وتأييده وعلى آله وصحبه الذين جمعوا طارف الفضل وتليده فهذا تعليق على الفيتي في علم العربية المسماة بالفريدة كثير الفوائد العديدة جم الفرائد المفيدة، لذا تسمى (بالمطالع السعيدة في شرح الفريدة) وفقنا الله للمسالك الحميدة وفتح لنا من كل طريق إلى الخير وصيده:

(النظم) أقول بعد الحمد إلى قوله وهذه الفية.

(الشرح) ورد في الحث على تعلم العربية أحاديث مرفوعة وآثار موقوفة ومقطوعة، فأخرج المرهبي في فضل العلم من طريق زيد ابن جدعان قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اعربوا الكلام كي تعربوا القرآن).

واخرج المرهبي أيضا والخطيب في الجامع من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: مر عمر بقوم قد رموا رشعا فاختأوا فقال: ما أسوء رميكم قالوا: نحن متعلمين قال: لحنكم اشق علي من سوء رميكم؛ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((رحم الله امرءً أصلح لسانه)). وأخرج الطبراني وأبو الشيخ ابن حبان والحاكم في المستدرک وابن مردويه والبيهقي في شعب الإيمان والمرهبي والصابوني في الماليتين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((احبوا العرب لثلاث لأنني عربي والقرآن عربي وكلام أهل الجنة عربي)).

واخرج البيهقي في شعب الإيمان من طريق موريق العجلي قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ((تعلموا السنة والفرائض واللحن كما تتعلمون القرآن)) وأخرج البيهقي والخطيب في الجامع من طريق أبي مسلم البصري قال قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ((تعلموا العربية فانها تزيد في المروءة)). وأخرج البيهقي أيضا والخطيب عن عمرو بن دينار ان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم كانا يضربان اولادهما على اللحن.

واخرج المرهبي عن ميمون بن مهران قال كان ابني يتعلم العربية فنهيته عنها فشهدت ابن عمر قد لحن بعض ولده فدفعه دفعة ألقاه حيث شاء الله فرجعت إلى ابني فقلت عليك بالعربية فاني رأيت ابن عمر يضرب ولده على اللحن.

واخرج البيهقي في الشعب والمرهبي عن يحيى ابن عتيق قال قال للحسن يا ابا سعيد الرجل يتعلم العربية يلتبس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته فقال حسن فتعلمها فان الرجل يقرأ الآية فيعنى بوجهها فيهلك فيها.

وأخرج أبو طاهر عبدالواحد بن عمر<sup>(1)</sup> بن هاشم في كتاب أخبار النحويين عن الشعبي قال: قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: ((لأن أقرأ وأسقط أحب إلي من أن أقرأ وألحن)) وقال عمر: ((من قرأ القرآن وأعربه فمات كان له عند الله يوم القيامة كأجر شهيد)).

وأخرج أيضا من طريق مسلم بن شداد الليثي عن أبي بن كعب ((تعلموا اللحن في القرآن كما تعلمونه)). وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف وابن طاهر في أخبار النحويين من طريق يحيى بن يعمر عن أبي ابن كعب قال ((تعلموا العربية كما تتعلمون ألفاظها)).

وأخرج ابن طاهر من طريق عمر بن نافع عن أبيه قال كان رجل إلى جنب ابن عمر فلحن فارسل إليه أما أن تستنحي عنا وأما أن نستنحي عنك<sup>(2)</sup>.

وأخرج أيضا محمد بن عبدالرحمن بن يزيد أن أبا بكر وعمر قالا لحفظ بعض اعراب القرآن اعجب إلينا من حفظ بعض حروفه.

وأخرج أيضا من طريق نضر بن الشميل عن الخليل بن أحمد قال: لحن أيوب السخيتاني<sup>(3)</sup> في حرف فقال: استغفر الله.

وأخرج أيضا عن محمد بن الحارث المخزومي قال دخل على عبدالعزيز بن مروان رجل يشكو صهرا له فقال له أن ختني فعل بي كذا وكذا. فقال له عبدالعزيز من ختنك فقال ختني الختان الذي يختن الناس فقال عبدالعزيز لكاتبه ويحك بما أجابني فقال له أنك لحتن وهو لا يعرف اللحن كان ينبغي أن تقول: من ختنك بضم النون لا بفتحها كما

<sup>(1)</sup> عن طريق في نسخه.

<sup>(2)</sup> (أما ان تتنح عنا، وأما ان نتنح عنك) نسخة.

<sup>(3)</sup> السخيتاني.

قلت له، فقال عبدالعزيز: أرى اني أتكلم بكلام لا تعرفه العرب، لا شاهدت الناس حتى أعرف اللحن فأقام في البيت جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية قال فصلى بالناس الجمعة وهو من أفصح الناس قال فكان يعطى على العربية ويحرم على اللحن حتى قدم عليه زوار من أهل المدينة وأهل مكة من قريش فجعل يقول للرجل منهم ممن أنت فيقول له من بني فلان فيقول للكاتب أعطه مائتي دينار حتى جاءه رجل من بني عبدالدار فقال له ممن أنت، فقال من بنو عبدالدار، فقال: نحوها تجد في جائزتك وقال: للكاتب اعطه مئة دينار.

وأخرج أيضا عن جعفر بن عقبة الحنظلي قال قيل لعبدالملك بن مروان اسرع اليك الشيب قال شيبتي كثرة ارتفاع المنبر ومخافة اللحن.

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان عن شعبة قال اذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على رأسه مخلاة ليس فيها شعير. وقد نظم بعضهم هذا الأثر فقال:

مثل الطالب للحديث ولا يعرب النحو ولا له آلاته

كحمار قد علقت ليس فيها من شعير برأسه مخلاته...

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان عن طريق الواقد عن أبي الزيات عن أبيه قال ما تزندق من متزندق بالمشرق الا جهلا بكلام العرب.

وأخرج البخاري في تاريخه عن الحسين قال انما أهلكتهم العجمة.

وأخرج ابن الشاكر في مناقب الشافعي رضي الله عنه عن طريق حرملة قال سمعت الشافعي يقول ما جهل الناس ولا اختلفوا الا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان ارسطاطاليس.

وأخرج المرهبي عن ابن شبرمة قال أن<sup>(1)</sup> زين الرجال النحو وزين النساء الشحم.

وأخرج أيضا عن الزهري قال ليس في ما أحدثوا من المروءة شيء أحسن من العربية.

وأخرج البيهقي في الشعب عن عبدالله بن مبارك قال لا ينبل الرجل بنوع من العلوم ما لم يزين علمه بالعربية.

وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن النعمان بن عبدالسلام عن أبيه قال العلم علمان علم الدين وعلم العربية وسائره علاوة ان احسنه الرجل كان حسنا وان لم يحسنه لم يضعه<sup>(2)</sup>.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف والمرهبي من طريق سواده بن جعل عن أبي جعفر قال: من فقه الرجل عرفانه اللحن.

وأخرج المرهبي عن موسى ابن هلال السلماسي قال دخل أبو يوسف القاضي على الخليفة وعنده الكسائي فقال له لو تفقّهت كان ابذل بك<sup>(3)</sup>.

قال: يا أبا يوسف اني سائلك عن مسألة؟ قال وما مسئلتك؟ قال ما تقول في رجل أقر: أن لفلان عليه مئة درهم الا عشرة دراهم الا درهما، كم ثبت عليه من الإقرار.

قال: تسعة وثمانون درهما،

قال أخطأت يا أبا يوسف،

قال: لِمَ؟

<sup>(1)</sup> لا توجد (ان)، نسخة.

<sup>(2)</sup> (لم يضره) نسخة.

<sup>(3)</sup> أنبل بك.

قال لان الله تعالى قال في كتابه ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ \* إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ \* إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَايِرِينَ ﴾.

اخبرني يا أبا يوسف المرأة مستثناة من الآل أو من القوم؟

قال من الآل قال فكم ثبت عليه من الإقرار قال صدقت ثبت عليه من الإقرار واحد وتسعون درهما.

واخرج الخطيب في تاريخ بغداد عن الفراء انه قال قل رجل أمعن النظر في العربية فأراد غيره الأسهل عليه.

قيل له فأنت الآن قد امعنت النظر في العربية فنسئلك عن باب في الفقه قال هات على بركة الله تعالى.

قال: ما تقول في رجل صلى فسهى فسجد سجدتي السهو فسهى فيها ففكر الفراء ساعة ثم قال لا شيء عليه.

فقيل له من اين قلت

قال: قسته على مذهبنا في العربية وذلك أن المصغر لا يصغر عندنا وانما السجدة تمام الصلاة فليس للتمام تمام ولا يلتفت إلى السهو في السهو.

قال الكسائي نظما:

انما النحو قياس يتبع

وبه في كل علم ينتفع

فاذا ما ابصر النحو الفتى

مر في المنطق مرا فاتسع

فاتقاه كل من جاد له

من جليس ناطق أو مستمع

واذا لم يبصر النحو الفتى

هاب أن ينطق جبنا فامتنع

فترام ينصب الرفع وما

كان من خفض ومن نصب رفع

يقرء القرآن لا يعرف ما

صرف الاعراب فيه ومنع

والذي يعرفه يقرؤه

فاذا ما شك في حرف رجع

ناظرا فيه وفي اعرابه

فاذا ما عرف اللحن صدع

فهما فيه سواء عندكم

ليست السنة فينا كالبدع

كم وضع رفع النحو وكم

من شريف قد رأيناه وضع



وقال أبو تمام حبيب بن اوس الطائي في ارجوزة له:  
اني أقول للذي اعنى به  
مقالة المشفق من أصحابه  
لما رأيت العلم من تطلابه<sup>(1)</sup>  
ولم يزل يلحن في كتابه  
ويرسل القول بلا اعرابه  
لا يكمل الاديب في آدابه  
حتى يكون النحو في جلبابه  
ويلفظ اللفظ ولا يعبا به  
فذلك الفاضل في خطابه

وقال<sup>(2)</sup>:

فاقتبس النحو فنعم المقتبس  
صاحبه مكرم حيث جلس  
والنحو زين وجمال ملتبس  
من فاته النحو تعمى وانتكس  
ياخذ من كل كلام بالنفس  
لا ينطق المنطق الا بالخلس  
كأنما به من العي خرس  
شتان ما بين الحمار والفرس  
والقول ما لم يك بالنحو طفس  
لا يستوى المنطيق والندم  
الخ...

وقال<sup>(3)</sup>:

وصاحب النحو به عزيز  
لكل حرف عنده تمييز<sup>(4)</sup>  
كأنما في بيته كنوز  
كالدار فيها الباب والدهيز  
وكل علم فيه قد يجوز  
كالملح اذ يطيب ما يعوز  
والنحو مفتاح له حريز

---

<sup>(1)</sup> طلابه.  
<sup>(2)</sup> وقال آخر.  
<sup>(3)</sup> وقال آخر.  
<sup>(4)</sup> تميز.

وقال<sup>(1)</sup>:

وفي الكلام ليس مغن عنه  
وكلما قلت مقالا زنه

وليس في القرآن بد منه  
فحسن القول به وزنه

وقال<sup>(2)</sup>:

فانه جوهره ومعدنه  
فأوجز القول ولا تهجنه

ولا يكون فيك الا احسنه  
عندي وافحش الكلام ألحنه

وقال:

واترك الحشو لأهل الحشو  
فكلهم منطقته بالنحو

وانطق على رسلك لا بالعدو  
واقتمد في ذلك أهل<sup>(3)</sup> البدو

من غير ما كبر وغير زهو

وقال<sup>(4)</sup>:

المرسل المنطق باختلاط  
ياخذ بالعياط والمعياط<sup>(5)</sup>

تعساً لكل لاحسن وخاطي  
كأنه يضرب بالسياط

كانما نشا مع الأنباط

وقال<sup>(6)</sup>:

ودم عليه ما حييت واحرص  
ولا تزد حرفا ولا تنقص  
ولم يزل في قوله صنيع

ففتش النحو وعنه فافحص  
وكن عليه احسن التخلص  
وقال: من عرف<sup>(7)</sup> النحو فلا

وقال<sup>(8)</sup>:

اترك مقال السفلى الانجاس

وهكذا يقول كل الناس

<sup>(1)</sup> وقال آخر.

<sup>(2)</sup> وقال آخر.

<sup>(3)</sup> بأهل البدو

<sup>(4)</sup> وقال آخر:

<sup>(5)</sup> يأخذ بالهياط والمعياط.

<sup>(6)</sup> وقال آخر:

<sup>(7)</sup> من أحرز.

<sup>(8)</sup> وقال آخر.

فانهم عندي من النفاس<sup>(1)</sup>

وقال علي بن حسين الأصبهاني:

احبب النحو من العلم فقد  
انما النحوي في مجلسه  
يخرج القرآن من فيه كما  
وقال غيره:

النحو افضل ما يبغي ويقتبس  
اذا الفتى عرف الاعراب كان له  
لا ينطقون حذارا أن يلحنهم  
لانه لكتاب الله يلتمس  
مهابة من اناس حوله جلسوا  
كأنما بهم من خوفه خرس

وقال أبو عثمان الميسوري<sup>(2)</sup>:

النحو بر بالفتى، يكرمه حيث  
وقال آخر:

النحو يبسط من لسان الألكن  
فاذا طلبت من العلوم اجله<sup>(4)</sup>

قال أبو حيان:

هو العلم لا كالعلم شيء تراوده  
وما فضل الانسان الا لعلمه  
وقد قصرت اعمارنا وعلومنا  
وفي كلها خير ولكن اصلها  
به يعرف القرآن والسنة التي  
لقد فاز باغيه وانجح قاصده  
وما امتاز الا ثاقب الذهن واقده  
يطول علينا حصرها ونكابه  
هو النحو فاحذر من جهول  
غابده<sup>(5)</sup>

(1)

فدع مقال السفلى الاجناس

فانهم عندي من النسناس

(2) الميورقي.

(3) تكرمه.

(4) أجلها.

وناھیک من علم علي مشیده  
لقد حاز بالدنيا فخارا وسوددا  
هو استنبط العلم الذي جل  
وساد عطاء نجله وابن هرمس  
وعنة قد كان ابرع صحبه

مبانيه اعززه بالذي هو شائده  
(أبو الأسود الدئلي) فلا حر  
وطار به للعرب ذكر مغايد<sup>(1)</sup>  
ويحيى ونضر ثم ثملول ما هذه  
فقد قلدت جيد المعاني قلائده

---

<sup>(5)</sup> هما أصل دين الله من أنت عائده.  
<sup>(1)</sup> تعاوده.

وما زال هذا العلم تنمية سادة  
الى ان اتى الدهر العقيم بواحد  
امام الورى ذاك الخليل بن احمد  
وبالبصرة الغراء قد لاح فجره  
اذكى الورى ذهنا واصدق لهجة  
وما أن<sup>(3)</sup> يروى بل جميع علومه  
هو الواضع الثاني الذي فاق أولا  
وقد كان رباني اهل زمانه  
يقسم منه دهره في مثوبة  
فعام إلى حج وعام لغزوة

جهاذة تفدى<sup>(1)</sup> به وتعاضده  
من الأزد تنميه اليه فرائده<sup>(2)</sup>  
أقر له بالسبق في العلم  
فَنَارَتْ أَدَانِيَهُ وَضَاعَتْ أَبَاعِدَهُ  
اذا ظن أمرا قلت ها هو شاهده  
بداية اعيت كل حبر يجالده<sup>(4)</sup>  
قاصده<sup>(5)</sup>  
صئوم قؤم راعع الليل ساجده  
وثوقا بان الله حق مواعده  
فيعرفه البيت العتيق ووافده

---

<sup>(1)</sup> تنأى.

<sup>(2)</sup> فراهده.

<sup>(3)</sup> ما كان يروى.

<sup>(4)</sup> يجادله.

<sup>(5)</sup> في الناس يصح قواصده.

ولم يثنه يوما عن العلم والتقى  
واكثر سكناه بقفر بحيث لا  
وما قوته الا شعير يسفه  
عزوبا عن الدنيا وعن زهواتها  
ولما رأى من سيبويه نجابة  
تخيره وكان وارث علمه<sup>(2)</sup>

وقال التاج ابن ام مكتوم رحمه الله:  
وان تسئل عن رتبة العلوم  
فاعلم بان المستشار مؤتمن  
إبدأ اذا تحاول اشتغالا  
حتى ترى بحفظه مليا  
واقراه في كتاب سيبويه  
قد احكم الفروع والاصولا  
وشهدت بعلمه أمانته  
اياك ان تقرأه كالناس

كواعب حسن تسألين نواهد  
تناغيه الا عفره وأوابده<sup>(1)</sup>  
بماء قراح ليس تصفى موارد  
وشوقا الى المولى وما هو  
وأيقن أن الحين اذن مباحده  
ولا ضن حتى كأنه هو والده

وما هو الاحق بالتقديم  
وباذل النصح بأيمان قمن  
بالنحو واحذر عنه ان تزال  
تعرف منه الطوع والأبيا  
على امام حافظ عليه<sup>(3)</sup>  
وعلم الاجمال والتفصيلا  
وعظمت لفضله مكانته  
أو عن قليل الهود أو طياس<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> يعني وحوشه وترايه.  
<sup>(2)</sup> اذ كان وارث علما.  
<sup>(3)</sup> نبيه.  
<sup>(4)</sup>

وثن بالتصريف واقراء على  
يوغل بالتلميذ في شعابه  
فان علم النحو والتصريف  
من فاته النحو فذاك الاخرس  
وقدره بين الورى موضوع  
لا يهتدي لحكمة في الذكر  
قد أغلقت في وجهه الابواب  
ومن غدا بعلمه محذقا  
فكن عليه ما حييت عاكفا  
واهجر جهولا رame فخابا

وقال أيضا:

النحو علم شريف وفضل معناه  
وقال أيضا:

النحو للمعلم زين مثل الطراز  
وكن به ذا اعتناء تدرك به كل علم

شيخ غدا لعلمه محصلا  
مذلا ما كان من صعابه  
زينة كل عالم شريف  
وفهمه في كل علم مفلس  
وان يناظر فهو المقطوع  
وما له في غامض من فكر  
وغاب عن تحصيله الصواب  
فهو إلى نيل الهدى قد ارتقى  
ممارسا بصعبه ملاطفا  
فغض منه حنقا وعابا

وربه في امان من زيغه في  
العتاة

فاشدد يديك عليه وصنه عن  
القوة

وقد اختلف في أول من وضع النحو وفي سبب وضعه فاخرج ابو بكر  
محمد بن قاسم الأنباري في أماليه والحافظ أبو القاسم ابن العساكر  
في تاريخ دمشق عن ابن أبي مليكة قال قدم اعرابي في زمن عمر  
رضي الله عنه فقال من يقرئني مما انزل الله على محمد صلى الله  
عليه وسلم فاقرأه رجل براءة فقال: **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**  
**وَرَسُولُهُ** بالجر فقال الأعرابي اوقد برئء الله من رسوله. ان يكن  
الله برئ من رسوله فانا

أبرأ منه فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه.

فقال يا اعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

فقال يا أمير المؤمنين اني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني فأقرأني هذا الرجل سورة البراءة فقال ان الله بريء من المشركين ورسوله:

فقلت أوقد برىء الله من رسوله ان يكن الله بريء من رسوله فانا أبرأ منه.

فقال رضي الله عنه ليس هكذا يا اعرابي.

قال فكيف هي يا أمير المؤمنين فقال أن الله بريء من المشركين ورسوله.

فقال الأعرابي فانا والله بريء مما برئ الله ورسوله منه.

فأمر عمر بن الخطاب أن لا يقرئ القرآن الا عالم باللغة.

وأمر ابا الأسود الدئلي فوضع النحو..

وقال أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحق الزجاجي النحوي في أماليه حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا أبو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا مسدد بن سالم الباهلي حدثنا أبي عن جدي عن أبي الأسود الدئلي عن أبيه فقال دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فرأيتَه مطرقاً مفكراً.

فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟

قال اني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية.

فقلت ان فعلت هذا احييتنا وابقيت فينا هذه اللغة ثم أتيتَه بعد ثلاث فألقى الي صحيفة فيها:



بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال اتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا أبا الأسود ان من الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر.

قال أبو الأسود فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكأن ولم أذكر لكن فقال لم تركتها.

فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها:

واخرج البيهقي في شعب الايمان عن صعصة بن صوحان.

قال جاء أعرابي إلى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فقال السلام عليك يا أمير المؤمنين كيف تقرأ هذا الحرف (لا يأكله الا الخاطون) كل دابة تخطو.

قال فتبسم علي رضي الله تعالى عنه وقال يا اعرابي لا يأكله الا الخاطئون. قال صدقت يا أمير المؤمنين ما كان الله ليسلم عبده: ثم التفت إلى أبي الأسود الدئلي فقال ان الاعاجم قد دخلت في الدين كافة فضع للناس شيئاً يستدلون به على صلاح السنتهم فرسم لهم النصب والرفع والخفض...

واخرج ابن الانباري في أماليه من طريق محمد بن العباد المهلب عن أبيه.

قال سمع أبو الأسود الدئلي رجلاً يقرأ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**

بالجر فقال لا اظني ليسعني الا ان اضع شيئاً يصلح به لحن هذا.

وأخرج ابن الانباري من طريق العتبي.

قال كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيدالله ابنه فلما قدم عليه كلمه فوجده يلحن فرده إلى زياد وكتب اليه كتاباً يلومه فيه وقال امثل عبيدالله يصنع.

فبعث زيادا إلى أبي الأسود الدئلي.

فقال يا ابا الاسود ان هذه العجماء قد كثرت وافسدت من ألسن العرب فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله.

فأبى ذلك أبو الأسود فوجد زياد رجلاً فقال له أقعد في طريق ابي الاسود فاذا مر بك فاقرأ شيئاً من القرآن والحن فيه ففعل ذلك.

ولما مر به أبو الأسود رفع الرجل صوته يقرأ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** بالجر فاستعظم ذلك أبو الأسود.

فقال عز وجه الله يتبرء من رسوله ثم رجع من فوره الى زياد فقال قد اجبتك إلى ما سألت ورأيت أن أبدأ بأعراب القرآن فابعث الي ثلاثين رجلاً فاحضرهم زياد فاختر منهم أبو الأسود عشرة ثم لم يزل يختار منهم حتى اختار منهم رجلاً من عبدالقيس.

فقال خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد فاذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف واذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف فاذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفل الحرف فان اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره:

ثم وضع المختصر المنسوب اليه بعد ذلك.

قال أبو الفرج الأصبهاني في كتاب الأغاني أخبرنا أبو جعفر بن رستم الطبري النحوي عن أبي عثمان المازني عن أبي عمر الجرمي عن أبي الحسن الأخفش عن سيبويه عن الخليل بن أحمد عن عيسى بن عمرو عن عبدالله بن اسحق الحضرمي عن عنيسة الفيل وميمون الأقرن عن يحيى بن يعمر الليثي أن أبا الأسود الدئلي دخل إلى ابنته بالبصرة.

فقلت له يا أبتا (ما أشد الحر) رفعت أشد فظنها تسأله وتستفهم منه (أي زمان الحر اشد) فقال (شهرنا أحر) فقلت يا أبتا انما اخبرتك ولم أسألك فأتى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

فقال يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب لما خالطت العجم واوشك ان تطاول عليها زمان ان تضحل.

فقال له وما ذلك.

فأخبره خبر ابنته فأمره فاشترى مصحفا بدرهم وادلى<sup>(1)</sup> عليه (الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) ثم رسم اصول النحو كلها فنقلها النحويون وفرعوها...

وأخرج أبو الفرج في الاغانى عن المدائني قال أمر زياد أبا الأسود الدئلي أن ينقط المصاحف فنقطها ورسم من النحو رسوما..

ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه في حدود العربية.

ثم زاد فيها بعده عنيسة بن معدان المهدي.

ثم جاء عبدالله بن اسحق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء فزادا فيه.

ثم الخليل بن أحمد الأزدي فلخصه.

---

<sup>(1)</sup> وأملى عليه.

وجمعه علي بن حمزة الكسائي فرسم للكوفيين رسوما هم الآن يعلمون عليها..

واخرج أبو الفرج في الاغانى من طريق جعفر بن أبي حرب بن أبي الأسود الدئلي عن أبيه قال قيل لابي الأسود الدئلي من اين لك هذا العلم يعنون النحو قال أخذت الحدود عن علي بن أبي طالب..

واخرج أبو الفرج في الاغانى وأبو طاهر في أخبار النحويين وابن عساكر في تاريخ دمشق عن عاصم بن أبي النجود قال أول من وضع العربية أبو الأسود الدئلي جاء إلى زياد بن أبيه بالبصرة وكان يعلم أولاده.

فقال اصلى الله الامير انى ارى العرب قد خالطت هذه الاعاجم فتغيرت ألسنتهم افتأذن لى أن أضع للعرب علما يقيمون به كلامهم. قال لا.

ثم جاء زيادا رجل فقال اصلى الله الامير (توفى أبانا فترك بنون) فقال زياد ادعوا لى أبا الاسود فجاء.

فقال ضع للناس ما زويتك<sup>(1)</sup> عنه فوضع لهم النحو..

قال أبو الفرج وقد روى هذا الحديث من وجه آخر وفيه أن القصة كانت بين أبي الأسود وبين عبيدالله بن زياد.

قلت اخرجه من هذا الطريق السيرافى في طبقات النحاة واخرج أبو الفرج في الاغانى من طريق ابى عثمان المازنى عن الاخفش عن الخليل بن أحمد عن عيسى بن عمر عن عبدالله بن أبي اسحق عن أبي حبيب ابن أبي الأسود الدئلي أول باب وضعه أبي من النحو التعجب قال ابن عساكر في تاريخه ويقال ان ابنته قالت له يوما ما احسن السماء

---

<sup>(1)</sup> نهيتك.

فقال نجومها. قالت أني لم أرد أي شيء منها احسن انما اتعجب من حسنها. قال اذن فقولني ما احسن السماء (بالفتح) فحينئذ وضع كتابا... قال السيرافي ويقال ان السيب في ذلك انه مر بأبي الأسود سعد الفارسي وهو يقود فرسه فقال له مالك يا سعد لا تركب. فقال ان فرسي ضالع فضحك به بعض من حضره.

فقال أبو الأسود هؤلاء الموالي قد رغبوا في الاسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا اخوة فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول به لم يزد عليه. وقال أيضا. ويقال ان ابا الأسود لما وضع باب الفاعل والمفعول به زاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث ابوابا ثم نظر فاذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فاقصر عنه قال ولعل هذا الرجل يحى بن يعمر.

قال محبوب البصري عن خالد الجذاء قال أول من وضع العربية نصر بن عاصم وروى ابن لهيعة عن أبي النضر قال كان عبدالرحمن بن هرمز أول من وضع العربية انتهى ما أورده السيرافي:

وأخرج أبو طاهر في أخبار النحويين عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال أول من وضع النحو أبو الأسود الدئلي ثم ميمون الأقرن ثم عنبة الفيل ثم عبدالله بن اسحق قال ووضع عيسى بن عمر في النحو كتابين فسمى احدهما (الجامع) والآخر (الاكمال).

فقال الشاعر:

غير ما احدث عيسى بن عمر

بطل النحو جميعا كله

فهما للناس شمس وقمر

ذاك اكمال وهذا جامع

وقد اتفق العلماء على أن النحو محتاج اليه في كل فن من فنون العلم اما التفسير فلا يجوز لأحد أن يتكلم في كتاب الله حتى يكون مليا بالعربية لان القرآن عربي ولا تفهم مقاصده الا بمعرفة القواعد العربية وقد تقدم قول عمر بن الخطاب رضي الله عنهما (لا يقرء القرآن الا عالم بالعربية).

وقال أبو طالب الطبري في أول تفسيره من شروط المفسر ان يكون مليا من عدة الأعراب<sup>(1)</sup> لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام فانه اذا خرج بالبيان عن وضع اللسان فتأويله تعطيله: وقال غيره لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن حتى يكون جامعاً لخمس عشرة علماً احدها اللغة لان بها<sup>(2)</sup> يعرف شرح حال مفردات الالفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع الثاني النحو لان المعنى يتغير ويختلف باختلاف الاعراب فلا بد من اعتباره الثالث التصريف لانه به تعرف الابنية والصيغ.

قال الزمخشري من يدع التفاسير قول من قال ان الامام في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ جمع ام وان الناس يدعون يوم القيامة بامهاتهم دون آبائهم.

قال وهذا غلط اوجبه جهله بالتصريف فان اما لا تجمع على امام: واما الحديث فقال ابن الصلاح في علومه ينبغي للمحدث أن لا يروى حديثه بقراءة لحان ثم روى عن أبي داود السنجي قال سمعت الأصمعي يقول ان اخوف ما أخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوء مقعده من النار لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه.

<sup>(1)</sup> ممثلياً من قاعدة الاعراب.

<sup>(2)</sup> منها.

قال ابن الصلاح فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما، رويناه عن شعبة قال من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثله كمثل رجل عليه لبوس ليس له رأس.

وعن حماد ابن سلمة قال مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها.

وأما الفقه فاحتياجه إلى النحو ظاهر للمقلد في عدة أبواب كالأقارير والطلاق والعتق ونحوها. وللمجتهد في كل باب لان النحو من جملة شروط الاجتهاد المطلق. قال في الروضة انما تحصل اهلية الاجتهاد لمن علم أموراً أحدها كتاب الله إلى أن قال الخامس لسان العربية لغة واعراباً لان الشرع ورد بالعربية.

وقال الإسنوي في أول كتابه الكوكب: وبعد فان علم الحلال والحرام الذي به صلاح الدنيا والآخرة وهو المسمى بعلم الفقه مستمد من علم أصول الفقه وعلم العربية. فاما استمداده من علم الأصول فواضح وتسميته بأصول الفقه ناطقة بذلك. واما العربية فلان أدلته من الكتاب والسنة عربية وهي<sup>(1)</sup> يتوقف فهم تلك الأدلة على فهمها والعلم بمدلولها على علمها. واما الحافظ للأحاديث<sup>(2)</sup> العالم بسندها وطرقها وجميع رواياتها من غير ان يقوى باعه في العلمين المذكورين فحكمه حكم من اعتنى بالكتاب العزيز فحفظه واتقن رواياته السبع أو أكثر منها واحكم سنده ولا يخفى بعد من ذكرنا عن الاجتهاد واستنباط الأحكام. واما اصول الفقه فقد قال ابن الحاجب في مختصره واما استمداده فمن الكلام والعربية والاحكام

---

<sup>(1)</sup> وحينئذ.

<sup>(2)</sup> للحديث.

اما الكلام فلتوقف الادلة الكلية على معرفة الباري وصدق المبلغ واما العربية فلان الأدلة من الكتاب والسنة عربية.

واما علم البلاغة فقال ابن الأثير في كتابه المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر هذا الفن يفتقر إلى ثمانية أنواع من الآلات. النوع الأول معرفة علم العربية من النحو والصرف ثم قال أما علم النحو فانه في البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة (ابجد) في علم الخط وهو اول ما ينبغي اتقان معرفته على أنه ليس مختصا بهذا العلم خاصة بل ينبغي معرفته لكل احد ينطق باللسان العربي ليأمن معرة اللحن. ثم ان من الكلام ما يضطر اليه لضرورة الافهام فلو قال قائل ما احسن زيد ولم يبين الأعراب لم يعلم غرضه اذ يحتمل أن يريد التعجب من حسنه او يريد الاستفهام من أي شيء منه أحسن او يريد الأخبار بنفي الاحسان عنه فاذا بين الأعراب فقال ما احسن زيدا أو ما احسن زيد أو ما احسن زيد علمنا غرضه الانفراد كل قسم من هذه الأقسام بما يعرف به من الاعراب فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو اذا كان ضابطا لمعاني الكلام حافظا لها من الاختلال.

قال وأول من تكلم في النحو أبو الأسود الدثلي ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه ثم جاء بعده عيسى بن ميمون المهدي فزاد عليه ثم جاء بعده عبدالله ابن أبي اسحق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء فزادا عليه ثم جاء بعدهما الخليل بن أحمد الأزدي وتتابع الناس واختلف البصريون والكوفيون في بعض ذلك. وكذلك العلوم كلها يوضع منها مبادئ امرها شيء يسير ثم يزداد بالتدرج إلى أن يتكمل آخرها. وبهذا الذي بينا عرف تقرير قولي ان ليس علم عنه حقا يغتنى.

الشرح لقوله وهذه الفية إلى قوله ترتيبها: اختلف أهل العروض في أحد



مصراعى الرجز هل هو بيت كامل أو شطر بيت على قولين فعلى الثاني هذه، والفية ابن مالك عبارة عن ألف بيت وعلى الأول عبارة عن ألفين والفية صادقة بالقولين معا خلافا لمن اعترض على ابن مالك حيث قال (الفية) قائلا انما يصح ذلك على القول الثاني دون الاول وهذا الاعتراض اوجبه عدم استحضار قاعدة النسب فان من قواعده أن النسبة إلى المفرد والمثنى والمجموع تكون بصيغة واحدة كما قال ابن مالك هناك:

وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب

فألفية صيغة نسبة إلى ألف وإلى ألفين معا.

وهذه الالفية لخصت فيها جميع ما في الفية ابن مالك في ستمائة بيت وزدتها أربعمائة بيت فيها من القواعد والفوائد والزوائد ما لا يستغنى طالب النحو عنه فبذلك فاقت الفية ابن مالك: وفاقتها أيضا بالتنبيه على قيود اهمل ابن مالك ذكرها وبكونها اوضح عبارة من عبارة الفية فهذه ثلاثة أمور فاقتها بها والتنبيه على ذلك في النظم احسن من السكوت عنه وقد قيل في قول ابن مالك فائقة الفية ابن معطر انها دعوي بلا دليل.

وترتيبها إلى قولى كلامنا هذه الالفية مرتبة على مقدمات وسبع كتب فالمقدمات في تعريف الكلام والكلمة وأقسامها والكلم والجملة والمعرب والمبنى والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة واقسامها والكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوبات النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق الغير الجازمة وما ضم اليها من بقية حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الأنواع وهو الفعل وما الحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس في توابع هذه

الأنواع وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الابنية والسابع في تغيير الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل والادغام وختم بما يناسبه من خاتمة الخط، وهذا ترتيب بديع لم أسبق حدوث فيه حذو كتب الأصول، وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره: ((أن الله وتر يحب الوتر أما ترى السماوات سبعا والايام سبعا والطواف سبعا...)) الحديث.

# الكلام في المقدمات

كلامنا قول مُفيدٌ يُقصدُ

الكلام قول مفيد مقصود لذاته نحو الاسلام دين الله واحسن هباته.

=====

(شرح قولي: كلا منا قول مفيد يقصد)

الكلام لغة يطلق على ستة أشياء: احدها الخط ومنه تسميتهم ما بين دفتي المصحف من الرسوم كلام الله قال الشلوبين وشرطه أن يكون معبرا عنه بلفظ مفيد فلو كتب زيد وحده أو قام وحده لم يسم كلاما لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام:

قال ابن هشام وقد يعترض ذلك بانه ينبغي تسمية ذلك كلاما لانه اطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط فيه ما ذكر والثاني الاشارة المفهمة ومنه قوله تعالى **﴿أَيُّكَ آلَٰتُكُمُ النَّاسِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا﴾** اي اشارة فاستثناء الرمز من الكلام دليل دخوله فيه أن الأصل في الاستثناء الاتصال ومنه قول الشاعر:

(<sup>1</sup>) اذا كلمتي بالعيون الفواتر

واما من قال ان المراد جرحتي فقد بان خطأه لان عجزه:

(رددت عليها بالدموع البوادر)

---

(<sup>1</sup>) الشاهد فيه قوله (اذا كلمتي بالعيون) حيث استعمل الكلام للإشارة لان العين لا تتكلم ولم اعثر على قائله.

ومنه ايضا قول حبيب:

(1) كلمته بجنون غير ناطقة فكان من رده ما قال حاجبه

ولا يقدر في اطلاقه على الاشارة قول الآخر:

(2) اشارت بطرف العين خيفة اشارة محزون ولم تتكلم

أهلاً لأن الاطلاق المذكور مجاز لا حقيقة والمجاز يصح نفيه تقول البليد ليس بحمار والثالث ما يفهم من حال الشيء ومنه قول زهير:

(3) امن ام اوفى دمنة لم تكلم

أي امن دمنها دمنة والدمنة آثار الناس وما سودوه: وقال آخر قيل أبو العتاهية وقيل ابو نواس:

---

(1) الشاهد فيه قوله (كلمته بجفون) حيث استعمل الكلام للإشارة.

(2) الشاهد فيه قوله (اشارت... ولم تتكلم) حيث نفى الكلام عن الاشارة المفهومة وهذا يدل على أن الكلام لا يطلق على الاشارة وقد اجاب عن ذلك وبعده قوله:

فايقنت ان الطرف قد قال واهلا وسهلا بالحبيب المقيم

(3) تمامه:

بحومانة الدراج فالمتثلّم

والبيت لزهير والشاهد فيه قوله (دمنه لم تكلم) حيث استعمل الكلام في الأثر (ام اوفى) زوجه زهير دمنه الدار اثره.

(1) وعظمتك اجداث صمت  
وتكلمت عن أوجه  
ونعتك السنة خفت  
وتكلمت عن أوجه  
وارتك قبرك في القبو  
وقال ابن هشام واما استدلال ابن عصفور وغيره بقول الشاعر:  
(2) امتلاء الحوض وقال قطني  
فخطأ لان ذلك شاهد على تسمية ذلك قولاً لا كلاماً:  
واما قول عنتره:  
(3) فازور من وقع القنا بلبانه  
وشكي الي بعيرة وتحمم

<sup>(1)</sup> الشاهد فيه (تكلمت) حيث استعمل الكلام للجملات اللغة (الاجداث جمع جدث بمعنى القبر صمت جمع صامت وخفت جمع خافت بمعنى الساكت وسبت جمع سابت بمعنى المستريح.

<sup>(2)</sup> تمامه:

مهلا رويدا قد ملأت بطني

الشاهد فيه قوله (قال قطني) حيث جعل امتلاء الحوض وبلوغ النهاية التي لا يزداد عليها بمنزلة التكلم بذلك ونسب القول إلى ما لا نطق له. وفي البيت شاهد آخر وهو قوله (قطني) حيث استعمله بنون الوقاية ولم اعثر على قائله والبيت يأتي مرة أخرى عند ذكر نون الوقاية.

<sup>(3)</sup> الشاهد فيه قوله (لو علم الكلام) حيث نفى الكلام عن فرسه وهذا يدل على أن الكلام خاص باللفظ الدال على معنى واجاب على هذا في الكتاب وجاء في رواية (او كان يدري ما جواب تعلمي) لسان العرب مادة قول والبيت لعنترة.

لو كان يدري ما المحاورة  
ولكان لو علم الكلام يكلم  
فلا يقدح في ما ذكرنا لان المنفي هو الكلام الحقيقي اللفظي لانه  
المتبادر وما نحن فيه مجاز الرابع التكليم الذي هو المصدر ومنه قول  
الشاعر:

(1) قالوا كلامك هنداء وهي يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وفي كلام بعضهم ما يقتضى ان اطلاقه على هذا حقيقة الخامس ما  
في النفس من المعاني قال ابن هشام التي العبارة عنها مفيدة ومنه  
قول الاخطل:

(2) لا تعجبك خطبة من قائل حتى تكون مع الكلام اصيلا

ان الكلام في الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

قال ابن هشام واحترزت بقولي العبارة عنها مفيدة من ان تصور في  
نفسك ذات زيد مثلا من غير حكم عليه بشيء فانهم نصوا على أنه  
ليس بكلام السادس اللفظ وان كان غير صالح للسكوت عليه ولا  
مقصودا. وهذا معنى قول الجوهري الكلام في اللغة اسم جنس يقع  
على القليل والكثير فيقع على الكلمة الواحدة وعلى الجماعة منها  
وعلى هذا ورد الحديث.

(1) الشاهد فيه قوله (كلامك هنداء) حيث جاء الكلام هنا بمعنى التكليم الذي هو  
المصدر، وجاء في رواية بدل قوله (مغضبة) مصغبة ولم اعثر على قائله.

(2) الشاهد فيه قوله (ان الكلام لفى الفؤاد) حيث أطلق الشاعر لفظ الكلام على  
المعنى الذي هو في النفس وهو مجاز والبيت للاخطل.

ان هذه الصلوات لا يصلح فيها شيء من كلام الناس: فانها تبطل بالكلمة الواحدة ولا يتوقف الأبطال على اللفظ المفيد فان الحديث ورد على اللغة لا على الاصطلاح الحادث وقد اختلف في هذا والذي قبله هل هو حقيقة أو مجاز على ثلاثة مذاهب احدها وهو الذي صححه في الارتشاف وغيره انه في الخامس مجازى وفي السادس حقيقي والثاني عكسه والثالث مشترك بينهما.

واما في الاصطلاح فاحسن حدوده واخصرها انه قول مفيد مقصود فخرج بالقول وهو اللفظ الدال على المعنى الخمسة الأول مما يطلق عليه لغة والتعبير به أحسن من تعبير الألفية باللفظ لان اللفظ يطلق على المهمل والمستعمل فهو جنس بعيد والتعبير بالجنس القريب اولى وخرج بالمفيد الكلمة والمركب الذي لا يفيد والمراد بالمفيد ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه.. وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع او هما أقوال أوجهها الأول وخرج بالمقصود غيره مما ينطق به النائم والساهي فلا يسمى كلاما على ما رجحه ابن مالك وطائفة والتنبيه عليه من زيادتي على الالفية.

(فائدة) انكر بعضهم على النحاة تخصيصها الكلام بالمفيد وقال انه مجرد اصطلاح لا دليل عليه واجاب ابن جني في الخصائص بان الاشتقاق قد قضى به لان الكلام مأخوذ من الكلم وهو الجرح والتأثير وانما يحصل التأثير بالتام المفيد دون غيره قال ومما يؤنسك بذلك أن العرب لما ارادت. الآحاد من ذلك خصصتها باسم لا يقع الا على الواحد وهو قولهم كلمة (فائدة) قال ابن جني مادة ك ل م بتقاليبها الستة تدل على الشدة والقوة. فالكلم الجرح والكمال تمام الشيء واللكم الضرب بمجموع اليد والملك السلطنة والقدرة وملاك الأمر ما اعتمد عليه والمكت، العجين ولمكته اجدت عجينه ومكلت البئر اجتمع مائها.

وَعِنْدَنَا الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ  
فَإِنْ عَلَى مَعْنَى بِهَا قَدْ دَلَّتِ

وَاقْتَرَنْتَ بِأَحَدِ الْأُزْمِنَةِ  
بِغَيْرِهَا حَرْفٌ وَسَمٌّ بِالْفَضْلَةِ

فَعِلٌ وَلَا فِيهِ اسْمٌ وَالتِّي

وعندنا الكلمة قول مفرد فان دلت على معنى بنفسها واقتترنت باحد  
الازمنة ففعل اولا فاسم والا فحرف وتعرف بكونها فضلة.

=====

الشرح لقولي وعندنا الكلمة الى قولي والاسم سم: هذه الابيات من  
زيادتي الكلمة نطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ  
هِيَ الْعُلْيَا﴾ أي لا اله الا الله ﴿الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ  
أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ اشارة إلى قوله ﴿رَبِّ  
ارْجِعُونِ﴾ وفي حديث الصحيحين الكلمة الطيبة صدقة وافضل كلمة  
قالها الشاعر قول لبيد:

(1) ألا كل شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكل نعيم لا محالة زائل

وكلمتان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم  
واما في الاصطلاح فاحسن حدودها قول مفرد فخرج بالقول غيره من

(1) الشاهد فيه هو اطلاق الكلمة على هذه الجملة المفيدة وفي البيت شاهد آخر  
وهو في قوله (ما خلا الله) حيث ان (خلا) هنا جاء فعلا جامدا قاصرا نصب  
المستثنى به لأنه دخل عليه (ما) المصدرية انظر الاستثناء.



الدوال كالخط والاشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل جزئه على جزء معناه:  
المركب أفاد أو لم يفد وفيها ثلاث لغات كلمة كنفقة وكلمة كقربة  
وكلمة كضربة والأولى حجازية وبها جاء التنزيل والاخران تميميتان  
وهي تنقسم الى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف ولا رابع لها والدليل  
على الحصر في الثلاثة الاستقراء والقسيمة العقلية فان الكلمة لا تخلو  
اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف والاول اما ان  
يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والاستقبال اولا الثاني  
الاسم والأول الفعل ومعنى في في الشرح والباء في النظم السيبية  
أي دلت على معنى بسبب نفسها لا بانضمام غيرها اليها وبسبب غيرها  
أي انضمامها اليها فالحرف مشروط في افادة معناه الذي وضع له  
انضمامه الى غيره من اسم كالباء في مررت بزيد أو فعل كقذ قال أو  
جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط ثم انه لما كان لا مدخل له  
في الاسناد سمى فضلة بخلاف الاسم والفعل فان كلا منهما عمدة لان  
الاسم يسند ويسند اليه والفعل يسند فيقعان احد ركني الاسناد بخلاف  
الحرف...

والاسمَ سِمَ بالجرِّ والإسنادِ	له وتعرِيفٍ وَأَنَّ تُنادى
والفعلَ ما ضارعَ السَّينِ وَلَمْ	وتاءٍ أَنشَى سَكَتَتْ ماضٍ كَعَمَّ
وَالأَمْرُ ما يُفْهَمُ مِنْهُ الطَّلَبُ	مَعَ قَبولِ ياءِ مَنْ تَخاطَبُ
وَمُشَبَّهُ الثَّلاثِ ما هِذِي حَوَى	كَصَهْ سُمَا فِعْلٍ وَشَتَانٍ وَوَا

كما يعرف الاسم بكونه مجرورا ومسندا اليه ومعرفا باداته ومنادى. والفعل المضارع بدخول سين الاستقبال، ولم الجازمة. والماضي بلحوق تاء التأنيث الساكنة. والامر بمجموع فهم الطلب منه وقبول ياء المخاطبة. واما مشبه أحد الأقسام بدون قبول خواصه فهو اسم فعل كصه وشتان ووا.

=====

الشرح لقولي والاسم سم الى قولي والفعل للاسم علامات يتميز بها عن قسميه منها الجر سواء كان بحرف أو اضافة أو تبعية على رأي من يقول بهما وقد اجتمعت في بسم الله الرحمن الرحيم... أو بمجاورة نحو هذا حجر صب خرب أو بتوهم نحو:

(1) بَدَا لي أَنِي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا      ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

وَمِنْهَا الاسناد اليه وهو انفع علاماته اذ به تعرف اسمية التاء في ضربت والاسناد تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه ومنها التعريف سواء كان بال على مذهب الخليل أو اللام على مذهب سيويه أو أم على لغة طي نحو أمن أمير امصيام في امسفر أو بالاضافة كسبحان الله أو بنيتها كابدأ بذاك أول أي أول الأشياء أو بالإشارة كهنا وثم أو بالإضمار أو بالعلمية ولشموله لهذه الأمور كان التعبير به أحسن من قول الألفية وال كما أن التعبير بالاسناد له أوضح من قول الألفية ومسند ومنها النداء وهو دعاء يا ان ما لا يقبل هذا ولا ذاك فهو حرف.

الفعل جنس تحته أنواع ثلاثة مضارع وماض وأمر فعلامة المضارع قبول السين أو لم كما تقول سأضرب ولم اضرب قال ابن مالك في شرح الكافية وتميز المضارع بلم مغن عن سائر علاماته. وعلامة الماضي قبول تاء التانيث الساكنة كعم تقول عمت. وعلامة الأمر مجموع شيئين أن يفهم الطلب ويقبل ياء المخاطبة كاضرب تقول اضربي فان افهم الطلب ولم يقبل الياء المذكورة فهو اسم فعل كصه ومه وحيهل. وما دل على حدث في زمان ماض ولم يقبل التاء كشتان أو في زمان حاضر أو مستقبل ولم يقبل السين أم لم مثل وا فهما اسما فعل واذا عرفت ما يتميز به الاسم والفعل عرفت إن ما لا يقبل هذا ولا زاك فهو حرف.

(1) الشاهد فيه قوله (مدرك) بالكسر حيث جر مدرك مع انه خبر ليس على اعتبار توهم وجود الباء عليه لكثرة دخول الباء الزائدة على خبر ليس أي توهم ان المعدوم وهو الباء موجود وفيه شاهد آخر وهو قوله (سابق) على رواية نصب (مدرك) فان سابق معطوف على مدرك فمدرك منصوب وسابق مجرور وهذا يسمى العطف على التوهم ويأتي البيت في باب العطف مرة أخرى والبيت لزهير.

والجملَةُ اثْنين وَقَيِّدُ ما التزم

وَذَاتُ وَجْهين لَهَا مَزِيَّةٌ

او جُمْلَةٌ خَبَرُها فِكْبَرِي

وَمَا حَوَى ثَلَاثَةً فَهُوَ الْكَلِم

اَسْمِيَّةٌ فِعْلِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ

وَمَا تَكُونُ خَبَرًا فَصُغْرِي

والحاوي لثلاث كلمات مختلفة النوع أو متفقتة يسمى بالكلم كقد قام زيد وزيد قائم ضاحكا ولكلمتين مع النسبة يسمى جملة ولم تلتزم فيهما الفائدة ثم الجملة ان بدئت باسم فأسمية أو بفعل ففعلية أو بظرف فظرفية وان وقعت خبرا للمبتدء فصغرى أو وقع خبره فيها جملة فكبرى. وقد تكون كليهما باعتبارين فان اتحدت باعتبار الصدر والعجز فذات وجه واحد أو اختلفت كأسمية الصدر وفعلية العجز أو بالعكس فذات وجهين ولها مزية على الأولى لفائدة فائدتين وان حل محلها مفرد فلها محل اعراب والا فلا. وقد قلت نظاما:

محل مفرد كوصف كاشف

او حالا او مفعول فعل ظهرا

بما نصحت القوم الا كانوا

كذا جواب جازم لديها

واعرب الجملة ان وجدت في

وما يرى مبتدأ أو خبرا

او كان مستثني ويستبان

وما أضف مفرد اليها

لكن ذا مقيد بما اذا	كان الجواب بعد فاء أو اذا
وان فقدت مفردا محلها	فلا يرى محل اعراب لها
كصلة وكجواب قسم	جواب شرط كان غير جازم
او لم يكن من بعد فاء او اذا	فانه بلا محل أخذا
وذات استيناف أو معترضة	أو جملة موضحة لغامضة
وكل ما تبع اي قسم	فحكم متبوع له ذو رسم
وان تلت نكرة فهي صفة	وحال ان جائت وراء معرفة

=====

شرح قولی وما حوی ثلاثة فهو الکلم

الکلم اسم جنس جمعي لا يطلق الا على المركب من ثلاث کلمات أفاد أولا فهو اخص من الکلام بالترکیب من ثلاث کلمات واعم منه لعدم اشتراط الفائدة والکلام عکسه فيتأتى اجتماعهما في قد قام زيد وارتفاعهما في ان قام ووجود الکلام دون الکلم في زيد قام وعکسه في ان قام زيد:

الجملة من اجملت الشيء اذا جمعته واختلف هل هي مرادفة للکلام أو أعم منه فالجمهور على الثاني بل قال ابن هشام انه الصواب لان شرطه الافادة دونها ولهذا تسمعههم يقولون جملة الشرط جملة الجزاء جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس کلاما وقال شارح الهادي انما سميت

جملة لضم بعضها إلى بعض وفي التنزيل ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً  
وَاحِدَةً﴾ فاكتمى في تسمية الجملة بضم بعضها إلى بعض فدل على أنه  
لا تشترط الافادة وهي تنقسم الى اسمية ان بدئت باسم كزيد قائم  
وهيئات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وفعلية أن بدئت بفعل  
كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم  
وظرفية أن بدأت بظرف أو مجرور نحو عندك زيد وأفي الدار زيد اذا  
قدرت زيد فاعلا للظرف وذات وجهين لها مزية وهي اسمية الصدر  
فعلية العجز نحو زيد قام أبوه واما نحو زيد أبوه قائم فذات وجه  
وتنقسم الى صغرى أن كانت خبرا عن مبتدئ وكبرى ان اخبر عنها  
بجملة فقولك زيد قام أبوه كبرى وقام أبوه صغرى.

المعرب والمبني

والاسم فابنه لشبه الحرف في وضع والاستعمال والمعنى تف

وفي افتقار جملة ان أصلا ولفظه وكونه جا مهما

(المعرب والمبني)

وابن الاسم اذا اشبه الحرف وضعاً كضمير قلت وقلنا أو معنى كاسماء الشرط والاستفهام أو استعمالاً كاسماء الأفعال أو افتقاراً أصلياً إلى جملة كالموصلات أو لفظاً كمن اسما أو اهملاً كفواتح السور:

=====

(المعرب والمبني)

الشرح لقولي والاسم فابنه الى قولي وغيره اعرب

الأصل في الأسماء الأعراب وانما تبني اذا اشبهت الحروف ووجوه الشبه ستة احدها الوضعي بان يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين كما هو الأصل في وضع الحرف كتاء الضمير ويائه وكافه وهائه وكنا الثاني الاستعمالي وضابطه ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كاسماء الأفعال فانها نابت عن الفعل ولا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها كما ان حروف المعاني كذلك بيانه ان نحو نزال ناب عن انزال ولا تدخل عليه العوامل التي تدخل على الأسماء من نحو أعجبتني وأحببت وعجبت من كذا كما لا تدخل على مسماه الذي هو انزل فاشبه ليت فانها نائبة عن اتمنى ولا تدخل عليها عوامل الاسماء كما لا تدخل على اتمنى واما قوله:

(1) دعوا نزالٍ فكنث أولَ نازلٍ

فنزال فيه ليست نائبة عن انزل بل المراد بها مجرد اللفظ بخلافها في قولك نزال يا عبدالله فتلك اسم فعل مفيدة لطلب الفعل وفيها ضمير مستتر.. قال ابن هشام واما قول كثير ان اسماء الأفعال انما بنيت لنيابتها عن المبنى اذ نزال نائبة عن انزل وهيئات نائبة عن بعد وكذلك ما اشبههما فمنتقض لتسليمهم ان اوه نائبة عن اتوجع وأف نائبة عن اتضجر: واتوجع واتضجر معربان واوه وأف مبنيان ولو ناب الاسم عن الفعل ودخلت عليه العوامل لم يبين لانخرام أحد جزئي العلة وذلك نحو ضربا فانه نائب عن اضرب ولكن يصح دخول عوامل الاسماء عليه فتقول اعجبنى ضرب زيد وكرهت ضرب عمرو وعجبت من ضربه.

الثالث المعنوي بان يتضمن الاسم معني من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالأول كأدوات الاستفهام والشرط والثاني كأسماء الإشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقه أن يوضع له حرف يدل عليه وهي الإشارة لانه كالتنبيه والنداء والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل عليه هكذا اقتصر شراح الألفية على التمثيل بأسماء الإشارة وطالما فحصت من نظيرها في ذلك حتى ظفرت لها بنظير ذكره ابو حيان في تفسيره البحر وهو لدن فان علة بنائها كونها تدل على الملاصقة للشيء

(1) تمامه:

وعلى م أركبه اذا لم أنزل

الشاهد فيه قوله (فدعوا نزال) فنزال هنا معدول من المنازلة فهو بمعنى المنازلة للحرب لا بمعنى النزول الى الارض لذا هو معرب وليس بمبني ونسبه محمد محي الدين في الانتصاف لربيعة بن مقرون الضبي والبيت مذكور في لسان العرب من غير نسبة الى قائله.



ويختص بها بخلاف عند فانها لا تختص بالملاصقة فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف بل هو من قبيل ما يدل عليه الحرف فهي كأنها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلا على القرب كما في هنا وثم: ثم ظفرت بأخر ذكره ابن هشام في شرحه الكبير وهو قولهم (لهي أبوك) فان أصله لله أبوك فحذفوا الجار ولام آل فصار لاه ثم قلبوا العين إلى محل اللام فسكنت الهاء لحلولها محل ما كان ساكنا لفظا وبنوه على الفتح بناء ابن وكيف لتضمنه معنى الحرف الذي كان يستحق أن يوضع للتعجب وذكر العلامة شمس الدين الصائغ ان ما التعجب من هذا القبيل الا ان الشبه الوضعي فيها ظاهر.

الرابع الافتقاري بان يفتقر الاسم بالاصالة إلى جملة كالموصلات وحيث واذا فان كلا مما ذكر لا يكون جزء كلام حتى يتصل به جملة تستكشف عن حقيقة المعنى المراد به فاشبهت الحروف فانها لا تستعمل الا مع الجمل بخلاف جمهور الاسماء فانها تستعمل مع المفردات والجمل ولو كان الافتقار عارضا لم يقتضي البناء لضعفه بالعروض وذلك كافتقار يوم إلى الجملة التي اضيفت اليها في نحو هذا يوم لا ينطقون وكذا لو كان الافتقار إلى مفرد كسبحان الله ووحدهك ولبيك فانه لا يقتضى البناء لان جميع الكلمات تفتقر إلى انضمامها إلى مفرد آخر فليس هذا افتقارا خاصا بالحروف والتنبيه على هذا القيد من زيادتي.

الخامس اللفظي كحاشا الاسمية فانها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ذكره ابن مالك في شرح التسهيل قال وكذا (عن) الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية انتهى ومثلها (على) الاسمية و(كلا) بمعنى حقا ذكرهما ابن الحاجب وقد الاسمية ذكره ابن هشام في المغنى.

السادس الاهمالي ذكره ابن مالك في الكافية الكبرى ومثله في شرحها بما يورد من الاسماء دون تركيب كحروف الهجاء المفتحة بها أوائل السور

فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فانها لا عاملة ولا معمولة والتنبيه  
على الشبه اللفظي والاهمالي من زوائد على الفية ابن مالك.

وَعَيْرُهُ اَعْرَبَ وَالْمَاضِي بَنَى وَالْأَمْرُ وَالثَّالِثُ مُعْرَبٌ إِنْ

يَعْرَ مِنَ الْإِنَاثِ وَالتَّوَكِيدِ إِنْ بِأَشْرُهُ وَالْحَرْفُ بِالْبِنَاءِ قَمِنْ

ويبنى الماضي مطلقا اجماعا والأمر عند البصريين والمضارع الملحق  
به نون الاناث ونون التوكيد المباشر، وغيره معرب...

=====

الشرح لقولي وغيره اعرب إلى قوله واخترت

وكل اسم ما عدا الأسماء المتضمنة لشبه الحرف فانه معرب وفي  
ذلك تقرير لانحصار علة البناء في مشابهة الحرف وهو ما جزم به ابن  
مالك في كتبه وادعى أبو حيان انه تفرد به وليس كذلك فقد نقله  
جماعة من ظاهر كلام سيبويه، ونقله ابن القواس عن أبي علي  
الفارسي وغيره ونقله غيره عن أبي البقاء في التلقين، ورأيت انا في  
الجمال للزجاجي والخصائص لابن جني.

وذكر ابن عطار في تقييد الجمال انه الصحيح وانه مذهب الحذاق من  
النحويين وقال ابن مالك في شرح العمدة وجعل شبه الحرف سببا  
لبناء الاسم اولى من غيره لان اعتباره مغن عن اعتبار غيره واعتبار  
غيره لا يغنى عن اعتباره والمعرب من الأسماء كثير جدا حتى قال ابن  
خروف أكثر الأسماء معرب وأكثر الأفعال مبني.

والأصل في الأفعال البناء وانما يعرب منها ما يشبه الاسم فالماضي  
مبنى اجماعا واما الأمر فمبنى أيضا عند البصريين وذهب الكوفيون إلى

اعرابه والخلاف فيه مبنى على الخلاف في أصلين كما قررته في كتاب السلسلة التي ضاهيت به سلسلة الجويني في الفقه وسلاسل الذهب للزركشي في الأصول.

الأصل الاول اختلاف الفريقين في الاعراب هل هو أصل في الأفعال أيضا أو لا فعلى الاول وهو مذهب الكوفيين هو معرب لانه الأصل ولا مقتضى لبناءه وعلى الثاني وهو مذهب البصريين هو مبنى لانه الأصل فيه ولا مقتضى لاعرابه الأصل الثاني اختلافهم فيه هل هو اصل برأسه أو مقتطع من المضارع فعلى الأول وهو مذهب البصريين هو مبنى وعلى الثاني وهو مذهب الكوفيين هو معرب كأصله والمضارع معرب بالاجماع لشبهه بالاسم ووجه الشبه في ما ذكره ابن مالك أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز بينها الا الاعراب كما في مسألة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ان قصدت الاستيناف رفعت أو النهي عن الجميع جزمت أو عن المجموع نصبت.

ولاعرابه شرط وهو أن يعرى من نون الاناث ومن نون التأكيد المباشرة فان لم يعر من أحدهما كان مبنيًا فالاول نحو **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ** **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ** والثاني نحو (لينبذن). **فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا** واحترزت بذكر المباشرة عن المفصولة بالف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة نحو **وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** **لْتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ** **وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ** **فَإِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا**.

واما الحرف فلا ينقسم الى معرب ومبنى كما انقسم الاسم والفعل بل هو مبنى لا غير وهذا امر مجمع عليه اذ ليس فيه مقتض للاعراب لان الحروف لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج إلى الاعراب واما قول أبي طالب:

(1) ليت شعري مسافر بن أبي      وَلَيْتُ يقولها المحزون  
فَلَيْتَ هنا اسم لان المراد لفظها كما قال الآخر:  
(2) آلام على لَوِ وان كنت عالما      باذئاب لَوِ لم تفتنى أوائله

---

(1) الشاهد فيه قوله (وليت برفعها بضمة ظاهرة مع انها حرف مبني وذلك لان الشاعر قصد لفظ ليت فصيرها اسما واعربها وجعلها مبتدأ.

(2) الشاهد فيه قوله (على لو) (باعقاب لو) حيث قصد الشاعر لفظ لو في المكانين فصيرها اسما واعربها وجعلها من الاول مجرورا بحرف الجر وفي الثاني مجرورا بالاضافة وجاء البيت في رواية (ولو كنت عالما باعقاب لو).

وَاخْتَرْتُ فِي مَا قَبْلَ أَنْ يُرَكَّبَا      واسِطَةً لَا تَبْنِيهِ أَوْ تَعْرِبَا  
وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ تَسْكِينُ كَكَمْ      وَهُوَ بِقُومَتْ وَيَرْغَنَ مُلْتَرَمَ  
أَوْ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي الْأَمْرِ      نحو اضْرِبِ اضْرِبَا اضْرِبُوا

واخترت أن الاسماء قبل التركيب واسطة بينهما. والحرف كله مبني  
اجماعاً والأصل في المبني السكون واطرد وحده في ماض اتصل به  
ضمير الفاعل المتحرك ومضارع اتصل به نون الاناث ومع نائبه في  
الأمر.

=====

الشرح لقولي واخترت الى آخره: هذا البيت من زيارتي اختلف في  
الاسماء قبل التركيب على ثلاثة مذاهب احدها أنها مبنية وعليه ابن  
الحاجب لجعله عدم التركيب من أسباب البناء وابن مالك لشبهها عنده  
بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة الثاني انها معربة بناء  
على ان عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لانها صالحة  
للعمل لو دخلت عليها العوامل وعليه الزمخشري الثالث أنها واسطة لا  
مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما ولسكون آخرها وصلا بعد  
ساكن نحو قاف سين صاد وليس في المبنيات ما يكون كذلك وعليه أبو  
حيان وهو اختاري.

الأصل في البناء السكون سواء في ذلك مبني الفعل والاسم والحرف  
لانه اخف فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الأصل عدم الحركة فوجب

استصحابه ما لم يمنع منه مانع وإذا عدل الى الحركة قدم الأخف فالأخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم ولان الحركة زيادة فلا ينبغي تكلف زيادة لغير معنى ولان البناء ضد الاعراب والأصل في الاعراب الحركة فيكون الأصل في ضده ضد الحركة والحركة في المبنيات نائبة عن السكون.

قال المحلى في (مفتاح الاعراب) وقد ينوب الحرف عن الحركة في البناء<sup>(1)</sup> كما ناب منا بها في الاعراب فعلى هذا هو نائب النائب وفرع الفرع واعلم اني سلكت في هذه الألفية احسن المسالك واوردت فيها محاسن كل كتاب وقد قسم ابن هشام في الشذور المبنى تقسيما غريبا لم يسبق اليه وجعله على أقسام وقد تبعته على ذلك:

الباب الأول ما لزم البناء على السكون وهو نوعان أحدهما الماضي المتصل بضمير مرفوع متحرك نحو قمت وقمت وقمنا بخلاف المتصل بضمير النصب نحو ضربك زيد أو بضمير الرفع الساكن نحو ضربا وضربوا. النوع الثاني المضارع المتصل بنون الاناث نحو النساء يرعن ويضربن الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد وهو فعل الأمر وذلك لانه مبنى على ما يجزم به مضارعه فيبنى على السكون في نحو اضرب وعلى حذف النون في نحو اضربا واضربوا واضربي وعلى حذف حرف العلة في نحو اخش وارم واغز.

<sup>(1)</sup> كما في المنادى المعرفة اذا كان مثنى أو مجموعا نحو يا زيدان ويا زيدون وكما في اسم لا لنفي الجنس كذلك نحو لا مسلمين ولا مسلمين فبناء زيدان على الالف وزيدون على الواو ومسلمين ومسلمين على الياء، منه.

وَإِطْرَدَ الْفَتْحُ بِمَاضٍ جُرِّدَا	وَقُدِّرَ الْفَتْحُ فِي نَحْوِ عَدَا
وَفِي لَيْسَجَتْنِ وَالَّذِي بَدَا	مُرَكَّبًا حَالًا وَظَرْنَا عَدَدَا
وَالزَّمَنِ الْمُبْهَمِ إِنْ أَضِيفَا	لِجُمْلَةٍ أَوْ ذِي بِنَاءٍ تَعْرِيفَا
وَجَازَ أَنْ تُعْرِبَهُ وَإِنْ وَضَحَ	مِنْ قَبْلِ مُعَرَّبٍ فَإِعْرَابَ رَجَحُ

واطرِد الفتح وحده في الماضي الخالي عما تقدم مقدرا في الناقص نحو عدا وفي المضارع المفرد المؤكد بأحدى النونين نحو **لَيْسَجَتْنِ** **وَلَيَكُونَنَّ** **مَنْ الصَّاغِرِينَ** وفي المركب المزجي حالا نحو هو جاري بيت بيت أو ظرفا نحو يأتيني صباح مساء أو عددا نحو أحد عشر كوكبا وفي اسم الزمان المبهم المضاف إلى جملة وراز اعرابه مطلقا ويترجح اذا كان صدر الجملة اسما نحو الود كامل حين الفراق حاصل أو فعلا مضارعا نحو **هَذَا يَوْمٌ يَنْقَعُ الصَّارِقِينَ صِدْقُهُمْ** وفي كل اسم منهم مضاف إلى مبنى للتوضيح كقوله تعالى **إِنَّهُ لَخَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِفُونَ**. وقوله لقد تقطع بينكم..

=====

شرحي لقولي واطرِد الفتح الى قولي او هو او نائبه  
الباب الثالث من المبينات ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع  
الاول الماضي المجرد عما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك  
نحو ضرب ودحرج واستخرج وضربا وضربك وضربه واما نحو رمى  
وعفا فاصلة رمى وعفو

فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبيتا الفا فسكون آخرهما عارض، والفتحة مقدرة في الألف ولهذا اذا قدر سكون الآخر رجعت الواو والياء فقليل رميت وعفوت. النوع الثاني المضارع الذي باشرته نون التوكيد نحو **لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَنَّ** النوع الثالث ماركب تركيب المزج من الأعداد وهو احد عشر واحدي عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة تقول جائي أحد عشر ورأيت أحد عشر ومررت بأحد عشر وبني الجزآن على الفتح وكذا الباقي الا اثني عشر واثنتي عشرة فان الجزء الأول منهما معرب اعراب المثنى. الرابع ما ركب تركيب المزج من الأحوال كقولهم فلان جارى بيت بيت اصله بيتا لبيت أي ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جارى من معنى الفعل فانه في معنى مجاوري وقالوا أيضا تساقطوا اخول اخول بالخاء المعجمة أي متفرقين قال الشاعر:

(1) يساقط عنه روقه ضاربته سقاط شرار القين أخول أخول

الخامس ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية كقولهم فلان يأتيني صباح مساء والأصل صباحا ومساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف قال الشاعر:

(2) ومن لا يصرف الواشين عنه صباح مساء يبغوه خبالاً

(1) الشاهد فيه قوله (اخول أو خولا) فانه مبني على الفتح في محل نصب حال حيث حذف العاطف وركب الاسمان تركيب خمسة عشر للتخفيف فبنى على الفتح (روقه) قرنه (القين) الحداد اخول اخولا متفرقين والبيت لحارث البرجمي.

(2) الشاهد فيه قوله (صباح مساء) حيث أن اصله كل صباح ومساء فازيلت الاضافة بحذف المضاف ثم حذف العاطف وركب الظرفان تركيب خمسة عشر قصدا للتخفيف مبني على الفتح.



وكقولهم سهلت الهمزة بين بين والاصل بينها وبين حرف حركتها  
فحذف المضاف اليه والعاطف وركب الظرفان قال الشاعر:

(1) نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينًا

الأصل بين هؤلاء وبين هؤلاء فأزيلت الاضافة وركب الاسمان السادس  
الزمن المهم المضاف لجملة والمراد بالمبهم ما لا يدل على وقت بعينه  
وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان فهذا النوع من أسماء  
الزمان تجوز اضافته إلى الجملة ويجوز لك فيه حينئذ الاعراب والبناء  
على الفتح ثم تارة يكون البناء ارجح من الاعراب وتارة بالعكس فالاول  
اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها مبني كقوله:

(2) على حين عاتبت المشيب على الصبا

يروى على حين بالخفض على الأعراب وبالفتح على البناء وهو الأرجح  
لكونه مضافا إلى مبني وهو (عاتبت).

والثاني اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية  
فالأول كقوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فيوم مضاف  
إلى ينفع وهو فعل مضارع معرب.

---

(1) الشاهد فيه قوله (بين بينا) فان الاصل بين هؤلاء وبين هؤلاء كما فسرته ابن  
برى فأزيلت الاضافة بحذف المضاف اليه ثم حذف العاطف وركب الاسمان  
تركيب خمسة عشر لذلك بنى على الفتح.

(2) تمامه:

فقلت المّا أصح والشيب وازع

الشاهد فيه قوله (على حين) فانه يروى بوجهين بجر (حين) على أنه معرب  
وفتحه على أنه مبني على الفتح فهذا دليل على أن كلمة حين اذا اضيفت الى  
مبني فقد تكتسب البناء منه والبناء هو المختار ههنا لانها مضافة إلى جملة فعلية  
فعلها مبني والبيت للناطقة الذبياني.

فالأرجح في المضاف الأعراب فلذلك قرأ السبعة كلهم الا نافعاً برفع اليوم على الأعراب لانه خبر المبتدأ. وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء. والبصريون يمنعون في ذلك البناء ويقدرّون الفتحة اعراباً مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم والا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه والثاني كقول الشاعر:

(1) تذكر ما تذكر من سليمى  
على حين التواصل غير دان

روى بفتح الحين على البناء والكسر ارجح على الأعراب ولا يجيز البصريون غيره (السابع المبهمة المضاف لمبنى) سواء كان زمانياً أو غيره والمراد بالمبهمة ما لا يتضح معناه الا بما يضاف اليه كمثله ودون وبين ونحوهن مما هو شديد الإيهام فهذا النوع اذا اضيف الى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه كما يكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها قال تعالى ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يُؤْمِيذٍ﴾ يقرأ على وجهين بفتح الميم على البناء لكونه مبهماً مضافاً الى مبنى وهو اذ: وبجره على الأعراب قال تعالى ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾: بنى دون على الفتح وهو مبتدأ قدم خبره لابهامه و اضافته إلى مبنى وهو اسم الإشارة ولو قرئ بالرفع لكان جائزاً كما قرئ بالوجهين ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِفُونَ.

(1) الشاهد فيه قوله (على حين) فانه يروى بوجهين بفتح (حين) على انه مبنى وبجره على انه معرب وهنا الأعراب ارجح عند الكوفيين لان بين مضاف إلى الجملة الاسمية واما البصريون فلا يجوزون هنا غير الأعراب.

أَوْ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ وَهُوَ اسْمٌ لَا  
 نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ قَرْدًا أَوْ تَلَا  
 تَعْتًا وَتَوَكِيدًا وَعَطْفًا كَرَّرَا  
 لَا فِيهِ وَالنَّصْبُ وَرَفْعُهُ عَرَى

والفتح مع نائبه الياء أو الكسرة في اسم لا لنفي الجنس مفردا متصلا  
 كلا نجاح للكسلان وفي تابعه كذلك نعتا كلا رجل ظريف في الدار أو  
 تأكيدا كلا درهم درهم حلالا أو معطوفا كرر معه لا كلا حول ولا قوة الا  
 بالله ويجوز فيها الرفع والنصب أيضا.

=====

شرح قولي أو هو أو نائبه الى قولي والكسر في كسيبويه  
 الباب الرابع من المبنيات ما لزم البناء على الفتح أو نائبه وهو اثنان  
 الياء والكسرة وذلك اسم لا وخلاصة القول في ذلك أن لا اذا كانت  
 للنفي وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس بأسره بحيث لا يخرج  
 عنه واحد من أفرادهِ وكان الاسم مفردا ونعنى بالمفرد هنا وفي باب  
 النداء ما ليس مضافا ولا شبيها به ولو كان مثنى أو مجموعا فانه حينئذ  
 يستحق البناء على الفتح في مسألتين والبناء على الياء في مسألتين  
 والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة: اما ما يستحق فيه البناء  
 على الفتح فضابطه ان يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع أو مجموعا  
 جمع تكسير نحو لا رجل في الدار ولا رجال في الدار.  
 وأما ما يستحق البناء على الياء فضابطه ان يكون الاسم مثنى أو جمع  
 مذكر سالماً نحو لا رجلين ولا قائمين في الدار وقد بينى على الالف  
 نيابة عن الفتحة على لغة بني حارث كقوله صلى الله عليه وسلم ((لا  
 وتران في ليلة))

واما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه ان يكون جمعا  
بالألف والتاء المزيدتين نحو لا مسلمات في الدار.

قال الشاعر:

(<sup>1</sup>) أن الشباب الذي مجد عواقبه      فيه يلذ ولا لذات للشيب

يروى بكسر الذات وفتحه:

ومما بنى على الفتح نعت اسم لا بثلاثة شروط أن يكون النعت مفردا  
والمنعوت مفردا ولا فاصل بينهما نحو لا رجل ظريف في الدار ويجوز  
فيه مع ذلك النصب والرفع نحو لا رجل ظريفا في الدار ولا رجل  
ظريف في الدار فان فقد أحد الشروط الثلاثة امتنع البناء وتعين  
الآخران ومما يبنى على الفتح أيضا توكيد اسم لا نحو لا ماء ماء باردا.  
ويجوز فيه أيضا النصب والرفع. ومما يبنى على الفتح أيضا المعطوف  
على اسم لا اذا كرر فيه لا نحو (لا حول ولا قوة الا بالله). ويجوز فيه  
أيضا النصب والرفع كقوله:

(<sup>2</sup>) لا نسب اليوم ولا خلة

---

(<sup>1</sup>) الشاهد فيه قوله (ولا لذات) فانه يروى بوجهين بالفتح على انه اسم لا فيكون  
مبنيا على الفتح وبالكسر لانه جمع بالالف والتاء المزيدتين وما هو جمع كذلك  
يكون نصبه وجره بالكسر والكسر. هو قول الاكثرين والبيت لسلامة بن جندل.  
(<sup>2</sup>) تمامه:

اتسع الخرق على الراقع

الشاهد فيه قوله (ولا خلة) حيث جاء مرفوعا بضممة ظاهرة مع انه معطوف على  
اسم (لا) الاولى وكررت معه (لا) وذلك لان (لا) الثانية زائدة (وخله) معطوف  
على محل لا مع اسمها.

والبيت لانس بن عباس.

ونحو:

(1) لا ام لي ان كان ذاك ولا أب  
فان لم تتكرر لا امتنع الفتح وتعين الآخران.

---

(1) صدره:

(هذا وجد كم الصغار بعينه)

الشاهد فيه قوله (ولاب) حيث جاء اب مرفوعا بضممة ظاهرة وذلك لانه معطوف  
على محل لا واسمها وهو الرفع والبيت لضمرة بن ضمرة وقبله:

واذا تكون كريهة ادعى لها      واذا يحاس الحيس يدعى جندب

وَالْكَسْرُ فِي كَسْبِيَوِيهِ الْمُخْتَتَمُ  
أَوْ سَبَّ الْأَنْثَى ثُمَّ صَمٌّ إِطْرَدُ  
مِنَ الظُّرُوفِ مِثْلُ قَبْلُ أَوَّلُ  
وَأَيُّ إِنْ يُحْذَفُ ضَمِيرُ الصَّلَةِ  
كَمَا إِذَا مُضَافٌ كُلُّ ذِكْرٍ

وَأَمْسٍ أَوْ فَعَالٍ أَمْرٍ أَوْ عِلْمٍ  
فِي مَا نَوَى أَضَافَةً لَفْظًا فَقَدْ  
وَبَعْدُ وَالْجِهَاتُ غَيْرُ وَعَلُ  
وَأَتَّبِعُ الْأَخْفَشَ فِي إِعْرَابِ تِي  
أَوْ صَدْرُ أَيُّ أَوْ سِوَاهَا تُكْرَأُ

واطرده الكسر في كل علم مختوم بويه: كسبيويه وفي أمس مراداً به اليوم المعين، وما على فعال اسم فعل أمر أو علم مؤنث أو سبها ويختص بالنداء، واطرده الضم في كل ظرف مبهم حذف ما اضيف هو اليه لفظاً ونوى معناه: كقبل وبعد واول واسماء الجهات، وما ألحق بقبل كغير بعد ليس وعمل المراد به معين، وفي أي الموصولة إذا حذف صدر صلتها وذكر ما اضيفت اليه والمختار عندي تبعاً للاخفش اعرابها حينئذ بسائر احوالها كما يعرب غيرها مما ذكر اذا ذكر المضاف اليه او حذف منسياً.

=====

شرح قولي والكسر في كسبيويه إلى قولي أو هو أو نائبه: الباب الخامس من المبنيات ما لزم البناء على الكسر، وهو خمسة أنواع: الأول العلم المختوم بويه: كسبيويه وعمرويه ونفطويه، الثاني أمس اذا اردت

به معينا وهو اليوم الذي قبل يومك، فان لغة الحجازيين بنائه على الكسر مطلقا نحو: ذهب امس بما فيه واعتكف امس وعجبت من امس.

قال الشاعر:

(1) منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسى

اليوم اعلم ما يجيئ به ومضى بفضل قضائه أمس

فان نكر لم يبين نحو جئتكَ أمساً وكذا اذا عرف بأل نحو (كأن لم تغن بالامس) أو اضيف نحو مضى أمسنا بخير أو صغر أو جمع كقوله مرت اول من اموس الثالث ما كان على وزن فعال وهو اسم فعل بمعنى الامر: نزال بمعنى انزل ودراك بمعنى أدرك وحذار بمعنى احذر، الرابع ما كان على فعال وهو علم على مؤنث: مثل قطام وحذام ورقاش وسجاح، الخامس ما كان على فعال وهو سب للمؤنث ولا يستعمل هذا النوع الا في النداء نحو يا خباث يا لكاع - وقد ألف الصاغاني كتابا في ضبط ما ورد من فعال المبني على الكسر من الانواع الثلاثة فبلغت مائة وثلاثين لفظة. فمن الاول نعاء وبآب وخراب وشتات وجمار وحياد ورصاد وعوار وجوار وحذار وحضار ورطار وخناس وهساس وقطاط ولطاط ويعاط ورهاغ وسماع ومناع وتراق وعلاق وبراك وتراك ودراك ومساك وفعال وفوال ونزال.. ومن الثاني شراء وخداب وبلاء وسفار وشفار وضمار وطمار وظفار وقمار ومطار ووبار وضفاع ويفاع وهلاع ونطاع وشراق وخراف

(1) الشاهد فيه قوله (امس) فانه فاعل (مضى) مع انه جاء بالكسر وهذا دليل على أن الحجازيين يبنون أمس على الكسر مطلقا.

ولصاف وسطال وطمام وعظام أسماء مواضيع وصلاع من أسماء مكة  
وفضاء وخطاف وشمام أسماء جبال وغلاب وسجاح ورقاش وحدام  
وقطام وبهان اسماء نساء وقطاف ورغال وعفال أسماء للأمة وسكاب  
وسراج وكزاز وخصاف وقدام وقسام أسماء افراس وسراب اسم ناقة  
وفشاح ونقات وجعار وغثار وقشام أسماء للضيع وعوان للبقرة  
وكساب للذئبة وبراح وحناذ للشمس ونزل على الكفار بلاء وبوار.  
والطبا أن اصاب الماء فلا عباب وان لم تصب فلا اباب ولباب لباب أي  
لا بأس عليك. وخراج اسم لعبة لهم. وركب هجاج وفياح اسم للغارة  
وكلاح وجداع وازام للسنة المجدة. وجاءت الخيل بداد أي متبددة  
وجماد للخيول أي لا زال جامد الحال وحذاد للرجل يكرهون طلعتة وجباز  
وطلاق للمنية وشجاز للمطرة الضعيفة وشغار لقلب بني فزارة ووقع  
في نبات طبار أي في دوات وفجار للفجرة ويسار للميسرة ولحاص  
وحمام للدهاية وسباط للحمى وعقاق للعقوق وحرام للحرمة وحراب  
للحرب وطعنة فصار أي نافذة وكرار خرزة تأخذ بها الساحرة وذهب  
فلان فلا حساس وكواه الماس ووقاع وما ترتفع منى برقاع ودعني  
كفاف ولا تبلك عندي بلال ولا تحل رجال وسبته لزام ويباس السافلة  
وفشاش الفاشة ولا همam أي لا اهتم بذلك وجاء زيد همam أي يهتمهم.  
ومن الثالث مطاب وخبث وخناس وزفار وحذار وخناز وففاش ولكاع  
وخضاف وحباق وفساق وهذه الألفاظ كلها من الثلاثي قال الصاغاني  
ويبنى من الرباعي سبعة ألفاظ وهي همham وحمham ومحماح وبحباح  
وقرعار ودحداح وعرعار.

الباب السادس من المبيّنات ما لزم البناء على الضم وهو أربعة أنواع:  
النوع الأول ما قطع عن الإضافة لفظاً من الظروف المبهمة كقبل وبعد  
وأول وأسماء الجهات نحو قدام وامام وخلف واخواتها لقوله كقوله  
تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ أي من قبل الغلب ومن بعده  
فحذف المضاف إليه



لفظا ونوى معناه. وقول الحماسي:

(1) لعمرك ما أدري واني لاوجل على اينا تعدو المنية أول

وقول الآخر:

(2) اذا أنا لم أومن عليك ولم لقائك الا من وراء وراء...

فإن قطع على الاضافة لفظا ومعنى لم يبن بل يبقى على اعرابه: كقولك ابدء بذا أولا اذا اردت ابدأ به متقدما ولم تتعرض للتقدم على ماذا كقول الشاعر:

(3) فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات

وقول الآخر:

(4) ونحن قتلنا الاسد أسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا

---

(1) الشاهد فيه قوله: (اول) حيث أنه مبني على الضم ؛ لأنه حذف المضاف اليه لفظا ونوى معناه، تقديره اول الوقتين، والبيت لمضر بن اوس.

(2) الشاهد فيه قوله: (وراء وراء) فانه مبني على الضم ؛ لانه حذف المضاف اليه لفظا ونوى معناه، ووراء الثاني تأكيد، والبيت لأبي مالك العقيلي.

(3) الشاهد فيه قوله: (قبلا) حيث اعربه الشاعر هنا ؛ لأنه مقطوع عن الاضافة لفظا وتقديرا، والبيت لعبدالله بن يعرب.

(4) الشاهد فيه قوله (بعدا) حيث نصبه على الظرفية واعر به بالفتحة الظاهرة ؛ لأنه مقطوع عن الاضافة لفظا وتقديرا.

وقرىء **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** بالخفض والتنوين على ارادة التنكير وقطع النظر عن المضاف اليه، وكذا اذا حذف المضاف اليه ونوى لفظه دون معناه، فانه أيضا يكون معربا، وقد قرئ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** بالجر من غير تنوين على ارادة المضاف اليه وتقدير وجوده فان صرح بالمضاف اليه فلا اشكال في الاعراب أيضا فلاحوال حينئذ أربعة.

النوع الثاني ما الحق بقبل وبعد من قولهم قبضت عشرة ليس غير أي ليس المقبوض غير ذلك فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما اضيفت اليه غير، وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لابهامها. قال ابن هشام ولا يجوز حذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا، قال وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب، فاما انهم قاسوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسألة انتهى.

قال البدر الدماميني في حاشية المغنى: وهذا الكلام كانه اخذه من قول السيرافي الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يحز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى، لكن في المفصل حكاية لا غير وليس غير قال الأندلسي شارحه: واما لا غير فان أبا العباس كان يقول: انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع النصب على خبر ليس واسمها مضمّر لا يظهر، لانها هنا للاستثناء وقد انشد ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل:

(1) جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

(1) الشاهد فيه قوله: (لا غير) حيث انه مبني على الضم ؛ لانه حذف ما اضيف اليه ونوى معناه، وفي البيت شاهد آخر وهو تقدم لا على غير وقد جعلها ابن هشام من الاخطاء اللغوية، ولكنه يمكن جعل غير خيرا لا ويقدر الاسهم، أو جعلها اسما ويقدر الخبر، والبيت يأتي في باب المستثنى أيضا.

والظن به انه لا يستشهد الا بشاهد عربي انتهى كلامه، قلت هذا المنقول عن السيرافي قد رأيت في كلامه ما يخالفه فقال في أوائل شرح كتاب سيبويه عند قوله فالاسماء المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء بمعنى ليس غير ما نصه فان قال قائل: كيف تعرب غير في هذا الموضع فان ابا العباس كان يقول غير مبني على الضم مثل قبل وبعد وكذلك إذا قلنا لا غير ثم قال بعد هذا بنحو صحيفة: وأما الزجاج فانه كان يقول اذا قلت ليس غير أو لا غير ما وجه تنوينه ويكون التقدير مما جاء لمعنى ليس فيه غير وهو يريد غير لذلك المعنى انتهى، وفي الأصول لابن السراج نحو ذلك وكذا في الارتشاف لأبي حيان.

النوع الثالث ما الحق بقبل وبعد من (عل) المراد به معين كقولك اخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من عل أي من فوق الدار قال الشاعر:

(1) ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت فوق بني كليب من عل

فان اريد بلفظ على علو مجهول غير معروف تعين الاعراب كقول امرئ القيس:

(1) الشاهد فيه قوله: (من عل) حيث انه مبني على الضم كفوق لموافقته إياه في المعنى، قال في المغنى: على بلام مخففة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين: أحدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف، والبيت للفرزدق.

(1) مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من

أي من مكان عال ولا تستعمل على مضافة أصلا:

وفي تذكرة ابي حيان من قال من عل فهو معرفة وتقديره من فوق ما يعلم، وكان الواجب أن لا يحرك، الا انه لما ضارع المتمكن اعطوه فضيلة وهي الحركة واختير له الضم لانه غاية الحركات ومن قال من عل جعله نكرة فانه قال من موضع عال.

النوع الرابع ما الحق بقبل وبعد من أي الموصولة، واعلم أن أي الموصولة لها أربعة أحوال:

الحال الاول ان يذكر مضافها وصدر صلتها، الثاني أن يحذف معا، الثالث ان يحذف المضاف اليه دون صدر الصلة وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة بالاجماع، الرابع أن يحذف صدر الصلة دون المضاف اليه وهي في هذه الحالة تبنى على الضم عند سيبويه والجمهور، وعللوه بشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف واستدلوا عليه بقوله تعالى **ثُمَّ لَنُنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**.

وذهب الاخفش وطائفة الى اعرابها في هذه الحالة أيضا وهو المختار عندي والآية مخرجة على التعليق أو الحكاية. وما ذكروه من العلة منقوض بوجودها في الحالة الثانية بل أكد لانضمام حذف المضاف الى الى حذف الصدر مع انهم لم يقولوا بنائها حينئذ، وقد غلط الزجاج سيبويه في قوله بنائها في الحالة الرابعة، وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني

(1) الشاهد فيه قوله: (من عل) بالكسر حيث اعربه ؛ لأنه اريد به النكرة: أي مكان عال، والبيت لامرئ القيس.

خندق البصرة حتى صرت إلى مكة لم أسمع احدا يقول اضرب ايهم  
افضل أي كلهم ينصب ولا يضم، وقرأ هارون ومعاذ ويعقوب (أيهم  
اشد) بالنصب قال، ابن مالك في شرح التسهيل: القول باعرابها أبدا  
قوي لأنها تعرب في باب الشرط والاستفهام أبدا قولاً واحداً فكذلك  
الموصولة.

أَوْ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي ذِي النَّدَا      مُفْرَدًا إِمَّا عِلْمًا أَوْ قُصْدًا  
وَقَدَّرَنْ صَمَ الَّذِي قَبْلُ بُنَى      وَفِي جَمِيلِ الْوَجْهِ صَمًّا وَهْنِ

والفتح مع نائبه في المنادى المفرد علما أو نكرة مقصودة، ويقدر الضم في ما بني قبل النداء كياسيبويه. ويا حذام. وكذا ما قدر اعرابه كياموسى. ويا قاضي، وأجاز ثعلب بناء ذي الاضافة اللفظية كحسن الوجه وهو ضعيف.

=====

الشرح لقولي أو هو أو نائبه الى وغير مختص، الباب السابع من المبنيات ما لزم البناء على الضم أو نائبه وهو الالف والواو وهو نوع واحد وذلك المنادى المفرد المعرفة. والمراد بالمفرد ما ليس مضافا. ولا شبيها بالمضاف ولو كان مثنى أو مجموعا، والمراد بالمعرفة ما اريد به معين سواء كان علما أو غيره، فهذا النوع يبنى في مسألتين: احدهما أن يكون غير مثنى ومجموع نحو **يَا أَدَمُ اسْكُنْ** **يَا نُوحُ اهْبِطْ** **يَا هُودُ مَا جِئْنَا** **يَا صَالِحُ ائْتِنَا** **يَا إِبْرَاهِيمُ اغْرُضْ** **يَا شُعَيْبُ مَا تَفْعَلُ**، الثانية أن يكون جمع تكسير نحو: **يَا جِبَالُ أَوْبِي**. ويبنى على الالف ان كان مثنى نحو: يا زيدان ويا رجلا ان اريد بهما معين، ويبنى على الواو ان كان جمع مذكر سالما نحو يا زيدون ويا مسلمون اذا اريد بهم معين؛ ولو كان المنادى مبنيا قبل النداء قدر فيه الضم نحو يا سيبويه ويا حذام ويا معدى كرب، واما اذا كان المنادى مضافا أو شبيها به أو نكرة غير معينة فانه معرب نصبا على المفعولية ولا يدخل في باب البناء، وذهب ثعلب إلى جواز بناء نحو حسن الوجه على الضم؛ لان اضافته في

نية الانفصال ورد بان البناء ناش عن الضمير والمضاف عادم له.  
تنبيه لم يذكر ابن هشام في أقسام المبنيات ما يبنى على نائب الكسر  
كما ذكر ذلك في البقية وذلك سحر على رأي من يقول ببنائه فانه يبنى  
على الفتح نيابة عن الكسر...

وغير مُختَصَّ كَهْلٍ وَثُمَّ

وَجَيْرٌ مُنْذُ وَبَوَاقِي الْأَسْمَاءِ

مِنْ الْإِشَارَاتِ وَأَسْمَاءِ الْفِعْلِ

وَالشَّرْطِ وَالضَّمِيرِ أَوْ ذِي

وَمِنْ الْمَبْنِيِّ مَا لَا يَخْتَصُّ بِحَالٍ وَهُوَ نَوْعَانِ: الْأَوَّلُ الْحَرْفُ كَهْلٍ وَثُمَّ وَجَيْرٍ وَمِنْذُ، الثَّانِي غَيْرُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُخْتَصَّةِ كَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالْإِسْتِفْهَامِ وَالضَّمَائِرِ وَالْمَوْصُولَاتِ.

=====

الشرح لقولي وغير مختص الى رفع ونصب من المبنيات ما لا يختص وذلك نوعان: النوع الاول الحروف والثاني الأسماء الغير المتمكنة، فأما الحروف فمنها ما يبنى على السكون كهل وبل وقد ولم، ومنها ما يبنى على الفتح كثم وان ولعل وليت، ومنها ما يبنى على الكسر كجير بمعنى نعم واللام والباء في قولك لزيد وبزيد ولا رابع لهن الا (م الله)، في لغة من كسر الميم، على القول بحرفيته، ومنها ما يبنى على الضمة وذلك منذ في لغة من يجر بها و(م الله) و(من الله) في لغة من ضم، على القول بحرفيتها، وأما بقية الأسماء فستة أنواع: أحدها أسماء الإشارة فالمبني منها على السكون ذا وذو وعلى الفتح ثمه وعلى الكسر هؤلاء وعلى الضم هؤلاء في لغة حكاها قطرب، الثاني أسماء الأفعال فالمبني منها على السكون صه ومه وعلى الفتح أمين وعلى الكسر ايه وعلى الضم هيت على لغة، الثالث والرابع أسماء الشرط والاستفهام فالمبني منها على السكون من وما وعلى الفتح اين وايان وليس فيهما ما يبنى على كسر ولا ضم، الخامس المضمرات فالمبني منها على السكون ياء المتكلم وياء المخاطبة والالف الاثنين وواو الجمع وعلى الفتح تاء المخاطبة ونون الاناث وعلى الكسر تاء المخاطبة



وعلى الضم تاء المتكلم ونحن، السادس الموصولات فالمبنى على السكون منها الذي والتي ومن وما وأل، وعلى الفتح الذين وعلى الكسر أولاء بالمد لغة في الأولى بمعنى الذين وعلى الضم ذات بمعنى التي في لغة بعض طي.

رَفَعٌ وَنَصَبٌ لَدِي الْأَعْرَابِ حُتْمٌ وَالْأَسْمُ يَنْجَرُ وَفَعْلٌ يَنْجَزِمُ

الاعراب وانواعه أربعة: الرفع والنصب وهما مشتركان بين الاسم والفعل والجر ويختص بالاول والجزم ويختص بالثاني نحو (ان الله لطيف بعباده) ويجوز أن يغفر ذنوب من لم يشرك به.

=====

الشرح لقولي رفع ونصب إلى فارفع بضم

أنواع الأعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم. فالرفع والنصب يشترك فيهما المعرب من الأسماء والأفعال وذلك الاسم السالم من شبه الحرف والفعل المضارع العاري من النونين والجر يختص بالاسم والجزم يختص بالفعل، وللناس في وجه اختصاص كل من هذين بما اختص به عبارات، فقال ابن مالك في شرح الكافية الكبرى: انما اختص الجزم بالفعل ولم يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه، وقال الزجاجي في الجمل: انما لم يجزم الاسماء لانها متمكنة يلزمها حركة وتنوين فلو جزمت لذهب منها حركة وتنوين فكانت تختل، ولم تخفض الأفعال لان الخفض لا يكون الا بالاضافة ولا معنى للاضافة الى الأفعال لانها لا تملك شيئاً ولا تستحقه، وقال غيره: انما اختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا يخبر الا عن الاسم، وانما اختص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر، وقال الشيخ بهاءالدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب انما اختص الجر بالاسماء؛ لأنه لو دخل على الأفعال وقد دخل عليها الباقي وهي فرع لزم مزية الفرع على الأصل لكثرة تصرفه في الاعراب والمعهود خلافه وهذا معنى قول سيبويه: وليس في الأفعال جر

كما أنه ليس في الاسماء جزم قال: فان قيل ما ذكرت يقتضى منع حركته وايماء منع حصل القصد فلم منع الجر دون غيره، فالجواب انه اذا وجب منع حركة ما لما ذكرنا يقتضى أن يكون الجر لانه ابعد من اخويه من الفعل لعدم عمله اياه وعمله اياهما.

وقال السهيلي في نتائج الفكر: وجه شيخنا أبو العباس الاختصاصين بان المعاني المدلول عليها في الاسماء ثلاثة أقسام: مخبر عنه، وداخل في حديث غيره، ومضاف اليه فلا يحتاج الى اعراب رابع لانه لا مدلول له، وكذلك الافعال المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام: فعل واقع موقع الاسم فله الرفع، وفعل في تأويل الاسم فله النصب، فان الرفع والنصب من اعراب الأسماء فاستحقه من الأفعال ما هو في تأويل الاسم أو واقع موقع اسم، وفعل لا في تأويل اسم ولا واقع موقع اسم فله الجزم فان الجزم ليس من اعراب الأسماء.

(فوائد): الأولى قال ابن الدهان في العدة: انما كانت الحركات ثلاثا لان الحروف التي هي أصول لها ثلاثة: الالف ومخرجها من اقصى الحلق فأخذت الفتحة منها، والياء من وسط اللسان فأخذت الكسرة منها، والواو من بين الشفتين فأخذت الضمة منها.

الثانية لما كانت الحركات والسكون تنقسم الى قسمين: اعراب وبناء فرقوا بين أسمائها اذا كانت اعرابا وبينها اذا كانت بناء، قال ابن الخشاب: ولم يكن ذلك فرقا اتفاقيا بل فرقا لائقا بما لهما فجعلوا التسمية اللائقة عليهما لمعنى فيهما فجعلوا اللازم لهذا وهو البناء ليطابق اللازم الملزوم، فقالوا: ضم وفتح وكسر ووقف أي سكون لان الضم حركة تضم لها الشفتان، والفتح حركة يفتح لها الفم، والكسر حركة ينكسر لها المخرج ويهوى إلى أسفل، والسكون عدم الحركة فهذه مصادر نقلت فجعلت

اعلاما على حركات البناء، ثم جاءوا بمصادر أخرى دالة على حقائق قريبة من تلك الحقائق لا أنها هي باعيانها وان افرقا في اللزوم والانتقال، فقالوا: رفع بازاء الضم، ونصب بازاء الفتح، وجر بازاء الكسر، وجزم بازاء الوقف؛ اذ الرفع مصدر رفع والضم من الواو والواو اذا رمت النطق بها ارتفعت الشفتان، والنصب مصدر نصب الشيء اذا اقامه وحركة النصب من الالف والالف تفتح الفم وتكسوه هيئة النصب، والجر مصدر جررت الشيء اذا سحبه على الارض. لان الكسر من الياء وفي الياء انسحاب على المخرج ودنو الى السفلى، والجزم مصدر جزمت بكذا اذا قطعت بصحته لانه قطع الحركة أو الحرف.

الثالثة قال شارح الفصول: تسمية المبنى المضموم مرفوعا لا يراه محققوا البصريين وقد استعمله بعض الكوفيين، وقال ابن النحاس في تعليقه: هل يطلق على المعرب مثلا مضموم وعلى المبنى مرفوع قيل: لا؛ لان المراد الفرق وحينئذ يعدم وقيل: نعم؛ على أنه مجاز يحتاج إلى قرينة وقيل: يجوز اطلاق اسماء البناء على الأعراب لا العكس.

الرابعة اختلفوا في حركات الاعراب، وحركات البناء أيهما أصل، فذهب بعضهم إلى أن حركات الاعراب هي الأصل وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل لأنها لازمة وتلك منتقلة واللازم أقوى فهو بالاصالة أولى وذهب آخرون إلى أن كل واحد منهما أصل في بابه قال الأندلسي: وهو الصحيح لان العرب تكلمت بكل منهما، قال شارح الفصول: ولقائل أن يقول العرب تكلمت بكل ما يدعى فيه الاصاله والفرعية في غير هذا الموضع ولم يمنع ذلك من الحكم باصاله أحدهما وفرعية الآخر فكذا هنا.

قَارَقَ بَضْمٌ وَإِنْصَبَ فَتْحًا وَجُرَّ  
وغيرُ ذَا يَنْوُبُ قَانِصَبٌ بِالْأَلْفِ  
أَبَاً أَخَا حَمًا هَنَّا وَالتَّقْصُ جَلٌّ  
وَذَا لِصُحْبَةٍ فَمَا إِنْ تَحْذِفِ  
لِغَيْرِ يَاءٍ مُفْرَدًا مُكَبَّرًا

كَسْرًا وَسَكَّنَ جَازِمًا كَلَمْ يَزُرْ  
وَارْفَعَ بَوَاوٍ وَبَيَا أَجْرُو مَا أَصِفُ  
فِي ذَا وَقْلٍ دُونَ قَصْرِ فِي الْأَوَّلِ  
آخِرَهُ وَكَلَهَا إِنْ تُضِفِ  
وَصَحَّحُوا إِعْرَابَهَا مُقَدَّرًا

والأصل أن يكون الرفع بالضم والنصب بالفتح والجر بالكسر والجزم بالسكون كما في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين والفعل المضارع الصحيح الآخر، وغير ذلك بالنيابة وموادها سبع الأولى ما كان رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء وذلك في الأسماء الستة وهي أب واخ وحم وهن وكثر فيه النقص أي حذف اللام والاعراب والاعراب بالحركات الثلاث على العين، وقل القصر أي ختمه بالالف المقصورة مطلقا بعكس الاوائل، والاتمام أي الاعراب بالحروف الثلاثة أكثر منهما الا في هن، وذو بمعنى صاحب، وفم محذوف الآخر، وشرطها أن تضاف إلى غير ياء المتكلم مفردة مكبرة، والجمهور على أن اعرابها عند الاتمام والقصر بالحركات المقدرة.

=====

(الشرح لقولي فارفع بضم الى بالالف ارفع)

اصل الأعراب أن يكون بالحركات والسكون فأصل الرفع أن يكون بالضمه وأصل النصب أن يكون بالفتحة وأصل الجر أن يكون بالكسرة وأصل الجزم أن يكون بالسكون وما عد ذلك نائب عنه.

فينوب عن الضمة الواو والالف والنون، وعن الفتحة الألف والياء والسرة وحذف النون، وعن الكسرة الياء والفتحة، وعن السكون حذف الحرف، وأبواب النيابة سبعة: الأول الأسماء الستة المعتلة المضافة وهي اب واخ وحم وهن وذو والفم فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء بشروط: الأول أن تكون مضافة، الثاني أن تكون اضافتها لغير المتكلم، الثالث أن تكون مفردة، الرابع أن تكون مكبرة، وتختص ذو بشرط خاص وهو أن تكون بمعنى صاحب، ويختص الفم بشرط وهو أن تزال منه الميم:

مثال ما اجتمعت فيه الشروط **﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾** **﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ﴾** **﴿قَالُوا يَا أَبَاتَانَا﴾** **﴿إِنَّ أَبَاتَنَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾** **﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾** **﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾** **﴿إِلَىٰ ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾** فان فقد شرطاً مما ذكر لم تعرب بهذه الحروف، بل في عدم الأضافة تعرب بالحركات الظاهرة نحو (ان له أبا) (وله أخ) (و بنات الاخ)، وفي حالة الاضافة الى ياء المتكلم تعرب بالحركات المقدرة: نحو (ان هذا أخي) (لا أملك الا نفسي وأخي)، وفي حالة التثنية والجمع تعرب إعراب المثني والمجموع، وفي حالة التصغير تعرب بالحركات الظاهرة وكذا الفم اذا لم تزل منه الميم، واذا كانت ذو لا بمعنى صاحب بل بمعنى الذي فهي مبنية لا معربة.

واعلم أن في اعراب هذه الاسماء اثنا عشر مذهبا قررتها في شرح

همع الهوامع اقويها مذهبان: احدهما هذا الذي ذكرناه وهو انها معربة بالحروف الثلاثة وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين في أحد قوليه وجرى عليه المتأخرون قال ابن مالك في التسهيل: وهو أسهل المذاهب وابعدها عن التكلف، والثاني وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فاذا قلت قام أبو زيد فاصله أبو زيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو واستثقلت الضمة على الواو فحذفت، واذا قلت رأيت أبا زيد فاصله أبو زيد بحر تبت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء، واذا قلت مررت بابي زيد فاصله بأبو زيد اتبعت حركة الباء لحركة الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، وقد قال السهيلي: أن هذا المذهب هو الاصح ورجحه أيضا ابن قاسم لما في المذهب الاول من الخروج عن الاصل اذ الأصل في الأعراب أن يكون بالحركات وعن عدم النظير اذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء ولما يودى اليه من بقاء فيك وذي مال على حرف واحد لان حرف الاعراب زائد ولا يوجد ذلك في المعربات الا شذوذا، وفي هذه الاسماء سوى ذي والفم لغتان اخريان احديهما لغة القصر وهو التزام الالف مطلقا وجعل الاعراب بالحركات المقدرة فيها كقوله:

(1) ان أباه وأبا أباه

---

(1) تمامه:

قد بلغا في المجد غايتها

الشاهد فيه قوله: (أباه) الثالثة حيث انها في موضع الجر باضافة ما قبلها اليها، ومع ذلك جاء بها بالالف، والبيت لاحد شعراء اليمن.

وقوله: مكره أخاك لا بطل..

والثانية لغت النقص وهو الاعراب بالحركات وحذف حرف العلة كقوله:  
(1) بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وهذه اللغة دون لغة القصر الا في هن فانها فيه انصح من القصر بل  
ومن الاتمام الذي هي اللغة المشهورة.  
ومنه حديث: من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه.

---

(1) الشاهد فيه قوله: (بابه... ومن يشابه به) حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة،  
ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة، وهذا يدل على ان قوما من العرب يعربون هذا  
الاسم بالحركات الظاهرة على آخره، ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة  
اعراب، والبيت نسب الى رؤبة بن العجاج.



اثنین واثنین مَع ما ثنیا

بِالْألفِ اَرْقَعُ وَاَنْصَبَنْ وَاَجْرُدُ بیا

وَالْقَمَرین بعدَ فِتْح ما تَلَا

وَإِنْ تُصَفِّ لِمُضْمَرٍ کِلْتَا کِلَا

الثانية ما كان رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء المفتوح ما قبلها وذلك المثنى وهو اسم دل على اثنین بزيادة في آخر مفردة صالحا للتجريد وعطف مثله عليه وما الحق به وهو اثنان واثنان وثنان وكلا وکلتا مضافين إلى مضمر والفاظ التغليب وهو ما صلح للتجريد لا لعطف مثله عليه كالعمرین لابي بكر وعمر رضي الله عنهما.

=====

(الشرح لقولي بالالف ارفع الى وارفع بواو)

الباب الثاني من أبواب النيابة المثنى وهو كل اسم دل على اثنین بزيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه: نحو زيدان ورجلان فانه يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها: نحو قال رجلان وجاء الزيدان ورأيت الرجلين والزيدین ومررت بالرجلين والزيدین، والحق بالمثنى في ذلك أنواع ليست منه: منها اثنان واثنان وثنان في لغة تمیم مطلقا اضيفا أم افردا أم ركبا كقوله تعالى ﴿فَأَنْفَجَرْتُ مِنْهُ اِثْنًا عَشَرَ عَيْنًا﴾ ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اِثْنَانِ﴾ ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ ﴿رَبَّنَا آمَنَّا اِثْنَيْنِ وَأَخْيَرْنَا اِثْنَيْنِ﴾ ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾، ومنها كلا وکلتا بشرط اضافتهما إلى مضمر نحو جائني كلاهما ورئيت كليهما ومررت بكليهما فان اضيفا لمظهر اعربا اعراب المفرد المقصور من لزوم الالف وتقدير الحركات عليها، ومنها الفاظ التغليب وهو ما صلح للتجريد لا لعطف مثله عليه: كالقمرین للشمس

والتمر، والعمرين لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والعمرين لعمر  
ابن جابر وبدر ابن عمرو.

وقال الشاعر:

(1) إذا اجتمع العمران عمر وبن وبدر بن عمرو خلت ذبيان تبعاً

والزهدمين لزهدم وقيس من بني عوير. قال الشاعر:

(2) جزاني الزهدمان جزاء سوء وكنت المرء يجرى بالكرامة

وقال أبو عبيدة هما زهدم وكردم، والاحرصين للأحوص بن جعفر  
وعمر بن الأحوص، والأبوين للاب والام، والخشفين للخشن وأخيه  
سيف ابني اوس، والمصعبين لمصعب بن الزبير وابنه عيسى أو أخيه  
عبدالله، والخبيين لابي خبيب عبدالله بن الزبير وأخيه مصعب. قال  
الشاعر:

(3) قدني من نصر الخبين قدى

والحبرين لحبر وقواس ابني عبدالله بن سلمة والحبرين للحر وأخيه  
أبي.

---

(1) الشاهد فيه (إذا اجتمع العمران) فانه ملحق بالمشئى ؛ وذلك لانه دال على اثنين  
بزيادة في آخره صالح للتجريد، لكنه غير صالح لعطف مثله عليه، لأن المراد  
بالعمرين هنا عمرو بن جابر وبدر بن عمرو، وهما مختلفين وليسا مثلين.

(2) الشاهد فيه قوله (جزاني الزهدمان) فانه كما سبق غير صالح لعطف مثله عليه  
لان المراد (بالزهدين) هنا زهدم وكردم.

(3) تمامه:

ليس الإمام بالشحيح الملحد الشاهد فيه قوله (خبيين) فانه كما سبق غير صالح  
لعطف مثله عليه فان المراد بالخبيين هنا ليس خبيب وخبيب بل المراد هو أبو  
خبيب عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب وفي البيت شاهد آخر في قوله (قدني)  
(وقدى) حيث اثبت النون في الأولى وحذف في الثانية فثبوت النون هو الكثير  
واما الحذف فهو قليل وقيل شاذ، والبيت لحميد بن مالك الارقط.

قال الشاعر:

(1) ألا من مبلغ الحرين عني مغلغة وخص بها أبا

والاقرعين. للاقرع بن الحابس وأخيه مرشد، والطلّيحتين. لطلّيحة بن  
خويلد الاسدي وأخيه خيال، والخزيمتين والزبينتين وهما خزيمة وزينة  
من باهلة.

---

(1) الشاهد فيه قوله (الا من مبلغ الحرين) فانه ملحق بالمشئى كما سبق لانه غير صالح لعطف مثله عليه لان المراد بالحرين الحر واخوه ابى.

جمع المذكر السالم وملحقاته  
وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَبَيَا أَجُوزُ وَأَنْصِبَا  
مِنْ عَلَمٍ أَوْ صِفَةٍ الْمُذَكَّرِ  
لَيْسَتْ كَأَحْمَرَ وَلَا سَكْرَاتَا  
وَالْحَقَّ الْعِشْرُونَ وَالسُّتُونَ  
أُلُوًا وَعَالَمُونَ عَلِيُونَا

سَالِمَ جَمْعٍ بِشُرُوطٍ تُجْتَبَى  
ذِي الْعَقْلِ مِنْ تَاءٍ وَتَرْكِيبٍ عَرِي  
وَلَا صَبُورٍ وَجَرِيحٍ بَانَا  
وَبَابُ زَيْنٍ وَكَذَا الْأَهْلُونَ  
وَأَرْضُونَ شَذَّ عَانِسُونَا

الثالثة ما كان رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء المكسور ما قبلها وهو جمع المذكر السالم، وشرط مفرده مطلقا الذكورة والعقل والخلو عن تاء التانيث، واسما العلمية وعدم التركيب، ووصفا قبول تاء التانيث اذا قصد فلا يجمع هذا الجمع ما كان تانيثه بالالف المقصورة كسكران أو الممدودة كأحمر وما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح، والحق به عشرون الى تسعين واولوا وعليون وعالمون ورجح انه جمع على القياس واهلون وسنون وبابه من كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التانيث ولم يتكسر، وارضون وعانسون وهذه الأسماء اجتمع فيها اللحوق والشذوذ.

=====

(الشرح لقولي وارفع بواو إلى وكسر نون)

والباب الثالث من أبواب النياية جمع المذكر السالم وهو ضربان: اسم وصفة فالاسم لا يجمع هذا الجمع الا بخمسة شروط: الذكورية، والعلمية، والعقل، والخلو من تاء التأنيث ومن التركيب.

والصفة لا يجمع هذا الجمع الا بأربعة شروط: الذكورية، والعقل، والخلو من تاء التأنيث، وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه واحترز بهذا الاخير عن ثلاثة أشياء: فعلا فاعلا نحو سكران سكرى، وافعل فعلاء نحو احمر حمراء، وما اشترك فيه المذكر والمؤنث نحو صبور وجريح، فلا يجمع شيء من ذلك بالواو والنون: مثال الاسم الذي اجتمعت فيه الشروط جاء الزيدون ورأيت الزيدين ومرتت بالزيدين، ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ** أن المسلمين.

والحق به في الأعراب ألفاظ لم تجتمع فيها الشروط: منها عشرون وبابه الى تسعين قال الله تعالى **وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً** **فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** واختار موسى قرمه سبعين رجلا **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**، ومنها سنون وبابه وهو كل ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كقلين وعزين وعضين جمع قلة وعزة وعضة قال تعالى **وَلْيَبْشُرُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ** **عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ** **الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ** قال الشاعر:

(<sup>1</sup>) ثم انقضت تلك السنون فكأنها وكأنهم احلام

ومنها الاهلون ومفرده أهل اسم جنس ليس بعلم ولا صفة، ومنها اولوا

(<sup>1</sup>) الشاهد فيه قوله (تلك السنون) فانه ملحق بالجمع المذكر السالم لذلك رفع بالواو، ولم اعثر على قائله.

وهو اسم جمع ليس له مفرد من لفظه قال تعالى ﴿وَلَا يَأْتِلُ أُولُو  
الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَىٰ﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَ  
لِأُولِي الْأَلْبَابِ ومنها عالمون والوجه ترجيح انه جمع لعالم علي بابہ  
ومنها عليون وهو اسم لاعلى الجنة قال تعالى ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ  
لَفِي عِلِّيِّينَ \* وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾، ومنها ارضون ووجه شذوذه امران  
كونه جمع تكسير فان رائه مفتوحة في الجمع ساكنة في المفرد وكون  
مفرده مؤنثا وفي الحديث: طوقه من سبع ارضين ومنها عانسون قال  
الشاعر:

(1) منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

ووجه شذوذه ان عانسا من الصفات المشتركة التي لا تقبل تاء التأنيث

(1) الشاهد فيه قوله (الانسون) فانه جمع عانس وهي البنت التي طال مكثها عند  
اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار ولم تتزوج والرجل عانس أيضا ؛  
اذا انه وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث وكل وصف هكذا لا يجمع بالواو والنون  
وهذا شاذ.

والبيت الابي قيس بن رفاعه وقيل لابي قيس بن اسلت.

وَقَلَّ فَتَحُ بِخِلَافٍ مَا جُمِعَ

وَكَسُرُ نُونٍ لِمُثْنَى أَتْبَعُ

والافصح في نون المثنى وملحقاته الكسر واما الفتح فقليل ونون جمع المذكر السالم وملحقاته بالعكس.

=====

(شرح قولي وكسر نون إلى آخره)

الافصح في نون المثنى وما الحق به أن تكون مكسورة، والافصح في نون الجمع وما الحق به أن تكون مفتوحة، والموجب لتحريكها في البابين التقاء الساكنين وانما خص المثنى بالكسر والجمع بالفتح لخفة المثنى وثقل الكسر وثقل الجمع وخفة الفتح فاعطى كل لكل ليقع التعادل.

وقال شارح الفصول: انما كسرت في المثنى لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسرة والتثنية اسبق من الجمع، او قصد بذلك الفرق بينها وبين نون الجمع وكانت احق بالكسرة لان قبلها الفا أو ياء مفتوحا ما قبلها، وانما فتحت في الجمع للتخفيف اذ قبلها واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة فلو كسرت تثقل اللفظ جدا، وانما استمر الفتح في جمع المقصور مع كون ما قبل الواو والياء مفتوحا حملا للمعتل على الصحيح وليطرد الباب على قاعدة واحدة.

قال الفراء: كسرت النون في التثنية لان الالف في نية الحركة وفتحت في الجمع لان الواو ليست في نية الحركة؛ وفيها لغة أخرى وهو فتح نون المثنى وكسر نون الجمع. قال الشاعر:

(1) على احوزيين استقلت عشية      فما هي الا لمحة وتغيب

وقال:

(2) أعرف منها الأنف والعينانا      ومنخرين اشبها ظبيانانا

وقال:

(3) وانكرنا زعانف آخرين

وقال:

---

(1) الشاهد فيه قوله: (احوزيين) حيث فتحت نون المثنى، وهي على لغة، وليست بضرورة؛ لان كسرهما يأتي مع الوزن ولا يفوت به غرض، والبيت لحميد بن ثور الهلالي.

(2) الشاهد فيه قوله: (والعينانا) حيث فتح نون المثنى وهي لغة، وقال جماعة الشاهد فيه في موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله (ظبيانانا) على أنه تثنية طبي، وقال محمد محي الدين: وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد وهو اسم رجل.

(3) صدره:

عرفنا جعفرنا وابنى أبيه

الشاهد فيه قوله: (آخرين) بكسر: نون الجمع وذلك لضرورة الشعر (انكرنا) ضد عرفنا و(زعانف) جمع زعنفة وهم الاتباع (وزعنفة) بمعنى اطراف الاديم وهي كناية عن ناس لا أصل لهم، والبيت لجريز بن عطيه.



(1) وقد جاوزت حد الاربعين

وسواء في هذه اللغة في المثنى حالتا الياء والالف كما صرح به  
السيرافي- واما في الجمع فيختص بحالة الياء كما نبه عليه ابن هشام  
وقال انه لم يحفظ ذلك الا بعدها ولم يحفظ غلظ بعد الواو قال وبعيد  
ان يجوز الافراط في الثقل.

---

(1) صدره:

وماذا يبتغى الشعراء مني

الشاهد فيه قوله: (اربعين) بكسر النون، قيل انه للضرورة وقيل اجرى الشاعر  
أربعين مجرى حين، فاعربه بالحركات، والبيت لسحيم بن وثيل الرياحي.

جمع المؤنث السالم  
بِالْكَسْرِ نَصَبُ جَمْعٍ تَاءٍ وَأَلْفٍ

مَزِيدَتَيْنِ وَأُولَاتٍ قَدْ أَلْفٍ

وَمَا بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذَا وَالَّذِي

قَبْلُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ يَحْتَدِي

الرابعة ما كان رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة، وهو الجمع بالألف والتاء المزيديتين معا كمسلمات والملحق به اسم جمع مختوم بهما لا واحد له من لفظه كأدوات، وما سمي به من هذا الجمع، وما تقدم باق على اعرابه قبل التسمية.

=====

(الشرح لقولي بالكسر نصب الى بالفتح جر الاسم)

الباب الرابع من أبواب النيابة ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث: كهندات وزينات، أو لمذكر: كأصطبلات وحمامات فانه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، واما رفعه وجره فعلى الأصل: نحو **﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾** وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ **﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾** فان كانت الألف أصلية: نحو قضاة أو التاء أصلية: نحو أبيات لم ينصب بالكسرة، والحق بهذا الجمع اسم جمع لا واحد له من لفظه وهو أولات قال تعالى: **﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾**.

واذا سمي بالمجموع بالالف والتاء أو بالمشئى أو المجموع بالواو والنون، فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالكسرة والألف والواو والياء: كاذرعات والنجدتين والدونكين وكتابين وعليين وصفين ونصين وحريفيين وقنسرين وفلسطين وكلها أعلام أماكن منقول من الجمعين والمشئى فتعرب على حدها في الاعراب.

(غير المتصرف)

بِالْفَتْحِ جَرُّ الاسْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ      فَإِنْ يُصَفُّ أَوْ يَتَلُّ أَلْ أَوْ أَمْ

الخامسة ما كان رفعه الضمة ونصبه وجره بالفتحة وذلك غير المنصرف؛ فانه لما اشبه الفعل بجهتين امتنع فيه الجر والتنوين مثله، واذا اضيف أو عرف بـأل أو أم دخله الجر اتفاقاً، فينصرف عند بعض منهم المصنف، ويبقى على المنع منه عند آخر؛ ولا ينافيه دخول الجر لان ذهابه تابع لذهاب التنوين لعدم الصرف وهو هنا لاجل الاضافة واداة التعريف، وينظر فيه عند بعض فان بقيت فيه العلتان فغير منصرف والا فهو منصرف.

=====

(شرح قولي بالفتح جر البيت)

الباب الخامس من أبواب النيابة باب ما لا ينصرف فانه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة: نحو **وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ** **يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ** أما رفعه ونصبه فعلى الأصل، فان اضيف أو دخلته أل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة أو بد لها وهو ام في لغة طيء جر بالكسرة اتفاقاً: نحو قوله تعالى: **فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ** **كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ**. وقول الشاعر:

(1) رثيت الوليد بن اليزيد مباركا

وقول الآخر:

(2) تببت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا

أي بليل الأرمد وهل هو حينئذ باق على منع صرفه؟ وإنما جر لأمن دخول التنوين فيه، أو هو مصروف لأنه دخلته خاصة من خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل فيه خلاف مشهور، والثاني هو المختار عندي وهو مذهب السيرافي والزجاج والزجاجي، وفي رأي ثالث اختاره كثير من المتأخرين تفصيل ما بين ما زالت منه إحدى العلتين كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة أو دخول اللام فيصرف، وما لا كالوصف ونحوه فلا.

---

(1) تمامه:

شديداً بأعباء الخلافة كاهله

الشاهد فيه قوله (اليزيد) وهو فيه العلمية ووزن الفعل لذلك هو غير منصرف مع انه مجرور بالكسرة وذلك لدخول الألف واللام عليه.

وهناك شاهد آخر وهو ان (الوليد واليزيد) علما دخلت عليهما الألف واللام وهذا للضرورة لانهما غير صالحين لقبول الاداة.

والبيت لابن ميادة من قصيدة يمدح بها الوليد ويأتي في باب العلم.

(2) صدره:

إن شمت من نجد بريقاً تألقا

الشاهد فيه قوله (ام ارمد) وهو اسم غير منصرف لكنه دخل عليه بدل الألف واللام وهو (ام) في لغة حمير لذا جر بالكسرة.

أَنْتَى وَوَزْنُ مُنْتَهَى الْجَمْعِ عُرِفَ  
أَشْبَهَهُ وَلَوْ يَصِيرُ عَلَمًا

وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ بِإِطْلَاقِ الْف  
وَهُوَ مَفَاعِلُ مَفَاعِلُ وَمَا

ثم العلل المانعة للصرف تسع وزاد بعض عاشرة: فمنها ما هو مستقل بالمنع وهو الف التأنيث مقصورة أو ممدودة كحبلَى وحمراء ووزن منتهى الجمع وهو الذي لا نظير له في الآحاد جمعا كمساجد ومصايح أو مفردا علما كحضاجر أو اسم جنس كسراويل، ومنها ما يحتاج إلى علة أخرى شرطاً لها أولاً كما سيأتي:

=====

(شرح قولي ويمنع الصرف إلى وعدله)

الأصل في الأسماء الصرف وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين من الجهات الآتية، كما أن الفعل فرع عن الاسم من وجهتين: اشتقاقه منه وافتقاره إليه وعلل منع الصرف تسع جمعها بعضهم في قوله:

موانع صرف الاسم تسع فهاكها	مهذبة ان كنت في العلم
فجمع وتأنيث وعدل وعجمة	ووصف وتعريف ووزن مخصص
وما زيد في فعلاّن من بعد لامة	وتاسعها التركيب هذا ملخص
وزاد بعضهم عاشرة وستأتي: الأولى - ألف التأنيث وهي علة مستقلة	

يمنع الصرف مطلقا لان مدخولها فرع من جهتين: التأنيث ولزومه وقولي مطلقا أي سواء كانت مقصورة كحبلى او ممدودة كحمرء وسواء كان ما هي فيه مفردا كما مثلنا ام جمعا كسكارى واولياء، صفة كما مثلنا ام اسما كذكرى ودعوى، نكرة كما مثلنا ام معرفة كسلمى وكتنا. الثانية - صفة منتهى الجموع وهو الذي لا نظير له في الآحاد كمفاعل ومفاعيل، ولا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيده بل ان يكون اوله حرفا مفتوحا أي حرف كان وان يكون بعد الف الجمع حرف مكسور لفظا أو تقديرا كفاعل وفواعل وفعالل، وهذه العلة مستقلة أيضا يمنع الصرف اذا الاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظير بخلاف سائر الجموع فانها قد يوجد لها نظير في الآحاد، ومن أمثلة هذا القسم دراهم ومساجد ودنانير ومصايح وأحاسن وافاضل وفواضل ودواب وشواب، ولو سميت بهذا الجمع فلا خلاف في منع صرفه؛ وقد منعت العرب شراويل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل ومن هذا القبيل سراويل فانه ممنوع منه مع انه مفرد وليس بجمع ولكن شابه الجمع في الوزن.

وَعَدْلُهُ وَلَوْ مُسَمًّى مُعْتَبَرٌ  
 وَوزنِ مَفْعَلِ فُعَالٍ مِنْ عَشْرِ  
 فِي الْوَصْفِ نَحْوَ آخَرَ عَنْ الْآخَرِ  
 قَدُونَهَا مَا بَيْنَ قَيْسٍ وَأَثَرٍ  
 وَأَوْضَلُهُ فَاعِلٌ أَوْ حُصَّ النَّدَا  
 وَسَحَرَ مُعَيَّنًا وَفِي عِلْمٍ  
 أَنشَى فَعَالٍ ذَا تَمِيمٍ التَّرَمُّ

وهو العدل وهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد تحقيقا بان دل عليه دليل غير منع الصرف أو تقديرا اذا كان بخلافه، ويعتبر مع الوصفية ولو صار علما، وذلك شيئان: الأول - آخر المعدول عن الآخر، والثاني - الفاظ العدد المعدولة عن اصلها المستعمل على وزن فعال ومفعول من عشرة فما دونها نحو احاد وموحد الى عشار ومعشر. لكن قال بعض: أن سداس ومسدس الى تساع ومتسع غير مسموع فاستعمله قوم بالقياس، واباه جمع من الناس، وحقق آخرون سماع ذلك أيضا ومع العلمية في وزن فعل مؤكدا: كجمع واتباعه، أو معدولا عن فاعل: كعمر وزفر، أو مختصا بالنداء: كفسق وفجر، وفي سحر الملازم للظرفية وقد اريد به سحر معين، وفي وزن فعال علم مؤنث: كحزام وقطام وهذا مذهب بعض تميم<sup>(1)</sup>، وأما الحجازيون فيبنونه على الكسر كما مر.

<sup>(1)</sup> والبعض الآخر يبنى ذوات الراء على الكسر ويجعل غيرها معربا غير منصرف منه.

(شرح قولي وعدله ولو مسمى إلى قوله ووصف فعلان)

الثالثة - العدل وهو صرفك لفظا أولى بالمسمى الى آخر وهو فرع عن غيره لان اصل الاسم أن لا يكون منحرفا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا. ويمنع مع الوصفية والعلمية فالاول - مقصور على شيئين: احدهما آخر جمع أخرى تأنيث آخر، بالفتح المجموع على آخرين، اما كونه صفة فلانه من باب افعل التفضيل تقول: مررت بزيد ورجل آخر أي انه احق بالتأخير من زيد في الذكر، لان الأول قد اعتنى به في التقدم في الذكر، واما عدله فقال اكثر النحويين انه معدول عن الألف واللام لان الأصل في افعل التفضيل أن لا يجمع الا مقرونا بهما: كالكبر والصغر فعدل عن اصله واعطى معنى الجمعية مجردا ما لا يعطى غيره الا مقرونا، فهذا عدل عن الألف واللام لفظا، ثم عدل عن معناه لان الموصوف به لا يكون الا نكرة، واحتزنا بقولنا: تأنيث آخر إلى آخره، عن آخر جمع أخرى بمعنى آخره تأنيث آخر بالكسر فانه مصروف.

الثاني ألفاظ العدد المعدولة على وزن فعال ومفعل والمسموع من ذلك، أحاد، وموحد، وثناء، ومثنى، وثلاث، ومثلث، ورباع، ومربع، وخماس، ومخمس، وعشار، ومعشر، واختلف هل يقاس عليها، سداس، ومسدس، وسباع، ومسبع، وثمان، ومثمان، وتساع، ومتسع فذهب البصريون إلى المنع لان فيه احداث لفظ لم يتكلم به العرب. والكوفيون والزجاج الى الجواز لوضوح طريق القياس فيه، وهو المختار على أن بعضهم حكم ان هذه المراتب الأربع مسموعة أيضا وصححه أبو حيان فقال في شرح التسهيل: الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد إلى عشرة، فقد حكى أبو عمرو اسحق بن مرار الشيباني: موحد الى معشر، وحكى أبو حاتم في كتاب الابل ويعقوب بن السكيت أحاد الى عشار، قال: ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز: لا نعلمهم قالوا فوق رباع، فمن



علم حجة عليه، ولو سمي بهذا القسم فهو باق على منع صرفه، والممنوع مع العلمية خمسة أنواع: أحدها فعل المؤكد به وهو جمع وكتع وبصع وبتع وجمع جمعا وكتعاء وبصعاء وبتعاء فإنها غير معروفة للعدل والعلمية، أما العدل فلأنها من حيث ان مذكرها افعل ومؤنثها فعلاء قياسها ان تجمع على فعل بسكون العين كما يجمع احمر وحمراء على حمر، ومن حيث انها اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فعالى كصحارى فيقال: جماعى وكتاعى الى آخرها، ومن حيث ان مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها ان تجمع على فعلاوات، ولان قياس كل ما يجمع مذكره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالالف والتاء، وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الأخفش والسيرافي: انها معدولة عن فعل واختاره ابن عصفور قال: لان العدل عن فعالى لم يثبت في موضع من المواضع والعدل من فعل الى فعل مثبت قالوا: ثلاث درع وهو جمع درعاء وكان القياس درعا. وقال قوم: انها معدولة عن فعالى. وقال آخرون: انها من فعلاوات واختاره ابن مالك وضعف الاول بان افعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعل بسكون العين، والثاني بان فعلاء لا يجمع على فعالى الا اذا كان مذكره على فعل وكان اسما محضا، وقال أبو حيان: الذي نختاره انها معدولة عن الالف واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون، فقالوا: اجمعون كما قالوا: آخرون فقياسه انه اذا جمع كان معرفا باللام فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالالف واللام، قلت: وهذا يقتضى أن يكون جمع المذكر أيضا فيه ممنوع الصرف لوجود العدل المذكور فيه ولكون الياء فيه علامة الجر على انها نائبة عن الفتحة وهو غريب. واما العلمية فذهب قوم الى ان الفاظ التوكيد اعلام بمعنى الاحاطة واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم واختاره ابن الحاجب.

وذهب آخرون إلى أن تعريفها بنية الاضافة وأن الأصل في رأيت

النساء جمع جمعهن كما يقال: رأيت النساء كلهن فحذف الضمير للعلم به، واستغنى بنية الاضافة، وصارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالأعلام، وليست بأعلام لان العلم اما شخصي واما جنسي وليست هذه واحدا منهما، وعلى هذا ابن عصفور وعلمه بان المجموع لا تكون اعلاما واختاره ابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه، فان سمي بهذا النوع اعني فعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقائه على المنع، وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التأكيد وقد ذهب، فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لانه ليس له حالة يلتحق بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف آخر.

النوع الثاني - ما جاء على فعل موضوعا لعلم وهو معدول عن فاعل، وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية، والمسموع من ذلك عمر، وزفر، ومضر، وفعل، وهيل، وزحل، وعصم، وحشم، وقتم، وقزح، وجمع، وجمأ، وزلف، وبلغ، بطن من قضاة ولم يسمع غير ذلك، نعم ذكر الأخفش: ان طوى من هذا النوع كذا رأته في كتابه المسمى: (الواحد والجمع) في القرآن، ومنعه أبو حيان وقال: المانع مع العلمية التانيث باعتبار البقعة بدليل تنوينه في اللغة الاخرى، قال: وهذه الأسماء التي ذكرناها كلها اعلام عدلت تقديرا عن فاعل، الا (فعل) فعن أفعل، قال: ومن اعرب ما وقع في هذا النوع قسم هو علم جنس لا علم شخص، وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب الاسد: جاء بعلق وفاق بغير الف ولا يصرّف. واحترزنا بالمعدول عن فاعل المعدول عن غيره: كأخر وجمع، وبالمعدول عن غير المعدول كاسم الجنس: كنغر وصرّد، والصفة كحطم ولبد، والمصدر كهدى وتقى، والجمع كغرف.

النوع الثالث - فعل المختص بالنداء: كفسق، وغدر، وخبث، ولكع، فانها معدولة عن فاسق وغادر وخبث ولكع. فان سمي بها امتنع

صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول فان نكرت زال المنع.  
الرابع - سحر الملازم للظرفية وهو المعين: أي المراد به وقت بعينه  
فانه يلزم الظرفية، فلا يتصرف ولا ينصرف أيضا للعدل والعلمية، اما  
الأول فعن مصاحبة الألف واللام اذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف  
بالطريق التي تعرف به النكرات وهو العلمية فانه جعل علما لهذا  
الوقت، أما سحر غير المعين فانه لا يلزم الظرفية وهو منصرف نكرة  
ومعرفا باللام والاضافة.

الخامس - فعال علم المؤنث كحذام وقطام عند بني تميم فانهم  
يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة، واما الحجازيون فانه  
عندهم مبني على الكسر كما تقوم.

وَقِيلَ اِنْ فَعَلَانَتْ مِنْهُ تُفِي

ووصفُ فَعْلَانٍ لَهُ فَعْلَى تَفِي

والالف والنون المزيديتان وتكونان في الاسم مع العلمية كحمدان وعبدان، ومع الوصفية واشترط أن يكون مؤنثه على فعلى كسكران وقيل أن لا يكون على فعلانة كندمان بمعنى النادم.

=====

شرح قولي ووصف فعلان البيت

الرابعة - كونه صفة في آخره الف ونون زائدتان بشرط أن يكون مؤنثه على فعلى كسكران سكرى وريان ريا،

وقيل الشرط ان لا يكون مؤنثه على فعلانة سواء وجد له مؤنث على فعلى ام لا، ويبنى على الخلاف مسألتان: الأولى لازم التذكير: كرحمن ولحيان لكبير اللحية، فعلى الأول يصرف لفقد فعلى فيه اذ لا مؤنث له، وعلى الثاني يمنع من الصرف لفقد فعلانة منه كما ذكرنا، قال أبو حيان: والصحيح فيه الصرف، الثانية علة منع الألف والنون على الأول شبهها بألف التانيث في عدم قبول هاء التانيث، وعلى الثاني كونهما زائدتين ولا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بالفى التانيث، ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف اجماعا: كندمان، للنادم، وسيفان، للرجل الطويل، وحبلان للممتلىء غضبا، ويوم دخان فيه كدرة وسواد، ويوم سخنان حار، ويوم صحيان لا غيم فيه، وبغير صوجان يابس الظهر، ورجل علان صغير وحقير، وقشوان دقيق الساقين، ومصان لئيم، وموتان ضعيف الفؤاد، ونصران أي نصراني، وخصان لغة في خصمان، وكبش اليان، فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء وقد نظمها ابن مالك فقال:

اجز فعلی لفعلا. اذا استثنيت  
وصوجان وعلا. وقشوان  
وبقى عليه لفظتان. فقلت مذيلا

ودخان وسخان. وسيفانا  
وموتان وندمانا. واتبعهن نصرانا  
وزد في ذاك خمصانا. وكبشا

وَالْوَزْنُ حُصَّ الْفَعْلَ أَوْ قَدْ عَلَبَا      فِي عَلَمٍ أَوْ وَصَفٍ التَّاءُ أَبَى  
 لَا عَارِضٍ وَغَيْرِ لَازِمٍ وَمَا      آلَ لِشَبِّهِ الْأَسْمِ نَمِ زُبَّ مَا  
 يُلْمَحُ فِي كَا جَدَلٍ وَأُحِيلَ      وَأَجْرٍ هَذَا عَلَّةً بِأَفْعَلٍ

ووزن الفعل وشرطه ان يكون مختصا بالفعل او غالبا واوله احدى زوائد انبت ولازما بان لا يتبدل بحسب الاحوال كامرء وغير راجع الى شبه الاسم بسكون للتخفيف كرد وان يكون مع العلمية كما في أحمد أو الوصفية كما في أحمر بشرط عدم قبول تاء التأنيث وعدم العروض. والوصف وهو اسم دال على ذات مبهم ماخوذ مع بعض الصفات ويقارن العدل وزائدتى فعلان كما سبق ووزن الفعل بالشرط المار ولذلك صرف ندمان بمعنى النديم وارنب في نحو رأيت رجلا ارنبا ولا يضر غلبة الاسمية ولذلك امتنع عن الصرف ادهم للقيد وربما يلمح في أسماء فتمنع من الصرف بتوهمه كاجدل واخيل وافعى ويجعل سببا مع وزن الفعل في افعل التفضيل:

=====

الشرح لقولي والوزن خص الفعل إلى والعلم الممزوج  
 الخامسة - موافقة وزن الفعل بشروط: أحدها أن يكون خاصا به بان لا يوجد في الاسم دون ندور، أو غالبا فيه بان يوجد في الاسم والفعل، وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع، بخلاف الوزن الخاص بالاسم، أو الغالب، أو المشترك بينهما على السواء، عند سيويه والجمهور،

الثاني - ان يكون لازما، ليخرج نحو امرىء وابنم علمين؛ فانهما على لغة الاتباع، في الرفع: كإخرج، وفي النصب: كاعلم، وفي الجر: كاضرب، ولا يمنعان من الصرف، لان الوزن فيهما ليس بلازم؛ اذ لم تستقر حركة العين، فلو سمي بهما على لغة من يلتزم الفتح منعنا، الثالث ان لا يخرج به إلى شبه الاسم سكون تخفيف، ليخرج: نحو رد؛ وقيل: اذا سمي بهما، فانهما ينصرفان؛ لان الاسكان اخرجهما الى شبه الاسم فصارا: نحو مد وقيل، وسواء كان السكون قبل التسمية، ام طاريا بعدها، كان تسمى رجلا بقرب ثم تسكن الراء تخفيفا فانه مصروف أيضا عند سيبويه؛ لانه صار على وزن الاسم والأصل الصرف، الرابع أن يكون معه علمية: كأحمد ويزيد ويشكر وخضم اسم رجل وبذر اسم بئر وحثر اسم واد بالعقيق، أو وصفية ولها شرطان: أحدهما أن تكون أصلية: كاحمر، بخلاف العارضة: كمررت برجل ارنب: أي ذليل، وبنسوة اربع، فانهما مصروفان؛ لأن الوصفية فيهما عارضة، الثاني أن لا يقبل تاء التانيث ليخرج نحو مررت برجل أباتر وأدابر، فانهما مصروفان وان كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما في قولهم امرأة اباترة وادابرة.

وربما تلمح الوصفية في أسماء ليست بأوصاف: كاجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان وافعى للحية، فأكثر العرب يصرفها لانها أسماء، وبعضهم يمنعها ملاحظة للوصفية، فلاحظ في اجدل معنى شديد واخيل افعل من الخيلان وافعى بمعنى خبيث منكر، وهذه العلة اعني وزن الفعل مع الوصفية هي علة منع الصرف في افعل التفضيل.

ونون فَعْلَانْ أوالها امتّع تَفِ  
فوق ثلث أو كجورِ أو سقر  
هذا وعجمة فمَنَعُهُ اجْدُ  
عَلَى الَّذِي قَصَدَتْهُ كما رُسِم

والعلمَ الممزوجَ أوْ ذا ألف  
وامنع مؤنثا بغيرها استقر  
او أصلهُ مذكر وانْ فُقِدْ  
وَابْنِ الْقَبِيلَ والبلاد والكَلِمَ

والتركيب المزجي، بان يجعل اسمان اسما واحدا بلا اضافة ولا اسناد،  
ويجعل الثاني من الأول بمنزلة تاء التأنيث من الكلمة، ويشترط معه  
العلمية كبعلبك ومعدى كرب.

والتأنيث فان كان بالتاء فمشروط بالعلمية أو بدونها، فيلزم معها ان  
يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف: كسعاد وزينب، أو عجميا: كماه  
وجور، أو متحرك الأوسط كسقر، أو موضوعا في الأصل لمذكر: كزيد  
علما لمرأة، فنحو هند يجوز فيه الامران والأجود منع الصرف لوجود  
العتين. وأسماء القبائل والبلاد والكلم مبنية في الصرف وعدمه على  
قصد المتكلم، فان اراد بها الأب والمكان واللفظ صرفت أو القبيلة  
والبقعة والكلمة منعت.

=====

الشرح لقولي والعلم الممزوج إلى والعجمى الوضع  
السادسة - تركيب المزج، ويمنع مع العلمية لشبهه بالمختوم بتاء



التأنيث، في أن عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف، وان صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه، ويفتح آخره كما يفتح ما قبلها، وضابطه كل اسمين جعلاً اسماً واحداً لا بالاضافة ولا باسناد، بل بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث: كبعبك ومعديكرب، واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد: خمسة عشر، والاسناد: كبرق نحوه، والإضافة: كامرىء القيس.

السابعة - الالف والنون الزائدتان، وتمنع مع العلمية: كحمدان وعمران وعثمان وغطفان، وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين، فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف: كحسان وحيان، فان قدرت اصالة التضعيف فهما زائدتان، أو زيادته فالنون اصلية.

الثامنة - هاء التأنيث وتمنع مع العلمية مطلقاً، سواء كان ما هي فيه علماً لمؤنث: كفاطمة، أو لمذكر: كطلحة، وأما التأنيث يغير هاء، وهو الوضع على مؤنث فشرط منعه، أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف: كزينب وسعاد، أو ثلاثياً عجمياً: كحمص وجور وماه، أو عربياً متحرك الوسط: كسقر وقدم اسم امرأة، أو ساكن الوسط وكان في الاصل علماً لمذكر: كزيد، وأما ما ليس مذكر الأصل: كهند وجمل، فلم يتحتم فيه المنع، بل يجوز فيه الأمران الصرف وتركه وكلاهما مرفوع ومع ذلك فالاجود المنع.

قال ابن جنى: وهو القياس والاكثر في كلامهم، ولا يمنع الثنائي: كيد علماً لمؤنث بحال.

وتبنى أسماء القبائل والبلاد والكلم، وحروف الهجاء على المعنى الذي يقصده المتكلم، فان اريد باسم القبيلة الاب كمعد وتميم، أو الحي كقريش وثقيف صرف، أو الأم كباهلة، أو القبيلة كمجوس ويهود،

منع للتأنيث مع العلمية، وكذا ان اريد باسم البلد المكان كيدر ويشرب  
صرف، أو اليقعة كفارس وعمان منع، أو بالكلمة لفظ نحو كتب زيدا  
فأجاده أي فأجاد هذا اللفظ صرف، أو الكلمة نحو فأجاده منع، وكذلك  
الأفعال وحروف الهجاء والسور.

زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ فِي الْمُعْتَمَدِ

يُخْرَجُ عَنْ وَزْنٍ بِهِ الْأِسْمُ اثْنَانِ

وَالدَّالَ زَاءٌ أَوْ رِبَاعِيٌّ عَرَى

وَصَادًا أَوْ قَافًا وَجِيمًا جَمَعَا

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ

وَتُعْرَفُ الْعُجْمَةُ بِالنَّقْلِ وَإِنْ

وَإِنْ تَلَا فِي الْإِبْتِدَاءِ التَّوْنَ رَا

عَنِ الزَّلَاقَةِ وَمَاذَا تَبِعَا

والعجمة، وتمنع مع العلمية بشرط أن يكون أول ما استعمل في لغة العرب علما، وإن كان في العجم اسم جنس كقالون، وبشرط بعض علميته في العجم أيضا كإبراهيم، وزائدا على ثلاثة أحرف، وقيل: لا إذا كان متحرك الأوسط كشتري.

وتعرف العجمة بوجوه: منها النقل عن أئمة اللغة، وخروج الاسم عن أوزان الأسماء العربية: كإبراهيم، وإن يكون أوله نون فراء: كنرجس، وأخيره زاء بعد دال: كمهندز، وخلو الاسم الرباعي فصاعدا عن حروف مر بنفل، وجمعه صادًا وجيما، أو قافًا وجيما.

=====

الشرح لقولي والعجمي الوضع إلى والفاء اللاحق

التاسعة - العجمة، وتمنع مع العلمية بشرطين: أحدهما أن تكون شخصية، بأن تنقل في أول أحواله علما إلى لسان العرب: كإبراهيم وإسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين، بخلاف الجنسية

وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكرة: كديياج ولجام وفيروز؛ فانها لنقلها نكرات اشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت، وتصرفت فيها بادخال الالف واللام عليها والاشتقاق منها. وهل يشترط أن يكون علما في لسان العجم؟ قولان: احدهما نعم وعليه أبو الحسن الزجاج وابن الحاجب، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه، والثاني لا ونقله أبو حيان عن الجمهور، ويبنى على ذلك نحو قالون وبندار، فيصرف على الاول لانه لم يكن علما في لغة العجم، ولا ينصرف على الثاني لانه لم يتمكن في كلام العرب قبل أن يسمى به.

الشرط الثاني ان يكون زائدا على ثلاثة أحرف: كابراهيم واسحق، فان كان ثلاثيا صرف سواء تحرك ثانيه: كشتير وملك أم لا: كنوح ولوط، وقيل يمنع المتحرك اقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المؤنث، وفرق الاول بان العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون زيادة على الثلاثة. والمراد بالعجمي كل ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيره، سواء كان من لغة الفرس أم الروم أو الحبشة أم الهند أم البربر أم الافرنج أم غير ذلك.

وتعرف عجمة الاسم بوجه:

احدها أن تنقل ذلك الأئمة،

الثاني خروجه عن أوزان الأسماء العربية: نحو ابريسم، فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الأسماء في اللسان العربي،

الثالث ان يكون في أوله نون بعدها راء: نحو نرجس أو آخره زاء بعد دال: نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية،

الرابع أن يكون عاريا من حروف الزلاقة وهو رباعي أو خماسي، وحروف الزلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل،

الخامس ان يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب  
كالجيم والصاد: نحو، صولجان أو الجيم والقاف: نحو منجنيق أو الجيم  
والكاف: نحو اسكرجة (شكردان).

وَالِفُ الْأَلْحَاقِ ذَاتُ الْقَصْرِ فِي عِلْمٍ وَدَا خِتَامُ الْأَمْرِ

والعلمية وتجتمع مع غير الوصفية، وتؤثر مع غير الف التأنيث وصيغة منتهى الجموع<sup>(1)</sup>.

والف اللاحق المقصورة وتمنع مع العلمية: كأرطى.

=====

شرح قولي والف اللاحق البيت

العاشر الف اللاحق المقصورة، وتمنع مع العلمية بخلاف الممدودة؛ وذلك لشبهها بالف التأنيث المقصورة من وجهين:

أحدهما أن كلا منهما زائدة لست مبدلة من شيء، والممدودة مبدلة من ياء،

الثاني أنها تقع في مثال صالح لالف التأنيث: كأرطى فهو على مثال سكرى، وغزى فهو على مثال ذكرى، والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التأنيث الممدودة. ومعنى اللاحق أن يبنى مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول، فيجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى أصول الثلاثي فيأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول، فيسمى ذلك الحرف حرف اللاحق.

<sup>(1)</sup> لم يذكر المصنف العلمية استقلالاً وإنما زدتها استيفاء للأسباب صراحة (منه).

وَمَا بِهِ التَّعْرِيفُ مَانِعٌ صُرِفَ	مُنْكَرًا لَامًا بِدُونِهِ أُلِفَ
وَيُصْرَفُ الْمَمْنُوعُ إِنْ صُعِّرَ لَا	مُؤَنَّثٌ وَامْنَعُ بِهِ إِنْ كَمَلَا
وَمَا سِوَى الْمَنْصُوبِ مِمَّا حُتِمَا	بَالِيَا تَلَى كَسْرًا فَتَوَّانَ مُعْدِمَا
وَاصْرِفْ لِلْإِضْطِرَافِ وَالتَّنَاسُبِ	وَالْمَنْعُ مِنْ غَيْرِ صَرُورَةٍ أُبَى

وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف، الا ما أُلِفَ بدونها، واذا صغر غير المنصرف فان اخل التصغير بسببه، كما فيه الالف المقصورة لللاحاق صرف، والا بقى على المنع، كالمؤنث والعجمى والمركب المزجى أو المنصرف فان كمل به السبب منع: كتوسط علما وهند، والا بقى على صرفه: كبكر، وكل منقوص منع من الصرف تحذف ياءه في الرفع والجر وينون ما قبلها، ويجوز صرف الممنوع للضرورة وللتناسب، ويمنع المصروف للاولى فقط.

=====

شرح قولي وما به التعريف الى رفع فعل

في هذه الابيات مسائل تتعلق بباب ما لا ينصرف:

الأولى - ما منع صرفه دون علمية، وهو الذي ليس احدى علتيه العلمية خمسة أنواع، فاذا سمى بشيء منها لم ينصرف أيضا، وكذا اذا نكر بعد التسمية، وما لم يمنع الا مع العلمية صرف منكرا بالاجماع لزوال احدى العلين،

الثانية - اذا صغر ما لا ينصرف صرف لزوال سبب المنع بالتصغير كزوال العدل في عمير، والالف المقصورة في اربط في تصغير ارطى، والالف والنون في سريحين في تصغير سرحان، ووزن الفعل في شميمر تصغير شمر، وصيغة الجمع في جنيدل مصغر جنادل، ويستثنى من ذلك المؤنث والعجمى والمركب المزجى وشبهه فعلان وهو باب سكران وشبهه الفعل المضارع كتغلب ويشكر، فانها تبقى على المنع بعد التصغير لبقاء السبب. وقد يكون الاسم منصرفا فاذا صغر منع؛ لحدوث سبب المنع فيه كتوسط فاذا صغر على تويست اشبه الفعل فيمنع، وهند ونحوه اذا صغر دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعد ان كان جائزا،

الثالثة - ينون في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلى الكسرة، سواء كان جمعا: نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال تعالى: **وَمِنْ قَوْمِهِمْ عَوَاشٍ**؛ **وَالْفَجْرِ \* وَلَيَالٍ عَشْرٍ** ام مصغرا: كأعيم، ام فعلا مسمى به: كيغز ويرم، وهذا التنوين عوض عن الياء المحذوفة بحركتها تخفيفا، ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجر، كما لا يجوز اظهار الكسرة التي الفتحة نائبة عنها،

الرابعة - يجوز صرف ما لا ينصرف ليتناسب أو ضرورة، فالاول: نحو **وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ سَلَاسِلٍ وَأَغْلَآلٍ وَدَّآ وَلَا سُوءَآءًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا** والثاني كقوله: <sup>(1)</sup> تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طُعَائِي

<sup>(1)</sup> تمامه:

سوالك نقبا بين حزمي شعيب

الشاهد فيه قوله (طعائن) حيث صرفه فجره بالكسر ونونه مع انه على صيغة منتهى الجموع للضرورة والبيت لامرئ القيس.



وقوله:

(1) أَعِدْ ذَكَرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعُ

الخامسة - اختلف في منع صرف ما ينصرف على مذاهب: أحدها الجواز مطلقا حتى في الاختيار، الثاني المنع مطلقا حتى في الشعر وعلى هذا أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين، قالوا: لأنه خروج عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع في الشعر لانه رجوع إلى الأصل في الاسماء، والثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار، وعليه أكثر الكوفيين والاعفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسا على عكسه لورود السماع بذلك كثيرا كقوله:

(2) وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

وقوله:

(3) وَمِمَّنْ وَلِدُوا عَامِرُ ذُو الطُولِ وَذُو العَرَضِ

(1) الشاهد فيه قوله (نعمان) بالكسر حيث صرفه الشاعر فجره بالكسر مع انه غير منصرف لان فيه العلمية والالف والنون المزيدتان وصرفه للضرورة.

(2) الشاهد فيه قوله (مرداس) حيث منع صرفه مع انه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف. والبيت لعباس بن مرداس.

(3) الشاهد فيه قوله (عامر) بترك التنوين حيث منعه من الصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية وهي غير كافية في منع الصرف، والبيت لذي الاصبع العدواني.

وَرَفْعُ فَعَلٍ الْفُ اثْنَيْنِ أَحِلَّ  
أَوْ وَاوِ جَمْعٍ أَوْ يَيَا اِثْنَى وَصِلْ  
بِالنُّونِ وَاحْذِفْ تَاصِبًا وَمُنْجَزِمٌ  
وَلِلْوَقَايَةِ وَفَكٍّ وَادَّغِمْ

المادة السادسة - ما كان رفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفها وذلك كل فعل مضارع لحقه الف الفاعل المثنى أو واو الجمع أو ياء المخاطبة وتحذف نونها أيضا للحقوق نون الوقاية كما يجوز ابقائها وادغامها فيها أو فكه وقرىء بالثلاثة تأمروني في قوله تعالى افغير الله تأمروني اعبد.

=====

شرح قولي ورفع فعل الى والفعل أن يختتم

الباب السادس من أبواب النيابة الأمثلة الخمسة، وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنتين سواء كان أوله الياء أو التاء أو واو جمع كذلك أو ياء مخاطبة، وذلك يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فانها ترفع بالنون مكسورة بعد الألف، ومفتوحة بعد الواو والياء، وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، مثال الرفع قوله تعالى: **فِيهِمَا عَيَّتَانِ تَجْرِيَانِ وَأَنْتُمْ تَسْهَدُونَ**، مثال الرفع قوله تعالى: **فِيهِمَا** والجزم **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا**،

واذا اتصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفا، وادغامها في نون الوقاية، والفك، وبالوجه الأول قرأ نافع **تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ** <sup>(1)</sup> وقرأ ابن عامر (تأمروني بالفك) وقرأ الباقون بالادغام.

<sup>(1)</sup> ابن عباس.

قال ابن مالك في شرح الكافية: وزعم قوم أن المحذوف في نحو تامروني هو النون الثانية، وليس كذلك، بل المحذوف الأولى، نص على ذلك سيبويه. قال: ويدل على صحته قوله: أن نون الوقاية لا يجوز حذفها مفردة مع فعل غير ليس، وإن الأولى قد حذفت دون ملاقة مثل، مع عدم الجازم والناصب في قوله:

(1) أبيتُ أسرى وتبّيتي تذلّكي

فحذفها عند ملاقة المثل أولى، وأيضا فلو حذفت نون الوقاية وابقى نون الرفع لتعرض بعد ذلك إلى حذف نون الرفع عند دخول الجازم والناصب، وإذا حذف نون الرفع لم يعرض نون الوقاية ما يقتضى حذفها، وحذف ما لا يحوج الى حذف أولى من حذف ما يحوج الى حذف انتهى.

قلت ولهذه المسألة نظائر جمعتها في الأشباه والنظائر النحوية: أحدها إذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وإن وكان ولكن جاز حذف أحديهما، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ قولان الثاني إذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الأربعة المذكورة، جاز حذف أحديهما: نحو أنا ولكنا وفي المحذوف القولان، الثالث إذا اجتمع نون الاناث ونون الوقاية جاز حذف أحديهما كقول الشاعر:

---

(1) تمامه:

وجهك بالعنبر والمسك الذكي

الشاهد فيه قوله: (تبيتى تذلّكي) حيث حذفت فيهما نون الاعراب وهو شاذ من غير دخول ناصب أو جازم، فإن الاصل تبيتن وتذلّكين، ولم أعثر على قائله.

(1) يَسُرُّ الغائبات اذا قَلَّيْنِي

وفي المحذوف القولان. الرابع المضارع المبدوء بالتاء اذا كانت (2) ثانية تاء، يجوز الاقتصار فيه على احدى التائين: نحو **تَنَارًا تَلْظِي** وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ قولان الخامس الفعل المضاعف: نحو ظل ومس وأحس اذا اسند الى الضمير المتحرك جاز حذف احد حرفي التضعيف، وفي المحذوف القولان. السادس لا سيما اذا خفت ياؤها، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ فيه القولان. الثامن نحو قول الشاعر: (3) **أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي** **لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي**

هل المحذوف نون من وعن أو نون الوقاية؟ فيه الخلاف. وبقي نظائر أخرى بينها في الكتاب المذكور.

---

(1) الشاهد فيه قوله (قليني) فان الفعل مسند إلى (نون) جمع النسوة، واتصل به ضمير المتكلم وهو مفعوله، لذلك دخلت عليه نون الوقاية، وجاز حذف احدهما هل المحذوفة نون الوقاية أو نون النسوة؟ ولكن الصبان يقول من حاشيته على الاشموني (اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال من البسيط اجماعا وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه)، وجاء في شرح الشاهد للعيني، من شعر عمرو بن معد يكرب:

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني

(الثغام) شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه الشيب.

(والفاليات) جمع فاليه من فل الشعر اخذ القمل منه، (فليني) جمع المؤنث الغائب، حذفت نون الوقاية وبقيت نون الجمع.

(2) كان.

(3) الشاهد فيه قوله (عني.. مني) حيث حذف فيها احدى النونين وهل المحذوف نون الوقاية أو نون أصل الكلمة فيه الخلاف كما ان البيت يستشهد به في موضع نون الوقاية على حذف نون الوقاية شذوذا.

وعكس هذه القاعدة قولهم هذان بالتشديد، هل النون المزيـدة فيه الأولى أو الثانية؟ فيه القولان. وهذه بدائع قل أن تراها بعينك أو تسمعها بأذنك من غير تصانيفنا.

(فائدة) قال السيلي في نتايج<sup>(1)</sup> الفكر، الواو والالف في يفعلون ويفعلان أصل للواو والالف في الزيدون والزيدان والمسلمون والمسلمان. قال وانما جعلنا ما هو للافعال أصلا لما هو في الأسماء؛ لانها اذا كانت فيها كانت اسما وعلامة جمع واذا كانت في الاسماء حرفا وعلامة جمع، وما يكون اسما وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفا في موضع آخر اذا كان اللفظ واحدا، كما تقول في كاف الاضمار وكاف المخاطبة، وهذا الأصل اولى بنا من أن تجعل الحرف اصلا والاسم له فرعا، يدل ذلك على ذلك أنهم لم يجمعوا بالواو والنون من الاسماء الا ما كان فيه معنى الفعل: كقولنا المسلمون والصالحون، ولم يقولوا في جمع رجل و غلام رجلون و غلامون، فقد وضح لك ان الفعل في هذه المسألة هو الأصل، وان لم تقل بذلك دخل عليك ما هو اشنع مما تفر منه، وهو أن تجعل ما هو حرف اصلا لما هو اسم، فان قيل فالاسماء الاعلام ليس فيها معنى الفعل، وقد جمعوها كما تجمع المشتقة من الفعل، فالجواب ان الاسماء الاعلام لا تجمع هذا الجمع، الا وفيها الالف واللام، فدل ذلك على أنهم ارادوا معنى الفعل: أي الملقبون بهذا الاسم، والمعروفون بهذه العلامة فعاد الأمر الى ما ذكرنا.

---

<sup>(1)</sup> تاريخ الفكر

والفعلُ انْ يَختَم بواوٍ وألفٍ      والياءُ معتلٌّ في الجزمِ حُذِفَ

السابعة ما كان رفعه بانضمامه ونصبه الفتحة وجزمه بحذف الآخر وذلك هو المعتل وهو عند النحاة ما ختم بالواو أو الياء أو الالف كيغزو ويرمى ويرضى.

=====

شرح قولي والفعل أن يَختَم البيت

الباب السابع من أبواب النيابة، الفعل المضارع المعتل الآخر: وهو ما آخره واو أو الف أو ياء، فانه ينجزم بحذف آخره نيابة عن السكون: نحو لم يَغْز ولم يَخْش ولم يَرم قال تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ...﴾ ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾. ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ﴾.

فصلٌ في الإعراب المقدر  
وَالْحَرَكَاتُ كُلُّهَا يُقَدَّرُ

وَالْفِعْلُ وَالْمُدْغَمُ وَالْمَحْكَى ثُمَّ

وَالضَّمُّ فِي يَغْزُو وَيَزْمِي وَقَدِرُ

وَالْهَمْزَانُ ابْدِلْ لِنَا وَسَوَى

فصل في الاعراب المقدر

فِي مَا يُصَفُّ لِلْيَاءِ أَوْ مَا يُقْصَرُ

مُقَدَّرًا يُكْسَرُ مَنقُوضٌ وَضُمَّ

سُكُونٌ مَا لِسَاكِنَيْنِ قَدْ كُسِرَ

مَا قُلْتُهُ فَهُوَ شَدُودًا قَدْ حَوَى

يقدر كل حركة ممكنة في المضاف الى الياء كغلامي وفي المقصور  
اسما كموسى أو فعلا كعصى وينسى وفي المحكى نحو من بكر ويكرا  
وبكر في وجه من قال أتاني بكر وزينب بكرا وممرت ببكر وفي آخر  
لفظ مدغم في أول آخر قال تعالى **وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى** ويقدر  
بعضها اعني الضم والكسر في المنقوص قال تعالى حاكيا **فَاقْضَ مَا**  
**أَنْتَ قَاضٍ** والضم فقط في الفعل المختوم بالواو أو الياء والسكون  
في ما كسر لالتقاء الساكنين قال تعالى **لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ**  
**الْكِتَابِ** وفي الهمزة الساكنة اذا ابدل عنها لين بحسب حركة ما قبلها.

=====

الشرح لقولي والحركات كلها إلى معارف النحو  
هذا فصل في الاعراب المقدر وذلك أربعة أنواع:

النوع الأول ما تقدر الحركات فيها كلها، وذلك خمسة أشياء: الأول المضاف لياء المتكلم، فتقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة على الحرف الذي يليه الياء، وأما الكسرة الموجودة على الميم في نحو مررت بغلامي، فليست حركة اعراب بل حركة مناسبة لوجودها في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب. الثاني الاسم المقصور، فتقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة على الألف لتعذر تحريكها نحو جاء موسى ورأيت موسى وضربت بالعصا. الثالث المضارع الذي آخره الف، فتقدر فيه الضمة والفتحة على الألف لما ذكر: كزيد يخشى ولن يخشى. الرابع الحرف الساكن للادغام فتقدر فيها الحركات الثلاث **﴿وَقَتْلَ دَاوُودَ جَالُوتَ﴾** **﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾** **﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾** ذكره أبو حيان في شرح التسهيل. الخامس المحكى في نحو من زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال رأيت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد على رأي البصريين، وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع انها حركت حكاية الاعراب.

النوع الثاني ما تقدر فيه حركتان فقط الضمة والكسرة، وذلك في المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والداعي، بخلاف نحو كرسي لتشديدها، وما جره أو نصبه الياء لعدم لزومها، وظيفي ورمى لسكون ما قبلهما، وعلة التقدير الاستثقال ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها على الياء نحو **﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾**.

النوع الثالث ما تقدر فيه حركة فقط وهي الضمة، وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء لثقلها عليهما ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها عليهما.

النوع الرابع ما يقدر فيه السكون، وهو شيئان: أحدهما ما كسر لالتقاء الساكنين: نحو **﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾** والثاني المهموز اذا ابدل



الهمزة لنا محضاً: كيقرا ويقرى ويوضو لغة في يقرأ ويقرى ويوضوء،  
فانه اذا ادخل الجوازم عليه في هذه اللغة لم يجر حذف آخره؛ لأن  
حكمه حكم الصحيح، بل يقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة.  
قال الشاعر:

(1) عجت من ليلاك وانتياها من حيث زارتنى ولم أورابها

أي لم اشعر بها ورائي.

وما عدا ما قررته فهو شاذ ولا يقاس عليه: كتقدير الفتحة في  
المنقوص في قوله:

(2) كأن أيديهن بالقاع القرق

---

(1) الشاهد فيه قوله: (ولم أورابها) حيث قدرت حذف الضمة التقديرية بالجازم،  
ولم تحذف حرف العلة في آخره بناء على اللغة التي تعامل الناقص معاملة  
الصحيح.

(الانتيا) القصد والالمام، ولم أعثر على قائله.

(2) تمامه:

أيدي جوار يتعاطين الورق

الشاهد فيه قوله: (أيديهن) حيث سكنت الياء وقدرت الفتحة، والقياس تحريها  
بالفتحة.

(القاع) المكان المستوى (القرق) الأملس، وقيل المستوى من الأرض، وقيل  
البيت لرؤية.

وقوله:

(1) ولو أن وَاشٍ باليمامةِ دارُهُ

وظهور الضمة والكسرة فيه في قوله:

(2) خبيث الثرى كَابِيُّ الْأَزْدِ

وقوله:

(3) ولم تختضب سُمُرُ الْعَوَالِي من الدم

وظهور الضمة في يغزو ويرمى.

وقوله:

(4) إذا قلت عل القلب يَسْلُو قُيِّصَتْ

---

(1) تمامه:

وداري بأعلى حضرموت لا أهتدي ليا

الشاهد فيه قوله: (واش) حيث قدرت الفتحة في اوش والقياس ان يفتح بالنصب، فان الأصل (أن واشى) لكنه هنا عامله في حالة النصب كما تعامله في حالة الرفع والجر فحذفت ياءه، والبيت لمجنون ليلى.

(2) صدره:

وعرق الفرزدق شر العروق

الشاهد فيه قوله: (كابى) حيث ظهرت الضمة في المنقوص وهو شاذ (كابى) من كبا الزند اذا لم تخرج ناره، والبيت لجريز بن عطيه.

(3) الشاهد فيه قوله: (العوالي) بكسر آخره حيث ظهرت الكسرة على ياء المنقوص، وهو ضرورة، ولم اعثر على قائله، ولا تتمته.

(4) تمامه:

هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

الشاهد فيه قوله: (يسلو) بضم آخره حيث ظهرت الضمة على ياء المنقوص، وهو ضرورة، ولم أعثر على قائله.

وقوله:

(1) تُسَاوِي عَنزِي (2) غير خمس دراهم

وظهور الفتحة فيهما في قوله:

(3) أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا

وقوله:

(4) لِيَقْضِيَنِي رَقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلِسٍ

وحذف بدل الهمزة في قوله:

---

(1) صدره:

فعوضني عنها غناي ولم تكن

والشاهد فيه قوله: (تساوي) حيث ظهرت الضمة على ياء المنقوص وهو شاذ،  
والبيت في قصيدة في مدح عبدالله بن العباس رضي الله عنهما.

(2) عيرى نسخة، وفي رواية لا تساوي عندي.

(3) تمامه:

وما اخال لدينا منك تنويل

الشاهد فيه قوله: (تدنو) حيث دخلت عليه ان الناصبة ومع هذا لم تحذف منه  
حرف العلة، بل قدر النصب على الواو، وهو ضرورة، والبيت لكعب بن زهير.

(4) الشاهد فيه قوله (ليقضيني) حيث قدرت الفتحة فيه وهو شاذ. وقد ذكر  
الشنقيطي من هذا الشاهد (كي لتقضيني) وذكر بان الشاهد هو تقدم كي على  
اللام ذكر: ان الاخفش اعتذر من تقدم اللام على كي في (لكيما) وتأخرها عنها  
في (كي لتقضيني): بان المتأخر بدل المتقدم وهذا يرد على الكوفيين زعمهم: ان  
كي ناصبة دائماً، لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، وقال الدماميني هذا  
الرد على الكوفيين ظاهر، اما اذا جعلنا النصب بان مضمرة كما تقول البصريون  
وكي جارة تعليلية أكدت بمرادفها وهي اللام، انتفى هذا المحذور، نعم يلزم  
المحذور من جهة هذا التأكيد، وقال أبو علي ان (كي) هنا بمعنى ان ولا تكون  
جارة لان حرف الجر لا يعلق، واذا كانت الأخرى كانت زائدة، وقيل يحتمل أن  
يكون أراد لكي تقضيني فقدم واخر. والبيت لعبدالله بن قيس الرقيات.

(1) والا يبد بالظلم يظلم  
وتقدير السكون في قوله:  
(2) ولا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقْ

---

(1) صدره:

جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه سريعا  
الشاهد فيه قوله (والا يبد) حيث حذفت، همزة يبدأ للجازم تشبيها لها بحرف  
العله وهذا شاذ لا يقاس عليه، أو انه على لغة من قال بدا يبد بقلب الهمزة  
حرف لين. والبيت لزهير في معلقته:

(2) صدره:

إذا العجوز غضبت فطلق  
الشاهد فيه قوله (ولا ترضاه) فانه دخلت عليه (لا) الناهية ومع هذا لم تحذف  
منه حرف العله، بل قدر الجزم على الالف وهذا شاذ والقياس (ولا ترضها).  
والرجز لرؤبة.

وقوله:

(1) لم تَهْجُو ولم تَدَّعِي

وقوله:

(2) الم يَأْتِيكَ والانباءُ تَنْمِي

(فائدة) قال البهاء ابن النحاس في تعليقه على المقرب: الفرق بين الموضع في المبني وبين الموضع في المعتل؛ انا اذا قلنا في قام هؤلاء ان هؤلاء في موضع رفع، لا نعني به أن الرفع مقدر في الهمزة كيف ولا مانع من ظهور، لو كان مقدرا فيها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات، وانما نعني به ان هذه الكلمة في موضع كلمة اذا ظهر فيها الأعراب تكون مرفوعة، بخلاف العصا فانا اذا قلنا طالت العصا وقلنا العصا في موضع رفع نعني به أن الضمة مقدرة على الالف نفسها، بحيث لولا امتناع الالف من الحركة واستثقال الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس الآخر انتهى.

---

(1) صدره:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا

الشاهد فيه قوله (لم تهجو) فانه دخلت عليه لم الجازمة ومع هذا لم تحذف منه حرف العلة بل قدر الجزم على الواو وهذا شاذ والقياس (لم تهج) زبان اسم رجل ولم اعثر على قائله.

(2) تمامه:

بما لاقت لبون بني زياد

الشاهد فيه قوله (لم يأتيك) فإنه دخلت عليه لم الجازمة ومع هذا لم تحذف منه حرف العلة بل قدر الجزم على الياء وهذا شاذ والقياس (الم يأتك).

والبيت لقيس بن زهير العبسي.

وقد يقال بان هذه الأبيات الثلاثة على قول من يجزم المعتل بالحركة المقدرة وتبقى حرف العلة على حالها.

المعرفة والنكرة

معارف النحو ضمير فعلم

يليه موصول فذو أل كالو له

الا لمضمير فساوى العلما

وصحح التعريف في ضمير

فذو إشارة ونحو يا فتم

واجعل مضافا كالذي اضيف له

وعبرها نكرة كمن وما

نكرة لو واجب التنكير

(المعرفة والنكرة)

المعرفة ما دل على شيء بعينه، ولها أنواع ستة: أعرفها الضمير فالعلم، الا علم الجلالة فانه اعرف المعارف، فاسم الإشارة، والمنادى المقصود التعين، فالموصول، فالمعرف باللام، والمضاف الى واحد منها، ورتبته رتبة المضاف اليه، الا المضاف إلى الضمير فيساوى العلم. والنكرة غيرها كمن وما الاستفهاميتين، خلافا لبعض. والصحيح تعريف الضمير الراجع إلى النكرة، ولو كانت واجبة التنكير كالحال والتمييز، فانه يخصها من حيث هي مذكورة، وقيل انه نكرة مطلقا، وقيل الراجع إلى واجبة النكارة نكرة، وغيره معرفة.

=====

(المعرفة والنكرة)

شرح قولي معارف النحو الى ومفهم الغيبة

قال ابن مالك: من تعرض لحد النكرة والمعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه؛ لان من الأسماء ما هو معرفة معنى ونكرة لفظاً: نحو كان ذلك عاماً أول، وأول من أمس، فمدلولهما معين لا شيوخ فيه بوجه ولم يستعملا الا نكرتين، وما هو نكرة معنى ومعرفة لفظاً: كأسماء هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والاضافة ودخول ال ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدء وصاحب حال، وهو في الشياخ كأكد، وما هو في استعمالهم على وجهين مثل واحد أمه وعبد بطنه، فأكثر العرب هما عنده معرفة بالاضافة، وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال، ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة، ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه، وبالنكرة اعتباراً بمعناه، وإذا كان الامر كذلك فاحسن ما يتبين به المعرفة، ذكر أقسامها مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة قال: وذلك اجود من تمييزها بدخول رب أو اللام، لان من المعارف ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب ولا اللام: كايين ومتى وكيف وعريب بمعنى احد وديار انتهى. وقد تبعته في ذلك فاقسام المعرفة سبعة: المضمرة، والعلم، واسم الإشارة، والمنادى المعين، والموصول والمعرفي للام، والمضاف الى احدها<sup>(1)</sup>، ومراتبها في الاعرفية على هذا الترتيب، فاعرفها، المضمرة، ثم العلم، وهكذا كما اشرت اليه في النظم بعطفها بالفاء، الا أن المنادى في مرتبة اسم الإشارة لان كلا منهما تعريفه بالقصد، ولذا عطفته بالواو دون الفاء، والمعرف بالاضافة في مرتبة ما اضيف اليه، الا المضاف إلى المضمرة فانه دونه وفي مرتبة العلم، على أصح المذاهب وعزى لسيبويه:

وما عدا ذلك نكرة ومن جملتها ما ومن الاستفهاميتان، خلافا لابن

<sup>(1)</sup> واحد منها.

كيسان في عده اياهما من المعارف، مستدلا بتعريف جوابهما: نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك إلى كذا فيقال: لقائك والجواب يطابق السؤال، ورد ذلك الجمهور بأنه غير لازم: اذ يصح أن يقال رجل من بني فلان، وفي الثاني امر مهتم والاصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة، وبأنهما قائمتان مقام أي انسان واي شيء وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما.

وقد اختلف في الضمير العائد الى النكرة، فالجمهور على انه معرفة كسائر الضمائر، وذهب بعضهم إلى أنه نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين امته، ولذا دخلت عليه رب: نحو ربه رجلا، ورد بانه يخصه من حيث هو مذكور، وذهب آخرون إلى أن العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالفاعل والمفعول.



(الضمائر)

ومفهم الغيبة والحضور سم  
يقع في الابتداء وتَدَوَّ الأ  
ونون نسوة وواو وألف  
وياء أنثى حوطبت وكلُّ ذي  
بكلِّ الأعرابِ وها للغائبِ  
ويوصلان مع تاء بالألفِ  
جمعٍ ونونٍ في الاناث شُدِّدا  
وذو انفصالٍ منه للرفعِ أنا  
للتَّصْبِ إيا بَعْدَهُ دَلِيلُ ما

بمضمِرٍ وذو اتصالٍ منه لَمْ  
كتاءٍ قمتُ قمتَ قمتِ كُلاً  
لِغائبٍ ولمخاطبٍ عُرِفَ  
رَفُعٌ ونا لِمِتْكَلَمْ حُذِ  
وللخطابِ الكافُ جَرَّ وانصَب  
والميم في تشية والميم في  
والفُ لغائبٍ الانثى بَدَا  
وأنتَ وَهُوَ والفُرُوعُ تُجْتَنَى  
أريدَ حَرْفاً لاسماً في الْمُعْتَمَى

## (الضمائر)

الضمير لفظ جامد افهم غائبا أو حاضرا وضعاً، ومنه متصل لا يقع في الابتداء ولا تلو الا اختياراً. ويأتي للرفع فقط كتاء المتكلم والمخاطبين في الماضي، وواو الجمع والـف التثنية ونون الاناث في الخطاب والغيبة، وياء المخاطبة، وللنصب والجر كهاء الغائب، وتلحقها الالف للغائبة، وكاف المخاطب، ويتصل بهما وبالتاء الميم والألف في التثنية، والميم فقط في جمع الذكور، والنون المشددة في جمع الاناث، وياء المتكلم وحده، ولها كلانا للمتكلم مع الغير. ومنفصل بخلافه ومرفوعه انا وانت وهو وفروعها اعني نحن انت انتما انتم انتن هي هما هم هن، ومنصوبه ايا وتلحقه العلائم حروفاً، لا أسماء، في المعتمد، ولم يأت المنفصل مجروراً هذا.

=====

## الضمائر

شرح قولي ومفهم الغيبة إلى وستر

المضمر والضمير: اسمان لما وضع من الأسماء لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، والا ولان - يشملهما لفظ الحضور وهو ينقسم: إلى متصل، ومنفصل، فالمتصل: هو الذي لا يصح وقوعه اول الكلام، ولا بعد الا في الاختيار، وهو ثلاثة أقسام: مرفوع، ومنصوب، ومجرور، فالمرفع، تاء المتكلم المضمومة: كقمت وتاء المخاطب المفتوحة: كقمت وتاء المخاطبة المكسورة كقمت، ونون جماعة النسوة مخاطبات: كقمتن وتقمن أو غائبات: كقمن ويقمن، وواو جمع الذكور مخاطبين: كقوموا وغائبين: كقاموا، والـف الاثنين، مخاطبين: كقوما، أو غائبين: كقاما، وياء المخاطبة المؤنثة: كقومي وتقومين.

والمنصوب والمجرور، الهاء للغائب المذكر: كضربه ومر به، والكاف

مفتوحة للمخاطب المذكر: كضربك ومر بك، ومكسورة للمخاطبة المؤنثة: نحو ضربك ومر بك. والمستعمل بالوجه الثلاثة<sup>(1)</sup> (نا) للمتكلم مع الغير، والرفع: نحو قمنا، والنصب نحو ضربنا، والجر: نحو مر بنا.

وتوصل التاء المرفوعة والكاف والهاء المنصوبتان والمجرورتان، بميم والـف في المثنى للمذكر والمؤنث: نحو قمتما وضربكما ومر بكما وضربهما ومر بهما، وبميم فقط في الجمع المذكر: نحو قمتم وضربكم ومر بكم وضربهم ومر بهم، وبنون مشددة في جمع المؤنث: نحو قمتن وضربكن ومن بكن وضربهن ومر بهن، وتوصل الـهاء وحدها في الانثى الغائبة بالـف نحو ضربها ومر بها.

والمنفصل من الضمير قسمان: مرفوع، ومنصوب، فالـمرفوع انا للمتكلم وانت للمخاطب وهو للغائب هذه الأصول، وفروعها نحن للمتكلم ومن معه وانت بكسر التاء للمخاطبة وانتما للمخاطبين والمخاطبتين وانتم للمخاطبين وانتن للمخاطبات وهي للغائبة وهما للغائبين والغائبتين وهم للغائبين وهن للغائبات. والمنصوب (ايا) وحده ويتصل به دليل ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب، افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً، فيقال: اياي وايانا اياك اياك اياكم اياكم اياها اياها اياهما اياهم اياهن، وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في انتما وانتم وانتن، وكالـلواحق في اسم الإشارة، هذا مذهب سيبويه والفارسي وعزاه صاحب البديع الى الاخفش، قال أبو حيان: وهو الذي صحه أصحابنا وشيوخنا، وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أنها أسماء مضمرة اضيف اليها الضمير الذي هو (ايا)، ورد بأنه لم تعهد اضافة الضمائر، وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر وايا حرف زيد دعامة تعتمد عليها اللواحق، وتفصلها من المتصل.

<sup>(1)</sup> ولوجه الإعراب الثلاثة نسخة.

وَسْتَر مَرْفُوعٍ بِأَمْرٍ حُتِمَا      وَدُونِ يَا مُضَارِعٍ وَاسْمِهِمَا  
وَفِعْلُ الاستِثْنَاءِ وَالتَّعَجُّبِ      وافعل التفضيل فاحفظْ تُصِبِ

ويجب ستر الضمير المرفوع في المفرد المذكر، من الامر، والمضارع  
الا غائب، واسم فعلهما: كصه وأف، وفعل الاستثناء، والتعجب بما،  
وافعل التفضيل في غير مسألة الكحل.

=====

شرح قولي وستر مرفوع الى، ولم يجيء

من الضمير ما يجب استتاره: وهو ما لا يخلفه ظاهر، وذلك المرفوع  
بفعل الأمر: كأضرب والمضارع للمتكلم كأضرب ونضرب، أو للمخاطب  
كتضرب، واسم فعل الامر كنزال وصه ذكره في التسهيل. واسم فعل  
المضارع كاوه وأف زاده أبو حيان في شرحه. وافعال الاستثناء كقاموا  
ما خلا زيدا وما عدا عمرا، ولا يكون خالدا ذكره أبو حيان وابن مالك  
في باب الاستثناء من التسهيل، وفعل التعجب كما احسن زيدا وافعل

التفضيل كزيد افضل من عمرو<sup>(1)</sup>.

وما عدا ذلك جائز الاستتار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت  
واسم فعله كهيئات، والمضارع للغائب كيضرب وتضرب، والوصف  
كضارب ومضروب، والظرف كزيد عندك أو في الدار.

---

<sup>(1)</sup> وقد وجدت في هامش مخطوطة في القواعد خمسة أبيات للبيتوشي يبين فيها  
المواضع التي يجب فيها استتار ضمير الرفع وهي:

ومضمّر الرفع وجوبا يستتر      في قم أعاضد تستقم أن تستجر

وفي اسم فعل الأمر والمضارع      كمه واوه وهو قول الواجع

وفعل الاستثنا كما عدا وما      خلا سليمي لا يكون مريما

وافعل التفضيل والتعجب      كأنت أعلاهم وأكرم بابي

بكر فهذا واحد مع عشره      منقولة عن علماء خيره

ولم يَجِيء مُنْفَصِلُ انْ امكنا  
وَرَفَعِهِ بِمَصْدَرٍ لِمَا انْتَصَبَ  
أَوْ كَانَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ مُضْمَرًا  
وَتَلَوْ اما واو مَعَ وَالْفَارِقَهُ  
أَوْ دُونَهُ فَإِنْ تَقَدَّمَ الْأَخَصُّ

وَصَلُّ وَبَعْدَ انَّمَا تَعَيَّنَا  
أُضِيفَ أَوْ بِصَفَةٍ دَاتٍ سَبَبُ  
أَوْ ابْتَدَأَ أَوْ تَفِيًّا أَوْ مُؤَخَّرًا  
أَوْ مُضْمَرٍ فِي رُتْبَةٍ قَدْ وَاْفَقَهُ  
أَجْزُ وَفِي ظَنٍّ وَكَانَ الْفَصْلُ نَصًّا

ولا يجيء المنفصل ما امكن المتصل اختيارا، ويتعين الانفصال اذا كان العامل، مقدرا، أو معنويا، أو حرف نفي، أو مؤخرا، وبعد أداة الحصر، والمصدر المضاف إلى منصوبه، والوصف الجاري على غير صاحبه، واما المكسورة التفصيلية، والواو بمعنى مع، واللام الفارقة بين أن النافية والمخففة، وبعد ضمير غير مرفوع اذا وافقه رتبة: نحو علمتني اياي أو كان دونه: نحو علمته اياك، فان كان أخص جاز الامران: نحو اعطيتكه واعطيتك اياه، وسلنيه وسلنى اياه، وفي ثاني مفعولى باب ظن، وخبر باب كان خلاف، واختار سيبويه فيهما الفصل، وابن مالك الوصل لوقوعه في فصيح الكلام، قال عليه السلام: ((ان يكنه فلن تسلط عليه)).

=====

شرح قولي ولم يجيء منفصل الى والشرط في الغائب  
متى امكن اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار  
الموضوع لاجله الضمير، واما قوله:

(1) بالباعث الوارث الأموات قد  
اياهم الارض في دهر الدهارير  
فضرورة ويتعين انفصال الضمير في صور: أحدها أن يحصر بانما  
كقوله:

(2) انا الذائد الحامي الذمار وانما  
يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي  
الثانية أن يرفع بمصدر مضاف إلى المفعول كعجبت من ضربك هو قال  
الشاعر:

(3) بنصركم نحن كنتم ظافرين

---

(1) الشاهد فيه قوله (ضمنت اياهم) حيث عدل عن وصل الضمير الى فصله بدون  
موجب وهذا خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، والبيت للفرزدق.

(2) الشاهد فيه قوله (انما يدافع.... انا) حيث فصل ضمير الفاعل وهو (أنا) ولا  
يجوز الإتيان بالضمير متصلا لان الضمير محصور اذ التقدير (لا يدافع عن احسابهم  
الا انا أو مثلي) والبيت للفرزدق.

(3) تمامه:

أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا

الشاهد فيه قوله (بنصركم نحن) حيث أتى بضمير الفاعل منفصلا وهو قوله  
(نحن) ولا يجوز الإتيان بالضمير المتصل وذلك لان الضمير مرفوع بمصدر مضاف  
إلى المنصوب به وقد جاء مكان (ظافرين) (فائزين) و(واثقين).

الثالثة ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو.  
قال الشاعر:

(1) غيلانُ مية مشغوفٌ بها هو مذ بدتْ له فحجاه بانَّ او كريا

الرابعة أن يضمّر عامله كقول الشاعر:

(2) وانْ هوَ لمْ يحملْ على النفسِ ضيمها

وقوله:

(3) فان أنتَ لمْ ينفعكَ علمكَ فانتسبْ

---

(1) الشاهد فيه قوله (مشغوف بها هو) حيث يجب انفصال الضمير لانه فاعل (لمشغوف) وهو صفة جرت على غير من هي له وذلك لانها ليس وصفا لمبتدأ في المعنى حيث ان المشتق وصف لغيلان وخبر (لمية) وهذا على رأي البصريين ويأتي ذلك مفصلا في باب المبتدأ والخبر والبيت لذي الرمة.

(2) تمامه:

فليس الى حسن الثناء سبيل

الشاهد فيه قوله (ان هو) حيث جاء الفاعل ضميرا منفصلا وهو قوله (هو) ويتعين هنا انفصال الضمير وذلك لان عامله ضمير مستتر فهو مرفوع بفعل محذوف يفسره قوله (لم يحمل) والبيت للسموعل ابن عدياء.

(3) تمامه:

لعلك تهديك القرون الأوائل

الشاهد فيه قوله (فان انت) حيث جاء الفاعل ضميرا منفصلا وهو قوله (انت) ويتعين هنا انفصال الضمير لان عامله ضمير مستتر فهو مرفوع بفعل محذوف يفسره قوله (لم ينفعك)، والبيت للبيد بن ربيعة.



الخامسة ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو انت تقوم. السادسة  
ان يكون عامله نفيا نحو **مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ** **وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي**  
**الْأَرْضِ**

- (1) ان هو مستولياً على أحد  
السابعة أن يؤخر عامله نحو **إِيَّاكَ تَعْبُدُ**.  
الثامنة ان يلي أما نحو قام اما انا واما انت.  
التاسعة أن يلي واو مع كقوله:  
(2) تكون **وَإِيَّاهَا بِهَا** مثلاً بعدي  
العاشرة ان يلي اللام الفارقة كقوله:

---

(1) تمامه:

الا على أضعف المجانين

الشاهد فيه قوله: (ان هو) حيث تعين انفصال الضمير لان عامله نفى. وفي البيت  
شاهد آخر حيث عمل ان النافية عمل ليس، وهذا مذهب الكوفيين خلافا للفراء  
ومذهب طائفة من البصريين، ومنعه الفراء وجمهور البصريين وخرجوا البيت  
على أن، أن، مخففة من الثقيلة ناصبة للجزئين معا على حد قوله: أن حراسنا  
أسدا.

ويؤخذ من هذا البيت أيضا أن انتقاض النفي بالا بعد استكمال الخبر لا يقدح في  
عمله، لانه استثنى بقوله الا على البيت، والبيت لم ينسب إلى قائل معين.

(2) صدره:

فأليت لا أنفك احذو قصيدة

الشاهد فيه قوله (واياها) حيث جاء الضمير منفصلا ويتعين الانفصال لان الضمير  
ولى واو المصاحبة، والبيت لابي ذؤيب.

(1) ان وجدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِأَيَّكَ فَمُرْنِي فَلَنْ أزالَ مُطِيعًا

الحادية عشرة ان ينصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة نحو علمتني اياي وعلمتك اياك وعلمه اياه، بخلاف ما لو كان الضمير الاول مرفوعا كالتاء من علمتني، فانه لا يجوز فصل الياء بعده، واما اذا لم يتحدا بان كان احدهما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب والآخر لغيره فان الفصل حينئذ لا يتعين بل يجوز الوصل والفصل: نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه..

واذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة فان اختلفت الرتبة وجب غالبا تقديم الاخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو الدرهم اعطيتكه فان آخر الاخص تعين الفصل نحو الدرهم اعطيته اياك:

واذا كان الفعل يتعدى لاثنين ليس ثانيهما خبرا في الأصل وجاء ضميران مختلفى الرتبة، جاز في الثاني الوصل والفصل: نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه، والوصل أرجح عند ابن مالك، ولازم عند سيبويه، ومرجوح عند الشلوبيين، فهذه ثلاثة مذاهب. ويجوز الامران أيضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل، كثاني بابي كان وظن نحو خلتك وخلتك اياه وكنته وكنت اياه.

---

(1) فان تقدم الادون تعين فصل الثاني نحو الدرهم اعطيته اياك وان تقدم الاخص فان. وهذه العبارة كانت في الشرح وسقطت من النسخ أو انه اكتفى عنها بما يذكره بعد ذلك من قوله فان آخر الاخص تعين الفصل. الشاهد فيه قوله (لاياك) حيث جاء مفعول وجد ضميرا منفصلا وهو قوله (اياك) ويتعين انفصال الضمير لانه ولى لام الفارقة.

وفي الافصح مذاهب. أحدها: الفصل فيهما، وعليه سيبويه لانه خبر في الأصل، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل، فكان بعد الناسخ راجحا. والثاني: الوصل فيهما، ورجحه ابن مالك في الألفية، لانه الأصل.

والثالث: التفصيل وهو الفصل في باب ظن، والوصل في كان، ورجحه ابن مالك في التسهيل، وفرق بأن الضمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلافه في كنته، فانه لم يحجزه الا مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكان الفعل مباشرا له فهو شبيه بهاء ضربته، ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما، وأما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما صرح به في البديع والغرة كقوله:

(<sup>1</sup>) ليس اياي واياك ولا تخشي رقبيا

وشذ قولهم: ليس ليسى وليسك، هذا تقرير أبي حيان. والذي قرره ابن مالك خلافه فان عبارته في شرح الكافية أو مرفوع بكان أو احدى أخواتها كقوله صلى الله عليه وسلم: ((ان يكنه فلن تسلط عليه)) وكقول بعض فصحاء العرب: رجلا ليسني.

---

(<sup>1</sup>) قبله:

ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عربيا  
الشاهد فيه قوله (ليس اياي واياك) حيث فصل الضمير الواقع خبرا ليس وهو متعين، والوصل شاذ.  
والبيت لعمر بن أبي ربيعة وقيل للعرجي.

مَرَجُّهُ أَوْ مَا لِهَذَا اسْتَلَزَمَا

ومبدل منه الذي قد فُسِّرَا

بِفاعِلٍ مُقَدَّمٍ قَدْ تُقِلَّا

وَالشَّرْطُ فِي الْغَائِبِ أَنْ يُقَدَّمَ

وَفِي تَنَازُعٍ وَنَعَمَ أُخْرَا

وَرُبَّهَ عَبْدًا وَفِي مَا اتَّصَلَا

وشرط ضمير الغائب تقدم مرجعه لفظا نحو الله لا اله الا هو أو معنى بان يوجد ما يدل عليه كالحس في نحو يا أبت استأجره والعلم في انا انزلناه وذكر جزئه في قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها أي المكنوزات أو ذكر كله كاعدلوا هو أقرب أو نظيره كعندي درهم ونصفه أو مناسبه نحو حتى توارت بالحجاب حيث ذكر العشي المناسب للشمس وككون المرجع متقدما رتبة كان يكون مبتداء أو فاعلا أو مفعولا أول في باب اعطى وخولف ذلك في ما كان الضمير فاعلا للعامل الأول المهمل في التنازع أو لباب نعم مفسرا بتميز أو مجرورا برب كذلك أو مبدلا عنه اسم ظاهر أو ضمير شان نحو قل هو الله احد وادرجت في تقدم المرجع حكما حيث ارتكب تأخيره فيها لفائدة جليلة ونقل جواز تأخيره في ضمير متصل بفاعل قدم على المفعول نحو جزى ربه عني عدي بن حاتم ولكنهم ضعفوه.

=====

شرح قولي والشرط في الغائب الى وفي ضمير الشأن

وضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما<sup>(1)</sup> المشاهدة، واما ضمير الغائب

<sup>(1)</sup> تفسيرهما نسخة.

فعار عن المشاهدة، فاحتيج الى ما يفسره، واصل المفسر الذي يعود عليه ان يكون متقدما ليعلم المعنى، بالضمير عند ذكره، وهو اما مصرح بلفظه وهو الغالب: كزيد لقيته، وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حسا، نحو قوله حكاية: **﴿هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي﴾**: و**﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾** إذ لم يتقدم التصريح بلفظ زليخا، وموسى لكنهما كانا حاضرين، أو علما: نحو **﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾** أي القرآن أو جزئه أو كله: نحو **﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾**: أي المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة وقوله:

(1) أماوى ما يُغنى الثراء عَنْ حشرجتُ يوما وضاق بها الصَّدْرُ  
 أي النفس التي هي بعض الفتى، وجعل من ذلك **﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾**: أي العدل الذي هو مدلول الفعل لانه يدل على الحدث والزمان، ونحو:

(2) اذا نُهيَ السَّفِيه جَرَى اليه  
 أي الى السفه الذي هو جزء مدلول السفية؛ لانه يدل على ذات متصفة

(1) الشاهد فيه قوله (اذا خشرجت) فان فاعله ضمير مستتر حذف مفسره لان المعنى اذا خشرجت نفسه أي الفتى (والحشرجة) الغرغرة عند الموت وترد النفس والبيت لحاتم الطائي.

(2) تمامه:

وخالف والسفيه الى خلاف

الشاهد فيه قوله (اليه) حيث حذف مفسر الضمير أي جرى الى السفه المفهوم من لفظ السفية.

بالسفه، أو نظيره: نحو عندي درهم ونصفه: أي نصف درهم آخر، أو  
مصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم: نحو **فَمَنْ عَفِيَ لَهُ**  
**مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ**، فضمير اليه عائد  
إلى العافي الذي استلزمه عفى، ونحو **حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**: أي  
الشمس أغنى عن ذكرها ذكر العشى، وقد شمل هذه الصور كلها  
قولي اوما لهذا استلزما.

وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير،  
وذلك في مواضع<sup>(1)</sup>: أحدها أن يكان الضمير مرفوعا بأول الفعلين  
المتنازعين

---

<sup>(1)</sup> وهذه منظومة لملا شريف السقزي تذكر مواضع الاضمار قبل الذكر وجدتھا  
في احدى مخطوطات والدي:  
قال محمد الشریف السقزی

كقوله:

(1) جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْإِخْلَاءَ أَنَّنِي لَغَيْرِ جَلِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ

الثاني ان يكون مرفوعاً بنعم وبابه: نحو نعم رجلاً زيد وبئس رجلاً زيد وظرف رجلاً زيد، الثالث أن يبدل منه المفسر: (نحو اللهم صلِّ عليه الرءوف الرحيم)، الرابع أن يكون مجروراً برب كقوله:

(2) وَرَبُّهُ عَطِباً انْقَذَتْ مِنْ عَظْبِهِ

الخامس ان يكون متصلاً بفاعل مقدم، وهو عائد على مفعول متأخر نحو ضرب غلامه زيدا:

و تجويز تقديم الضمير هنا مذهب الطوال من الكوفيين وعزى إلى الاخفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك؛ لوروده في النظم كقوله:

---

(1) الشاهد فيه قوله (جفوني ولم اجف الاخلاء) حيث أن جفوني والم اجف تنازعا في (الاخلاء) فاعمل الثاني وأضمر الفاعل في الاول وتقدم الضمير على مرجعه وهذا شاهد على جواز الاضمار قبل الذكر، وقد جاء في رواية بدل قوله لغير جليل، لغير جميل.

(2) صدره:

وآه رأبت وشيكا صدع أعظمه

الشاهد فيه قوله (ربه) حيث تقدم الضمير على مفسره لانه مجرور رب. والبيت أنشده الثعلب.



(1) جزى ربُّه عني عدي بن حاتم

والجمهور منعوا ذلك لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وحكى الصفار الإجماع عليه، وقصروا ما ورد من ذلك على ضرورة الشعر، وصورة المسألة عند المجيز أن يشارك المرجع صاحب الضمير في عامله، بخلاف نحو ضرب غلامها جار هند فلا يجوز إجماعاً؛ لأن هندا لم تشارك غلامها في العامل لأنه مرفوع بضرب وهي مجرورة بالاضافة؛ وذلك أن المشاركة تقتضى الإشعار به؛ لأن الفعل المتعدي يدل بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول، فإذا لم يشاركه لم يتحصل الإشعار به فيتأكد المنع، ثم التقديم في هذا الموضع جائز وفي المواضع التي قبله والموضع الآتي واجب.

---

(1) تمامه:

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
الشاهد فيه قوله (ربه عني عدى) حيث يرجع الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة.  
والبيت لابي الأسود الدؤلى ونسبة البعض إلى النابغة الذبيانية.

وفي ضمير الشأن حَتَّمَا يُفَرِّدُ

والطَّبَقُ في التَّأْنِيثِ قَالُوا أَجَوِّدُ

يُرى اسْمَ ما وَاَنَّ ظَنَّ مُبْتَدَأَ

وَهُوَ بِبَابِي كَانَ كَادَ ما بَدَأَ

بجملهٍ مخبرةٍ يفسِّرُ

مُصَرَّحٍ بِكُلِّهَا تُؤَخَّرُ

ويفسر ضمير الشأن بجمله خبرية مؤخرة مصرح بكلها، ويفرد ويذكر مطلقا، وأجازوا مطابقته لصدر الجملة إذا كان مؤنثا: نحو هي هند تزوجت، ويظهر إذا كان اسما لما النافية أو ان أو مفعول باب ظن أو مبتدأ، ويستتر في باب كان وكاد.

=====

شرح قولي وفي ضمير الشأن إلى ثم ضمير الفصل

السادس - من المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة، ضمير الشأن فانه تضره الجملة بعده، وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، تسميه البصريون: ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرا، وضمير القصة إذا كان مؤنثا، قدروا من معنى الجملة اسما جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر، حتى يصح الاخبار بتلك الجملة من الضمير ولا يحتاج فيها الى رابط به لانها نفس المبتدأ في المعنى، والفرق بينه وبين الضمائر انه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه، ولا يفسر بمفرد، وشرط الجملة المفسرة بها أن تكون خبرية، فلا يفسر بالانشائية ولا الطلبية، وان يصرح بجزئها، فلا يجوز حذف جزء منها لانه جيئ بها لتأكيدا وتفخيم

مدلولها، والحذف مناف لذلك، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا يجوز حذف حرف النداء عنه، ولا من المستغاث، ولا يجوز أيضا تقديم هذه الجملة ولا جزئها<sup>(1)</sup>. وضمير الشأن لازم الافراد لانه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو يشبه<sup>(2)</sup> الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تنية ولا جمع، ومذهب البصريين أن تذكيره مع المذكر، وتأنيته مع المؤنث، احسن من خلاف ذلك نحو: **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** **فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا** **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ** ويجوز التذكير مع المؤنث، حكى: (انه امة الله ذاهبة، والتأنيث مع المذكر كقراءة (أولم تكن لهم آية ان تعلمه)<sup>(3)</sup> بالفوقية، فان الاسم: ان تعلمه، وهو مذكر، وإوجب الكوفيون الأول، وهو مردود بالسمع. ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** واسم ما، كقوله:

(4) وما هُوَ مِنْ يَاسَ الْكُلُومِ به نائبات الدهر كالدائم البخل

وَأَسْمَ ان، كقوله **وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ** الآية، ومفعول ظن، كقوله:

<sup>(1)</sup> أحد أجزائها نسخة.

<sup>(2)</sup> نسبة نسخة.

<sup>(3)</sup> وآية بالرفع خبره وضمير الشأن اعني هي مستترة في تكن لوجوب استتاره في باب كان وكاد كما مر والتقدير أو لم تكن هي علم علماء بني اسرائيل آية لهم.

<sup>(4)</sup> الشاهد فيه قوله (وما هو) حيث جاء ضمير الشأن وهي (هو) اسما لـ (ما) والجملة بعده في محل نصب خبر (ما) ومنع بعض العلماء وقوع ضمير الشأن اسما لما كما نقله ابن القاسم في شرحه.

(1) وعلمته الحق لا يخفى على أحد

ويستكن في بابي كان وكاد كقوله تعالى ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ قَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ وقول الشاعر:

(2) إذا متُّ كانَ الناسُ صُنْفَانِ  
وأخِرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

شاعر.

---

(1) تمامه:

فكن محقا تنل ما شئت من ظفر

الشاهد فيه قوله: (علمته) حيث برز ضمير الشأن مفعولا أولا لعلم، والجملة بعده من المبتدأ والخبر وقعت المفعول الثاني له، ولم اعثر على قائله.

(2) الشاهد فيه (كان الناس صنفان) الناس مبتدأ و(صنفان) خبر والجملة خبر (كان) واسم كان ضمير الشاء مستتر وهذا البيت شاهد على استتار ضمير الشأن في كان.

والبيت للعجير السلولي.

ثُمَّ ضَمِيرُ الْفَصْلِ رَفْعٌ مُنْفَصِلٌ

مُبْتَدَأٌ أَوْ كَانَهُ ثُمَّ تَلَا

وَعَيَّنَ الْفَصْلَ إِذَا تَضَبُّ يَلِي

بَلَامٍ فَرَقٍ وَوَجُوباً أُخْرَا

مُطَابِقٌ مَعْرِفَةٌ قَبْلُ وَصِلٌ

مَعْرِفَةٌ أَوْ مَا لِأَلْ قَدْ حَظَلَا

تَالِي مَظْهَرٍ وَأَنْ يَتَّصِلَ

وَلَا مَحَلَّ وَلِحْصَرٍ ذَا يُرَى

ثم ضمير الفصل مرفوع منفصل ولا محل له من الاعراب ويجب ان يكون بعد معرفة مبتدء الآن أو سابقا مطابقا لها وبعده معرفة أو اسم لا يقبل ال... ويتعين الفصل في ما كان كل من طرفيه مظهرا منصوبا نحو علمت الله هو الحليم أو تلاه منصوب ودخلت على نفسه اللام الفارقة نحو ان كان ربي لهو الحكيم وفي غيرهما يجوز أن يكون ضمير فصل وضميرا حقيقيا مبتدء أو تابعا لكن اذا تقدمه ضمير وفائدته عند الجمهور اعلام السابغ بان ما بعده خبره لا نعت وافادة التأكيد واضاف البيانون إلى ذلك الحصر نحو هذا لهو القصص الحق.

=====

شرح قولي ثم ضمير الفصل الى نون الوقاية

من الضمائر ضمير الفصل، في ما سماه البصريون لانه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل لانه فصل بين الخبر والنعت، وقيل بين الخبر والتابع، لان الفصل به يتضح كون الثاني خبرا لا تابعا؛ والكوفيون

يسمونه عمادا؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة اذ به يتعين ان الثاني خبر لا تابع، ولفظه لفظ ضمير الرفع المنفصل، وتقع مطابقا لما قبله، في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة، ولا يقع الا بعد معرفة مبتدا أو منسوخ، وهو معنى قولي أو كأنه: أي كان مبتداً ثم ادخل عليه الناسخ: نحو زيد هو القائم **كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ** **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** **تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ** **وَجَعَلْنَا دُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ** **إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا** ولا يقع بعده الا معرفة، كغالب هذه أو شبيه بها في امتناع دخول اللام عليه، كمثّل مضاف أو أفعل التفضيل كالمثال الرابع والاخير، وانما تعين فصلية هذا الضمير في صورتين الاولى ان يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب: نحو ظننت زيدا هو القائم اذ لا يمكن فيه الابتدائية لنصب ما بعده، ولا البدلية لنصب ما قبله، ولا التوكيد لان المضمّر لا يؤكد الظاهر،

والثانية أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق: نحو ان كان زيد هو الفاضل وان ظننت زيدا هو الفاضل، لامتناع الابتدائية لما سبق والتبعية لدخول اللام عليه، فان رفع ما قبله نحو زيد هو القائم، احتمل الفصلية والابتدائية والبدلية، فان كان المرفوع قبله ضميرا نحو أنت أنت القائم، احتمل الثلاثة والتوكيد أيضا. ولا يجوز وقوع هذا الضمير أول الكلام، وجوزه الفراء قبل المبتدأ والخبر، وجعل منه **وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجَهُمْ**. ومذهب البصريين أنه لا موضع له من الاعراب وهو معنى قوله ولا محل إلى آخره، لان الغرض به الاعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجأ به الا لمعنى في غيره، فلم يحتج الى موضع من الاعراب، قال ابن مالك في شرح الكافية: وان لم يكن له موضع من الاعراب، فالحكم عليه بالحرفية غير مستبعد كما فعل بكاف ذاك ونحوه، والكوفيون يرون أن له موضعا من الاعراب، فله عند

الكسائي ما لما بعده، وله عند الفراء ما لما قبله. وفائدته عند الجمهور  
اعلام السامع بان ما بعده خبر لا نعت على<sup>(1)</sup> التوكيد، واطاف الى ذلك  
البيانون وتبعهم السهيلي الحصر والاختصاص، فاذا قلت كان زيد هو  
القائم أفاد اختصاص القيام بزيد دون غيره، وعليه **إِنَّ شَأْنَكَ هُوَ  
الْأَبْتَرُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** وهذا معنى قلبي ولحصر ذا يرى.

---

<sup>(1)</sup> مع التوكيد نسخة.

نون الوقاية

نُونُ الْوَقَايَةِ اخْتِياراً يُشْتَرَطُ

مِنْ قَبْلِ ياءِ النَّفْسِ مَعَ الْفَعْلِ

الْحَذْفُ مَعَ بَجَلٍ لَعَلَّ وَلِيَّحُ

وَقَدْ وَمِنْ وَعَنْ وَلَيْتَ وَرَجَّحَ

فِي الْبَاقِيَّاتِ وَلَدُنْ وَلِثْمَنًا

فِي لَدْ وَفِي اسْمِ فاعِلٍ قَدْ

نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الفعل وقط وقد ومن وعن وليت واجب اختياراً ومع اخوات ليت ولدن مباح الا لعل فقليل وكذلك بجل بمعنى حسب وفي لد ممنوع وفي اسم الفاعل وافعل التفضيل مسموع.

=====

شرح قولي نون الوقاية إلى العلم المعين

تلق وجوبا في الاختيار قبل ياء المتكلم نون الوقاية، ان نصبت بالفعل ماضيا كان كاکرمني أو مضارعا كیکرمني أو أمرا كاکرمني، متصرفا كما مثلنا أو جامدا كهبني وعسانني وليسني وما افقرني، أو نصبت بليت نحو ليتني أو جرت بقط أو قد وهما بمعنى حسب أو بمن أو عن، فيقال: قطني وقطني ومني وعني، ويرجح حذفها اذا جرت ببجل بمعنى حسب أو نصبت بلعل، فيقال: بجلي ولعلی قال تعالى: **لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ** وجاء الأثبات فقالوا: بجلني ولعلني؛ ويجوز دخولها وعدمه على السواء اذا نصبت بان وان وكان ولكن أو جرت بلدن فيقال: انني وأنني وكانني ولكنني ولدني بالتشديد أو إني وأني وكانني ولكني ولدني بالتخفيف،



ولا يجوز لحوقها اذا جرت بلد المحذوفة النون بحال، لانها بمنزلة مع،  
ولا اذا صبت باسم الفاعل، وشذ قوله:

(1) وليسَ المُوافيني ليرُفدَ خائباً

وقوله:

(2) امسلمُني إلى قومي شراحي

وكذا شد قول من قال:

(3) اذْ ذهبَ القومُ الكرامُ لَيْسى

---

(1) تمامه:

فان له أضعاف ما كان أملاً

الشاهد فيه قوله (الموافيني) فانه اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم والنون نون الوقاية وفيه الشاهد (الموافيني) يعني الذي يأتيني (ليرفد) ليعطى خائباً خبر ليس.

(2) صدره:

فما أدري وكل الظن ظني

الشاهد فيه قوله (أمسلمني) فانه اسم فاعل مضاف الى ياء المتكلم ولحقت بأخره نون الوقاية و(شراحي) ترخيم شراويل دون النداء.

والبيت ليزيد بن محمد الحارثي.

(3) صدره:

عددت قومي كعديد الطيس

الشاهد فيه قوله (ليسي) حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم وهذا شاذ عند الجمهور.

وفيه شاهد آخر حيث أتى بخبر ليس ضميراً متصلاً مع انه لا يجوز عند جمهور النحاة أن يكون الخبر متصلاً فكان يجب عليه أن يقول ذهب القوم الكرام ليس ياي انظر ص 140 من الكتاب.

والبيت منسوب لرؤبة بن العجاج.

وقوله:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي (35)

وقوله:

(1) كَمْنِيَّةِ جَابِرٍ اذْ قَالَ لَيْتِي

وقوله:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي (51)

---

(1) تمامه:

أَصَادَفَهُ وَأَتْلَفَ جُلَّ مَالِي

الشاهد فيه قوله (ليتني) حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم فقال بعض النحاه أن هذا الحذف قليل وذهب بعض إلى أنه شاذ، والبيت لزيد الخير.

العلم

الْعَلَمُ الْمُعَيَّنُ الْمُسَمَّى

فَانْ يَكُنْ زِهْنًا فَلْجَنَسِ جَرَى

أَوْ خَارِجًا فَالشَّخْصَ أَمَّا مُفْرَدًا

اسْمُ أَوْ الْكُتَيْبَةُ بِالْأَمِّ وَأَبْ

وْغَالِبًا لَا يَسْبِقُ الْاسْمَ وَفِي

العلم

العلم اسم يعين مسماه بلا قيد، اما خارجا فعلم الشخص، أو ذهنا فعلم الجنس كاسامة، فانها وضعت للماهية الكلية الملحوظ تعينها ذهنا بلا ملاحظة الأفراد كالمعرف بلام الجنس من حيث هو، ولاعتبار التعين الذهني جرى عليه حكم المعرفة لفظا فوق وقع مبتدأ وذا حال وامتنع صرفه مع التانيث، ولكلية المفهوم وصدقه على هذا وذاك كان كالنكرة انتشارا في المعنى، ومنه أسماء الكتب والعلوم على التحقيق، ويكون العلم لكل مألوف ذاتا أو وصفا عاقلا أو غيره، وهو اما مفرد كأحمد أو مركب مزجي كسيبويه وبعليك أو اضافي كعبدالله أو اسنادي كبرق نحره، وايضا ان صدر باب او ام او

ابن أو بنت فكنية، والا فان اشعر بمدح أو ذم فلقب، والا فاسم، واذا اجتمع هو واللقب فالغالب تقديم الاسم، فان كانا مفردين والاول بدون أل اضيف الأول إلى الثاني حتما ويؤل، واجاز الكوفيون الاتباع، والا فالاتباع أو القطع إلى الرفع أو النصب، أو كان احدهما مع الكنية فلك الخيار.

=====

شرح قولي العلم المعين المسمى الى ومنه منقول

الثاني من المعارف العلم: وهو ما عين مسماه تعيينا مطلقا، فخرج بتعيين المسمى النكرة، وخرج بمطلقا بقية المعارف، فان العلم يعين مسماه بمجرد الوضع لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف، فانه لا يعينه الا بقرينة: أما لفظية: كأل، أو معنوية كالحضور والغيبة، ثم التعيين ان كان خارجيا فهو علم الشخص: كزيد، وان كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا في الذهن: أي ملاحظة الوجود فيه: كاسامة علم للسبع: أي لماهية الحاضرة في الذهن، فهو علم الجنس، وإما اسم الجنس: فهو ما وضع للماهية من حيث هي: أي من غير أن يعين في الخارج أو الذهن كاسد اسم للسبع: أي لماهيته، هذا تحرير الفرق بينهما، فانهما ملتبسان لصدق كل منهما على كل فرد من أفراد الجنس، ولهذا ذهب بعضهم إلى انهما مترادفان، وان علم الجنس نكرة حقيقية، واطلاق المعرفة عليه مجاز. ورد باختلافهما في الأحكام اللفظية، فان العرب اجرت علم الجنس: كاسامة، وثعالة، مجرى علم الشخص، في امتناع دخول أل عليه، و اضافته، ومنع الصرف مع علة أخرى، ونعته بالمعرفة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال: نحو اسامة اجراً من ثعالة، وهذا اسامة مقبلا واجرت اسم الجنس: كاسد مجرى النكرات، وذلك دليل على افتراق مدلوليهما اذ لو اتحدا معنى، لما افترقا لفظا.

وقال الخسروشاهي: قدمت الديار المصرية وليس فيها من يعرف الفرق بين علم الجنس، واسم الجنس. وتقرير الفرق بينهما: أن الواضع إذا استحضر صورة الاسد ليضع لها فتلك الصورة المشخصة<sup>(1)</sup> في ذهنه، جزئية باعتبار تشخصها في ذهنه، ومطلق الصورة كلى، فان وضع اللفظ للصورة التي في ذهنه فهو علم الجنس، وان وضعه لمطلق الصورة فهو اسم الجنس، وحينئذ فلا يعرف الفرق بينهما الا باعتبار وضع الواضع وفي كلام سيبويه اشارة الى هذا الفرق: فانه قال: هذا باب من المعرفة، يكون الاسم الخاص فيه شايعا في امته ليس واحد منهما بأولى من الآخر، فاذا قلت هذا أبو الحارث انما تريد هذا الأسد: أي هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت اشباهه، ولا تريد ان تشير إلى شيء قد عرفته كزيد، ولكنه تريد هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى، فجعله بمنزلة المعرف باللام التي للحقيقة.

قال ابن مالك بعد ذكره كلامه: جعله خاصا شايعا في حال واحد فخصوصه باعتبار تعيينه للحقيقة في الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسما من تلك الحقيقة في الخارج.

وقال غيره ان اسدا وضع ليدل على شخص معين وذلك الشخص لا يمتنع أن يوجد من امثال، فوضع على السباع في جملتها، ووضع اسامة لا بالنظر إلى شخص بل على معنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن بل هي موجودة في النفس، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا في الذهن، ثم صار اسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى المفرد الكلي فيها.

وقال ابن قاسم بعد حكاية التحقيق: ان اسم الجنس موضوع للحقيقة

---

<sup>(1)</sup> المستحضرة.

الذهنية من حيث هي هي، فأسد موضوع للحقيقة من حيث هي هي وعلم الجنس موضوع لها باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها، ونظيره المعرف بلام الحقيقة. وبيان ذلك أن الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت خاصة بالنسبة إلى أفرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة، فاذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الاسد فان هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان، ومثلها يقع في زمان آخر أو في ذهن آخر، والجميع يشترك في مطلق صورة الاسد، فان وضع لها من حيث خصوصها فعلم الجنس، أو من حيث عمومها فاسم الجنس.

وقال السبكي المختار ان علم الجنس ما قصد به تمييز الجنس من غيره مع قطع النظر عن أفرادها، واسم الجنس ما قصد به مسمى الجنس باعتبار وقوعه على الأفراد، حتى اذا دخلت عليه الالف واللام صار مساويا لعلم الجنس، لانها لتعريف الماهية، وفرع على ذلك أن علم الجنس لا يثنى ولا يجمع لان الحقيقة من حيث هي لا تقبل جمعا ولا ثنية لان الثنية والجمع انما هو للأفراد انتهى.

ولغير واحد من الأئمة في هذا المقام كلام وفرق: وألفوا فيه كتباً ورسائل<sup>(1)</sup> ليس هذا محل بسطها. وقد سئل بعض الفضلاء عن أسماء

<sup>(1)</sup> أقول مستعينا بالله في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس انه لما اجريت احكام المعارف على علم الجنس من كونه مبتدأ وذا حال وغير منصرف مع سبب آخر غير العلمية فهمنا ان معناه ليس كمعنى اسم الجنس اذ لابد عند الفرق بين لفظين في الأحكام وجود فرق بينهما في المعنى ولما دققنا النظر وجدنا ان معنى علم الجنس وهو المفهوم الكلي مأخوذ من حيث ملاحظة تعينه واعتبار نفسه اولا وبالذات بدون ملاحظة الافراد كموضوع القضية الطبيعية الملحوظ من حيث مفهوم الموضوع بدون ملاحظة الأفراد وان جاز اعتبار الفرد فيه في مثل الانسان حيوان ناطق ملحوظ باعتبار المفهوم أي ان مفهوم الانسان هو الحيوان الناطق وان جاز سراية هذا الحكم على أفراد أي ان افراد الانسان حيوان ناطق واما معنى اسم الجنس فهو المفهوم الملحوظ لا من حيث تعينه وملاحظة تعينه وان كان كل موجود خارجي أو ذهني متعين في ذاته بتحقيقه في محله الخاص بل من حيث عموم مفهومه الصادق ذهنا على الأفراد ولذلك ترى ان اسم الجنس يثنى ويجمع فتقول رجل ورجلان واما علم الجنس لا يثنى ولا يجمع فلا يقال اسامتان واسامات وخلاصة ذلك أن الملحوظ في علم الجنس المفهوم المعين بدون النظر إلى الأفراد وفي اسم الجنس المفهوم المطلق مع ملاحظة الأفراد وان اشكل عليك ملاحظة المفهوم من حيث تعينه بدون ملاحظة الأفراد فانظر إلى معنى المعرف بلام الجنس والحقيقة من حيث هي كما في المصطلحات التي تعرفها في نحو قولك الكلمة لفظ موضوع مفرد وإلى معنى المعرف بلام الجنس المتحقق في ضمن الفرد الغير المعين كما في المعرف

---

بلام العهد الذهني فالأول نظير علم الجنس والثاني اسم الجنس هذا والله  
الموفق والمعين.

الكتب في أي قبيل هي؟ واورد على القول بانها من الاعلام الشخصية تعدد المسمى بها في الواقع باعتبار تعدد نسخ الكتاب الواحد، وأجاب شيخنا العلامة محي الدين الكافيحي بان التحقيق انه لا يعتبر في تشخص الكتاب خصوصية المحل، فحينئذ يكون المسمى به واحدا في الواقع: يعنى وهو الكلام المؤلف المنظوم الذي صدر عن مؤلفه على التركيب الذي وضعه، وهو شيء واحد في الواقع، وان تعددت محالها المكتوب فيها. وقد يجاب بانه وضع الاسم لعين ما نسخه المؤلف ثم وضع لما نسخ عنه وضعا شخسيا؛ للاتحاد بينهما اتحاد تأكيد كقولك جاء زيد زيد،

واما الأسماء الموضوعة للعلوم: كالفقه، والأصول، والنحو، والطب، فهي أسماء أجناس لا أعلام أجناس، لانها تقبل الألف واللام، ولا مما صار علما بالغلبة لان العلم بالغلبة يتقيد بما اذا كان معرفا بأل أو بالاضافة ذكره السبكي.



ثم لما كان الباعث على التسمية بالاعلام تعين المسمى، وذلك مطلوب في المألوفات كلها، لم يختص بالانسان، بل لكل ما يؤلف منها قسطاً: كالخيل، والبغال، والحمير، والابل، والغنم، والكلاب، والبلاد، والكتب، والكواكب، والسلاح: كلاحق ودلدل ويعفور وشدقم وهيلة وواشق وواسط وأيل والكامل وزحل وذو الفقار.

وينقسم علم الشخص على أربعة أقسام: احدها مفرد: وهو ما عرى عن اضافة واسناد ومزج: كزيد. الثاني ذو المزج: وهو نوعان مختوم بويه كسيبويه وعمرويه، وغيره كمعد يكرب وبعليك. الثالث ذو الاضافة: كعبدالله وزين العابدين. الرابع ذو الاسناد: كبرق نحره وتابط شرا وشاب قرناها.

وينقسم باعتبار آخر الى ثلاثة أقسام: احدها الاسم: وهو ما ليس بكنية ولا لقب: كزيد وعمرو. الثاني الكنية: وهي ما صدر بأب كأي بكراً أو أم كام كلثوم، وزاد الرضى أو بابت أو بنت كابتن آوى وبنت وردان. الثالث اللقب: وهو ما اشعر بمدح المسمى: كزين العابدين، أو ذمه كأنف الناقة، وينطق به مفرداً ومع الاسم ومع الكنية، فاذا كان مع الاسم فالغالب تقديم الاسم وتأخير اللقب، وعلله ابن مالك بانه في الغالب منقول من اسم غير انسان: كبطة وقفة، فلو قدم توهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يعدل عنه، وعلله غيره بانه اشتهر من الاسم، لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو اتى به أولاً لأغنى عن الاسم، ومن غير الغالب قوله:

(1) بان ذا الكلب عمر اخيرهم نسبا

واذا كان اللقب مع الكنية أو الاسم مع الكنية جاز تقديم كل وتأخير، ثم اذا تأخر اللقب عن الاسم، فإن كانا مفردين اضيف الاسم إلى اللقب: نحو جاء سعيد كرز على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، تخلصا من اضافة الشيء الى نفسه، وجوز الكوفيون فيه الاتباع على البدل أو عطف البيان، واختاره ابن مالك لان الاضافة في مثل ذلك خلاف الأصل. فإن كان في الاول أل فليس الا الاتباع وفاقا: نحو الحارث كرز، ذكره أبو حيان وغيره. فإن لم يكونا مفردين فإن كانا مضافين: نحو عبدالله وزين العابدين أول لاول مفردا والثاني مضافا: نحو سعيد زين العابدين، أو عكسه نحو عبدالله بطة، امتنعت الاضافة، وتعين الاتباع، بدلا أو بيانا، أو القطع إلى الرفع باضمار هو، أو إلى النصب باضمار اعني.

---

(1) تمامه:

ببطن شريان يعوي حوله الذيب

الشاهد فيه قوله (ذا الكلب عمرا) حيث قدمت اللقب وهو (ذا الكلب) على الاسم وهو (عمرا) والقياس ان يكون الاسم مقدما على اللقب. والبيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان.

ومنه منقولٌ وذو ارتجالٍ

وما بالٌ أو بأضافةٍ غلب

حالٍ نداءٍ أو اضافةٍ وقَل

والثقلَ أما غيرُ ذا قلتَدْخُلَا

مجهولٌ أصلٌ أو بلا استعمالٍ

واسطةٌ وحذفٌ ألٌ منْ ذا وجبَ

دَوْنَهُمَا كَأَنْ يُقَارِنَ مُرْتَجَلٌ

انْ لمح الاصلُ به أَوْلا قَلَا

وهو أيضا منقول ان سبق استعماله غير علم ومرتل ان لم يسبق له ذلك أو جهل حاله فلم يدر هل استعمل كذلك أولا وواسطة بينهما وهو صار علما بغلبة استعماله في معين مع الاضافة كابن عباس أو اللام كالمدينة زادها الله شرفا وحذف الى هذه واجب حال النداء والاضافة وقليل في غيرهما كاللام المقارنة لوضع العلم المرتجل كاليسع أو المنقول كالنضر وغير هذه اللام تدخل على الاسم الصالح لها ان لمح بها الوصف.

=====

شرح قولي ومنه منقول إلى ولا يزول علم

ينقسم العلم الى منقول ومرتل وواسطة بينهما، لا توصف بنقل ولا ارتجال: فالاول: ما سبق له استعمال في غير العلمية، ثم تجدد جعله علما فمنه ما كان صفة كاشفة: كثقيف وهو المدرب<sup>(1)</sup> بالامور الظافر

<sup>(1)</sup> الدرب نسخة.

بالمطلوب، وكسلول وهو كثير السل، ومنه ما كان اسم عين شايعا: كاسد وثور، ومنه ما كان فعلا ماضيا: كابان وشمير، ومنه ما كان فعلا مضارعا: كيزيد ويشكر، ومنه ما كان جملة: كبرق نحره وتابط شرا.

والثاني: وهو المرتجل في تفسيره قولان: أحدهما انه ما جهل أصله فلم يدر هل استعمل في النكرات ام لا؟ والثاني انه الذي لم يسبق له وضع في النكرات حكاهما أبو حيان، ومن أمثلته سعاد وأدد وزجج. والثالث: وهو الواسطة الذي ليس بمنقول ولا مرتجل الذي علميته بالغلبة، وهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهارا تاما، وهو ضربان: معرف بالالف والكلام: كالاعشى والنابعة لمن غلبا عليه من بين سائر ذي عشاء ونبوغ وكالمدينة غلب استعمالها على دار الهجرة (زادها الله تعالى شرفا)، والكتاب غلب استعماله على كتاب سيبويه، والشافعي غلب على الامام محمد بن ادريس رضي الله تعالى عنه، والنجم غلب على الثريا؛ ومضاف كابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابن زبير غلب اسمائهم على العبادلة، كما ذكره ابن مالك في شرح الكافية، ثم ذو الاضافة لا يفارقها في نداء ولا في غيره، اذ لا يعرض في استعماله داع إلى ذلك، وأما ذو الألف واللام فيفارقها أن نودي أو اضيف كقولك: يا صعق: وبا أعشى: وهذه مدينة (الرسول صلى الله عليه وسلم) وربما حذفت الألف واللام دون نداء ولا إضافة كقوله:

(1) اذا دَبَران مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ

(1) تمامه:

أأمل أن ألقاك غدوا بأسعد

الشاهد فيه قوله (ادبران) وهو علم بالغلبة على الكوكب الذي يدبر الثريا وحذف منه أل من غير نداء ولا اضافة.

مراده غدا لكنه اخرجه على أصله لان الغد أصله غدو.

قوله (بأسعد) جمع سعد وسعود النجم واسعدها عشرة منها أربعة في برج الجدي والدلو وستة ليست من المنازل والحاصل أنه ذكر الدبران التي هي علم لكواكب الخمسة وكنى بها عن الأدبار الذي هو ضد الاقبال والسعد وذكر الأسعد التي هي سعود النجم وكنى بها عن السعد الذي هو ضد النحس والمعنى اذا رأيت منك ادبارا يوما يعني شيئا اكرهه فلا اقطع رجائي منك ولكني أمل حصول خيرك بعد ذلك بان القاك في الغد في سعد واقبال.

وقولهم: هذا عيوق طالعا.

ولو قارنت اللام وضع علم ارتجالا: كاليسع والسموئل او نقلا: كالنضر  
والنعمان، فحكمه حكم ما غلب بها من اللزوم، الا في النداء والاضافة،  
قال ابن مالك: بل هذا النوع أحق بعدم التجرد، لان الاداة فيه مقصودة  
في التسمية قصد همزة احمد وياء يشكر وتاء تغلب، بخلافها في  
الأعشى ونحوه فانها مزيّدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة  
اغتنى بهما، الا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع.

ولو لم تقارن الاداة النقل، بان نقل من مجرد (منها) لكن المنقول منه  
صالح لها، كالمصدر والصفة واسم العين، فان لمح فيها الاصل دخلت  
الاداة، فيقال: الفضل والحارث والليث والحسن والحسين، وان لم  
يلمح فيها الاصل استديم التجرد، فان لم يكن المنقول منه صالحا  
للاداة، كالفعل: نحو يزيد ويشكر لم تدخله الا في ضرورة في قول  
الشاعر:

رأيتُ اليزيد بن الوليد مُباركاً (43)

وَلَا يَزُولُ عِلْمٌ إِنْ نُودِيَ      وَلَا إِذَا صَغُرَ بَلٌّ إِنْ تُسِّيَا

ولا تزول العلمية بالنداء ولا بالتصغير بل تزول بالتثنية أو الجمع وتدخل عليه اللام حينئذ.

=====

شرح قولي ولا يزول علم الى وما به سمي

إذا نودي العلم: نحو يا زيد: فذهب قوم الى أنه يعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية، والأصح أنه باق على تعريف العلمية، وانما ازداد بالنداء وضوحا، وكذا اذا صغر لا تزول علميته، وقيل تزول بتصغير الترخيم، ورده ابن جني بقول الشاعر:

(1) وَكَانَ حُرَيْثٌ فِي عَطَائِي جَاهِدًا

يريد حارث بن فضل (2) قال: فلو كان منكرا لادخل عليه إل، واما اذا ثنى فانه تزول علميته، وكذا اذا جمع، ويقدر تنكيره لان من شروط التثنية والجمع التنكير، ولهذا لا ثنى الكنايات عن الاعلام: نحو فلان وفلانة ولا تجمع لانها لا تقبل التنكير، والاجود اذا ثنى العلم أو جمع ان يحلى بالألف واللام عوضا عما سلب من تعريف العلمية.

---

(1) حارث بن وعله، نسخة.

(2) صدره:

أتيت حريثا زائرا عن جنابه

الشاهد فيه قوله (حريث) فانه تصغير الترخيم لحارث ومع هذا لم تزل علميته لانه لو زالت علميته بالتصغير لدخلت عليه أداة التعريف ولم تدخل، وجاء في رواية عن عطائي جامدا. والبيت للاعشى.

وما بِهِ سُمِّي مِنْ ذِي عَمَلٍ  
حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفًا وَغَيْرَهُ حَكِي  
تَضْعِيفُ ثَانِي اثْنَيْنِ لِينًا وَارْدَدُ  
مِنْ جَنْسٍ تَحْرِيكُ وَإِنْ بَعْضًا  
أَوْ مُسْنَدٍ أَوْ مُتَبِعٍ أَوْ مُنْجَلٍ  
وَلَا تَضِيفُ وَلَا تَصْغُرُ وَاسْلُكُ  
وَالْحَرْفُ إِنْ حُرِّكَ لِينًا تَجِدُ  
قَالَ هَمْزُ أَوْ لَا الْبَعْضَ مِنْهُ صَعَّفَنَ

وَكُلُّ مَا جَعَلَ اسْمًا لشيءٍ مما فيه عمل نحو لزيد أو اسناد نحو برق  
نحره أو اتباع نحو الرجل الكاتب، أو ركب من حرفين كليهما أو من  
حرف واسم أو حرف وفعل أو اسم وفعل أو اسم وصوت، وجبت  
حكايته فلا يضاف ولا يصغر ولا يرحم ولا يثنى ولا يجمع، ويستغنى عن  
ثنيته بذكر كلا أو ذوا قبله فتقول جائي كلاهما برق نحره وذوا تأبط  
شرا وعن جمعه بذكر كل أو ذوو قبله نحو جائي كلهم برق نحره أو  
جائي ذوو برق نحره، وإذا سمي بما على حرفين وحذف منه شيء  
أعيد فقل في يد علما: جائي يدي فان لم يحذف منه وكان الحرف  
الثاني منه لينا ضعف من جنسه، وقلبت الف التضعيف همزة فتقول  
في لو وفي وما اعلاما: جائي لو وفي بالتشديد وماء بالهمزة، أو كان  
غيره حكي عند الناظم، وقد ر بعد التسمية به معتلا محذوف العجز عند  
عصام، أو بما على حرف واحد وكان غير بعض كمل بزيادة تضعيف من  
جنس حركته ان كان متحركا ومن جنس نفسه ان كان ساكنا فتقول  
عند التسمية بالباء الجارة ولام التعريف جائي بي بالياء المشددة ولل،  
أو كان بعضا كمل بزيادة تضعيف

من جنسه ان كان متحركاً، وتصديره بهمزة الوصل ان كان ساكناً فتقول عند التسمية بباء ضرب واضرب جائي بب بثلاث باءات وأب بهمزة قباء.

=====

شرح قولي وما به سمي الى اشريذا

يحكى المسمى به من متضمن عمل، كأن تسمى رجلاً بقولك لزيد ويزيد وفي زيد فقل: جاء لزيد وفي النداء يا لزيد، أو متضمن اسناد: كأن تسمى رجلاً بقام زيد أو يقوم زيد أو محمد قائم أو الحمد لله رب العالمين، أو متضمن الاتباع: كأن تسمى رجلاً بزيد الظريف أو تسمية بزيد وعمرو أو تسميه بقولك وزيد من قولك قام عمرو وزيد، أو مركب من حرفين: كأن تسميه بانما أو كأنما أو لعلماء أو ليتما، أو من حرف واسم: كأن تسميه بقولك: أنت أو من حرف وفعل: كأن تسميه بقولك قلما، أو من فعل واسم: كأن تسميه بقولك: حبذا، أو من اسم وصوت كعمرويه، فحكم هذا كله انه في حالة الرفع والنصب والجر على حاله، ويترك على لفظه فلا يغير لا في النداء ولا في غيره، وحكمه أنه لا يضاف ولا يصغر ولا يرخم ولا يثنى ولا يجمع، بل اذا اريد تثنيته وجمعه قيل مثلاً جائي كلاهما قام زيد وكلهم قام زيد.

وان سميت بكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين: كلو وما<sup>(1)</sup> وفي مثلاً ضعف ثانيهما: فقل: لو وماء وفي فعل بألف ما من التضعيف ما فعل بواو لو وباء، فاجتمعت الفان فقلبت الثانية همزة، وان سميت بكلمة على حرفين، وقد حذف منها شيء كيد ودم، رد المحذوف حالة التسمية. وان

<sup>(1)</sup> وما الشرطية نسخة.



سميت بحرف واحد ليس بعض كلمة، فان تحرك كلام الجر مثلاً، كمل بتضعيفه من جنسه حركته، وان سكن كمل بتضعيفه من جنسه، وان كان بعض كلمة فان كان ساكناً كالباء من اضرب، كمل بهمزة الوصل، وان تحرك كمل بتضعيفه من جنسه.

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ  
أَشْرَبُ بِذَا لِذَكَرٍ قَرْدٍ وَذِي  
ثُنْيٍ وَذَيْنِ تَيْنٍ غَيْرِ الرُّفْعِ  
وَالْمَدُّ أَوْلَى وَزِدِ الْكَافَ إِذَا  
الَّا الْمُتَنَّى وَأُولَاءِ وَالَّذِي  
هُنَا وَزِدْ لِلْبُعْدِ مَا تَقَدَّمَ  
وَفِيهِ هَنَّا ثُمَّ هَنَّا وَقِفِ

تِي تَا لِالْأَثْنِ ذَانِ تَانِ لِلَّذِي  
وَبَأُولِي لِمُطَلَقٍ مِنْ جَمْعٍ  
يَبْعُدُ وَاللَّامُ إِذَا شِئْتَ خَذَا  
قَارَنَ هَا وَلِلْمَكَانِ فَاحْتَذِ  
لَكِنْ بِهِ الْكَافُ جُمُودًا لَزِمَا  
بِالْهَاءِ وَفِي الزَّمَانِ رُبَّمَا تَفَى

اسم الإشارة ما دل على مسمى وإشارة إليه: وهو ذا للمفرد المذكر وذان لمثناه رفعا وذين له نصبا وجرا، وذي وذه وذهى وتي وته وتا للمفرد المؤنث وتان لمثناها رفعا وتين نصبا وجرا وأولى للجمع مطلقا والمد أولى ويدخلها ها للتنبيه. وإذا بعد المشار إليه حقيقة أو حكما زيدت في أواخرها كاف الخطاب للدلالة على المخاطب في أحواله، ويمتنع إيلاؤها اللام عند تميم ويجوز عند الحجازيين إلا في المثنى وأولاء بالمد وما صدر بهاء التنبيه. وهنا للإشارة إلى المكان مع ها وبدونها وتلحقها الكاف بلا تغير مع اللام أولا، وهنا وهنا بفتح الهاء وكسرها وتشديد النون وثم للمكان البعيد ويوقف عليها بالهاء: وتأتي هنا للإشارة إلى الزمان.

=====

## أسماء الإشارة

شرح قولي اشر بذا إلى أن حرف تعريف

الثالث من المعارف اسم الإشارة: وهو محصور بالعد فلا يحتاج إلى الحد، فيشار للمفرد المذكر بذا، وللمفرد المؤنث بدي وتي وتا، وللمثنى المذكر ذان رفعا، وذين صبا وجرا، وللمثنى المؤنث تان رفعا وتين صبا وجرا، ولجمع المذكر والمؤنث معا أولاء بالمد على لغة أهل الحجاز، وبالقصر على لغة بني تميم، ولك أن تذكر قبل كل واحد منها هاء التنبيه: نحو هذا وهذي وهاني وهذان وهاتان وهؤلاء، هذا كله في القريب، فإن كان المشار إليه بعيد حقيقة أو حكما، جيء بعد كل واحد من الالفاظ التي ذكرت بكاف ثابت الحرفية، مسبوق بلام في لغة الحجازيين ومجرد منه في لغة بني تميم، يدل على حال المخاطب بما يدل عليه إذا كان اسما: نحو ذلك وتلك

وذلكما وذلكم وذلكن وذاك وذاكما وذاكم وذينكم وتينكم وذينك وتينك  
وتينكما وتينكن قال ابن مالك في شرح الكفاية: ولا تفاوت بينهما في  
البعد وانما هما لغتان، ولذلك يتواردان في رتبة واحدة، قال: وإذا  
تقدمت هاء التنبيه على الاسم تعينت الكاف وحدها، وامتنعت اللام  
كقول طرفة:

(1) وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ

ولا يقال هذلك وهاتلك كراهة الاستطالة وكراهه كثرة الزوائد،  
قال في شرح التسهيل وكذا تمنع اللام في المثنى والجمع، فلا يقال:  
ذانلك ولا اولئلك، بل ذانك واولئك. ومن أسماء الإشارة، هنا الا أنه  
مخصوص بالمكان، فان كان قريبا جيء به دون كاف مجردا أو مسبوqa  
بحرف التنبيه، فيقال: أقم هنا أو ههنا، وان كان المكان بعيدا جيء  
بكاف الخطاب وحدها أو مع اللام على ما تقدم، لكن يلزم الكاف هنا  
حالة واحدة، ولا تتصرف تصرف كاف ذلك، ويشار أيضا إلى المكان  
البعيد بهنا بفتح الهاء وههنا بكسرهما والنون مشددة فيهما، وبثم بفتح  
الثاء ويقال: في الوقف ثمه، وكذا يقال في هنا المخففة ههنا في  
الوقف، قال:

(2) قَدْ أَقْبَلْتُ مِنْ أَمَكَيْتِهِ مِنْ هُهْنَا وَمِنْ هُئَنَّهُ

وقد يشابهنا المخففة وههنا المشددة للزمان نحو هُنَالِكَ ابْنُ أَبِي  
الْمُؤْمِنُونَ

(1) صدره:

رَأَيْتُ بَنِي غِبْرَاءَ لَا يَنْكُرُونَنِي

الشاهد فيه قوله (هَذَاكَ) حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ولم يجيء باللام.  
والبيت لطرفة بن العبد.

(2) الشاهد فيه قوله (ههنا) فانها في الأصل (هنا) المخففة وقف عليها ب (ههنا).

أي يوم الاحزاب: ﴿هَٰذَا لَكُمُ الْيَوْمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ أي يوم القيامة،  
وقول الآخر:

(1) وإذا الأمور تعاظمت  
فهنالك يُعرفُ قدرُ ابنِ المقرئِ

وقول الآخر:

(2) حنَّ نوارٌ ولاتٌ ههنا حنَّ  
وبدا الذي كانت نوارٌ أجنت

أي ولا حنان في هذا الوقت.

(1) الشاهد فيه قوله (فهناك) حيث أشير بها إلى الزمان مع ان أصل وضعه في الإشارة الى مكان، وفي رواية يعترفون بابن المفزع، والبيت للافوه الأودي وهو صلاة بن عمرو.

(2) الشاهد فيه قوله (هنا) بفتح الهاء وتشديد النون حيث أشير بها إلى الزمان مع ان اصل وضعه في الإشارة للمكان (حنَّ) من الحنين (ونوار) اسم امرأة. والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي.

المعرّف باللام  
 أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٍ وَسِيْبِيَّوِيه  
 عَهْدِيَّةٌ مَصْحُوبُهَا ذُو خَبِرٍ  
 وَغَيْرُهَا جِنْسِيَّةٌ اِنْ خَلَفَا  
 وَغَيْرُهَا عَرَّفَ بِهَا الْمَاهِيَّةُ  
 وَلَا زِمًا تُرَادُّ فِي كَالَيْسَعِ

المعرّف باللام

اللام قَطُّ وَكُلُّهُمْ عَلَيْهِ  
 فِي الْحَسِّ أَوْ فِي الْعِلْمِ أَوْ فِي  
 الْذِكْرِ مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً وَفِي  
 وَعَنْ ضَمِيرٍ قَدْ اِنَابُوا ذِيَّهِ  
 وَفِي الَّذِي وَمَا عَدَاهُ فَاسْمَعِ

حرف التعريف ال كهل عند الخليل، والهمزة عند المبرد، واللام عند  
 سيبويه ونصره المحققون، وهي اما عهديّة أن عهد مصحوبها بالحس  
 والمشاهدة نحو القرطاس لمن سدد سهمها، أو بالذكر بأن سبق ذكر  
 شيء فاعيد مع أَل كقوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رُسُلًا \*  
 فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ أو في العلم نحو قوله تعالى ﴿إِذْ هُمَا فِي  
 الْغَارِ﴾، واما جنسية فان اريد بها تعريف الجنس من حيث هو هو فلام  
 الحقيقة والماهية نحو الكلام قول مفيد أو من حيث تحققه في ضمن  
 جميع الأفراد وعلامته صحة نيابة كل عنها حقيقة، فلام الاستغراق  
 كقوله تعالى ﴿وَالْعَصْرِ \* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾

أو نحو جمع الأمير الصاغة، وقد تأتي لاستغراق خصائص الأفراد ادعاء  
وعلامته نيابة كل عنها مجازاً: نحو أنت الاستاذ ونعم الرجل زيد، أو في  
ضمن بعض الأفراد فلام العهد الذهني كقوله تعالى حكاية عن يعقوب  
﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾، أو في ضمنها مطلقاً نحو الجميع أو البعض  
فكذلك عند بعض ولام مجاز الحقيقة عند آخر نحو الرجل خير من  
المرأة وفي النظم اجمال وقد نظمت المقام بقولي:

واللام للعهد وذا ان عينت	مدخولها بصورة تبينت
في الحس أو في العلم أو في	والعهد هذا خارجي فادر
الذكور وغيرها جنسية فان أتت	لكشف ماهية مدخول ثبت
فذلك لام لحقيقة جرت	وعن ملاحظة أفراد عرت
وان أتت تستوعب الافرادا	فهي للاستغراق معنى سادا
حقيقة كانت أو ادعاءا	ينوب عنها الكل كيف جاءا
وان أتت للبعض بالابهام	فلام عهد الذهن في الأفهام
أو جاء للأفراد بالأطلاق	فهكذا عند اولى الازواق

لام مجاز لحقيقة أتت	وعند بعض اسم هذه ثبت
قضية حملية شخصية	والحكم أن صدر بالعهدية
بثالث قضية كلية	بالثاني قل قضية طبيعية
بخامس مهمة مروية	برابع قضية جزئية
معهود حس عند من تفكرا	واسم اشارة نظير ما يرى
موصولنا لعهد ذكر ينمى	وعلم الشخص لعهد علمي
عليه لام لحقيقة ترى	وعلم الجنس نظير ما جرى
أضفته للنكرات فاعلما	لتالي الاستغراق كل عندما
منكر ذو بعضنا الجلى	مدخول لام عهدنا الذهني
لفظا وفي المعنى به مؤول	والبعض في القسم الأخير
وقد تنوب اللام عن الضمير كما في جائي الرجل الحسن الوجه وقد	وَقَدْ تَنُوبُ اللَّامُ عَنِ الضَّمِيرِ كَمَا فِي جَائِي الرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ وَقَدْ



تأتي زائدة لازمة كما في الموصولات والاعلام المقارنة لها وضعاً أو الغالبة بها وغير لازمة كالداخلية على بعض الاعلام المنقولة للمح والأحوال والتمايز كما في قول الشاعر وطبت النفس يا قيس وذلك مقصور على السماع.

=====

## المعرّف باللام

شرح قولي ال حرف تعريف الى موصولنا الذي

في أداة التعريف مذهبان: أحدهما أنها أل بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان، وصححه ابن مالك فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة هل وقد، وكان الخليل يسميها أل ولم يكن يسميها الألف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال.

وهمزتها عنده همزة قطع عوملت غالباً معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، والثاني: أنها اللام فقط والهمزة للوصل، اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل، تخفيفاً لكثرة دورها وهذا مذهب سيويه، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين، إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين.

ثم أل نوعان عهدية وجنسية، فالأولى: ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن تقدم ذكره لفظاً فاعيد مصحوباً بال: نحو ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ \* فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿أو كان مشاهداً كقولك: (القرطاس) لمن سدد سهماً، أو علمي بأن لم يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهداً حال الخطاب، نحو ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ وقوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ وقوله: ﴿إِذْ تَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾.

والثانية: أما لتعريف الماهية: وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة

ولا مجازا: نحو **﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾** وكقول الحالف: والله لا أتزوج النساء ولا البس الثياب، وأما لاستغراق الافراد: وهي التي تخلفها كل حقيقة: نحو قوله تعالى **﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾** وعلامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها نحو: **﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ \* إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾** وصحة نعتة بالجمع اعتبارا بمعناه كقوله تعالى: **﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾** وقولهم اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض، وأما لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم: وهي التي تخلفها كل مجازا: نحو زيد الرجل علما: أي الكامل في هذه الصفة.

وقد تأتي أل نائبة عن الضمير المضاف اليه فيما جوزه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين، وخرجوا عليه **﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾** ومررت برجل حسن الوجه.

وتأتي زائدة وهي نوعان: لازمة وهي التي في الموصولات والتي في اليسع والآن وغير لازمة وهي نادرة كالداخلية على بعض الاعلام في قولها:

(1) **بَعْدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرَهَا**

والاحوال كقولهم: ادخلوا الاول فالاول والتميز في قوله:

(1) تمامه:

حراس أبواب على قصورها

والشاهد فيه قوله (ام العمرو) حيث زيدت (ال) التعريف على العلم وهو (عمرو) ضرورة.

والبيت لابي النجم العجلي وجاء في رواية بدل (بعد) باعد.

(1) وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو

---

(1) صدره:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت  
الشاهد فيه قوله (النفس) حيث ادخل الألف واللام عليه وهو تمييز وكان حقه أن  
يكون نكرة عند البصريين فال زائدة عندهم وذهب الكوفيون إلى جواز كونه  
معرفة فهي عندهم غير زائدة.  
والبيت لرشيد بن شهاب اليشكري.

## الموصول

هو الذي مع التي المثنى  
وجمعه الذين حصَّ العقلاً  
واللآت واللائي وشبهه للتي  
فمن لِعَالِمٍ وشبهه وَمَا  
وَنَوْعِ عَالِمٍ وَوَصْفِهِ وَمَا  
وَدُو بَطِيءٍ. وَإِنْ لَمْ تُلْغَ دَا  
او مِنْ وَأَيُّ وهي مع ما مِنْ تردُّ  
نكرةً مَوْصُوفَةً وليُوصَفِ<sup>(1)</sup>

لَهُ اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ عَنَّا  
وَلَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ حُذِ الْأُولَى  
وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُساوي كُلَّ تِي  
أَدْرَجَ فِيهِ وَسِوَى الْعَالِمِ مَا  
أَدْرَجَ فِيهِ وَكَذَا مَا أَبْهَمَا  
وَلَمْ تُشَرَّ وَطَلَباً بِمَا حُذَا  
مُسْتَفْهَمَا بِهَا وَشَرْطاً ثُمَّ زِدْ  
بِغَيْرِ مَنْ وَمَا وَمَنْ قَدْ تَكْتَفِي

<sup>(1)</sup> والتوصف نسخة.

الموصول منه اسمى وهو المعدود من المعارف، وحر في وستأتي ولكونه معدودا لا يحتاج إلى حد. وقد حده: بما لا يتم جزء الا بصلة وعائد. وهو للمفرد المذكر مطلقا:

الذي، ولمثناه اللذان والذين، ولجمعة الذين بالياء فقط، وخص العقلاء، واولى وبعمها وغيرها. وللمفرد المؤنث التي ولمثناه اللتان واللتين ولجمعه اللات واللاتي واشباههما.

ومنها ال نحو **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**. ومنها من. ومنها ما وتساوى كل ما ذكر، والأصل في

من أن يكون للعالم، وقد يطلق على غيره ان اشبهه بالتنزيل نحو: أسرب القطا هل من يعير جناحه

أو اقترن معه في شمول فصل بمن كقوله تعالى: **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ** الآية، أو لم يفصل كقوله تعالى: **يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**، والأصل في ما أن يكون لغير العالم، وقد يطلق على العالم باعتبار النوع كقوله تعالى: **إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ**، والوصف كقوله تعالى: **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ** أو بسبب اقترانه معه في شمول كقوله: **يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ** أو انبهاهم أمره كقولك في شبح الانسان الغير المعلوم انظر إلى ما ظهر. ومنه **وَالسَّمَاءِ وَمَا بَيْنَهَا** فتدبر. ومنها:

ذو في لغة طيء كذلك يقولون: رأيت ذو فعل وذو فعلا وهكذا. ومنها: ذا بشرط أن يكون بعد،

ما، أو، من، الاستفهاميتين، وان لا يكون اسم اشارة، ولا ملغاة بان تتركب معهما كاسم واحد، كقوله تعالى: **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ**.

ومنها أي بشرط الاضافة الى معرفة، لفظا أو نية وقد تقدمت، وتقع،  
أي وما ومن، للاستفهام والشرط ونكرة موصوفة، والاولان صفتين لها،  
والاخيران نكرتين تامتين، والثانية لمعان أخرى.

=====

شرح هو الذي الى وكل موصول

الموصول الأسمي محصور بالعد، فلا يحتاج الى الحد: فمنه الذني  
للمفرد المذكر. عاقلا كان أو غيره، والتي للمفرد المؤنث كذلك،  
واللذان واللتان لمثناهما..

ويقال: في النصب والجر اللذين واللتين، قال ابن مالك في شرح  
الكافية وكان مقتضى الأصل أن يقال: اللذان والفتيان هنا، وذيان  
وتيان في الإشارة، كما يقال: شجيان وفتيان، الا ان ياء الذي والتي  
والف ذا وتا، لما لم يكن لهما خط من الحركة شبهتا عند ملاقاتهما ألف  
التثنية، بألف المقصورة اذا لقي الف الندية، فوافقتها في الحذف، حيث  
يقال: وا موساه، لا وا موسياه. ومن الموصولات الذين لجمع المذكر  
بالياء في الأحوال كلها، ويختص بالعاقل: نحو **الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ**  
**خَاشِعُونَ**، والاولى بوزن العلى لجمع المذكر أيضا، الا انه لا يختص  
بالعقلاء، قال الشاعر من الطويل:

(1) وتبلى الأولى يَسْتَلْثِمُونَ على تراهنّ يوم الرّوع كالحدهِ القُبلى  
الأما

<sup>(1)</sup> الشاهد فيه قوله: (الأولى يستلثمون) وقوله: (الأولى تراهن) حيث استعمل  
الأولى في المرة الأولى في الجمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية  
في الجمع المؤنث غير العاقل، لان المراد بالاولى تراهن الخيل؛ والدليل على  
ذلك ضمير جماعة المذكر في (يستلثمون) وهو الواو، وضمير جماعة الاناث في  
(تراهن) وهو (هن) والبيت لابي ذؤيب الهذلي.

ومنها لجمع المؤنث اللات واللاتي واللاء واللائي. واللوات واللواتي واللا واللا بقصرهما واللاءات. ومن الموصولات ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد، وهو الفاعل. منها من والاصل اطلاقها على العالم وقد يطلق على غيره أن نزل منزلته: كقوله:

(1) اسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

نزل القطا منزلة العالم لخطابه وندائه، أو اقترن معه في شمول أو تفصيل نحو **يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ** لاقترانها بالعالم في ما فصل بمن: في قوله **خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**.

ومنها ما وانغالب وقوعها على غير العالم وقد تقع للعالم نادرا: نحو **وَالسَّمَاءِ وَمَا بَيْنَهُمَا لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** وتقع على صفات من يعقل: نحو **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ** وعلى نوعه نحو **إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ**. وعلى المبهم امره كان ترى شبها تشك هل هو انسان أو غيره؟ فتقول انظر إلى ما ظهر، وإذا اختلط صنف

(1) تمامه:

لعلى الى من قد هويت أطيرو

الشاهد فيه قوله: (من يعير) حيث استعمل من، وهي أصل اطلاقها للعاقل، (للقطا) وذلك لانه لما نادى (القطا) وهو طلب الاقبال، وهو لا يتصور الا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الاقبال، أو تجعله بمنزلة. من يفهم الطلب وقد تمادي الشاعر هنا في معاملة (القطا) معاملة العقلاء، فاستفهم منه طالبا أن يعيره جناحه، والاستفهام وطلب الاعارة انما يتصور توجيهها إلى العقلاء، والبيت للعباس بن احنف.

من يعقل بصنف من لا يعقل جاز ان يعبر عن الجميع بمن: كما تقدم  
تغليبا للاصل وان يعبر عنه بما لانها عامة في الاصل، نحو قوله تعالى  
﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾.

ومنها أل نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

ومنها ذو في لغة طي ولا يستعملها موصولا غيرهم وهي مبنية على  
الواو على الأشهر وعندهم قال:

(1) وبئري ذو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

وقال:

(2) فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

ومنها ذا بثلاثة شروط: ان لا تكون للاشارة وان تكون غير ملغاة،  
والمراد بالالغاء ان تتركب مع (ما) فتصيرا اسما واحدا، وان تكون بعد  
استفهام بما او من كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾: أي  
ما الذي ينفقونه وقول الشاعر:

---

(1) صدره:

فان الماء ماء أبي وجدي

الشاهد فيه قوله: (ذو حفرت) و(ذو طويت) حيث استعمل (ذو) للمفرد المؤنث  
غير العاقل، لانه يريد: وبئري التي حفرت والتي طويت، وهي مبنية على الواو في  
لغة طيئ، والبيت لسان بن فحل الطائي.

(2) صدره:

فاما كرام موسرون لقيتهم

الشاهد فيه قوله: (من ذو عندهم) حيث جاء (ذو) اسم موصول مبنية، وانها بالواو  
في حالة الرفع والنصب والجر في لغة طيئ، والبيت لمنطور بن سحيم  
الفقعسي.



(1) قد قلتها ليقال من ذا قالها

ومنها اي بشرط اضافتها إلى معرفة لفظا أو نية وقد تقدمت احوالها في الكلام على المبنيات. وتقع ما ومن واي استفهما: نحو **مَنْ إِلَهُ عَزَّ اللَّهُ** **وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ** **فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ**، وشرطا كقوله تعالى **مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ** **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ** وقول الشاعر:

(2) اي حين تلم بي تلق ما شئت من الخير فاتخذني خليلا

ونكرة موصوفة: نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك وباي كريم وتقع ما واي صفة نكرة كقولهم: (لأمرٍ ما جدع قصير أنفه) (ولأمر ما يسود من يسود) وقوله:

(3) دعوت امرء أي امرئ فاجابني

---

(1) صدره:

وغريبة تأتي الملوك كريمة

الشاهد فيه قوله (من ذا) حيث استعمل (ذا) اسم موصول وهي واقعة بعد استفهام، ولم تلغى في الكلام، والبيت للاعشى.

(2) الشاهد فيه قوله (أي حين) حيث جاء (أي) اسم شرط جازم لفعلين (وأي) هذه تضاف إلى النكرة مطلقا، وإلى المعرفة، إلا المفرد المعرفة.

(3) تمامه:

وكنت وياه ملاذا موثلا

الشاهد فيه قوله (أي امرئ) حيث جاء (أي) صفة، و(اي) هذه تكون صفة من النكرة كما في هذا البيت، فانها صفة (امراً)، وهي نكرة، وتكون حالا من معرفة وهي لا تضاف إلا إلى النكرة.

وتقع ما ومن نكرتين تامتين بلا صلة ولا صفة ولا تضمين شرط ولا  
استفهام كقولهم: غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما وكقوله:  
(1) ونعم مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَأَعْلَانٍ

---

(1) صدره:

ونعم مزكاء من ضاقت مذاهبه  
الشاهد فيه قوله (من) على رأي أبي علي أن (من) ههنا نكرة تامة غير موصوفة  
وقيل تمييز وقيل اسم موصول فاعل لنعم - وتأتي من باب التعجب مزيد تفصيل  
لهذا الموضوع وهي واقعة نكرة تامة بلا صلة ولا صفة، ولا تضمن شرطة ولا  
استفهاما.

وَكُلُّ مَوْصُولٍ فَائِهِ لَزِمَ

مِنْ جُمْلَةٍ مَعْهُودَةٍ الْمَعْنَى خَبَرَ

مَعَ عَائِدٍ وَخَالِصُ الْوَصْفِ لِأَنَّ

وَلَا تُزَلُّ عَائِدُهَا وَاحْذِفْهُ مِنْ

أَوْ كَانَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ وَصِيلاً

أَوْ حَرْفٍ الْمَوْصُولَ أَوْ مَا وَصَفَا

خَالَ عَنِ النَّفْيِ وَكَانَ مُفْرَدًا

أَيْلَئُهُ بِصَلَةٍ بِهَا يَتِمُّ

وَشَبَّهَهَا مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ حَرْفٍ

أَوْ مُعْرَبُ الْفِعْلِ وَشَدَّ بِالْجَمَلِ

سَائِرِهَا أَنَّ بَعْضَ مَعْمُولٍ بَيْنَ

أَوْ وَصْفٍ أَوْ جَرٍّ بِوَصْفٍ عَمِلَا

قَدْ جَرَّ أَوْ مُبْتَدَأً مَا عُطِفَا

خَبَرُهُ وَطَالَ وَصَلُ عَهْدَا

ولابد للموصول من صلة يتم بها، وهي في غير أل، جملة خبرية معهودة المعنى، مع عائد يربطها به مطابق له، أو ما يقوم مقامها من ظرف أو جار ومجرور، مقدر بفعل عام. وأما في أل فوصف خالص، وهو اسم الفاعل والمفعول، بخلاف الغير الخالص، وهو اسم غير مشتق يوصف

به: كأسد، أو وصف غلبت عليه الأسمية كالأبطح. وأجاز ابن مالك وصلها بالصفة المشبهة، وبالفعل المضارع نحو: ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا توصل بأفعل التفضيل اتفاقاً، ولا بالجملة الاسمية إلا في الضرورة. نحو: من القوم الرسولُ اللهُ منهمُ ويمتنع حذف عائدها. وأما عائد غيرها فيجوز حذفه مطلقاً، إن كان بعض معمول للصلة: نحو أين الرجل الذي قلت على معنى قلت: أنه يأتي مثلاً. وألا فإن كان منفصلاً فلا يجوز حذفه مطلقاً، أو متصلاً فيجوز إن كان منصوباً بفعل أو وصف، أو مجروراً بوصف تحقق بشرط عمله، أو بحرف جر الموصول نحو **﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾** أي منه، أو جر الموصوف به كمررت بالرجل الذي مررت أي به، أو مرفوعاً بشرط أن يكون مبتدأ ما عطف على شيء، ولم يعطف هو عليه، وخلا عن النفي، وطالت الصلة بما يتعلق بها كنعت أو معمول أو غير ذلك كقوله تعالى **﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾**: أي الذي هو في السماء اله وقد طالت الصلة بقوله في السماء.

=====

شرح قولي وكل موصول إلى موصولنا الحرفي

كل الموصولات يلزم إيلائها بصلة تتم معناها، فأما غير أل فإنها توصل بجملة خبرية معهودة معناها غالباً، بخلاف الانشائية والطلبية والتي لم يعهد معناها. ويقوم مقام الجملة ظرف أو جار ومجرور ينوي معه استقرار أو شبهه وجوباً، ولا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصولات يربطها

به؛ وأما أل فتوصل بالصفة المحضة وذلك اسم الفاعل واسم المفعول كالضارب والمضروب، بخلاف غير المحضة كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد، وكالصفة التي غلبت عليها الاسمية: كأبطح واجزع وصاحب وراكب، وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان: أحدهما توصل بها نحو الحسن وبه جزم ابن مالك، والثاني: لا وبه جزم في البسيط لضعفها وقربها من الأسماء، ورجحه ابن هشام في المغنى، لأنها للثبوت فلا تؤل بالفعل، قال: ولذلك لا توصل بالفعل التفضيل باتفاق، وفي وصلها بالفعل المضارع قولان: أحدهما توصل به وعليه ابن مالك لوروده في قوله:

(1) ما انت بالحكم الترضى حكومته

والثاني: لا وعليه الجمهور وحملوا ما ورد من ذلك على الضرورة، ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظروف الا في الضرورة باتفاق كقوله:

(2) مَنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

---

(1) تمامه:

ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل  
الشاهد فيه قوله: (الترضى) حيث أتى بصلة (أل) جملة فعلية فعلها مضارع،  
والبيت للفرزدق.

(2) تمامه:

لهم دانت رقاب بني معد  
الشاهد فيه قوله (الرسول الله منهم) حيث وصل (أل) بالجملة الاسمية، وهي  
جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ، لم اعثر على قائله.

وكقوله:

(1) من لا يزال شاكرًا على المعه

ولا يجوز حذف العائد من صلة أل: نحو الضار بها زيد هند، هذا مذهب الجمهور، وأما عائد غيرها فان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا، كحذف المعمول نحو اين الرجل الذي قلت: تريد قلت انه يأتي أو نحوه، وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا أو متصلا: فإن كان منفصلا لم يجر حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت أو ما اكرمت إلا اياه، وان كان متصلا فله أحوال: أحدها: أن يكون منصوبا فان نصب بفعل أو وصف جاز حذفه: نحو **أَهْدَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا**: أي بعثه الله ونحو:

(2) ما الله موليك فضل فاحمدنه به

---

(1) تمامه:

فهو حر بعيشه ذات سعة

الشاهد فيه قوله (المعه) حيث جاء بصلة (أل) ظرفا، وهو شاذ على خلاف القياس، ولم اعثر على قائله.

(2) تمامه:

فما لدى غيره نفع ولا ضرر

الشاهد فيه قوله (ما لله موليك) حيث حذف الضمير العائد على (ما الله موليكه) ولم ينسب إلى قائله.

الاسم الموصول لانه منصوب بوصف وهذا الوصف اسم فاعل واصل الكلام.

أي موليكة أو بغيرهما لم يجز نحو جاء الذي انه فاضل أو كانه أسد، والثاني: أن يكون مجرورا فيجوز حذفه ان جر باضافة صفة ناصة نحو **فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ**: أي قاضيه أو بحرف جر الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا: نحو مررت بالذي أو بالرجل الذي مررت أي مررت به ونحو **وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ**: أي منه، ولا يجوز الحذف أن جر بأضافة غير صفة: نحو جاء الذي وجهه حسن، أو جر باضافة صفة غير ناصبة: نحو جاء الذي انا ضاربه أمس، أو جرا معا بغير حرف نحو جاء غلام الذي انت غلامه، أو لم يجز به الموصول أصلا نحو جاء الذي مررت به، أو بحرف جر لا يماثل ما جر به العائد في الذي: كحلت في الذي حلت به، أو يماثله لفظا لا معنى: كمررت بالذي مررت به على زيد، أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به.

الثالث: أن يكون مرفوعا فان كان فاعلا أو نائبا عنه أو خبر المبتدأ أو الناسخ لم يجز حذفه نحو جاءني اللذان قاما أو ضربا وجاء الفاضل هو أو أن الفاضل هو. وان كان مبتدأ جاز حذفه بشرط أن لا يكون معطوفا على غيره نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان، ولا معطوفا عليه غيره نحو الذي هو وزيد فاضلان، وان لا يكون بعد حرف نفي، نحو جاء الذي ما هو قائم، ولا أداة حصر نحو جاء الذي ما في الدار الا هو، وانما في الدار هو، وان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا، نحو

﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ وجأ الذي هو في الدار، لانه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شيء أم لا؟ ولان ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة، وأن تطول الصلة نحو ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ أي هو اله، بخلاف ما إذا لم تطل نحو جاء الذي هو فاضل.



(الموصول الحرفي)

مَعْ صَلَتِهِ بِمَصْدَرٍ كَيْفَ وَقَعَ

موصولنا الحرفيُّ ما أَوْلَ

وَكَيْ بِمَا ضَارَعَ لِلَامِ قَفَى

وَذَاكَ اِنْ وَالْوَصْلُ فَعْلٌ صَرَفًا

وَمَا بَذَى تَصْرِفٍ لَا مَا أَمَرَ

وَأَنَّ وَالْوَصْلُ ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ

وَمَنْ يَزِدْ فِيهِ الَّذِي فَمَا وَهَنْ

وَلَوْ كَمَا بَتَلَوْ مَفْهَمٌ تَمَنُّ

وأما الموصول الحرفي، فحده: ما أول مع صلته بمصدر كيف وقع، وعددها خمس: ان وصلتها فعل متصرف مطلقا، وكي وصلتها مضارع اقترن بلام ظاهرة أو مقدرة، وان بالتشديد والفتح وصلتها جملة، وما وصلتها فعل متصرف غير الأمر باللام، وكذلك لو ويتو غالبا ما يفهم معنى التمني كقوله تعالى: **﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾**، وبعضهم عد منه الذي وخرج عليه قوله تعالى: **﴿وَحُصِّنْ كَالَّذِي خَاصُوا﴾** أي كخوضهم، والجمهور منعه واولوا الآية بالجمع الذي خاضوا.

=====

الموصول الحرفي

شرح موصولنا الحرفي إلى ما للمنكر احكه

الموصول قسمان اسمي وقد تقدم، وحرفي، وضابطه ان يؤول مع صلتة بمصدر، وهو خمسة أحرف. احدها: أن الناصبة للمضارع، وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان، أو مضارعا، أو أمرا، نحو اعجبني ان قمت، واريد ان اقوم، وكتبت اليه بان قم، بخلاف الجامد كعسى وليس وتعلم وهب وبهبط وينبغي فلا توصل به اتفاقا.

الثاني: كي وتوصل بالمضارع، ولكونها بمعنى التعليق. لزم اقترانها باللام، ظاهرة أو مقدره نحو جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني.

الثالث: أن المشددة احدى اخوات ان، وتوصل باسمها وخبرها، نحو يعجبني أن زيدا قائم.

الرابع: ما وتوصل بفعل متصرف غير امر نحو (بما رحبت) **لِمَا تَصِفُ** **أَلَسِيتُكُمْ الْكَذِبَ** أي لوصف.

الخامسة: (لو) التالية غالبا مفهم تمن نحو **يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ** **لَوْ تَدَّوَا لَوْ تَذْهَبُ فَيَذْهَبُونَ** وذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أن (الذي) قد يقع موصولا حرفيا فتؤول بالمصدر وخرجوا عليه **وَحُصِّنْتُ كَالَّذِي خَاضُوا** أي كخوضهم. والجمهور منعوا ذلك، واولوا الآية أي كالجمع الذي خاضوا.

(خاتمة)

ما للمنكر احكهُ بايُّ انْ

والنونَ أشيعُ ومنانِ انْ تثنَّ

مناثُ معْ منينِ انْ جمعُ غنى

وانْ تصلُ فلفظُ منْ لا يختلفُ

والوصفُ منسوباً معْ الِ والياءِ

والعلمُ المتبعُ لا يحكى سوى

ماذا لتمييزٍ واعربُ واحك انْ

(خاتمة)

تسئلُ بها عنه وفي الوقفِ بمنْ

منينِ متنانِ منه للفردِ عنْ

منونَ والنونَ بكلِّ سكنٍ

واحكُ بها الاعلامَ انْ لم تنعطف

أو قلْ لغيرِ عاقلٍ كالمائي

ما أبناً مضافاً لكمثله حوى

حكماً إلى لفظٍ تضافُ واسماً

في الحكاية، بأي ومن وما الاستفهاميات، اذا سئلت بأي عن نكرة في كلام الغير عاقلاً أولاً، فاحك فيها احوالها من الحركات والعلامات

وصلا ووقفا فنقول لمن قال رأيت رجلا أو امرأة أو رجلين أو امرأتين أو بنين أو بنات: ايا واية وايين وايتين وايات، وأي رجل واية امرأة، وإذا سألت عنها بمن فاحك فيها ما لها في الوقف، دون الوصل، وأشيع حركة نون من عندها، فتقول لمن قال جاء رجل أو رأيت رجلا أو مررت برجل: منو أو منا أو مني، فان أثت أو ثبت أو جمعت النكرة فزد العلائم في من، فقل لمن قال جاءت امرأة أو رجلان أو امرأتان أو رجال أو بنات: منه ومان ومنتان ومنون ومنات، وتسكن نون المثني والجمع كالمفرد المذكر، وإذا وصلت فلا يختلف لفظها مطلقا فتقول في الجميع: من يا فتى. ثم ان أي لا يحكى بها الأعلام، وأما من فتحكى بها أيضا عند الحجازيين، بشرط ان لا تسبق بالواو العاطفة لجملة الحكاية على الجملة المحكية، فاذا قلت لمن قال رأيت زيدا: من زيدا حكيت بها النصب، وإذا قلت: ومن زيد بالواو تعين الرفع بعد من، وأمتنع النصب، وان لا يكون العلم المحكى متبوعا بتأكيد أو بدل أو عطف بيان مطلقا، أو نعت، الا اذا كان ابنا مضافا إلى علم آخر. وأما العلم المتبوع بعطف النسق فيحكى بها عند غير يونس فتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا: من زيدا وعمرا بنصبهما...

ويحكى الوصف المعروف المنسوب عاقلا أو غيره عند غير المبرد، بمن مصدرة بال ومختومة بياء النسبة، فتقول لمن قال رأيت البصري أو البختي: المنى. وأما المبرد فيحكى غير العاقل بما مقرونة بهما، فيقول لمن قال

اشتريت البختى: المائى. واذا سئلت عن التميز فاحته بماذا فقل لمن قال عندي رطل زيتا: ماذا زيتا. واذا نسب إلى حرف أو فعل أو غيرهما، حكم باعتبار اللفظ جاز الحكاية، والأعراب على اقتضاء العامل، فقد روى قوله صلى الله عليه وسلم ((أَنهَآكُمُ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ)) بالفتح على الحكاية والجر على الأعراب.

=====

شرح قولى ما للمنكر احكه بأي إلى واختلفوا في ما له التأصل ان سئل بأي عن مذكور منكر، حكى فيها وصلا ووقفا وافرادا وتشنية وجمعا، كقولك لمن قال رأيت رجلا وامرأة وعلامين، وجاريتين وبنين وبنات ايا، واية واين، وايتين، وأيين وأيات..

وان سئل عنه بمن، حكى في لفظها في الوقف خاصة ما له من الحركات بأشباع كقولك لمن قال لقينى رجل منو، ولمن قال رأيت رجلا منا، ولمن قال مررت برجل مني، وتقول لمن قال جاءتني امرأة منه، أو منت، ولمن قال رجلا منان، ولمن قال رأيت رجلين منين، ولمن قال جاءت امرأتان ورأيت امرأتين منتان ومنتين، ولمن قال جاء رجال ورأيت رجلا منون ومنين، ولمن قال رأيت نساء منات، والنون ساكنة في الجميع. فان وصلت قلت من يا فتى في الأفراد والتشنية والجمع والتذكير والتأنيث، واذا سئل بمن عن علم مذكور، جيء بمن وبعدها العلم المسؤول عنه محركات بضمه، أن كان الأول مرفوعا، وبفتحة ان كان منصوبا،

وبكسرة ان كان مجرورا، بشرط أن لا يتقدم على من حرف عطف، فقل لمن قال جاء زيد بن زيد، ولمن قال رأيت زيدا من زيدا، ولمن قال مررت بزيد من زيد، هذا مذهب أهل الحجاز. وأما غيرهم، فتجيبه بالعلم بعد من مرفوعا، سبقت من بعاطف أم لم تسبق، فان سبق من بعاطف، فالرفع متعين عند الجميع، وهو مقدر على لغة من يحكى، كقولك لمن قال جاء زيد ورأيت زيدا، ومررت بزيد، ومن زيد بالرفع في الأحوال كلها.

ويحكى الوصف المعروف المنسوب بمن ملحقة بأل والياء، كذا نص عليه سيبويه. فاذا قيل جاء القرشي، فيقال المنى، ثم ذهب جماعة إلى تعميم ذلك في العاقل وغيره، وخصه المبرد بالعاقل، وحكى غيره بالمائي والماوي.

ولا يحكى علم متبع بغير ابن مضاف لعلم، ويحكى المتبع بذلك، كقوله لمن قال جاء زيدا بن عمرو، من زيدا بن عمرو، ولمن قال مررت بزيد بن عمرو، من زيد بن عمرو ويحكى التمييز بماذا. وإذا نسب إلى حرف أو غيره حكم، هو للفظ دون معناه، جاز أن يحكى، وجاز أن يعرب بما يقتضيه العامل، وقد روى قوله صلى الله عليه وسلم ((وانهاكم عن قيل وقال)) بالفتح على الحكاية، وبالجاء على الأعراب، ومن الأعراب قول الشاعر:

(1) لَيْتَ شعري وأَيْنَ مني لَيْتُ      اَنَّ لَيْتاً وانَّ لوّاً تَمَنَّى

وتصير الافعال والاداة في هذا الاستعمال أسماء، ولذلك يخبر عنها في نحو ضرب فعل ماض، ومن حرف جر.

---

(1) الشاهد فيه قوله: (ليت) و(ان ليتاً) و(ان لوّاً)، حيث قصد الشاعر لفظي لو وليت فصيرهما اسما وأعربهما وجعل (ليت) الاول مبتدأ و(ليتاً) الثاني اسم ان و(لوا) اسم ان أيضاً، وجاء في رواية وان لوا عناء، ولم اعثر على قائله.

الكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات

والمنصوبات بالنواسخ

في الرفع هل مبتدئ أو فاعل

واختلفوا في ماله التأصل

من ثم قال البعض كل أصل

ووجه كل لاتجاه<sup>(1)</sup> يجلو

الكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات

والمنصوبات بالنواسخ

والأصل في المرفوعات، قيل هو المبتدأ لتصدره ولزوم كونه مبتدأ ووقوعه عاملاً ومعمولاً. وقيل هو الفاعل لقوة عامله ولأن أعرابه للفرق. وقيل كل أصل مستقل كما أن كلا من الحال والتمييز والمستثنى أصل في النصب وليس محمولا على المفعول به.

=====

شرح قولي واختلفوا إلى اسم من العامل

اختلف في أصل المرفوعات، فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه، وعزي إلى سببويه، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل ومعمول، والفاعل

---

<sup>(1)</sup> يحلو نسخة.



معمول لا غير..

وقيل: الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، وعزى للخليل، ووجهه ان عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، وانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الاعراب أن يكون للفرق بين المعاني، وقيل كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه، واختاره الرضي، ونقله عن الاخفش وابن السراج، قال: وكذلك التميز والحال والمستثنى أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحولة عليه، كما هو مذهب النحاة. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدى نفعا.

المبتدأ

اسمٌ عن العاملِ لفظاً جرداً

ومنه وصفٌ رافعٌ لما كفى

لكونه قامَ مقامَ الفعلِ لاَ

فإن يطابقُ فلما بعدُ خبرٌ

المبتدأ

اسم مجرد عن العامل اللفظي الاصلي مخبراً عنه أو وصفاً سابقاً رافعاً  
لمنفصل كاف عن الخبر معتمداً على نفي أو استفهام خلافاً للكوفية  
والأخفش وهذا لشبهه بالفعل لا يخبر عنه ولا يصغر ولا يوسع ولا يثنى  
ولا يجمع فلو ثنى أو جمع خبراً مقدماً لمبتدأً يطابقه نحو أقائم  
الزيدان وأقائمون الزيدون وإذا طابق ما بعده في الأفراد جاز كونه  
مبتدأً أو خبراً مقدماً وهكذا جمع التكسير وكل ما يستوى فيه المفرد  
وغيره نحو أقائم زيد وأقام الرجل وأجنب الفضال...

=====

شرح قولي اسم عن العامل (إلى) والابتدا رافع

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العامل اللفظي غير مزيد مخبرا عنه. أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل كاف، فقولنا المجرد عن العامل اللفظي، يخرج الفاعل ونائبه ومدخول النواسخ والخبر، وقولنا غير مزيد يدخل المجرور بحرف زائد، نحو **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ** وبحسبك درهم، فخالق وحسبك مبتدئان بأن العامل الداخل عليهما كلا عامل لزيادته.. ثم المبتدأ قسمان، قسم له خبر اما في اللفظ أو في التقدير، وقسم لا خبر له في اللفظ ولا التقدير، بل له فاعل أو نائب عنه، يتحصل بذكره من الفائدة مثل ما يتصل بذكر الخبر لذي الخبر. وذلك الوصف سواء كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة أو منسوبا. وشرطه ان يكون سابقا، فليس منه أخواك خارج ابوهما لعدم سبقه وشرط مرفوعه ان يكون منفصلا، سواء كان ظاهرا، أم ضميرا، نحو أقائم انتما. وشرطه أيضا أن يكون كافيا، أي مغنيا عن الخبر، ليخرج نحو أقائم أبوه زيد. فان الفاعل فيه غير مغن، إذ لا يحسن السكوت عليه، فزيد فيه مبتدأ، وقائم خبره مقدم، وشرطه أيضا تقدم الاستفهام أو النفي، نحو أقائم الزيدان، وما مضروب العمران. وقول الشاعر:

(<sup>1</sup>) خليلي ما وافي بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

(<sup>1</sup>) الشاهد فيه قوله: (واف بعهدي انتما) حيث استغنى (واف) بالفاعل وهو (انتما) عن الخبر فهو فاعل سد مسد الخبر، بعد اعتماد (واف) على النفي بما، ولم اعثر على قائله.

وسوى ابن مالك بين سائر أدوات الاستفهام والنفي، وخصه أبو حيان بالهمزة وما، إذ لم يسمع سواهما، وخالف في هذا الشرط من أصله الكوفيون والاعفش، فلم يشترطوا تقدم الاستفهام ولا النفي. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدة شبهه به، ولأجل ذلك منع مما يمنع منه الفعل، فلا يخبر عنه، ولا يصغر، ولا يوصف، ولا يعرف بآل، فلا يقال اضويزب الزيدان، ولا اضارب عاقل الزيدان، ولا القائم اخوك، ولا يثنى ولا يجمع، فلا يقال أقائمان اخواك، وأقائمون اخوتك، على أن اخواك واخوتك فاعل، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك، فلو ثنى أو جمع، جعل خبراً مقدماً، والمرفوع مبتدأ مؤخرًا. ويجوز ذلك مع ما تقدم في الأفراد، نحو أقائم زيد، وفي جمع التكسير، نحو اقيام الرجال، وفي ما استوى فيه المفرد وغيره، نحو أجنب الزيدان.

والأبتدا رافع مبتدأ يرى  
بالمبتدأ أرفع خبراً ومن يقل  
فجامدٌ خالٍ وينوى المضمّر  
حيث جرى على الذي ليس له  
خلفٌ بحلّو حامضٍ أين المقرّ  
وجملة لا ذات لكن أو ندأ  
ما لم تكن أياه معنى وأخذ لا  
تهيئة العامل والظاهر قد  
وعطف جملة حوته بالفا

جعلك الاسم أولاً لتخبرا  
ترافعا صوب ومفرداً يحلّ  
في ذي اشتقاقٍ ووجوباً يظهر  
ورافع الظاهر لا يحمله  
وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر  
وبلّ وحتى مع ضمير المبتدأ  
ان جرّ بالحرف وما أدى إلى  
ينوب عنه وإشارة تعدّ  
أو شرطه أو العموم يلفى

وظرفاً أو جسراً تماماً باستقرّ  
وأمْنُ زماناً خبراً في المعتمد  
أو كائنٍ علقٍ والوصفَ ابْرُ  
عن جثةٍ ثالثها لا ان يفدُ

والرافع للمبتدأ هو الابتداء: بمعنى جعل الاسم أولاً ليخبر عنه، وللخبر هو المبتدأ. وقال الكوفيون ترافعا. ثم الخبر يكون مفرداً وهو ما للعامل تسلط على لفظه جامداً خالياً عن الضمير، أو مشتقاً متحملاً له ما لم يرفع ظامراً، ويجب إبرازه حيث وقع بعد غير من هو له. وإذا تعدد لفظاً واتحد معنى نحو الرمان حلو حامض، فحامل الضمير هو الأول عند بعضهم، والثاني عند الفارسي، وكل منهما عند أبي حيان، ووصف آخر مستفاد منهما عند صاحب البديع. والحال والنعت كالخير في ما ذكر. ويكون جملة اسمية أو فعلية إلا المصدرة بحرف النداء أو لكن أو بل أو حتى بالاجماع، ولا بد فيها من ضمير عائد إلى المبتدأ مطابق له إلا إذا كانت نفس المبتدأ كقوله صلى الله عليه وسلم ((افضل ما قلته انا والنيون من قبلي لا اله الا الله)). ويمتنع حذفه إلا إذا جر بحرف، ولم يؤد حذفه إلى تسلط عامل آخر عليه: نحو السمن منوان بدرهم، بخلاف الرغيف أكلت منه. وينوب عنه تكرار المبتدأ، واسم الإشارة، وعطف جملة فيها ضمير على الخالية بالفاء، وشرط يحتوى عليه: نحو الأمير يأمن الناس ان عدل، وعموم يشمل المبتدأ نحو الصلاة نعمت العباد، ويكون ظرفاً وجاراً

ومجروراً تامين، والعامل فعل عام أو وصنف منه. ويجوز الاخبار بظرف المكان عن المعنى والعين وبظرف الزمان عن الأول فقط لتجده، دون الثاني لعدم الفائدة، واجازه بعضهم ان كان فيه معنى الشرط، وبعض أن أفاد بشبه اسم العين المعنى في الحدوث وقتادون آخر، أو بإضافة اسم معنى عام اليه: نحو اكل يوم ثوب اي لبسه، أو يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً: كنحن في شهر رمضان.

=====

شرح قولي والابتدا رافع مبتدأ (الى) والأصل في الأخبار في رافع المبتدأ والخبر أقول: فالجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، لانه بنى عليه، ورافع الخبر المبتدأ، لانه مبنى عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وضعف بان المبتدأ قد يكون جامداً أو ضميراً، وهما لا يعملان، وبانه قد يرفع فاعلاً، نحو القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لادى الى اعمال واحد رفعين، ولا نظير له. ومعنى الابتداء على هذا القول جعل الاسم اولا ليخبر عنه، وقيل تجرده من العوامل اللفظية، أي كونه معرى عنها، وذهب الكوفيون الى انهما ترافعا، فالمبتدأ رافع الخبر والخبر رافع المبتدأ، لان كلا منهما طالب للآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة. واختار هذا المذهب ابن جنى وأبو حيان، وهو المختار عندي، ونظيرهما في ذلك أدوات الشرط، فانها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالها عاملة فيها النصب، نحو **إِنَّمَا مَا تَدْعُوا**.

ثم الخبر ثلاثة أقسام:

أحدها المفرد. وهو ما للعوامل تسلط على لفظه، وهو قسمان: جامد ومشتق، فالجامد لا يتحمل ضميراً، نحو زيد اسد، لا بمعنى شجاع، (لأن ذلك تؤول بالمشتق)، وهذا أخوك. والمشتق يتحملة أن لم يرفع ظاهراً، نحو زيد قائم. بخلاف ما إذا رفع الظاهر لفظاً، نحو الزيدان قائم أبوهما، أو محلاً نحو زيد ممرور به. ولو تعدد الخبر المشتق والجميع في المعنى واحد، نحو الرمان حلو حامض ففيه أقوال: قال الفارسي ليس فيه إلا ضمير واحد تحمله الثاني، لأن الأول ينزل من الثاني منزلة الجزء، وصار الخبر انما هو بتمامهما. وقال بعضهم: يقدر في الأول، لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصفة له، والتقدير هذا حلو فيه حموضة. وقال أبو حيان: الذي اختاره أن كلا منهما تحمل ضميراً لاشتقاقهما. ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبراً على حاله، لأن المقصود جمع الطعمين. والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة. وقال صاحب البديع: الضمير يعود إلى المبتدأ من معنى الكلام، كأنك قلت هذا مرّ، لأنه لا يجوز خلو الخبرين عن الضمير، لئلا تنتقض قاعدة المشتق، ولا انفرد أحدهما به، لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد، لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا أن يكون فيهما ضميران، لأنه يصير التقدير كله حلو، وكله حامض، وليس هذا



بالغرض منه. قال أبو حيان: وتظهر فائدة<sup>(1)</sup> الخلاف، إذا جاء بعدهما ظاهر، نحو هذا البستان حلو حامض رمانه، فإن قلنا: لا يتحمل الأول ضميرا، تعين أن يكون الرمان مرفوعا بالثاني، وإن قلنا: يتحمل كان من باب التنازع. ولتعارض الأدلة سككت عن الترجيح، قال ابن جني: راجعت أبا علي نيفا وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبينت لي. ثم أن جرى المشتق على من هو له، استتر الضمير لعدم الحاجة إلى إبرازه، نحو زيد هند ضاربه أي هي: وإن جرى على غير من هو له، وجب الإبراز سواء خيف اللبس، نحو زيد عمرو ضاربه هو، أم أمن نحو زيد هند ضاربها هو. هذا مذهب البصريين. وجوز الكوفيون الاستتار في حال الأمن، وتبعهم ابن مالك، وحكم المشتق إذا وقع حالا، أو نعتا، كحكمه إذا وقع خبرا في تحمل الضمير واستناره وإبرازه وفاقا وخلافا. قال ابن مالك في شرح الكافية: والمراد بالمشتق هنا ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات وبالجامد خلافه.

القسم الثاني: من أقسام الخبر الجملة، وهي ما تضمن جزئين لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما. فالأول الاسمية، نحو زيد أبوه منطلق. والثاني فعلية نحو زيد قام أبوه. وأما نحو زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين. ويندرج في الاسمية المصدرة بحرف عامل، نحو زيد ما أبوه قائما، وزيد انه قائم، وباسم شرط غير معمول

---

<sup>(1)</sup> ثمرة.

لفعله، نحو فريد من يكرمه نكرمه. ويندرج في الفعلية المصدرة بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله، نحو زيد أن يقيم أقم معه. وزيد أيهم يضرب اضرب، والمصدرة بمعول فعلها نحو زيد عمر اضرب أو يضرب أو بحرف تنفيس والقسيمة والطلبية، ولا يجوز اخبار بالجملة الندائية نحو زيد يا اخاه، ولا المصدرة ولكن أو بل أو حتى بالاجماع.

ثم الجملة ان كانت نفس المبتدأ في المعنى، لم تحتج إلى رابط نحو ((افضل ما قلته انا والنيون من قبلي لا اله الا الله)) والا فلا بد لها من ضمير عائد إلى المبتدأ يربطها به، وشرطه أن يكون مطابقا له، نحو زيد قام غلامه. وهل يجوز حذفه؟ فيه أقوال: اصحها وعليه الجمهور انه لا يجوز، سواء كان مرفوعا مبتدأ أو فاعلا، أو منصوبا بفعل متصرف، أو جامد، أو ناقص، أو وصف، أو حرف، أو مجرورا، الا في صورة واحدة، وهي ان يجر بحرف ولا يؤدي حذفه الى تهئية عامل آخر، نحو السمن منوان بدرهم أي منه. بخلاف ما اذا أدى، نحو الرغيف اكلت تريد منه، أو جر باضافة سواء كان أصله النصب، نحو زيد انا ضاربه، أم لم يكن، نحو زيد قام غلامه، ويغنى عن الضمير اشيا. منها تكرار المبتدأ بلفظه، نحو زيد قام زيد، واكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم، نحو ﴿الْحَاقَّةُ \* مَا الْحَاقَّةُ﴾ ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾. ومنها الإشارة، نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾. ومنها عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه، كقول

الشاعر:

(1) يلوُمُ على مَيِّ خليلي وربما  
يلوُمُ على مَيِّ خليلي وربما  
ولو انَّ لقمانَ الحكيمَ تعرضتْ  
ولو انَّ لقمانَ الحكيمَ تعرضتْ  
وانسانُ عيني يحسُرُ الماءَ تارةً  
وانسانُ عيني يحسُرُ الماءَ تارةً  
ففي يبدو ضمير عائد على انسان المبتدأ، وهي معطوفة بالفاء على  
ففي يبدو ضمير عائد على انسان المبتدأ، وهي معطوفة بالفاء على

<sup>(1)</sup> الشاهد فيه قوله: (يحسر الماء) فالجملة خبر المبتدأ وهو (انسان عيني) وليس في جملة الخبر عائد يربط بين المبتدأ والخبر، وذلك لانه عطفت عليها جملة أخرى بفاء السببية، حيث جعلت الجملتين بمنزلة جملة واحدة فاكتفى منهما بضمير واحد، فالخبر مجموع الجملتين عند هشام، وقال: الاكثر ان الرابط محذوف: أي يحسر الماء عنه، قيل: هو أل في الماء لنيابتها عن الضمير، والأصل ماؤه، وقيل: هو على تقدير أداة الشرط، وقدره ابن حبيب اذا، وقدره غيره ان، فلما حذفت ارتفع الفعل، والجملة الشرطية اذا وقعت خبرا لم يشترط كون الرابط في الشرط، بل في أيهما من الشرط والجزاء كفى، (كاليرق) أي كالذي يبرق فاللام موصولة دخلت على المضارع. (يحسر الماء) من باب ضرب أي نصب عن موضعه وغار (يجم) بضم الجيم وكسرهما أي يكثر (ويغرق) بفتح الراء مضارع غرق بكسرهما، والبيت لذي الرمة.

يحسر الماء الخبر. ومنها شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو زيد يقوم عمرو أن قام. ومنها عموم يشمل المبتدأ، نحو زيد نعم الرجل. وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾.

القسم الثالث: شبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور، وشرطه أن يكون تاما، نحو زيد أمامك، وزيد في الدار بخلاف الناقص، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره، وذكر معموله ما يتعلق به، نحو زيد بك أو فيك أو عنك، أي واثق وراغب ومعرض، فلا يقع خبرا، إذ لا فائدة فيه. وعامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا، الكون المقدر عند الجمهور، ويجوز تقديره باسم الفاعل، أو بالفعل، فالتقدير في زيد عندك أو في الدار، زيد كائن أو مستقر، أو كان واستقر، واختلف في الأولى منهما، فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل، لأن الأصل في الخبر الأفراد، ولتعيينه بعد اما واذا الفجائية، إذ لا يليهما فعل، نحو اما عندك فزيد، وخرجت فاذا عندك زيد، ورجح الفارسي والزمخشري وابن الحاجب تقدير الفعل، لانه الأصل في العمل، ولتعيينه في الصلة. واجيب بالفرق، بانه في الصلة واقع موقع الجملة، وفي الخبر واقع موقع المفرد. ولا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين، فلا يقال زيد اليوم، لعدم الفائدة. هذا هو المشهور، واجازه قوم إن كان بمعنى الشرط، نحو الرطب اذا جاء الحر. واجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة، وعليه ابن مالك،

وضبطه: بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتا دون وقت، نحو الهلال الليلة، والرطب شهرى ربيع، أو يضاف إليه اسم معنى عام، نحو أكل يوم ثوب أي تلبسه، أو يعم المبتدأ والزمان خاص، نحو نحن في شهر كذا، أو مسؤول به عن خاص، نحو في أي فصول نحن، ويجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى مطلقا، سواء وقع في جميعه، نحو **وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا** **وَعُدُّوْهَا شَهْرٌ وَرَوَاْهَا شَهْرٌ** أو في أكثره، نحو **الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ** أو بعضه، نحو الزيارة يوم الجمعة.

والأصلُ في الأخبارِ تنكيرٌ وفي  
في ذينِ خيرٌ وابتداءُ النكرةِ  
ككونه موصوفاً أو وصفاً دعا  
أو واجبَ الصدرِ أو ابهامُ قصدُ  
أو حصر أو تعجبٌ أو نوعٌ أو  
نفيّاً أو استفهاماً أو لولا<sup>(1)</sup> إذا  
حالٍ وإن قدمَ أخبارٌ وحلٌّ

مبتدئٍ عرفٌ فإن عرفٌ يفي  
يجوزُ معَ فائدةٍ معتبرةٍ  
أو عاملاً أو في جوابٍ وقعاً  
أو العمومُ وانخراقٌ ما عهد  
حقيقةٌ من حيث هي أو ان تلو  
فجائيةٍ أو فاجزا أو واو ذا  
ظرفاً أو المجرورَ قيلَ أو جمل

ثم الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، فإذا اجتمع معرفة ونكرة  
فالمعرفة هو المبتدأ، أو معرفتان فلك الخيار على الأرجح. ويجوز  
الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة ومواضعها غير محصورة وتحصل غالباً  
بان يكون

<sup>(1)</sup> نفيّاً أو استفهاماً أو لولا أو اذا.

موصوفا بوصف ظاهر نحو (كلمة طيبة صدقة)، أو مقدر نحو السمن  
منوان بدرهم أي منوان منه، أو وصفا نحو ضعيف (عاذ بقر ملة) أي  
شخص ضعيف، أو دعاء نحو **سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ**، أو عاملا رافعا  
كقائم الزيدان عند من اجازته، أو ناصبا نحو امر بمعروف صدقة، أو  
جوابا كدرهم لمن قال ما عندك، أو واجب الصدر كاسمى الاستفهام  
والشرط نحو ما مقصودك ومن اتاك اتاك لخير، أو مقصودا به الابهام  
نحو ما احسن العلم، أو العموم نحو **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**، أو خرق  
العادة نحو شجرة سجدت، أو حصر نحو حاجة بعثتني اليك، أو تعجب  
نحو عجب للغافل أو نوع نحو يومٌ لنا ويومٌ علينا، أو حقيقة من حيث  
هي نحو ثمرة خير من جرادة، أو تاليا نفيا نحو ما خل لنا، أو استفهاما  
نحو (أإله مع الله)، أو لولا نحو لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة، أو اذا  
المفاجأة خرجت فاذا رجل سألتني، أو فاء الجزاء نحو (أن ذهب غير  
فغير في الرهط) أو واو الحال نحو سرينا ونجم قد أضأ، أو مقدما عليه  
ظرف نحو **وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ**، أو مجرور نحو **لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ** قيل: أو  
جملة نحو قصدك غلامه رجل...

=====

شرح قولي والأصل في الأخبار تنكير إلى والأصل في الأخبار تأخير  
الأصل تعريف المبتدأ لانه مسند اليه فحقه أن يكون معلوما، لان  
الاسناد الى المجهول لا يفيد، وتنكير الخبر، لان نسبته من المبتدأ نسبة

الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه، فاذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر غالباً، واذا اجتمع معرفتان فالأرجح، وعليه الفارسي، وهو ظاهر قول سيويه، أنك بالخيار لما شئت منهما، فاجعله مبتدأ.. ويجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة، وتحصل غالباً بأمور أحدها أن تكون موصوفة، أما بظاهر، نحو **﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾** **﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ﴾** أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم أي منه، ونحو شر اهر ذا ناب أي شر عظيم. الثاني أن يكون وصفا كقولهم (ضعيف عاذ بقرملة) أي حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف، والقرملة شجرة ضعيفة، الثالث أن تكون دعاء نحو **﴿سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ﴾** **﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾**. الرابع أن تكون عاملة، أما رفعاً نحو قائم الزيدان، عند من اجازته، أو نصباً نحو (أمرٌ بمعروفٍ صدقة) أو جراً نحو (خمس صلوات كتبهن الله). الخامس أن تكون جواباً نحو درهم، في جواب ما عندك، أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخراً، ولا يجوز تقديره متقدماً، لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمتقدم في السؤال هو المبتدأ. السادس أن تكون واجبة التصدير، كالاستفهام نحو من عندك والشرط، نحو من يقيم أقم معه. السابع أن يقصد به الإلهام، نحو ما أحسن زيدا. الثامن أن يقصد به عموم، نحو كل يموت. التاسع أن يقصد به خرق العادة، نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت. العاشر أن يقصد به حصر نحو شر اهر ذا ناب، أي ما



اهو ذا ناب الاشر، وشيء جاء بك، أي ما جاء بك الا شيء. الحادي عشر ان يقصد به تعجب، نحو عجب لزيد، وما أحسن زيدا. الثاني عشر ان يقصد به تنويع، نحو:

(1) فيومٌ علينا ويومٌ لنا  
ويومٌ نساءً ويومٌ نسرَ

الثالث عشر ان تقصد به الحقيقة من حيث هي، نحو رجل خير من امرأة، وتمرّة خير من جرادة. الرابع عشر ان يسبقه نفي، نحو ما رجل في الدار. الخامس عشر ان يسبقه استفهام، نحو هل رجل في الدار (أله مع الله). السادس عشر ان يسبقه اذا الفجائية، نحو خرجت فاذا رجل بالباب. السابع عشر ان يقع بعد لولا، نحو قول الشاعر:

(2) لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي  
لَمَّا استقلتُ مطاياهنَّ للظعنِ

مقّة

(1) الشاهد فيه قوله: (يوم) حيث جاء مبتدأ في المواضع الاربعة وهو نكرة، والمسوغ للايتداء بالنكرة التنويع والتقسيم، لان يوما هنا في مقام التنويع، وفي البيت شاهد آخر وهو حذف رابط الجملة المخبر بها ؛ ان الأصل نساء فيه ونسر فيه، والبيت لتمر بن تولب.

(2) الشاهد فيه قوله: (اصطبار) فانه مبتدأ مع انه نكرة، والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد لولا (اودى) فعل لازم معناه هلك (مقّة) حب وفعله ومق يمق مقّة (استقلت) نهضت وهمت بالمدير (الظعن) الرحيل والسفر، وقيل جمع طعينة وهي المرأة في هودجها.

الثامن عشر ان يسبقه فاء الجزاء، كقولهم (ان ذهبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرهطِ) وعير القوم سيدهم. التاسع عشر ان يسبقه واو الحال، نحو قوله:

(1) سرينا ونجمٌ قد أضاءَ فمذُ بدًا      محياكٍ أخفى ضوئه كلَّ شارِقٍ

العشرون أن يتقدم الخبر وهو ظرف أو مجرور أو جملة، نحو قوله تعالى ﴿وَلَدَيْتَا مَزِيدٌ﴾ ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ قصدك غلامه رجل. والحق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك. قال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه. وقلت: قد وافقه عصره البهاء ابن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على المقرب.

---

(1) الشاهد فيه قوله: (ونجم قد أضاء) حيث أتى بنجم مبتدأ مع كونه نكرة لسبقه بواو الحال، وقال محمد محي الدين: أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية، سواء أكانت مسبوقه بواو الحال، أم لم تكن مسبوقه، ولم أعثر على قائله.

والأصلُ في الأخبار تأخيرٌ وقد  
معُ مبتدأً عرفاً ونكراً أو يرى  
أو طلباً أو مسنداً إلى دُعا  
في مثلٍ أو لازمِ الصدرِ ومعُ  
أنْ كانَ للنكرِ يجيزُ الابتدا  
أو دلَّ ما يفهمُ بالتقديم أو  
أو كمُ هنا ثم وحذفُ ما علم

تسبقُ لا أنْ لمْ بينَ حيثُ اتحدُ  
فعلاً إذ المضمُرُ فيه سترًا  
وقدمنَّ منهما ما وقعا  
ذي الفا وذي الحصرِ واخباراً  
أو مضمُرٌ عادَ لَهُ مِنْ مبتدا  
يسندُ إلى أنَّ وأما ما تلو  
مِنْ مبتدأً أو خبرٍ أجزَ يتم

والأصل في الخبر التأخير، ويجوز تقديمه، إذا لم يحصل ضرر كقائم زيد  
وابو حنيفة أبو يوسف. وقد يجب تأخيرهُ، وذلك إذا كان هو والمبتدأ  
معرفتين أو نكرتين صالحتين للأخبار عنهما، أو كان فعلاً رافعاً لضمير  
المبتدأ المستتر، أو طلباً، أو مسنداً إلى الدعاء. وقد يجب تقديمه،  
وذلك إذا صحح الابتداء بنكرة: كفى الغرفة ضيف، أو عاد

اليه ضمير في المبتدأ: نحو عند زيد حجمه ديناراً. أو دل على معنى لا يفهم الا بالتقديم: نحو لله در زيد مدرسياً، أو إسند الى أن المفتوحة مع صلتها ولم تكن بعد أما نحو **وَآيَةُ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ**، بخلاف ما اذا كانت بعدها نحو:

عندي اصطبائر وأما أنني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني

أو كان لفظ كم الخبرية، أو مضافا اليه، أو اسم اشارة ظرفاً: نحو هنا علم وثمة جهل، أو كان مقدما في المثل نحو (وعند جهينة الخبر اليقين)، أو لازم الصدر كأسماء الاستفهام: نحو كيف حالك، والمضاف اليها كصباح أي يوم السفر، أو كان مع مبتدأ مصدر بالفاء كما خاتم الانبياء فمحمد، أو محصور فيه كما في قلبي الا محبته. ويجب تقديم المبتدأ في نظائر هذه الصور الأربع، ويجوز حذف ما علم منهما بدليل، مبتدأ نحو (وما أدريك ماهية نار حامية) أي هي نار، أو خبرا نحو **أَكْلَهَا دَائِمٌ وَظِلَّهَا** أي دائم، أو كليهما كما اذا قلت: نعم في جواب من قال أعبارتي صحيحة.

=====

شرح قولي والأصل في الأخبار تأخير (إلى) لمبتدأ أخبر عنه  
الاصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، لان المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقدمه ليتحقق، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو قائم زيد. ويجب

التزام الاصل لاسباب، احدها أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر، بان يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين، ولا قرينة نحو زيد اخوك، وأفضل منك أفضل مني، فان كان قرينة جاز التقديم، نحو أبو حنيفة أبو يوسف. وقوله:

(<sup>1</sup>) قبيلة الأم الأحياء أكرمها فاعذر الناس بالخيرات وافيهما

الثاني ان يكون الخبر فعلا، نحو زيد قام، اذ لو قدم لأوهم الفاعلية. فلو رفع البارز فاطلق الجمهور جواز تقديمه، نحو قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وخص والدي رحمه الله بالجمع، ومنعه في المثنى، لبقاء التباس السامع لسقوط الالف لملاقاة الساكن. الثالث أن يكون الخبر طلبا، نحو زيد اضربه، وزيد هلا ضربته. الرابع أن يكون المبتدأ دعاء، نحو سلام عليكم، وويل لزيد. الخامس ان يقع الخبر مؤخرا في مثل، نحو الكلاب على البقر. السادس أن يكون المبتدأ لازم الصدر، كالاستفهام، نحو ايهم أفضل، والشرط نحو من يقوم أقم معه، والمضاف إلى احدهما، نحو غلام ايهم أفضل، وغلام من يقوم أقم معه، وضمير

(<sup>1</sup>) الشاهد فيه قوله (ألام الأحياء اكرمها) حيث قدم الخبر وهو (الام الأحياء) على المبتدأ وهو (أكرمها) مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف فان كلا منهما مضاف، وجاء في رواية: وأعذر الناس بالجيران وافيهما، ولم اعثر على قائله.

الشان، نحو هو زيد منطلق، ومدخول لام الابتداء، نحو لزيد قائم، السابع: أن يقترن الخبر بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم. الثامن: أن يقترن بـألا أو انما ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾.

ويجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ لأسباب. أحدها أن يستعمل كذلك في مثل لان الامثال لا تتغير كقولهم (في كل وادٍ بنو سعد). الثاني: أن يكون الخبر واجب التصدير الاستفهام نحو ابن زيد وكيف عمرو والمضاف اليه: نحو صبح أي يوم السفر. الثالث: أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء نحو ما في الدار فزيد. الرابع: أن يقترن المبتدأ بأداة الحصر: نحو ما في الدار الا زيد وانما في الدار زيد. الخامس: أن يكون تقديم الخبر مصححا للابتداء بالنكرة وهو الطرف والمجرور و((الجملة)) كما سبق. السادس: أن يشتمل المبتدأ على ضمير ملابس الخبر: نحو في الدار صاحبها. السابع: أن يكون ((الخبر)) دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير: نحو لله درك اذ لو اخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم مع التقديم، ومنه سواء عليّ اقمتم ام قعدتم؟ على أن المعنى سواء عليّ القيام وعدمه، فمدخول الهمزة مبتدأ وسواء خبره قدم ((عليه)) وجوبا، لانه لو اخر لتوهم السامع أن المتكلم مستنفهم حقيقة. الثامن: أن يكون الخبر مسندا دون أما الى أن المفتوحة المشددة وصلتها: نحو ﴿وَأَيُّهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ اذ لو اخر لالتبس بالمكسورة، فان ولى أما جاز التأخير اتفاقا نحو:

بلغت من الزيددين الى العمرين رسالة، قلت: الذي بلغ من الزيددين الى العمرين رسالة أنا، فان اخبرت عن الزيددين قلت: اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة الزيدان، وان اخبرت عن العمرين قلت: الذين بلغت من الزيددين اليهم رسالة العمرين، وان اخبرت عن الرسالة قلت: التي بلغتها من الزيددين الى العمرين رسالة.

وشرط المخبر عنه في هذا الباب أن يقبل التأخير فلا يخبر عن واجب التقديم كضمير الشأن واسم الاستفهام واسم الشرط وكم الخبرية. وان يقبل الاضمار أي الاستغناء عنه بمضمر فلا يخبر عن مصدر عامل، ولا عن موصوف دون الصفة، ولا عن صفة دون موصوفها، ولا عن مضاف دون مضاف اليه، ولا عن الحال والتمييز لكونهما ملازمين للتنكير، وان يجوز الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن ضمير عائد على بعض الجملة كالهاء من قولك زيد ضربته، فانها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو اخبر عنها لخلفها مثلها في العود إلى ما كانت تعود اليه، ويطلب الموصول عوده اليه فيلزم من ذلك عود ضمير واحد الى شيئين في الحال، وذلك محال، ولو كان الضمير عائداً إلى اسم من جملة أخرى: نحو أن يذكر انسان فتقول: لقيته فهل يجوز الاخبار عن الهاء في هذه الصورة فيقال: الذي لقيته هو، فيه خلاف، وذهب الشلوبين الكبير وابن عصفور وابن مالك إلى الجواز، وذهب الشلوبين الصغير الى المنع وهو ظاهر كلام الجزولي، ومن شروطه امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم

ليس تحته معنى، كثنائي الأعلام نحو بكر من أبي بكر إذ لا يمكن أن يكون خبراً من شيء. ذكر هذا الشرط في التسهيل، ومن شروطه جواز استعماله مرفوعاً فلا يخبر عن لازم الرفع: نحو أيمن ولا عن لازم النصب: نحو سبحان الله وسحر معينا ونحوهما من الظروف والمصادر التي لا تنصرف. ومن شروطه جواز استعماله مثبتاً فلا يخبر عن أحد في ما جاءني أحد ولا عريب ولا ديار ونحوها من الأسماء التي لا تستعمل إلا في النفي ذكر هذين الشرطين في الكافية الشافية..

وان كان الموصول الألف واللام لم يجز الأخبار به، إلا عن اسم من جملة مصدرة بفعل يصاغ منه اسم فاعل، فلا يجوز الأخبار بالالف واللام عن زيد في قولك زيد قائم، لان الجملة اسمية، ولا من قولك كاد زيد يفعل لان كاد لا يصاغ منه اسم الفاعل. فان اخبرت بالالف واللام عن الابتداء في المثال السابق قلت المبلغ من الزيدين الى العمرين رسالة انا، أو عن الزيدين قلت المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزيدان، أو عن العمرين قلت المبلغ انا من الزيدين اليهم رسالة العمرين، أو عن الرسالة قلت المبلغ انا من الزيدين إلى العمرين اياها رسالة، والمبلغها أجود فاستتر ضمير الرفع في المثال الاول لانه ضمير الالف واللام، وهو والألف واللام والمخبر عنه شيء واحد فلم يحتج الى الابرار لان رافعه جار على ما هو له بخلاف الأمثلة الاخر، فان مرفوع الصلة فيها ضمير لغير الألف واللام



غير صالح له مثل: حبي التلميذ ذكيا ساعيا مخلصا، واخطب ما يكون الامير فاتحا.

=====

شرح قولي لمبتدأ اخبر عنه إلى وعدّ الأخبار

يجب حذف المبتدأ في مواضع: أحدها - اذا اخبر عنه بصريح في القسم نحو في ذمتي لأفعلن أي يمين. الثاني - اذا اخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمري سمع وطاعة. الثالث - اذا اخبر عنه بمخصوص في باب نعم: نحو نعم الرجل زيد أي هو زيد. الرابع - اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمدح نحو الحمد لله اهل الحمد: أي هو اهل الحمد أو لذم نحو مررت بزيد الفاسق: أي هو الفاسق أو ترجم نحو مررت ب بكر المسكين. الخامس - قولهم لا سيما زيد بالرفع أي لاسي الذي هو زيد.

ويجب حذف الخبر في مواضع: أحدها اذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لأكرمتك أي موجود، والجمهور اطلقوا وجوب الحذف ولحنوا المعري في قوله:

(1) فلولا الغمدُ يمسكه لسلًا

---

(1) صدره:

يذيب الرعب منه كل غضب

الشاهد فيه قوله: (فلولا الغمد يمسكه) فان يمسكه في محل الرفع خبر المبتدأ، علما بان الخبر يجب حذفه وجوبا، اذا وقع المبتدأ بعد (لولا) ؛ لذلك أخطأ الجمهور قائل هذا البيت، وهو المعري. وقال بعض: أن يمسك في تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد، واصله ان (يمسكه) فلما حذف (ان) ارتفع الفعل كقولهم: (تسمع بالمعدي خير من ان تراه) فيمن رواه برفع (تسمع) من غير (ان) أو تقدير (يمسكه) جملة معترضة.

وقيده الرماني وابن الشجري والشلوين وتبعهم ابن مالك، بما اذا كان الخبر الكون المطلق أو المقيد الذي عليه دليل، فلو اريد كون مقيد لا دليل عليه لم يجر الحذف فضلا عن أن يجب نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ((لولا قومك حديثو عهد بالكفر لأسست البيت على قواعد ابراهيم)). الثاني - اذا وقع بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعة: أي مقترنان. الثالث اذا وقع في حيز قسم صريح نحو لعمرك وأيمن الله وأمانة الله. الرابع مسألة ضربي زيدا قائما، وضابطها ان يكون المبتدأ مصدرا عاملا في ضمير بعده صاحب حال<sup>(1)</sup> لا تصلح أن تكون خبرا عنه وقولي في الأصح يقابله أقوال: أحدها أن ضربي فاعل فعل مضمّر تقديره يقع ضربي زيدا قائما، أو ثبت ضربي زيدا قائما، لا مبتدأ، والثاني أنه مبتدأ لا خبر له والفاعل أغنى عن الخبر، الثالث - انه الحال نفسها هي الخبر وهو قول الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان، والرابع - ان الخبر جائز التقدير لا واجبه وانه يجوز اظهاره.

<sup>(1)</sup> في مفسر صاحب حال بعده نسخة.

وعددِ الأخبارِ عاطفًا ولا

فيه تقدمٌ وعطفٌ ثمَّ انْ

آخرها وهو وما له خبر

لا أولاً أضفْ إلى الضميرِ

ونحو حلوٍ حامضٌ قد حظلا

مبتدئات عاقبتْ أخبرَ عنْ

عنْ تلوهُ وهكذا وما غيرُ

أَوْ بالروابطِ آيتٍ في الأخيرِ

ثم أنه لا خلاف في جواز تعدد الخبر مع العاطف، وفي تعدده بدونه خلاف، والراجح أنه جائز سواء كان التعدد لفظاً ومعنى كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الْعَفْوَ الْوَدُودُ \* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ \*﴾ أو لفظاً فقط نحو الرمان حلو حامض أي مرّ، ولا يجوز في هذا النوع الفصل بين الأخبار بعاطف أو بغيره، ولا تقديمها، أو تقديم أحدها على المبتدأ. وإذا تعاقبت مبتدئات فلاخبار عنها طريقان: الأول - أن تجعل الروابط فيها فتخبر عن آخرها بما بعده، وتجعلها خبراً لما قبله وهكذا، وتضيف غير الأول إلى ضمير متلوهُ: نحو الله ورسوله أمته خير أمة، وإذا اردت ارجاعها إلى مبتدأ واحد اضفت المبتدأ الأخير إلى متلوهُ وهكذا فتقول في هذا المثال أمة رسول الله خير أمة. والثاني - أن تأتي بها في آخرها فتأتي بخبر المبتدأ الاخير

ثم بباقي الروابط على طريق النشر المشوش: نحو الله الرسول الاسلام الاصحاب جاهدوا لنصرته معه بأمره: أي جاهد الاصحاب لنصر الاسلام مع الرسول صلى الله عليه وسلم بأمر الله تعالى، ومنه ظهر كيفية ارجاعها إلى الوضع الاعتيادي.

=====

شرح قولي وعدد الاخبار الى وبالذي أو فرعه  
يجوز تعدد الاخبار عن مبتدأ واحد سواء اقترنت بعاطف أم لا، فالأول كقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب والثاني كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ \* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ \* فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ وقول الشاعر:  
(1) مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَنِي مَقِيظُ مَصِيفُ مَشْتِي

وسواء لم يكن الجميع في المعنى واحدا كما مثل أو كان: نحو هذا حلو حامض: أي مز وهذا القسم لا يجوز فيه الفصل بين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ، ولا تقديم احدهما على الآخر، ولا استعماله بالعطف لان مجموعهما بمنزلة واحد. واذا تعددت مبتدئات متواليات فلك في

(1) الشاهد فيه قوله: (مقيظ مصيف شتي) فانها أخبار المبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتاً للاول لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً، وتقدير كل واحد ما عدا الاول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل، والبيت لرؤية بن العجاج.

الاخبار عنها طريقان: أحدهما أن تجعل الروابط في المبتدئات فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبراً لما قبله، وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، مثاله زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم: والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم، والآخر أن تجعل الروابط في الأخبار فيؤتى بعد خبر الأخير بها الآخر للأول متلو لتاليه مثاله زيد هند الإخوان الزيدون ضاربوها باذنه: والمعنى الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند باذن زيد قال أبو حيان وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة.

الأخبار بالذي

وبالذي أو فرعه ان تخبر

وهو الذي يقال أخبر عنه

عائدها ضمير غائب خلف

قبول تأخير وضمائر وإن

والرفع والاثبات والمنع أحق

ثم بال عن بعض ذي فعل قفي

ان رفعت ضمير غيرها انفصل

الأخبار بالذي

إذا اردت الاخبار بالذي أو نحوه عن اسم عين لك في جملة، قدم الذي

ونحوه مبتدأ، وآخر الاسم خبراً، ويقال له المخبر عنه عرفاً مع انه

أسبقه مبتدأً وجيء بالخبر

وغير دين صةً وسطه

الاسم في أعرابه واشترط توف

يحل عنه الأجنبي والفيد عن

ان عاد مضمراً على الذي سبق

يصاغ منه وصلها لم ينتف

واقرن يفي المضمّر عن ظرف

خبر، لكونه في الحقيقة كذلك، ووسط غيرها من أجزاء الجملة بينهما صلة له، وعائدها ضمير غائب ناب الاسم في أحواله، فإذا اردت الاخبار عن عبدالله في قول المورخ بلغ عبدالله من النبي صلى الله عليه وسلم كتابا إلى كسرى قلت: الذي بلغ من النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى عبد الله.

وشرط فيه، قبول التأخير، فلا يخبر، عن واجب الصدارة، كأسماء الاستفهام، والشرط، وكم الخبرية، وضمير الشأن؛ وقبول الاضمار، فلا يخبر عن الفعل، والجملة، والحرف، والجار والمجرور، والحال، والتميز؛ ووقوع الاجنبي موقعه، فلا يخبر عن نحو هاء زيد ضربته؛ وامكان الاستفادة، فلا يخبر عن ثواني الاعلام، والموصوف بدون الصفة، والمضاف بدون المضاف اليه؛ وجواز رفعه، فلا يخبر عن واجبه كايمن في القسم، أو واجب النصب كسبحان وسحر معيناً؛ ووقوعه في الكلام المثبت فلا يخبر عن احد وعريب وديار للزومها النفي فلا تقع في المثبت.

وفي الأخبار عن ضمير راجع إلى اسم في جملة أخرى، كضمير زرتة بعد قول المخبر جاء الاستاذ، خلاف، أجازته بعض فيقول: الذي زرتة هو، ومنعه بعض، والمنع أحق لانقطاع الجملة الثانية عن الاولى، فلا يتعين المراد بالضمير.

ويختص أل الموصولة بالأخبار عن اسم في جملة فعلية مثبتة، والفعل متصرف، يصاغ منه صلتها، فلا يخبر بها عن عمر بن

عبدالعزیز أعدل الأمویین، أو لم یکن جائرا، أو کاد ان یساوی الخلفاء الراشدين.

ثم ان رفعت صلتها اسما ظاهرا فذاك، أو ضمیرا فان عاد اليها استتر فتقول في فتح سعد المدائن: الفاتح للمدائن سعد، والا انفصل كقولك في الأخبار بأل عن الباب في فتحت الباب: الفاتح انا اياه الباب.

وان كان المخبر عنه ظرفا متصرفا، قرن ضميره بفي، فتقول في صمت شهر رمضان: الذي صمت فيه، أو الصائم أنا فيه شهر رمضان:

=====

الأخبار بالذي

شرح قولي وبالذي أو فرعه ان تخبر الى تجوز فا في خبر

الأخبار بالذي وفروعه وبالألف واللام باب وضعه النحويون للتمرين، والباء فيه باء السببية لا التعدية لان الذي تجعل في هذا الباب مبتدا لا خبرا، قال ابن مالك في شرح الكافية: المخبر عنه في هذا الباب هو المفعول في آخر الجملة، خبر الموصول مبتدا تصدر به الجملة، فاذا عين لك اسم من جملة وقيل لك كيف تخبر عنه فصدر ما يطابقه من الذي وفروعه مجعولا مبتدا، وآخر الموصول عنه مجعولا خبرا، واجعل في موضعه ضميرا غائبا يخلفه في ما كان له من الاعراب عائدا إلى الموصول مطابقا له، وما بين الخبر والموصول صلة له. قال ابن السراج انما قال النحاة اخبر عنه وهو في اللفظ خبر لانه في المعنى مخبر عنه، فان اخبرت عن التاء من قولك



(1) عندي اصطبارٌ واما انني جزع يوم النوى فلوجدِ كادَ يبريني

التاسع: أن يكون الخبر كم الخبرية أو مضافا اليها: نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام انت. العاشر: أن يكون اسم الإشارة ظرفا نحو هنا زيد وثم عمرو. ثم نبهت في آخر الابيات على أنه يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر نحو (وما أدريك ماهية نارٍ) أي هي نار ﴿قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ النَّارِ﴾ أي في النار ﴿سُوءَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ أي هذه ((سورة ونحو)) ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ أي هذه ونحو ﴿أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ أي دائم...

(1) الشاهد فيه قوله: (واما انني جزع) حيث تقدم الخبر، وهو (ان) وصلتها على المبتدأ وهو (جزع)، وهذا التقدم جائز لان الخبر وهو (ان) وصلتها وقع بعد (أما) ولو لم يكن يليها، لوجب تقديم الخبر، حتى لا تلبس ان المفتوحة بان المكسورة.

أو مصدرٍ عن فعله الحذفُ  
وما تلا لاسيما ان رفعا  
ومن يقيدُهُ بان يدرَ أبْر

ونحو ضربي ذا مسيئاً في  
الألف

لمبتدأً أخبر عنه بقسم

أو تلو نعم أو بنعتٍ قطعاً

وبعدَ لولا التزموا حذفُ الخبرِ

وواوٍ مع وقسمٍ قد اتضح

ويجب حذف المبتدأ إذا اخبر عنه بقسم: نحو في ذمتي لأفعلن، أو بمصدر ناب عن فعله نحو فصبر جميل أي امرى صبر جميل، أو بخصوص باب نعم على وجه نحو نعم أمير الجيش سعد، أو بخبر كان نعتاً في الأصل فقطع عن المنعوت إلى الرفع، أو بما تلا لاسيما عند الرفع. وحذف الخبر إذا كان المبتدأ بعد لولا الامتناعية مطلقاً عند بعض، ومقيداً بما إذا كان الخبر كونا مطلقاً أو مقيداً وعليه دليل عند المحققين، وبعد واو نص في المعية نحو كل امرئ وعمله، بخلاف ما إذا كانت ناصاً في العطف نحو البائع والمشتري متراضيان، أو محتملاً للعطف والمعية نحو سعد وسعيد مبشران، أو إذا كان الخبر ناصاً في اليمين نحو **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**، أو إذا كان المبتدأ مصدراً صريحاً أو مؤلاً أو اسم تفضيل مضافاً إلى ذلك عاملاً في ضمير بعده حال سدت مسد الخبر

ورافعه جار على غير ما هو له فوجب ابرازه وانفصاله، وهذا معنى  
قولي ان رفعت ضمير غيرها انفصل. وان كان المخبر عنه ظرفا  
متصرفا جيء مع الضمير الذي يخلفه بلفظ (في) كقولك مخبرا عن  
يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة الذي ضمت فيه يوم الجمعة.

(مسألة)

تجوزُ فَا في خبرٍ لمبتدأ  
معطى عموم وصلها مستقبلاً  
تضمنَ الشرطَ كأل أن وردا  
وما بظرفٍ أو بفعلٍ قبل  
شرطيةٍ يوصلُ أو يوصفُ أو  
يضافُ إلى الموصولِ أو يوصفُ  
معرفةً جوزه في رأيٍ شدا

(مسألة) خبر المبتدأ لا يحتاج إلى حرف رابط، وقد تدخله الفاء لتعليق  
يقصد هناك، واجبا، اذا وقع المبتدأ بعد أما وسيأتي، أو جائزا اذا كان  
المبتدأ أل الموصولة بصلة مستقبل عام كقوله تعالى: **الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي**  
**فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**، أو غيرها من الموصولات، ووليه  
ظرف، أو مجرور، أو جملة صالحة للشرطية كقوله تعالى: **وَمَا يَكُمُ**  
**مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**، أو نكرة مضافة إليه، أو معرفة موصوفة به في  
رأي طيب كقوله تعالى: **إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ**،  
أو نكرة عامة موصوفة باحدى الثلاث نحو طالب أستاذه حاذق فهو  
سعيد، أو نكرة مضافة اليها مع الاشعار بالمجازاة نحو وكل خير لديه  
فهو مسئول...

=====

شرح قولي تجوز فا في خبر إلى ارفع بكان

لما كان الخبر مرتبطاً بالمتبداً ارتباطاً المحكوم به بالمحكوم عليه، لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر المتبداً، لكنه لما لوحظ في بعض الاخبار معنى ما تدخل الفاء فيه، دخلت، وهو الشرط والجزاء، والمعنى الملاحظ أن يقصد ان الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وإن يقصد به العموم. ودخلها على ضربين واجب وهو بعد اما كما سيأتي في مبحثها، وجائز، وذلك في صور: أحدها أن يكون المتبداً **أَلِ الْمَوْصُولَةِ بِمُسْتَقْبَلٍ عَامٍ: نَحْوُ قَوْلِهِ [الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي قَاجِلِدُوا]...** **[وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ قَاقُطَعُوا]**. الثانية أن يكون المتبداً غير أَلِ من الموصولات، وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية: وهي الفعلية غير الماضي، وغير المصدرة بأداة الشرط أو حرف الاستقبال السين وسيوف ولن أو بقد أو ما النافية مثال الظرف:

(1) ما لدى الحازمِ اللبيبِ معارٌ فمصونٌ ومالهٌ قد يضيعُ

<sup>(1)</sup> الشاهد فيه قوله: (فمصون) وهو خبر (ما) الموصولة ؛ لذا دخلت الفاء على خبرها، ومثل (ما) كل موصول عام وصل بظرف وشبهه، ويجب تعلق الظرف أو شبهه - الذي يقع صلة للموصول - بالفعل ؛ لأنه شبيه بالشرط، والشرط لا يكون إلا فعلاً، أو كانت الصلة فعلاً صالحاً للشرطية، والبيت لم أعثر على قائله.

ومثال المجرور قوله تعالى ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾، ومثال الجملة قوله تعالى ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾. الثالثة ان يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة نحو رجل عنده حزم فهو سعيد، وعبد لكريم فما يضيع، ونفس تسعى في تجارتها فلن تخب. الرابعة أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة وهو مشعر بمجازاة كقوله:

(1) وكلُّ خيرٍ لديهم فهو مسؤولٌ

الخامسة ان يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول نحو غلام الذي يأتيه  
فله درهم ومنه قوله:

(2) وكلُّ الذي حملته فهو حاملٌ

---

(1) صدره:

نرجو فواضل رب سيبه حسن

الشاهد فيه قوله: (فهو مسؤول). حيث دخلت الفاء على الخبر، وذلك لان المبتدأ مضاف إلى نكرة عامة موصوفة بظرف، والبيت لم اعثر على قائله.

(2) صدره:

يسرك مظلوما ويرضيك ظالما

الشاهد فيه قوله: (فهو حامل) حيث دخلت الفاء على الخبر، لان المبتدأ مضاف إلى موصول صلته جملة صالحة للشرط، والبيت لزينب بنت الطثيرة.

السادس ان يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو **وَالْقَوَاعِدُ**  
**مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ** ومنع بعضهم  
دخول الفاء في هذه الصورة، وأول الآية...

كان وأخواتها من الأفعال الناقصة

أرفع بكان المبتدأ اسماً وانصب خبره وظلَّ بات تصب

أضحى وأمسى صار ليس أصبحا فتى وانفك وزال برحا

ان نفياً أو شبهها تلى ذي الأربعة ودام يتلوا ما ودًا لن يمنعه

بقية التصرفات أن تقع وغير ليس الصرف فيه ما امتنع

باب نواسخ المبتدأ والخبر: الأفعال الناقصة

ترفع المبتدأ اسماً وتنصب الخبر خبراً لها،

فمنها ما لا شرط لعمله، وهو كان، وصار، وليس، وأصبح، وأضحى، وظل، وأمسى، وبات. ومنها ما شرط عمله سبق نفي أو شبهه، وهو النهي والدعاء، وهو فتى، وانفك، وزال ماضي يزال، وبرح. أو سبق ما المصدرية التوقيتية، وهو دام كقوله تعالى ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

وكلها متصرف كل التصاريف غير الأمر مما يستعمل منفيًا، ولها حكمها، إلا ليس أجماعاً ودام عند الأكثر. وجائز التمام، إلا فتى،



وزال، وليس. والتام منها يكتفى بالمرفوع.

=====

شرح قولي ارفع بكان إلى ولا يليها لازم الصدر

تدخل على المبتدأ والخبر أفعال وحروف فتنسخ حكم الابتداء: فمنها كان وأخواتها، ومذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها. والمتفق على عدة من أفعال هذا الباب ثلاثة عشر: ثمانية لا شرط لها: وهي كان، وظل، وبات، وأضحى، وأمسى، وصار، وليس، وأصبح، وأربعة شرطها تقدم نفي أو شبهه وهي النهي والدعاء وهي: فتىء، وانفك، وزال، ماضي ي زال، وبزح، والاربعة بمعنى واحد، وسواء كان النفي بحرف أو فعل أو اسم كقوله:

(1) لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَزَلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وقوله:

(2) لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَنًى وَاعْتِزَّازٍ كُلُّ ذِي عَفَةٍ مَقْلٌ قَنُوعٍ

(1) استشهد به على عمل زال، اذا صحبها نفي، لان ذلك شرط في عملها وهو قوله (لن تنالوا) (ثم لا زلت) والبيت لاعشى.

(2) الشاهد فيه (ليس ينفك) حيث يعمل ينفك، لانه مسبوق بليس لانه فعل النفي، لم أقف على قائل البيت.

ومثال النهي:

(1) صَاحِ شَمْرَ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَنَسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

ومثال الدعاء:

(2) وَلَا زَالَ مِنْهَا بَجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثل أم مقدرًا كقوله تعالى: **تَاللَّهِ** **تَفْتًا تَذْكُرُ يَوْسُفَ** وقول الشاعر:

(3) تَنْفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

أَي لَا تَنْفَكُ وَقَوْلُهُ:

(4) وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطَقًا مُجِيدًا

---

(1) الشاهد فيه (لا تزال) حيث يعمل زال لأنه تقدمه شبه النفي وهو النهي، ولم أعرف قائل البيت.

(2) صدره:

أَلَا يَا أَسْلَمَى يَا دَارِمَى عَلَى الْبَلَا

الشاهد فيه (ولا زال) حيث عمل زال، لأنه تقدمه شبه النفي وهو الدعاء، والبيت لذي الرمة.

(3) الشاهد فيه (تنفك) فهو يعمل في الاسم والخبر على تقدير وجود النفي: أي لا تنفك، والبيت لخليفة بن نزار.

(4) الشاهد فيه (أبرح) فهو يعمل عمل كان على تقدير وجود النفي: أي لا أبرح (منتطقاً): أي صاحب تطاق (مجيداً) أي صاحب جواد، البيت لخداش بن زهير. وذكر محمد محي الدين أن شرط جواز حذف حرف النفي ثلاثة:

الاول ان يكون هذا الحرف (لا) دون سائر أخواتها من حروف النفي.

: الثاني ان يكون المنفى به مضارعاً.

الثالث ان يكون ذلك في القسم.

أي لا أبرح، وواحد شرطه أن يقع صلة لما المصدرية الظرفية: وهي التي يراد بها وبصلتها التوقيت، وهو دام نحو **وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا**: أي مدة دوام حياتي.

وما تصرف من هذه الأفعال فله حكم الماضي. وكلها تتصرف فيأتي منها المضارع والمصدر والامر والوصف، لكن لا يتأتى صوغ الامر من المستعمل منفيًا، الا ليس فاجمع على عدم تصرفها، واما دام فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف، وهو مذهب الفراء وجزم به ابن الدهان وابن الخباز وابن مالك، وقال أبو حيان: ما ذكر من عدم<sup>(1)</sup> تصرفها ثم يذكره البصريون. ومن أمثلة التصاريف قول الشاعر:

---

<sup>(1)</sup> تقديم وتأخير.

(1) وَمَا كُلُّ مَنْ يَبْدِي الْبِشَاشَةَ  
 أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْفَهُ لَكَ مِنْجِدًا  
 وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا.

\*\*\*

ولا يليها لازمُ الصدرِ ولا	ما ذكراً أو تصرفاً قد حظلاً
أو لازمُ للابتداءِ أو الخبر	بطلبٍ عنه ولا الخمسَ الآخر
مع صارَ ما بالماضي عنه أخبراً	ووسطوا أخبارها وحظراً
تقديمها دامَ وما بما تُفَى	وليس والتام برفع يكتفى

ولا يليها مطلقاً ما لزم الصدر، كأسماء الاستفهام، والشرط، أو الحذف  
 كمبتدأ الخبر المقطوع، أو عدم التصرف كأيمن في القسم، وطوبى  
 للمؤمنين، أو الابتداء كاقبل في أقل رجل يقول ذلك ومبتدأ الامثال، وما

(1) الشاهد فيه (كائناً أخاك) فانه اسم فاعل كان الناقصة، وقد عمل عمل كان، وهذا دليل على أن كان، متصرف، وأن ما هو مشتق منه يعمل عمله، ولم اعثر على قائله.

بعد لولا الامتناعية، واذا المفاجأة، ولا ما خبره طلب وشذ وكوني  
بالمكارم ذكريني ولا يلي الخمس الأخيرة مع صار فقط مبتدأ خبره  
فعل ماض. وتتوسط أخبارها بينها وبين أسمائها كقوله تعالى ﴿وَكَانَ  
حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وتتقدم على أنفسها إلا ما له الصدر كدام  
وليس والمنفى بما.

=====

شرح قولي ولا يليها لازم الصدر الى وغيره الناقص  
شرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب، أن لا يكون مما لازم  
الصدر، كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء  
ولا يكون مما لازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا مما لازم عدم  
التصرف كأيمن في القسم (وطوبى للمؤمن) (وويل للكافرين) (وسلام  
عليك) ولا مما لازم الابتدائية كقولهم: (أقل رجل يقول ذلك الا زيد)، (أو  
الكلاب على البقر) لجريانه كذلك مثلاً، وكذلك ما بعد لولا الامتناعية،  
واذ الفجائية؛ ولا خبره جملة طلبية وشذ قول الشاعر:  
(1) وكوني بالمكارم ذكريني

---

(1) تمامه:

ودلى دل ماجدة صناع

الشاهد فيه (كوني بالمكارم ذكريني) حيث جاء خبر كون الناقص جملة طلبية،  
وهو شاذ، وذهب الدماميني إلى أن جملة (ذكريني) مؤوله بالجملة الخبرية: أي  
تذكريني، ولم أعثر على قائله.

وشرط ما تدخل عليه صار وفتىء وانفك وزال وبرح ودام، أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي، لأنها تفهم الدوام على الفعل، واتصاله بزمان الاخبار، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا، وهذا متفق عليه، واختلف في جواز دخول افعال الباب على ما خبره ماض، فالصحيح جوازه مطلقا وعليه البصريون لكثرتهم في كلامهم نظما ونثرا قال الله تعالى: **﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾** **﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ﴾** ومذهب البصريين جواز توسط اخبار هذا الباب بين الفعل والاسم، قال الله تعالى: **﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾** **﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾** وقال الشاعر:

(1) لا طيبَ للعيش ما دامتْ لذاته بادكارِ الموتِ والهرمِ

ويجوز تقديم اخبار هذا الباب على الأفعال الادام وليس، وما نفى بما، وسواء في ذلك زال واخواتها وغيرها وذلك لان، ما، لها صدر الكلام، ويسمى أفعال هذا الباب نواقص، لعدم اكتفائها بالمرفوع، لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل يفتقر إلى المنصوب.

\*\*\*

(1) الشاهد فيه قوله (ما دامت منغصة) حيث قدم خبر دام وهو قوله (منغصة) على اسمها، وهو قوله (لذاته) وهذا رد على ابن معط، حيث لا يجوز تقديم خبر دام على اسمها.

وغيره الناقص والزمه فتى  
معمول أخبار سوى الظرف ودًا  
وما مضى في المنع والایجاب  
لكن هنا يمنع<sup>(1)</sup> حذف للخبر  
وكان رد في الحشو وأحذف  
والخبر أن تعويض ما عنها ألف  
ما ساكن أو مضمّر به اتصل

وزال ليس وامنعن إلاءتي  
في كل عامل من النحو حُدًا  
وعدد يجرى بهذا الباب  
ولو دليل وعلى الشعر اقتصر  
ابق وبعد أن ولو كثيراً ذا اشتهر  
ونون مجزوم مضارع حذف  
ورادفت كان كثيراً لم يزل

ولا يليها معمول أخبارها إلا إذا كان ظرفاً، وهذا الامتناع جار في سائر  
العوامل النحوية، فلا يليها ما نصبه أو رفعه غيره. ويجرى في هذا الباب  
ما مضى في باب المبتدأ والخبر، من حيث منع التقدم، أو وجوبه، أو  
تعدد الخبر، لكن هنا يمتنع حذف الخبر ولو دل عليه دليل، لأنه صار  
كالعوض عن مصدر الفعل، ولا يحذف العوض، ويقتصر على مواقع

<sup>(1)</sup> يمتنع حذف الخبر نسخة.

الضرورة. ويختص كان بصيغة الماضي بالزيادة بين المتلازمين، كالمبتدأ والخبر، والفعل وفاعله، والموصول والصلة، والموصوف وصفته، والاكثر أن تزداد بين ما التعجبية وفعلها: نحو ما كان اصح علم القدماء، وبالعمل محذوفة مع اسمها، ويكثر بعد أن ولو الشرطيتين نحو: قد قيل ذلك أن حقا وان كذبا. وقد يجب حذفها فقط بعد أن المصدرية إذا عوض عنها ما: نحو اما انت طالبا علمتك. ويجوز حذف نون مضارعها المجزوم اذا لقيت متحرکا غير الضمير المتصل نحو **﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾**، واما اذا لقيت ساكنا نحو **﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾** فلا تحذف عند سبويه، أو متحرکا ضميرا فلا تحذف اتفاقا.

(فائدة) الأصل في كان أن تدل على حصول مدخولها في الماضي مع انقطاعه أولا، وتستعمل كثيرا للاستمرار نحو **﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾**.

=====

شرح قولي وغيره الناقص الى كليس ما أن بقى النفي

ثم منها ما لزم النقص وهي فتىء وزال وليس، وبقية الافعال تستعمل بالوجهين، فاذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع نحو قوله تعالى: **﴿وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٍ﴾** ما شاء الله كان

(1) اذا كان الشتاء فادفؤني

(1) تمامه:

فان الشيخ يهدمه الشتاء

الشاهد فيه قوله: (اذا كان الشتاء) حيث جاء كان فعلا تاما لازما، وفاعله الشتاء وفي رواية (اذا جاء الشتاء) وروى (فان الشيخ يهرمه الشتاء) والبيت لربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين.



﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ  
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾، ومذهب أكثر البصريين  
أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول أخبارها من مفعول وحال  
وغيرهما إلا الظرف والمجرور فلا يقال: كان طعامك زيد آكلاً، ولا كان  
طعامك آكلاً زيد، وهذا الحكم غير مختص بباب كان بل لا يلي عاملاً من  
العوامل (في النحو) ما نصبه غيره أو رفعه، فإن كان معمول الخبر  
ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخر الخبر وتقدمه للتوسع في  
الظرف والمجرورات. وما تقدم في المبتدأ والخبر، من منع التقديم  
ووجوبه، وتعدد الأخبار، يجرى هنا، ويستثنى من ذلك حذف الخبر، فإنه  
شائع هناك ممنوع في هذا الباب، ولو قامت عليه قرينة، إلا في ضرورة  
الشعر، وعلته أنه صار عندهم عوضاً عن المصدر والأعواض لا يجوز  
حذفها، ومن حذفه في الضرورة قول الشاعر:

(1) رمانى بأمر كنت منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطوى رمانى

(1) الشاهد فيه قوله: (كنت منه) حيث حذف خبر كان، وأصل الكلام: كنت منه  
برياً، وبناء على هذا يكون (برياً) الموجود في البيت خبراً لكان محذوفة مع اسمها  
أي وكان هو برياً: أي (والده)، (الطوى) بئر، وروى (ومن جال الطوى رمانى)  
والجال والجول جدار البئر من أسفلها في جميع جوانبها، والبيت لعمر بن أحمـ  
ر الباهلي.

وقوله:

(1) لهفي عليك للهفة من خائفٍ يبغي جوارك حين ليس مجيرٌ

أي كنت منه بريئاً، وحين ليس في الدنيا مجير. ومن أمثلة منع التقديم، كان بعل هند حبيبها، وصار عدوي صديقي. ومن أمثلة وجوبه أين كان زيد وكم كان مالك. وتختص كان من بين سائر اخواتها، بانها تزد بشرط أن تكون بلفظ الماضي، ومتوسطة بين مسند ومسند اليه: نحو ما كان أحسن زيداً، ولم ير كان مثلهم. وتختص أيضاً بانها قد تعمل محذوفة، ويكثر ذلك بعد أن ولو الشرطتين فتحذف هي واسمها، اذا كان ضمير ما علم من غائب أو حاضر كقوله:

(2) قد قيلَ ذلك انْ حقاً وانْ كذباً

---

(1) الشاهد فيه قوله: (ليس مجير) حيث حذف خبر ليس، واصل الكلام: حين ليس في الدنيا مجير وقد روى حين لات مجير، والبيت للتميمي الحماسي.

(2) تمامه:

فما اعتذارك من قول اذا قيل

الشاهد فيه قوله: (ان حقاً وان كذباً) حيث حذف كان مع اسمها، وابقى خبرها بعد (ان) الشرطية وذلك كثير شائع مستساغ، وروى قد قيل ما قيل ان صدقاً وان كذباً، والبيت للنعمان بن المنذر.

وقوله:

(1) لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ

١٢١

ويجب بعد ان المصدرية اذا عوض عنها ما كقوله:

(2) أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أي لان كنت فحذفت اللام اختصاراً و(كان) كذلك فانفصل الضمير وجيء بـ (ما) عوضاً عنها، وألتزم حذف كان لتلا يجمع بين العوض والمعوض عنه، والمرفوع بعد ما اسم كان والمنصوب خبرها. ويجوز حذف نون كان<sup>(3)</sup> لشروط. أن يكون من مضارع نحو **لَمْ أَكْ بَغِيًّا** **لَمْ تَكْ مِنَ الْمُصَلِّينَ**

(1) الشاهد فيه قوله: (ولو ملكا) حيث حذفت كان مع اسمها، وبقي خبرها فقط، وهو (ملكاً)، وهو كثير بعد لو الشرطية، كما هنا، وجواب لو محذوف لتقدم ما يدل عليه في المعنى عند البصريين، ولم أعر على قائله.

(2) الشاهد فيه قوله (أما أنت ذا نفر) حيث حذفت كان وعوض عنها (ما)، الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله (أنت) وخبرها وهو قوله (ذا نفر)، واصل الكلام عند البصريين: فخرت لان كنت ذا نفر، فحذفت الام التعليل ومتعلقها؛ فصار الكلام: ان كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير، والبيت لعباس ابن مرداس.

(3) خبر كان تخفيفاً نسخة.

﴿وَلَا تَكُ فِي صَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ ﴿فَلَمْ يَلْكُ يَنْفَعُهُمْ﴾ بخلاف الماضي  
والامر، وان يكون مجزوما بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب  
والمجزوم بالحذف، وان لا توصل بساكن، ولا بضمير بخلاف نحو ﴿لَمْ  
يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ونحو (انْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ) وتخص كان أيضا  
بمرادفة (لم يزل) كثيرا أي أنها تأتي دالة على الدوام وان كان الأصل  
فيها ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند  
قوم، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين. ومن الدالة على  
الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ أي  
لم يزل متصفا بذلك.

مبحث ما واخواتها

كليسَ ما أنْ بقيَ النفيُّ وأنْ

آخرَ ذوِ النصبِ ومعمولُ يعنّ

لَا ظرفهمْ ولمْ تزدانِ ما وما

يعطفُ ولكنْ بلْ فرغُ حتما

(ما واخواتها)

تعمل ما عمل ليس في لغة الحجاز، بشرط بقاء النفي، وتأخر خبرها، ومعمولها، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وعدم زيادة أن أو ما بعدها كقوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، والمعطوف على خبرها بما لا يقتضى الإيجاب، يجوز فيه الرفع والنصب، والثاني أرجح نحو ما زيد قائماً ولا كاتباً ولا كاتب، وبما يقتضيه كبل ولكن يجب رفعه، لأن ما لا تعمل في المثبت.

=====

شرح قولي كليس ما الى والحذف حظر

الحق أهل الحجاز ما النافية بليس في العمل، فجعلوا لها اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً. وبلغتهم نزل القرآن قال الله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وقال: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ وشرط في إلحاقها بليس شروط: أحدها - بقاء النفي، فإن انتقض النفي بالابتناء بطل العمل نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾. والثاني - تأخير الخبر، فإن تقدم ارتفع: نحو ما قائم زيد. والثالث - عدم تقدم معمول الخبر، فلا عمل لها إذا تقدم، ولم

يكن ظرفاً ولا جاراً ومجروراً كقولك: ما طعامك زيد آكل. فلو كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبال بتقديمه كقولك: ما عندي زيد مقيماً، فلو كان الخبر نفسه ظرفاً أو مجروراً وتقدم فهل يقال يبقى عملها حينئذ؟ فيه خلاف. وإذا اجتمعت المسألتان اعني مسألتى الخبر ومعموله وهما ظرف أو مجرور حصل فيهما ثلاثة أقوال: أحدهما منع العمل كغيرهما. والثاني الجواز للتوسع فيهما. والثالث الجواز ان كان الظرف معمول الخبر والمنع ان كان هو الخبر، وهو رأي ابن مالك وغيره. وعندي ان العكس كان أولى، لأن الخبر اعلق بالمقام من معموله، والصحيح عندي الجواز في الصورتين خبراً كان أو معموله. وقولي في النظم لاظرفهم عائد على المسألتين. والشرط الرابع عدم زيادة ان، فان زيدت بعد ما، بطل العمل كقوله:

(1) بني غدانة ما إن أنتم ذهب  
 ((ولا صريف ولكن أنتم  
 الخ: ف.))

<sup>(1)</sup> الشاهد افيه (ما ان انتم ذهب) فان (ما) هذه نافية، وقد وقع بعدها (ان) فان أعتبرت (ان) هذه زائدة أبطلت عملها فرفعت بعدها المبتدأ والخبر؛ لأن من شرط عملها أن لا تقع بعدها: (ان) الزائدة وان أعتبرت (ان) نافية، فاما ان تجعلها مؤكدة للنفي المستفاد، من (ما)، من باب قوله نعم جبر، واما ان تجعلها نافية لنفي (ما) فيكون ما بعدها مثبتاً، فعلى الثاني يبطل عملها أيضاً لان امن شرط العمل بقاء النفي، وعلى الاول لا يبطل عملها وقد وردت الرواية في هذا البيت بنصب (ذهب) ورفع فتخرج رواية النصب على وجه واحد، وهو جعل أن مؤكدة لنفي (ما) وتخرج رواية الرفع على الوجهين، ولا أعرف قائل البيت.

الخامس عدم زيادة، ما، فان زیدت بعدها بطل العمل نحو ما ما زید قائم، قال في الغرة: وتسمى، ما، هذه كافة وهذا الشرط زدته على الألفية. وبقي في النظم مسألة: وهو ما اذا عطف على خبر، ما، ولكن أو بل فانه يتعين الرفع في المعطوف: نحو ما زید قائما بل قاعدا أو لكن قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف: أي هو، ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب كالمقرون بالا و، ما، لا تعمل الا في المنفى اما المعطوف بغيرها فيجوز فيه الامران والنصيب اجود: نحو ما زید قائما ولا قاعدا ويجوز ولا قاعد على اضمار هو.

\*\*\*

في النكراتِ وبانْ لاتْ يقلُّ  
لاتْ وحظُّرْ ذكرْ جزئها بنصِّ  
ليسَ ومّا ولو برفعٍ في الأبرْ  
وفي قياسه خلافٌ قد نقل

والحذفُ حظُّرْ وكليسَ لا عمل  
وشرطُ ما في لا وانْ والحينَ  
والْحَذْفُ في الاسمِ فشا وفي  
تَزَادُ با ونفي كانَ لا يقلُّ

وبعدَ مَا المصدرِ والوصلِ الا      تَزَادُ اِنْ وَقَبْلَ الانْكَارِ جَلَا

ويمتنع حذف اسمها أو خبرها قياسا على ليس، وتعمل لا كثيرا، ولات وان قليلا، بالشروط المذكورة، الا أنه خصت لا بالنكرات، ولات بالاوقات، ويجب حذف احد جزئي معموليها والشايح حذف الاسم. وتزاد الباء في خبر ليس وما ولو تميمية في الأصح كثيرا، وفي خبر لا وكان المنفية قليلا قياسا، خلافا لابن عصفور. واعلم أنه كما تزداد ان بعد ما النافية تزداد بعد، ما المصدرية، والموصولة، والا للاستفتاح، وقبل مدة الانكار: وهي مدة تلحق الاسم المذكور بعد همزة الاستفهام خاصة؛ لانكار اعتقاده أن المذكور في كلام المخاطب كذلك، أو على خلافه، فتكسر نونها لالتقاءها المدة الساكنة ألفاً أو واواً أو ياء فتقلب المدة ياءً ان لم تكن اياها، وتليها هاء السكت، حكى أنه قيل لأعرابي اتخرج ان اخصبت البادية فقال: أنا أنيه، منكر ان يعتقد غير الخروج.

=====

شرح قولي والحذف حظر إلى ككان كاد

في هذه الابيات مسائل: الأولى لا يجوز حذف اسم، ما، قياسا على ليس واخواتها فلا تقول: زيد ما منطلقا: تريد ما هو منطلقا، ولا خبرها كذلك فان كفت بأن، جاز تشبيها بلا كقول الشاعر:



- (1) حلفتُ لَهَا باللهِ حلفَةً فَاجِرٍ      لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا
- الثانية الحق البصريون بليس، لا، النافية فتعمل في اسم مرفوع وخبر منصوب، وذلك مخصوص عندهم بالنكرات كقوله:
- (2) تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ      وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
- وقوله:
- (3) وَكَنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُؤْ      بِمَغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
- ويشترط فيها ما يشترط في ما، من بقاء النفي وعدم نقضه بالا ومن ترتيب جزأها وعدم الفصل بينها وبين مرفوعها بالخبر أو معموله، والتنبيه على ذلك من زيادتي حيث قلت وشرط ما في لا.

(1) الشاهد فيه قوله (فما أن من حديث) حيث حذف خبر (ما) المكفوفة بان تشبيهها بلا، وتقدير الكلام: فما أن ذو حديث بمنتبه (الصال) الذي يتدفأ بالنار، والبيت لامرئ القيس.

(2) الشاهد فيه (فلا شيء... ولا وزر) حيث يعمل (لا) النافية في المكانين عمل ليس (الوزر) الملجأ (واقيا) من الوقاية. ولم أعثر على قائله.

(3) الشاهد فيه (بمغن) حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية، كما تدخل على خبر ليس، وفيه شاهد آخر وهو ان (لا) النافية تعمل عمل ليس في النكرات، والبيت لسواد بن قارب.

الثالثة ألحق أيضا بليس ان النافية فتعمل في اسم مرفوع وخبر منصوب بالشروط المذكورة في ما، كما نبهت عليه أيضا من زيادتي. ولكن اعمالها أقل من اعمال ما ولا في ما ذكره ابن مالك، وذكر أبو جيان ان اعمال ان أكثر من عمل لا ومنه قراءة سعيد بن جبير **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أُمثَالِكُمْ** بنصب عبادا خبرا وامثالكم نعتا؛ والتقدير ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم فعبدموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك وقول الآخر:

(1) ان المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بان يبغي عليه فيخذلا

الرابعة ألحق بليس أيضا لات؛ وهي لا النافية زیدت عليها التاء لتأنيث الكلمة كما زیدت على رب وثم فقیل رب وثمرت واعمالها أقل من اعمال الاحرف الثلاثة، وتختص بلفظ الحين خاصة، فلا تعمل في غيره. قال صاحب البسيط ورب شيء يختص في العمل بنوع ما لا بسبب كما اعملوا لدن في غدوة خاصة، والتزموا فيها ان لا يذكر الجزآن معا بل

---

(1) الشاهد فيه قوله (ان المرء ميتا) حيث اعمل (ان) النافية عمل ليس فرفع الأسهم ونصب الخبر، وهذا الشاهد يرد على الفراء واكثر البصريين الذين ذهبوا إلى ان (ان) النافية لا تعمل شيئا لا في المبتدأ ولا في الخبر، ولم أعثر على قائل البيت.

لا بد من حذف احدهما والاكثر كون المحذوف الاسم، وقد يكون الخبر وقرىء بالوجهين **وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ**: أي ولات الحين حين مناص أو ولات حين مناص لهم قال ابن مالك في قراءة النصب ولا بد من تقدير المحذوف معرفة لان المراد نفي كون الحين الحاضر حيناً ينوصون فيه: أي يهربون أو يتأخرون، وليس المراد نفي جنس حين المناص ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذاً، لانه محوج إلى تكلف مقدر يستقيم به المعنى مثل أن يقال معناه ليس حين مناص موجودا لهم عند تناديهما ونزول ما نزل بهم، اذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص، فلا يصح نفي جنسه مطلقاً بل مقيداً.

الخامسة يجوز زيادة باء الجر في خبر ليس وما النافية كثيراً نحو: **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** **وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ** وفائدة زيادتها دفع توهم ان الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه موجبا فاذا جيء بالباء ارتفع الوهم، ولهذا لم تدخل في خبرهما الموجب فلا يجوز ليس زيداً الا بقائم وما زيد الا بخارج، ولا يختص دخول الباء بخبر ما الحجازية، بل تدخل في خبر التميمية أيضا خلافا للفارسي والزمخشري، لوجود ذلك في اشعار بني تميم ونثرهم، ولان الباء انما دخلت الخبر لكونه منفيًا، لا لكونه منصوبا، بدليل دخولها في قولك لم اكن بقائم وامتناعها في قولك كنت قائما، ولا يختص أيضا بالخبر المنصوب خلافا للكوفيين فيجوز ولو بطل عمل، ما، لزيادة ان أو تقدم الخبر قال الشاعر:

(1) لعمركَ ما أنْ أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيفٍ قواه

والى كل ذلك اشرت بقولي من زيادتي (ولو برفع في الأبر). وقد تزايد الباء في خبر كان المنفية كقوله:

(2) وإنْ مدتْ الأيدي الى الزاد لم بأعجلهم اذ أجشعُ القومِ أعجلُ

وقد تزايد في خبر لا اخت ما كقوله:

فكن لي شفيعاً يومَ لا ذوُ بمغنٍ فتيلاً عن سوادِ بنِ قاربِ (١٢٩١)

ومنع ابن عصفور قياس ذلك في المسألتين وقد أشرت إلى ذلك بقولي من زيادتي وفي قياسه خلاف قد نقل.

السادسة تقدمت الإشارة الى أنَّ أنْ تزايد بعد ما النافية فاستطرد الى ذكر بقية مواضع زيادتها فتزايد بعد ما المصدرية وما الموصولة كقوله:

(1) الشاهد فيه (ما أنْ أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيفٍ قواه) حيث زيدت الباء في خبر المبتدأ في الموضعين، وأنه لا عمل لـ (ما) لاجل زيادة ان بعد (ما) في الأول وتقديم الخبر في الثاني، هذا يدل على ان كون (ما) عاملة ليس بشرط لدخول الباء على خبرها، وهو رد على الكوفيين، والبيت لابي المنخل.

(2) الشاهد فيه (لم أكن بأعجلهم) حيث زيدت الباء في خبر (كان) النافية، وهذا جائز، والبيت للشنفرى الأزدي.

(1) يرجى المرء ما ان لا يراه

وبعد الا الاستفتاحية كقوله:

(2) الا ان سرى ليلى فبت كئيباً

وقبل مدة الانكار قيل لاعرابي اخرج أن أخصبت البادية فقال أنا أنيه  
منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

---

(1) تمامه:

وتعرض دون أدناه الخطوب

الشاهد فيه قوله (ما ان) حيث زيدت ان بعد (ما) الموصولة فان أصل الكلام  
يرجى المرء الذي لا يراه وفي رواية (دون أبعد). والبيت لجابر بن رلان الطائي.

(2) تمامه:

احاذر أن تنأى النوى بغضوبا

الشاهد فيه قوله (ألا أن) حيث زيدت (ان) بعد (ألا) الاستفتاحية.

كاد وأخواتها

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ خَبِرَ

فِي كَادَ وَالْأَصْحُ مِثْلَهَا كَرَبٌ

وَلَا زُمْ فِي أَخْلُوقَ الْوَصْلُ حَرَى

طَفَقْتُ أَنْشَأْتُ أَخَذْتُ جَعَلًا

وخبيراً وسطاً ولا تقدم

كَادَ وَأَخَوَاتُهَا

هي كَكَانَ وَأَخَوَاتُهَا فِي النقص والعمل، لكن خبرها مضارع، وندر كونه اسماً. وهي اما للقرب ككَادَ، وكرب، وهلهل. وندر دخول أن على خبر الأولين، وامتنع على خبر الثالث. واما للرجاء كعسى، واوشك، وخلوق، وحرى ودخولها على خبر الأولين غالب، وعلى خبر الأخيرين واجب. واما للشروع كطفق، وانشأ، وأخذ، وجعل، وعلق، ودخولها على أخبارها ممتنع. ويتوسط أخبارها بينها وبين أسمائها بدون ان اتفاقاً، وبها خلافاً، ولا تقدم على أنفسها. وجاز حذفها عند دليل نحو من أعجل أخطأ أو كاد.

(كَادَ وَأَخَوَاتُهَا)

شرح قولي ككان كاد وعسى الى بعد عسى  
من نواسخ المبتدأ والخبر كاد وأخواتها وهي مساوية لكان وأخواتها في  
النقصان واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب، الا ان الخبر في هذا  
الباب يندر ورودها اسما منصوبا كقوله:

(1) فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آيَا

وقوله:

(2) لَا تَكْثُرُنِي أَنِي عَسِيْتُ صَائِمًا

والمطررد في اخبار هذا الباب ورودها بلفظ الفعل المضارع. ثم الغالب  
في خبر كاد تجريده من أن كقوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ﴿يَكَادُ  
رَيْثُهَا يُضِيءُ﴾ وندر وصله بها كقوله:

(1) وتمامه:

وكم مثلها فارققتها وهي تصفر

الشاهد فيه قوله (وما كدت آييا) حيث استعمل خبر كاد اسما مفردا، والقياس ان  
يكون خبره فعلا مضارعا؛ والبيت لتأبط شرا.

(2) صدره:

اكثر في العذل ملحا دائما

الشاهد فيه قوله: (عسيت صائما) حيث جاء خبره اسما، وهو نادر، والكثير ان  
يكون خبر عسى فعلا مضارعا مقرونا بان. والبيت نسب لرؤبة بن العجاج.

- (1) قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا  
ومثلها كرب بفتح الراء وكسرهما والفتح افصح فالتجريد كقوله:
- (2) كَرَبِ الْقَلْبِ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ  
والوصل كقوله:
- (3) وَقَدْ كَرِبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا

---

(1) صدره:

ربع عفاه الدهر طولا فانمحي  
الشاهد فيه قوله (كاد ان يمصحا) حيث جاء خبرها فعلا مضارعا مقترنا بان، وهو نادر؛ لأن الغالب من خبر كاد تجرده من ان. مصح الشيء مصوحا ذهب وانقطع ومصح الثوب اخلق، نسب إلى رؤيه بن العجاج.

(2) تمامه:

حين قال الوشاة هند غضوب  
الشاهد فيه قوله: (يذوب) حيث أتى بخبر كرب فعلا مضارعا مجردا من (ان) المصدرية وهو كثير، والبيت لكلعبة اليربوعي وجاء في رواية بدل (من جواه) من هواه.

(3) صدره:

سقاها ذو الاحلام سجلا على الزلما  
الشاهد فيه (ان تقطع) حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعا مقترنا بان المصدرية، وهو قليل، والبيت لأبي يزيد الاسلمي.



وهي مرادفة لكاد في معناها الذي هو مقارنة الفعل، وزعم بعضهم أنها من أفعال الشروع وهو مقابل الأصح في النظم.

والغالب في عسى الوصل بأن كقوله تعالى **فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَهُ** **بِالْفَتْحِ** ونذر التجريد منها كقوله:

(1) عسى الكرب الذي أمسيت يكون وراءه فرج قريب

ومثلها في ذلك أوشك فالوصل كقوله:

(2) ولو سئل الناس التراب إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

لأشكوا والتجريد كقوله:

(3) يوشك من فر من منيته في بعض غراته يواقعها

---

(1) الشاهد فيه قوله (يكون وراءه) حيث وقع خبر عسى فعلا مضارعا مجردا من ان المصدرية، وذلك قليل، والبيت لهدبة بن خشرم.

(2) الشاهد فيه قوله (إن يملوا ويمنعوا) حيث وقع خبر أوشك فعلا مضارعا مقترنا بان المصدرية، وهو كثير، وفيه شاهد آخر وهو قوله (لاوشكوا) حيث ورد بصيغة الماضي، وهو رد على الأصمعي وأبي علي اللذين أنكرا استعمال أوشك وزعما أنه لم يستعمل في هذه المادة الا (يوشك) المضارع.

(3) الشاهد فيه قوله (يواقعها) حيث وقع خبر يوشك فعلا مضارعا مجردا من (أن) المصدرية وهذا قليل، والبيت لامية بن أبي الصلت وفيه شاهد آخر وهو استعمال المضارع لأوشك.

ويلزم في خبر اخلولق وحرى.

ويلزم التجريد في افعال الشروع: وهي طفق وانشأ وأخذ وجعل وعلق وفي هلهل وإن لم يكن من افعال الشروع. ولا يتقدم الخبر في هذا الباب على الأفعال، فلا يقال: أن يقوم عسى زيد بالاتفاق، كما حكاه في البسيط لان افعال هذا الباب ضعيفة لعدم تصرفها، فنقصت عن الأفعال الكاملة التصرف، ويوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بأن بالاتفاق نحو طفق يصليان الزيدان، فاذا اقترنت بأن ففي التوسيط قولان: أحدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور. والثاني المنع وعليه الشلويين. ويجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قوله تعالى **﴿قَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾** أي يمسح لدلالة المصدر وحديث (من تأنى أصاب أو كاد ومن أعجل أخطأ أو كاد) وقوله:

(<sup>1</sup>) وقد ذاق طعمَ الموتِ أو كربا

---

(<sup>1</sup>) صدره

ما كان ذنبى في جار جعلت له عيشا  
الشاهد فيه هو حذف خبر كرب لانه معلوم من سياق الكلام وتقدير الكلام ذاق  
طعم الموت أو كرب ان يذوقه، والبيت للحطيئة.

بعدُ عسى اخلولقَ أوْشكُ أذكرِ  
فانْ يَكُنْ مِنْ قِبلِها اسمُ أضمر  
ولازمُ جمودها لكنْ ورد  
ولم تزدُ وفي عسيثُ يكسرُ

أَنْ مَعَ فعلٍ مغنياً عَنْ خبرِ  
أَنْ شئتَ والتركُ بتجريدِ حرى  
يكادُ يوشكُ موشكُ فلا تعدّ  
السينُ منه وانفتاحُ أكثرُ

ويختص عسى واخلولق وأوشك، بان تستعمل تامة بان مع المضارع مستغنيا عن الخبر، فان يكن من قبلها اسم فلك الخيار، ان شئت اضمر فيها اليه مطابقا، واجعل ما بعدها خبرا على النقص، وان شئت اترك الاضمار فيها، وجردها عما به المطابقة، واجعل ما بعدها فاعلا على التمام في الاصح، وهذا أجود. وافعال هذا الباب جامدة لا تصرف فيها لكن ورد مضارع، كاد، واوشك، واسم فاعله نحو فموشكة ارضنا أن تعود. ولا تقع هذه الأفعال زائدة خلافا للاخفش في كاد، وسين نحو عسيت تكسر وفتحها أكثر.

=====

شرح قولي بعد عسى، الى، تعمل عكس كان

يسند عسى واخلولق واوشك إلى أن يفعل، فيغنى عن الخبر وتكون ان والفعل سادة مسد الجزئين كما سدت مسد مفعولى ظن، وقيل يل هي حينئذ تامة مكثفية بالمرفوع كما في كان التامة كقوله **عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا** **عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا** وقول الشاعر:

(1) سيوشك أن تنيخ إلى كريم ينالك بالندی قبل السؤالِ

وتقول: أخلولقت السماء أن تمطر، فان تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسندا الى أن يفعل كما تقدم، وجعله مسند إلى ضمير الاسم السابق، وإن يفعل، الخبر، فعلى الأول يجرّد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو الزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن، وكذا اوشك وأخلولق. وعلى الثاني ملحق بها فيقال في الأمثلة عسيا وعسوا وعست وعسين، والتجريد أجود كما قاله (دريود)<sup>(2)</sup> وذكر أبو حيان أنه وقف على نقل: وهو أن التجريد لغة قوم من العرب واللاحاق لغة آخرين فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين انتهى. وأما ما عدا الثلاثة فلا يسند لأن يفعل بحال.

(1) تمامه:

ينيلك بالندی قبل السؤال

الشاهد فيه قوله (ان تنيخ) حيث أسند الفعل يوشك الى (ان) المصدرية والفعل المضارع، لذلك استغنى عن الخبر، وصار أن والفعل المضارع سادا مسد الاسم والخبر، والبيت لكثير عزة.

(2) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الاندلسي القرطبي النحوي الملقب بدرود بفتح الدال والواو بينهما راء ساكنة وربما صغر فليل دريود توفي سنة 325.

وافعال هذا الباب جامدة لا تتصرف، ملازمة للفظ المضى لكن سمع المضارع من كاد وأوشك قال تعالى **يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ** وقال الشاعر: يوشك من فرّ من منيته (152)

وسمع اسم الفاعل من اوشك قال الشاعر:  
(1) كانك موشك أن لا تراها

وزعم الاخفش أن كان قد تزداد وانكره الجمهور. وكسر السين من عسيت اذا اتصل بها ضمير الرفع نحو عسيت وعسينا وعسين وعسيتم جائز مشهور، ولكن الفتح اكثر واشهر وقرىء بالوجهين في السبع، أما مع ضمير النصب فليس الا الفتح.

\*\*\*

---

(1) تمامه:

وتعدو دون غاضرة العوادي  
الشاهد فيه (موشك) حيث استعمل اسم الفاعل من يوشك وهو نادر، والبيت  
لكثير بن عبدالرحمن.

ان وأخواتها  
تعملُ عكسَ كانَ إنّ أنّ علّ  
مدخول دام ويؤخرُ الخبر  
ووسطِ المعمول حالاً ظرفاً  
لاسمٍ كذا لخبرٍ وأوجبٍ  
انّ وأخواتها

كأنّ لكنّ وليت ودخل  
حتماً ووسط إنّ يكنّ ظرفاً وجراً  
وجوزوا عندَ الدليلِ الحذفِ  
معَ واوٍ معَ وسدٍّ حالٍ تصبٍ

وهي أن وكان ولكن وليت ولعل، وتعمل عكس عمل الأفعال الناقصة،  
فتنصب الاسم وترفع الخبر، ومدخولها كمدخول دام، وتوخر أخبارها  
حتماً، ويجوز تقديمها على الأسماء ان كانت ظرفاً أو مجروراً، ويمتنع  
إيلائها معمول أخبارها، إلا إذا كانهما، اجماعاً أو حالاً عند بعض. ويجوز  
حذف أسمائها لدليل حكى سيبويه أن بك زيد مأخوذ أي انه ويمتنع  
بدونه، وخبرها كذلك. ويجب حذفه إذا سد مسده واو المصاحبة حكى  
الكسائي ان كل ثوب لو ثمنه أي مقترنان، أو حال كقول الشاعر:  
انّ اختيارك ما تبغيه ذا ثقةٍ بالله مستظهِراً بالحزم والجلدِ

شرح قولي تعمل عكس كان إلى في الابتداء اكسر ان  
 من نواسخ المبتدأ والخبر ان واخواتها: وهي أن ولعل وكأن وليت  
 ولكن، وتعمل عكس كان فتنبص الاسم وترفع الخبر، وعل في النظم  
 لغة في لعل، ولا تدخل على ما تدخله دام: ومعنى ذلك أنه لا يكون  
 الخبر في هذا الباب مفردا طلبيا كما لا يكون في دام كذلك، واختلف  
 في جملة النهي قال أبو حيان: والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقا،  
 ولا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف عليها بحال لفرعيتها، فلم يتصرفوا  
 فيها، وأما تقديمه على الاسم دونها فان كان غير ظرف أو مجرور لم  
 يجز لما ذكر، وإن كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما، نحو **إِنَّ**  
**لَدَيْتَا أَنْكَالًا إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ** ولا يجوز إلقاء هذه  
 الأحرف معمول خبرها فلا يجوز أن طعامك زيدا أكل بالاجماع، فان كان  
 ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما كقوله:

(1) فلا تلحني فيها فإنَّ بحبها أخاك مصابُ القلبِ جمُّ بلابله

ومنع الاخفش قياس ذلك، وقصره على السماع وان كان حالا  
 فالجمهور على المنع، وأجازه أبو علي الجلوتي في نكته على الايضاح  
 قال: لانهم قد

(1) الشاهد فيه قوله: (فان بحبها اخاك) حيث تقدم معمول الخبر وهو (بحبها) على  
 اسم ان وهو (اخاك)، وهذا جائز؛ لانه جار ومجرور يقال (لحيت الرجل) اذا لمته  
 (جم) كثير (بلابله) وساوسه، والبيت لم ينسب إلى قائل معين.

أجرو الحال مجرى الظرف نحو ان ضاحكا زيدا قائم، ويجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا دل عليه دليل، وكذا حذف الاسم لذلك فمن حذف الخبر قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾** الآية. أي يعذبون وقول الشاعر:

(1) أتوني فقالوا يا جميلُ تبدلتُ      بشينهُ ابدالاً فقلتُ لعلها

أي لعلها تبدلت، ومن حذف الاسم حكاية سيبويه عن الخليل أن بك زيد مأخوذ: أي انه وقول الشاعر:

(2) فليت رفعَتَ الهمَّ عني ساعةً      فبتنا على ما خيلتُ ناعمي بال

أي فليتكَ وقوله:

(3) ولكنَّ زنجيَّ عظيمُ المشافرِ

---

(1) الشاهد فيه قوله (لعلها) حيث حذف خبر لعل وبقي اسمها، والتقدير: لعلها تبدلت، والبيت لجميل بشينة.

(2) الشاهد فيه قوله (فليت دفعَت) حيث حذف اسم ليت وبقي خبرها وهذا جائز اذا دل عليه دليل وتقدير الكلام فليتكَ.

(3) صدره:

فلو كنت ضييا عرفت قرابتي

الشاهد فيه (ولكن زنجي) حيث حذف اسم لكن وبقي خبرها، وهذا جائز عند وجود الدليل، والبيت من شواهد سيبويه والتقدير (ولكنك).



أي ولكنك زنجي.

ويجب حذف الخبر اذا سد مسده واو المصاحبة حكى سيويه انك ما  
وخيراً أي انك مع خير وما زائدة، وحكى الكسائي ان كل ثوب لو ثمنه  
بادخال اللام على الواو، أو سده مسد حال كقوله:

(1) انَّ اختياركَ ما تبغيه ذا ثقةٍ باللهٍ مستظهِراً بالحزمِ والجلدِ

\*\*\*

أَوْ حَكَيْتُ بِالْقَوْلِ أَوْ حَالاً تَفِي

وخبراً عَنْ اسمٍ عَيْنٍ يَنْتَقَى

نَصَبٍ أَوْ الْجَرِّ وَبَعْدَ مَا وَلَوْ

رَدِيفٍ خُفَا وَكَذَا لَا جَرْمَا

وَفَرَعٌ مَا يَكْسُرُ ذِي فِي الْأَشْهَرِ

فِي الْإِبْتِدَاءِ اكْسَرَ أَنَّ أَوْ فِي

أَوْ صَلَّةً أَوْ قَبْلَ لَامٍ عُلِقَا

وافتحةً فِي مَوْضِعِ رَفْعِ الْفَعْلِ أَوْ

لَوْلَا وَحَتَّى لَا لِلْإِبْتِدَاءِ أَمَّا

وَأُولَتْ حِينَئِذٍ بِمَصْدَرٍ

(1) الشاهد فيه قوله (ان اختيارك ما تبغيه) حيث حذف خبر ان لسد الحال مسده  
وهذا الحذف واجب، ولم أعثر على قائله.

ويجب كسر همزة ان اذا قدرت مع ما بعدها بجملة، كما اذا وقعت في الابتداء حقيقة كقوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ أو حكما نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ أو بعد حيث نحو اجلس حيث إن اهل الصدق جالسون، أو في جواب القسم نحو ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ أو محكيا بالقول كقوله تعالى ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾، أو حالا كقوله تعالى ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾، أو صلة نحو جاورنا من أن اخلاقه حسنة، أو قبل لام علقت فعل قلب كعلمت أن الطالب المجتهد لنجاح، أو خبرا عن اسم عين على المختار نحو خالد انه شجاعة.

وفتحها اذا قدرت معه بمفرد، وذلك اذا وقعت موضع رفع، أو نصب بفعل، أو جر بحرف، أو اضافة نحو قوله تعالى: ﴿قَوْرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾، وبعدها المصدرية كلا افارقت ما ان أدبك عال، وبعده لو كلو انك استقمت لربحت، وبعده لولا كقوله تعالى ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾، وبعده حتى غير الابتدائية كعرفت فضل أبي بكر حتى أنه كان أول الخلفاء الراشدين، وبعده أما بالفتح والتخفيف نحو اما حقا نحو اما ان الحق مر، وبعده لا جرم كلا جرم أن الكسالى خائبون. وتؤل في هذه المواضع مع ما بعدها بمصدر مأخوذ من خبرها ان كان مشتقا، ومن الاستقرار ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا، ومن الكون المستفاد ان كان جامدا.

والاشهر انها فرع المكسورة، وقال بعض بالعكس، وبعض كل أصل برأسه.

شرح قولي في الأبتدا اكسر إلى وجوزوا بعد اذا

لان ثلاثة أحوال: أحدها ما يجب فيه كسر همزتها، وذلك اذا قدرت بالجملة. وذلك في مواضع: الأول أن تقع مبدوا بها نحو **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ**. وتدخل في هذه الواقعة بعد حيث فتكسر لانها لا تضاف الا إلى الجملة: نحو اجلس حيث أن زيدا مجالس، الثاني ان تقع جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم، الثالث أن تقع محكية بالقول نحو **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ**، الرابع أن تقع حالا نحو **كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ**. الخامس: أن تقع صلة نحو **وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَلًّا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ**، السادس: أن تقع قبل لام معلقة نحو **وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ**، السابع: أن تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه منطلق بناء على اجازة ذلك، وهو رأي البصريين، والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلا، فقولي في النظم (ينتقى) اشارة إلى هذا الخلاف، الحال الثاني ما يجب فيه الفتح، وذلك في مواضع، الأول اذا وقعت في موضع رفع بفعل بان تقع فاعلا نحو **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا** أي انزالنا، أو نائبه عنه نحو **قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ** بخلاف ما اذا وقعت في موضع رفع باسم، بان تكون خبر المبتدأ، فانها تكسر كما تقدم.

نعم تفتح أيضا اذا وقعت في موضع رفع بمعنى، أي بعامل معنوي بان تقع مبتدأ نحو **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً** وليست هذه الصورة في النظم، الثاني: اذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو **وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ اشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ**

بخلاف نحو حسبت زيدا انه قائم، فانها في موضع نصب لكنها خبر في  
 المعنى فتكسر، الثالث: اذا وقعت موضع جر بحرف نحو **ذَلِكَ بِأَنَّ**  
**اللَّهَ**، أو اضافة نحو **مِثْلَ مَا أَتَّكُمُ تَنْطِقُونَ**، الرابع: اذا وقعت بعد ما  
 الظرفية نحو لا اكلمك ما ان في السماء نجما، الخامس: أن تقع بعد لو  
 نحو **وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا**، السادس: ان تقع بعد لولا نحو **فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ**  
**مِنَ الْمُسَبِّحِينَ**، السابع: بعد حتى غير الابتدائية وهي العاطفة والجارّة،  
 نحو عرفت امورك حتى انك صالح، فان قدرتها عاطفة فان في موضع  
 النصب أو جارة ففي موضع الجر، اما الابتدائية فتكسر بعدها نحو  
 مرض زيد حتى انهم لا يرجونه، الثامن: بعد اما المخففة اذا كان بمعنى  
 حقا، فان كانت بمعنى الا الاستفتاحية كسرت بعدها، وورد بالوجهين  
 قولهم اما انك ذاهب فخرج على المعنيين، التاسع: بعد لا جرم قال  
 تعالى **لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ**، وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع  
 معموليها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها ان كان مشتقا، نحو  
 بلغني أنك منطلق، أي انطلاقك، ومن الاستقرار ان كان ظرفا أو  
 مجرورا، نحو بلغني أن زيدا عندك، أو في الدار أي استقراره، ومن  
 الكون أن كان اسما جامدا نحو بلغني أن هذا زيد، أي كونه زيدا، وقد  
 اختلف في ان المكسورة وان المفتوحة هل هما اصلان أو أحدهما فرع  
 على أقوال، أصحها أن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها، لان  
 الكلام مع المكسورة جملة غير مؤول بمفرد ومع المفتوحة مؤول  
 بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل

وجه اصل لكونه جملة من وجه ومفردا من وجه، ولان المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل، ولان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة، والمرجوع اليه بحذف اصل للمتوصل اليه بزيادة، ولان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التأكيد، والمفتوحة تفيد ما يتعلق ما بعدها بما قبلها، ولانها اشبه بالفعل، اذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة، ولانها مستقلة، والمفتوحة كبعض الاسم، اذ هي وما عملت فيه بتقديره، وقال قوم المفتوحة اصل المسورة، وقال آخرون كل واحدة اصل بنفسها، حكاهما أبو حيان.

\*\*\*

وجوزوا بعد اذا الفجأة فا	جزا واى وبين قولين وفى
وقسم لا لام بعد تذكر	واللام أصحب خبر اللذ تكسر
لا النفي والشرط وفعل كولى	ومع قد يلي وبالفصل صل
والاسم آخر ومعمول الخبر	وسطا وان تصل بهذي (ما) ندر
اعمالها وجاز في ليت ولا	فعل يليها مع ما فيما اعتلا

ويجوز الامر ان اذا صلح التقديران، وذلك اذا وقع بعد إذا المفاجأة نحو  
 اذا انه عبد القفا واللهازم، أو فاء الجزاء نحو من تفكر في مسؤوليته  
 عند الله فإنه على بصيرة في ما ابتغاه، وبعد أي المفسرة نحو يشير  
 إلي أي أن رأيي موافق لرأيك، وبين قولين وفاعلهما واحد نحو قولي  
 اني احمد الله، وبعد قسم بلا لام مع احد معموليها نحو اقسم بالله ان  
 الانصاف من أكابر الاوصاف. وتدخل اللام على خبر المكسورة الا اذا  
 دخلته أداة النفي أو الشرط أو كان فعلا ماضيا متصرفا بدون قد، وعلى  
 ضمير الفصل نحو أن هذا لهو القصص الحق، وعلى اسمها مؤخرا نحو  
 ان من الشعر لحكمة، وعلى معمول الخبر متوسطا بينه وبين الاسم  
 ظرفا أو مجرورا نحو انني لبك واثق. وتلحقها ما فيندر اعمالها ويبطل  
 اختصاصها بالجملة الاسمية، الا ليت فهي باقية على عملها واختصاصها  
 بها على المعتمد..

=====

شرح قولي وجوزوا بعد اذا (الى) وخففت فقل الأعمال  
 الحال الثالث ما يجوز فيه الامران، فباعتبار تقديرها جملة يكسر،  
 وباعتبار تقديرها مصدرا يفتح، وذلك في مواضع: الأول بعد اذا الفجائية  
 كقوله:

(<sup>1</sup>) وكنث أرى زيدا كما قيل سيداً      اذا أنه عبدُ القفا واللهازمِ

(<sup>1</sup>) الشاهد فيه قوله (اذا انه) حيث يجوز في (ان) الفتح والكسر، أما الفتح فعلى  
 تقديرها مع معموليها بالمفرد الذي هو المصدر، أما الكسر فتقديرها مع معموليها  
 جملة وهي في ابتدائها، وهذا البيت من شواهد سيبويه.

روى بالكسر على عدم التأويل بالمصدر، وبالفتح على معنى إذا عبوديته حاصلة، الثاني بعد فاء الجزاء نحو قوله تعالى **مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ** قرىء بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على معنى فالفجران حاصل. الثالث بعد أي المفسرة. الرابع إذا وقعت خبرا عن قول، وخبرها قول، وفاءل القولين واحد، نحو أول ما أقول، أو أول قلبي، اني أحمدُ الله، فالكسر على عدم التأويل، والفتح على تقدير حمد الله. الخامس بعد القسم ان لم يكن مع أحد معموليها اللام، نحو حلفت بالله انك ذاهب، وتدخل اللام بعد ان المكسورة على خبرها المؤخر عن الاسم، نحو **وَإِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ فَضِلٌّ** بشرط أن لا يكون منفيا، ولا أداة شرط، ولا فعلا ماضيا متصرفا خاليا عن قد، فلا يقال ان زيدا للم يقيم. ولا أن زيدا لأن اكرمني اكرمته. ولا أن زيدا لقام او لولى. فان كان الخبر فعلا مضارعا دخلت عليه، نحو ان زيدا ليقوم، وكذا اذا كان ماضيا جامدا نحو ان زيدا لنعم الرجل، وكذا واذا كان متصرفا مقترنا بقد، نحو ان زيدا لقد قام، وتدخل اللام على ضمير الفصيل، نحو **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** وعلى الاسم مؤخرا عن الخبر وهو ظرف أو مجرور نحو (أن لك الأجر) وعلى معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور نحو أن زيدا لبك واثق، وانه لبحمد الله صالح. وقولي وان تصل بهذى ما ندر، معناه توصل ما بهذه الأحرف فيندر اعمالها، ويكثر اهمالها، نحو **إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ** **إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ** الا ليت فيجوز فيها الأمران على السواء، وروى بالوجين قول الشاعر:

(1) قالت ألا ليتما هَذَا الحمامُ لنا

واذا اتصلت ليت بما، فهي باقية على اختصاصها بالاسماء على الأشهر ونقل الصفار عن البصريين ان ليتما تليها الجملة الفعلية، قال أبو حيان: لكن الاخفش على سعة حفظه قال: انه لم يسمع قط ليتما يقوم زيد.

\*\*\*

واللامَ الزمَ مهملاً ان لم يبن	وخفت فقلّ الأعمال بان
في غالبٍ ولو مضارعاً يفي	وأولها الناسخ ذا تصرف
في مضمراً ولو لغير الشأن عن	وخفت فجاء الأعمال بان
فعلاً لغير طلبٍ مصرفاً	وجملة خبرها فان وفي

---

(1) تمامه:

إلى حمامتنا ونصفه فقد

فانه يروى بنصب (الحمام) ورفعته ؛ فاما النصب فعلى اعمال ليت في اسم الإشارة والحمام بدل منه، واما الرفع فعلى اهمال ليت، والبيت للنابعة.



يقرن غالباً بقد أو نفى أو

جلوا<sup>(1)</sup>

وخففت كأن فالاسم كان

ومن يخفف عل لكن وهن

وتخفف المكسورة، فيبطل اختصاصها بالجملة الاسمية، وتهمل كثيراً، وتلزم ثاني معموليها اللام للتمييز عن النافية ما لم تكن قرينة: نحو **وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ** ويغلب إيلاؤها فعلاً ناسخاً متصرفاً ماضياً كما مر أو مضارعاً نحو **يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ** وتخفف المفتوحة، فتعمل عند الجمهور في ضمير ولو لغير الشأن، ولذا قدر سيوبه (أن يا إبراهيم) بانك يا إبراهيم، ولا يكون خبرها إلا جملة اسمية مجردة مصدرة بمبتدأ أو خبر، أو مقرونة بلا كعلمت أن لا اله الا هو أو برب نحو:

تيقنت أن رب امرئ خيل خائناً أمين

أو فعلية فان كان فعلها جامداً أو دعاء لم يقترن بشيء، أو متصرفاً غير دعاء اقترن غالباً بقد، أو بحرف نفى، أو تنفيس، أو بلو، ونذر خلوه عنها. وتخفف كأن واسمه ضمير كما في أن ولا تخفف لعل ولكن ومن خففهما خفف.

=====

شرح قولي وخففت فقل الاعمال (إلى) كان لا في النكرات  
تخفف ان المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب

<sup>(1)</sup> حكوا نسخة.

اهمالها، وقد تعمل علي قلة، واذا اهملت لزمت اللام في ثاني الجزئين بعدها، فرقا بينها وبين أن النافية، لالتباسها حينئذ بها، نحو ان زيد لقائم فان أمن الالتباس لم تلزم، كقول الشاعر:

(1) أنا ابنُ أباةٍ الضيمِ من آلٍ      وإن مالِكُ كانتُ كرامَ المعادينِ

لأن المقصود هنا المدح ولو كانت ان نافية لكان هجوا، ولا يلي المخففة في الغالب من الافعال الا ما كان متصرفا ناسخا، سواء كان ماضيا أو مضارعا، نحو **وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً** **وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ** **وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ** **وَإِنْ تَنْظُرُكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ**. وزعم ابن مالك أنه لا يليها الا الماضي، وان ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه، قال أبو حيان: وليس بصحيح، ولا اعلم له موافقا انتهى. فلذلك قلت في النظم (ولو مضارعا يفي) وندر ايلائها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود (ان لبثم ل قليلا) وقول الشاعر:

(1) الشاهد فيه قوله (وان مالِكُ كانتُ كرام) حيث لم يزد اللام في خبر ان المخففة من الثقيلة، ووجود اللام هذه غير لازمة مع أمن اللبس كما ههنا، والبيت للطرماح بن الحكيم.

(1) شِلْتُ يَمِينَكَ أَنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

وتخفف أيضا أن المفتوحة، ومذهب الجمهور جواز اعمالها حينئذ في مضمّر، لا في ظاهر، ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن، كما زعم بعض المغاربة، بل اذا امكن عوده الى حاضر أو غائب معلوم كان أولى، ولذا قدر سيبويه في **﴿أَنْ يَأْإِزَاهِيْمُ قَدْ صَدَّقَتْ الرُّؤْيَا﴾** أنك. ولا يكون خبرها مفردا بل جملة، اما اسمية مجردة صدرها المبتدأ، نحو **﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** أي الخبر كقوله:

(2) أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

أو مقرونة بلا نحو (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) أو فعلية، فان كان يفعلها جامدا أو دعاء لم نحتج إلى إقتران شيء، نحو **﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾**

---

(1) تمامه:

حلت عليك عقوبة المتعمد

الشاهد فيه قوله (ان قتلت) حيث ولى (ان) المخففة من الثقيلة فعل ماضي غير ناسخ وهو شاذ، والبيت لعاتكة بنت زيد.

(2) صدره:

في فتية كسيوف الهند قد علموا

الشاهد فيه (ان هالك كل من) حيث جاء خبر أن المخففة المحذوفة الاسم جملة اسمية مجردة صدرها الخبر وهو (هالك) لانه خبر مقدم و(كل) مبتدأ مؤخر، والبيت للاعشى.

﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾ وَالْخَامِسَةَ أَنْ عَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴿وإن كان متصرفاً غير دعاء اقترن غالباً بقدر نحو ﴿وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا﴾ أو بنفي نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ أَلَنْ تَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ أو بحرف تنفيس نحو (علم أن سيكون منكم مرضى) أو بلو نحو (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَحْيَيْنَاهُمْ) ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾ وِربَّ نحو:

(1) تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيَلُ أَمِينٌ وَخَوَانٍ يَخَالُ أَمِيناً

أو بأداة شرط نحو ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ وندر خلوها من جميع ما ذكر كقوله:

(2) علموا أن يؤملون فجادوا وكذا ندر اعمالها في بارز كقوله:

(1) الشاهد فيه قوله (أن رب) حيث جاء خبر ان المخففة من الثقيلة جملة مقرونة برب وهذا جائز لأن وجود رب مسوغ.

(2) تمامه:

قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

الشاهد فيه قوله (ان يؤملون) حيث جاء: خبر ان المخففة من الثقيلة جملة صدرها فعل متصرف غير دعاء وغير مقترن بما ذكر وهو نادر، والبيت لزهير.

(1) فلو أنك في يوم الرخاء سألتني

ويخفف كأنّ وأعمالها كإعمال أن إذا خفت، فالمشهور جوازه في المضمّر إلا في البارز، ولا يلزم أيضا أن يكون ضمير الشأن، كما في أن، وتزيد عليها بجواز كون خبرها مفردا كقوله:

(2) كأنّ ظبيّة تعطوا الى وارق السلم

في رواية من رفع، ولا تخفف لعل ولكن وذهب الفارسي إلى أن لعل تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفا، وذهب يونس إلى أن لكن تخفف وتعمل قياسا على أن وأن وكأن.

---

(1) تمامه:

طلاقك لم أبخل وانت صديق  
الشاهد فيه (أنك) حيث جاء اسم أن المخففة من الثقيل ضميرا بارزا وهو نادر،  
ولم أعر على قائله.

(2) صدره:

ويوما موافينا بوجه مقسم  
الشاهد فيه (كان ظبيّة) ظبيّة خبر كأن وجملة تعطوا صفتها واسمها ضمير المرأة  
لان الخبر مفرد، وكان مخففة كأن، والبيت لكعب بن أرقم اليشكري.

# لا العاملة عمل ان

كأنَّ لا في النكراتِ انَّ ولى	نفيًا بها عامًا ولمَّ ينفصلِ
فأنصبَ مضافاً أو شبهه ومَرَّ	ما ينبني وأول بالرفع الخبر
وواجب تأخيرهُ لو ظرفاً	والحكمُ باقي مع همزٍ يلفى
وللدليلِ شاعَ حذفُ الخبرِ	ومنْ يجرهُ مطلقاً لا تنصرِ

لا العاملة عمل أنَّ أو لا النافية للجنس

تعمل، لا، كأنَّ المكسورة المشددة، بشرط أن تكون نافية للجنس نصا في العموم خالية عن الجار، ومعمولاها نكرتين؛ واسمها متصلا بها، فان كان مفردا ركب معها، وبنى على الفتح أو نائبه لتضمن معنى من الجنسية. والخبر: حينئذ مرفوع بالإسم، والاسم مرفوع محلا بالابتداء عند سبويه، وبلا، عند الاخفش كنصب الاسم في المحل، أو مضافا أو شبهه، نصب بلا كما أن رفع الخبر بها حينئذ بالاجماع، ويجب تأخره، ولو كان ظرفا أو مجرورا. واذا دخلت عليها همزة الاستفهام فحكمها باق. وشاع حذف الخبر للدليل عند الحجازيين، ووجب عند تميم، ومن أجازَه مطلقا فلا تنصر قوله.

=====

شرح قولي كأنَّ لا في النكرات الى ينصب فعل القلب

تعمل لا عمل ان الحاقا بها بشروط الاول، أن يكون مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة باجماع البصريين، الثاني أن لا يفصل بين لا والنكرة بشيء، فان فصل تعين الرفع، نحو **لَا فِيهَا غَوْلٌ** الثالث أن يقصد بها النفي العام، فان لم يقصد العموم، فتارة تلغى وتارة تعمل عمل ليس، فإذا اجتمعت الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر، لكن انما يظهر نصب الاسم اذا كان مضافا، نحو لا صاحب بر ممقوت، أو شبيهها به بان يكون عاملا في ما بعده عمل الفعل نحو لا حسنا فعله مذموم ولا طالعا جبلا حاضر، ولا راغبا في الشر محمود، فان كان مفردا اي غير مضاف ولا شبيهه، ركب معها وبنى كما تقدم شرحه في باب المعرب والمبني. والاجماع على أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، ويجب تنكيره أيضا كالاسم، وتأخيرها عنها وعن الاسم، ولو كان ظرفا أو مجرورا لضعفها، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسم لا بخبر ولا باجنبي.

واذا دخلت همزة الاستفهام على لا، لم يتغير حكمها نحو:

(1) ألا أصطبارَ لليلي أم لها جلدٌ (اذلاً الاقي الذي لاقاه أمثالي)

(1) الشاهد فيه قوله (الا اصطبار) حيث دخلت همزة الاستفهام المحض على (لا) النافية وبقي عملها ولم يتغير حكمها، والبيت لقيس بن الملوح.

ونحو:

(1) ألا طعانَ الا فرسانَ عاديةً (الا نجشؤكم حولَ التنايرِ)

ونحو:

(2) ألا أرعواءَ لمنْ ولتْ شبيبته (وآذنتْ بمشيبي بعده هرْمُ)

وحذف خبر هذا الباب أن علم غالب في لغة الحجاز، وملتزم في لغة تميم وطى، فلم يلفظوا بها أصلاً، نحو لا ضير ولا فوت، و(لا ضرر ولا ضرار) و(لا عدوى ولا طيرة)، ولا بأس، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (لا نحو) (لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله) وان لم يعلم بقرينة قالية أو حالية لم يجر الحذف عند احد، فضلاً عن أن يجب نحو (لا أحداً غير من الله) قال ابن مالك ومن نسب الى بني تميم التزام الحذف مطلقاً، فقد غلط، لان حذف خبر، لا دليل عليه، يلزم منه عدم الفائدة،

(1) الشاهد فيه (الإطعان الأفرسان) حيث دخلت همزة الاستفهام التوبيخي على (لا) النافية وبقي عملها كما كان، والبيت لحسان بن ثابت.

(2) الشاهد فيه قوله (ألا ارعواء) حيث دخلت همزة الاستفهام التوبيخي على (لا) النافية وبقي عملها (ارعوى): أي انكف عن الشيء (ولت) أدبرت (الشبيبة) الشباب، ولم أعثر على قائله.



والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه، يشير الى  
الزمخشري والجزولي حيث نقلوا عن بني تميم أنهم يحذفون خبر لا  
مطلقا على سبيل اللزوم، وهذا معنى قولي ومن يجزه مطلقا لا تنصر.

\*\*\*

## ظن وأخواتها

أعنى رأي خال علمتُ وجدا	ينصبُ فعلُ القلبِ جزئي ابتدا
عدَّ تعلمُ هبَّ والحقُّ صيرا	حجا زعمتُ أجعلُ حسبتُ ودرى
وهبَ جامداً تركتُ تخذا	أصارَ واجعل ردَّ ثمَّ اتخذا
وانَّ والمعمولُ سدثُ عنهما	مدخولها ككان أو ما أستفهما
والثاني كالثاني لكان عهدا	وسبقُ هذينِ كما في الابتدا
لغيرِ ماضٍ ما له وما خلا	وهبَ تعلمُ جامدانِ وأجعلا
وفي أخيرِ دونَ حشوٍ جودا	زينِ فألغِ جائزاً لا في ابتدا
وانْ ولا وما حوى مُستفهما	والزمِ التعليقَ قبلَ نفي ما
لامِ يمينٍ لابنِ مالكٍ ولو	ولامِ الابتداءِ أو لعلَّ أو
مع اتحادٍ مضمراً موصولا	وجوزوا الفاعلَ والمفعولا

وَأَلْحَقُوا فِي ذَا بِي رَأْيِ الْحَلَمِ      وَبَصِرٍ فَقَدْ وَجَدْتُ مَعِ عَدَمِ  
لِوَاحِدٍ ظَنُّ التَّهْمِ كَعَلَمٍ      عَرَفٍ وَلاَثْنَيْنِ رَأْيِ فِي الْحَلَمِ  
وَحَذَفُ مَفْعُولٍ أَوْ اثْنَيْنِ بِلَا      قَرِينَةٍ حَظَرٌ وَمَعَهَا حَلَا  
أَفْعَالُ الْقُلُوبِ

منها ما يستعمل لليقين، ومنها ما يستعمل للظن، ومنها ما يستعمل  
لكليهما، فالاول علم، ووجد، ودرى، وتعلم بمعنى اعلم أمراً، والثاني -  
حجا، وزعم، وجعل، وعد، وهب أمراً، والثالث - ظن، ورأى، وخال،  
وحسب. ويلحق بها أفعال تدل على تحويل المبتدأ الى الخبر، وهي  
صير، واصار، المنقولان من صار الناقصة بالتضعيف والهمزة، وجعل،  
ورد، واتخذ، كاجتمع، واتخذ كعلم، ووهب كضرب، وترك، ومدخولها  
كمدخل كان، أو اسم استفهام ويقدم تقول ايهم علمت كسلان. وتسد  
عن المعمولين أن المشددة المفتوحة ومعمولاها: كعلمت أن الصبر  
نافع، وحكم مدخولها كحكمه قبل النسخ، فالاصل تقديم الاول، ويجوز  
تأخيرها، وقد يجب هذا أو ذاك بما مر هناك. وما عدا هب وتعلم  
متصرف، ولغير الماضي ما له من العمل، ويختص بجواز الالغاء: وهو  
ابطال لفظاً ومحلاً، إذا لم يقع اولاً، وللمتأخر اولى، وبوجوب التعليق:  
وهو ابطاله لفظاً فقط لمانع من العمل، كوقوعه قبل النفي، بما، ولا،  
وان،

أو قبل أداة الاستفهام، أو لام الابتداء، وقبل لعل عند الفارسي، ولام اليمين، ولو الشرطية عند ابن مالك. ويختص أيضا بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى: نحو علمتني ضعيفا جدا. وألحق بها في هذا الحكم، رأى النومية، والبصرية بكثرة، وفقد، ووجد، وعدم، بقلّة، حكى الفراء: فقدتني، ووجدتني، وعدمتني، كما الحقوا برأى الحلمية رأى الحلمية في نصب المبتدأ والخبر على المفعولية، وإذا استعمل الظن في التهمة والعلم في المعرفة، اقتصرّا على مفعول واحد، ويجوز حذف مفعوليهما أو أحدهما لدليل، ويمتنع بدونه هذا.

=====

### ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

شرح قولي ينصب فعل القلب الى يحكى بقول وفروعه من نواسخ المبتدأ والخبر هذه الأفعال، فتنصبهما مفعولين وهي أربعة أنواع: الاول ما دل على ظن في الخبر، وهو خمسة أفعال: أحدها حجا والمضارع يحجو، قال:

(<sup>1</sup>) قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو  
أَخَاثَةً (حتى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مَلَمَاتٌ)

<sup>1</sup> الشاهد فيه قوله (أحجو أبا عمر أخا) حيث استعمل المضارع من (حجا) بمعنى ظن ونصب به مفعولين الأول (أبا عمر) والثاني (أخا: ثقة) وقال العيني لم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى المفعولين غير ابن مالك، والبيت لتميم بن مقبل.

أي أظن. ثانيها زعم بمعنى اعتقد كقوله:

(1) زعمتني شيخاً ولستُ بشيخٍ (انما الشيخُ من يدُبُ ديباً)

ثالثها جعل بمعنى اعتقد نحو **وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ**  
**إِنَّا نَآءٍ** أي اعتقدوهم. رابعها عد كقوله:

(2) فلا تعددِ المولى شريكك في الغنى

أي لا تظن. خامسها هب كقوله:

(3) والّا فهبني امرءً هالكاً

---

(1) الشاهد فيه قوله (زعمتني) حيث جاء زعم بمعنى ظن لذلك نصب مفعولين أحدهما الضمير المتصل وثانيهما شيخاً، والبيت لأبي أمية الحنفي.

(2) تمامه: ولكنما المولى شريكك في العدم

الشاهد فيه (تعدد المولى شريكك) حيث استعمل عد استعمال ظن على مذهب الكوفيين (فالمولى) المفعول الأول (وشريكك) المفعول الثاني، والبيت لنعمان بن بشير الصحابي.

(3) صدره:

فقلت آجرني أبا خالد

الشاهد فيه قوله (فهبني امرأً) حيث جاء (هب) بمعنى ظن فنصب المفعولين أحدهما ضمير المتكلم والمفعول الثاني (امراً)، والبيت لابن الهمام السلولي.

أي ظني.

النوع الثاني ما دل على يقين، وهو أربعة أفعال: أحدهما علم نحو **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ** ثانيها وجد نحو **وَإِنْ وَجَدْتَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ** ثالثها تعلم بمعنى اعلم كقوله:

(1) تعلم شفاء النفس قهر عدوها

(فبالغ بلطف في التحيل

ورابعها درى بمعنى علم كقوله:

(2) دريت الوفي العهد يا عرو

(فان اغتباطا بالوفاء حميد)

فان غلب  
النوع الثالث ما استعمل في الأمرين الظن واليقين وهو أيضا أربعة: أحدها ظن فمن استعملها بمعنى الظن (ان نظن الا ظنا) و**وَمَا تَحْنُ بِمُسْتَيَقِينَ** وبمعنى اليقين **الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم** ثانيها

(1) الشاهد فيه قوله (تعلم) حيث جاء بمعنى اعلم فنصب مفعولين المفعول الأول (شفاء النفس) والمفعول الثاني (قهر عدوها)، والبيت لزياد بن يسار.

(2) الشاهد فيه قوله (دريت) حيث جاء درى بمعنى علم فدريت مبني للمجهول، فالتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، و(الوفى) مفعوله الثاني (الغبطة) هو ان يتمنى ان يكون حاله مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه، فان أراد زوالها كان حسدا.

رأى قال تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ أي يظنونه ﴿وَتَرَاهُ قَرِيبًا﴾ أي نعلمه  
ثالثها خال يخال فمن الظن قوله:

(1) أَخَالِكَ أَنْ لَمْ تَغْضُضْ الطَّرْفَ ذَا هَوَى

ومن اليقين قوله:

(2) دَعَانِي الْعَوَانِي عَمَهَنَ وَخَلَّتْنِي      لِي اسْمُ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

رابعها حسب فمن الظن (ويحسبون أنهم على شيء) ومن اليقين  
قوله:

---

(1) تمامه:

يسومك ما لا يستطاع من الوجد

الشاهد فيه قوله (أخالك ذا هوى) حيث جاء خال بمعنى ظن فنصب مفعولين  
فالكاف مفعوله الأول و(ذا هوى) مفعوله الثاني ؛ (وان لم تغضض الطرف)  
شرط جوابه محذوف دل عليه أخالك المتقدم.

(2) الشاهد فيه قوله (وخلتني) حيث جاء بمعنى تيقنت ونصب مفعولين، المفعول  
الأول ياء المتكلم، والمفعول الثاني جملة المبتدأ والخبر، وفي البيت شاهد آخر  
حيث جاء المفعول الأول مع الفاعل ضميرين متصلين لمسمى واحد، وهو خاص  
بأفعال القلوب، والبيت لنمر بن تولب.

(1) حسبْتُ التقى والجودَ خيرَ رباحاً اذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلاً

النوع الرابع ما دل على تحويل وهو ثمانية أفعال صير واصار المنقولان من صار احدى اخوات كان بالتضعيف والهمزة قال:

(2) فصيروا مثلَ كعصفٍ مأكولٍ

وجعل بمعنى صير نحو **فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْشُورًا** ورد نحو **لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا** واتخذ وتخذ، قال تعالى **لَا تَتَّخِذْ عَلَيْهِ أَجْرًا** وفي قراءة (لتخذت) وقال تعالى **وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا** ووهب حكى ابن الأعرابي وهبني الله فداءك أي صيرني، ولا يستعمل منها بمعنى صير الا الماضي فقط. وترك كقوله:

(1) الشاهد فيه قوله (حسبت التقى) حيث جاء حسبت بمعنى تيقنت ونصب مفعولين مفعوله الأول (التقى) ومفعوله الثاني (خير)، والبيت للبيد بن ربيعة.

(2) صدره:

ولعبت طير بهم أبابيل

الشاهد فيه قوله (فصيروا) حيث جاء صير بالتشديد من أفعال القلوب، ونصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، الواو مفعوله الأول في موضع رفع نائب عن الفاعل (ومثل) مفعوله الثاني، ويأتي البيت مرة ثانية في حرف الجر، والبيت لرؤبه.



(1) وربيته حتى اذا ما تركته أخت واستغنى عن المسيح شاربهُ

وما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال، وما لا فلا، الا المبتدأ المشتمل على الاستفهام، نحو أيهم أفضل، وغلّام من عندك، فانه لا تدخل عليه كان، لان الاستفهام له الصدر، فلا يؤخر، وتدخل عليه هذه الأفعال، ويقدم عليها نحو أيهم ظننت افضل، وغلّام من ظننت عندك ويد من المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولاها، نحو ظننت ان زيدا قائم **﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة.

وحكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير، كما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال، فالاصل تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني، ويجوز عكسه، وقد يجب الأصل، في نحو ظننت زيدا صديقك، وقد يجب خلافه، في نحو ما ظننت بخيلا الا زيدا، واسباب الوجوب في الشقين معروفة من باب الابتداء، وللمفعول الثاني هنا من الأقسام والاحوال ما لخبر كان، وذلك معروف من هناك.

وافعال هذا الباب كلها تتصرف، الا هب وتعلم، فانهما جامدان لم

(1) الشاهد فيه قوله (تركته أخت القوم)، حيث نصب ترك مفعولين ؛ لانه بمعنى صير، ضمير الغائب مفعوله الأول و(أخت القوم) مفعوله الثاني، والبيت لفرعان بن الأعرف.

يستعمل منهما سوى الامر، لا ماضي ولا مضارع ولا وصف، ولا امر باللام، ولتصاريها من العمل ما لها، ويختص المتصرف من الأفعال القلبية وهي ما عدا هب وتعلم من الانواع الثلاثة بالالغاء، وهو ترك العمل لمانع لفظا ومحلا، وانما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين، نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم، والجمهور على انه على سبيل التخيير، لا اللزوم، فلك الالغاء والاعمال، ثم الالغاء عند التأخر أولى من الأعمال، وفي التوسط خلاف، قيل اعماله أولى لان الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي، وقيل هما سواء، لانه عادل قوته تأخير، فضعف لذلك، فقاوم الابتداء بالتقديم. اما اذا تصدر الفعل فلا يجوز فيه الالغاء عند البصريين، وتاولوا ما ورد مما يوهم ذلك.

ويختص أيضا المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق، وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع، ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب لان محلها نصب.

والموانع كون أحد المفعولين اسم استفهام: نحو علمت انهم قائم، **لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى** أو مضافا اليه نحو علمت ابو من زيد، أو مدخولا لاداته نحو علمت ازيد قائم ام عمرو، أو مدخولا لما النافية، نحو **وَوَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِصٍ** **لَقَدْ عَلِمْتْ مَا هَؤُلَاءِ يَتَّبِعُونَ** أو لإن النافية، نحو **وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِئْسَ إِلَّا قَلِيلًا** وللا النافية نحو لا يقوم زيد أو لام الابتداء نحو **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ**

ووجه المنع في الجميع أن لها صدر الكلام، فلا يعمل ما قبلها في ما بعدها، وعد الفارسي من المعلقة لعل، ووافقه أبو حيان، نحو **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي** **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ** وعد ابن مالك منها لام القسم، نحو:

(1) ولقد علمت لتأتين منيتي أن المنايا لا تطيش سهامها

قال أبو حيان ولم يذكرها أكثر أصحابنا، بل صرح ابن الدهان في الغرة بانها لا تعلق، وعد ابن مالك أيضا لو، كقوله:

(2) لقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

ويختص المتصرف أيضا من الأفعال القلبية بجواز أعماله في ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعلا والآخر مفعولا، نحو ظننتني رجلا، وزيد ظنه رجلا، وانت ظننتك رجلا، قال تعالى **أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى** قال الشاعر:

دعاني الغواني عمن وختني لي اسم فلا أدعى به وهو أول ( 180 )

(1) الشاهد فيه قوله (علمت لتأتيني) حيث علق الفعل (علمت) عن العمل في مفعوليه ؛ لأنه وقع بعده لام القسم، والبيت للبيد بن ربيعة.

(2) الشاهد فيه قوله (علم الأقوام لو ان) حيث علق الفعل (علم) عن العمل في مفعوليه ؛ لأنه وقع بعده لو، والبيت لحاتم الطائي.

وقال:

(1) قد كنت أحسبني كأغنى واحد

وقال:

(2) وجئت وما حسبتك أن تجينا

ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال، إذ لا يقال ضربتني ولا ضربتك، ولا زيد ضربه بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس، نحو اني ظلمت نفسي، نعم الحق با فعال هذا الباب في ذلك، رأى الحلمية والبصرية بكثرة، وفقد ووجد، وعدم بقلة، قال تعالى **إِنِّي أَرَانِي أَعْمَرُ** **حَمْرًا** وقال الشاعر:

---

(1) تمامه:

نزل المدينة عن زراعته فوم

الشاهد فيه قوله (أحسبني) حيث جاء الفاعل مع المفعول الاول ضميرين متصلين لمسمى واحد وهو ضمير المتكلم، هذا خاص بأفعال القلوب، والبيت لابي محجن الثقفي.

(2) صدره:

لسان السوء تهديه الينا

الشاهد فيه قوله (حسبتك) حيث جاء الفاعل والمفعول الاول ضميرين متصلين لمسمى واحد وهو ضمير المخاطب وهذا خاص بأفعال القلوب.

(1) ولقد أراني للرماح درية

وحكى الفراء فقدتني ووجدتني وعدمتني، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة، أما قوله:

(2) قد بث أحرسني وحدي

فشاذ إذ لم يمل أحرس نفسي، فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل، نحو ما ضربت إلا إياك، وإذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت لواحد، نحو ظننت زيدا، ومنه **﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِصَّيِّينٍ﴾** وكذا علم إذا كان بمعنى عرف يتعدى لواحد نحو **﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾** والحق العرب برأى العلمية رأي الحلمية فادخلها على المبتدأ والخبر ونصبوهما بها مفعولين اجراء لها مجراها من حيث أن كلا منهما ادراك بالباطن، وفي التنزيل **﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾** وقال الشاعر:

---

(1) تمامه:

من عن يميني تارة وأمامي

الشاهد فيه قوله (أراني) حيث جاء فاعل (أراني) مع مفعوله ضميرين متصلين لمسمى واحد، وهو ضمير المتكلم، وهذا ملحق بأفعال القلوب؛ لأن (رأى) بصرية، وذهب محمد محي الدين إلى أن (رأى) هنا علمية، والبيت لقطري بن الفجاءة الخارجي.

(2) تمامه:

ويمنعني صوت السباع به يصحن والهام

الشاهد فيه قوله: (أحرسني) حيث جاء فاعل (يحرسني) مع مفعوله ضميرين متصلين لمسمى واحد، وهو ضمير المتكلم، وهو شاذ لأنه ليس من أفعال القلوب ولا ملحق به، والبيت لنمر بن تولب.

(1) أراهم رفقتي حتى اذا ما تولّى الليلُ وأنخزلَ انخزالاً

وحذف المفعولين هنا لدليل جائز وفاقا كقوله:

(2) بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبه عاراً على وتحسب

أي وتحسب حبه عارا علي وكذا حذف احدهما لدليل جائز عند الجمهور كقوله:

(3) ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

أي واقعا أو حقا، واما لغير دليل فلا يجوز حذفهما عند الجمهور ولا حذف

---

(1) الشاهد فيه قوله (أراهم رفقتي) حيث نصب رأى مفعولين، الأول ضمير الغائب، والثاني (رفقتي) ورأى هنا بمعنى حلم: أي رأى في منامه، والبيت لعمر بن أحمـر الباهلي.

(2) الشاهد فيه قوله (وتحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سياق الكلام عليهما: أي (وتحسب حبه عارا)، والبيت لكميت بن زيد الاسدي.

(3) الشاهد فيه قوله (فلا تظني غيره) حيث حذف المفعول الثاني للاختصار، وهذا جائز عند جمهرة النحاة، والبيت لعنترة بن شداد.

احدهما بلا خلاف، لأن اصلهما المبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما.

\*\*\*

لأما بمعناه على القول الأجلّ	يحكي بقول وفروعه الجمل
أريد لفظه وفي غيرهما	وينصب المفرد مفعولاً وما
ولا تضاف ولا تصغر وأسلك <sup>(1)</sup>	مقدراً متمّ جملةً حكى
يفصل بمعمولٍ وظرفٍ وعزوا	لدى الفصح أن تلي استفهاماً أو
وكونه مضارع المخاطب	للأكثرين فصله بالأجنبيّ
قيل وأن باللام لا يعدى	قيل وحالاً والأنيّر ردّاً
وشدّ حذف في المقول فادر	وحذف قول من حديث البحر

مسئلة

إذا وقع بعد القول جملة حكيت باللفظ، وهو الأصل، أو بالمعنى

<sup>(1)</sup> وكتظن لسليم واسلك، نسخة.

وعلى التقديرين، فهي في موضع النصب على المفعولية، فإذا سمعت زيدا قال: عمرو كاتب تقول قال: زيد عمرو كاتب، ولا يلحق به في هذه ما بمعناه كالنداء والدعاء والوصية والوحي، وما أو همه مؤل بتقدير القول. أو مفرد فإن أدى معنى جملة، كالجملة، والكلام، والخبر، والحديث، والخطبة، والمقالة، والشعر، والقصيدة. أو أريد به مجرد لفظه كما في قوله تعالى **سَمِعْنَا قَتِي يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ**. أو كان مدلوله لفظا مفردا كقلت كلمة، أو مفردا أو لفظا فينصبه لفظا على المفعولية، والا فيحكى وجوبا بتقدير لفظ يتم الجملة كقول الشاعر:

إذا ذقت فاها قلت طعمٌ مدامةٍ  
أي طعمه طعم مدامة.

ثم القول الداخل على الجملة كما جاز الحكاية به، جاز أعماله فيها كظن، فقبيلة سليم لم يشترطوا شيئا في هذا، وهل يضمنونه معنى الظن؟ قولان، والجمهور اشترطوا معنى ظن، وكونه بصيغة مضارع المخاطب، وإيلائه أداة استفهام كقوله: على م تقول الرمح يثقل عاتقي. فإن فقد شرط منها تعينت الحكاية.

نعم استثنوا الفصل بالظرف أو المعمول مفعولا أو حالا قال أبو حيان: أو معمول معمول، وقيل: لا يضر الفصل مطلقا. واشترط ابن مالك في المضارع معنى الحال، ورده أثير الدين أبو حيان، والسهيلي أن لا يعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق لبعده عن معنى الظن. ثم إن الأعمال عند اجتماع الشرائط جائز، لا واجب. وقد يحذف القول ويبقى المقول



وهو كثير حتى قال الفارسي: حذف القول من قبيل حديث البحر (حدث ولا حرج).

=====

## مسئلة

شرح قولي يحكى بقول الى انصب باعلم

للقول وما تصرف منه استعمالات احديها أن تحكى بها الجمل نحو  
﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبْ ﴾  
﴿ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَيَّدَا كُنَّا تُرَابًا ﴾ الآية. ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾

(1) مقول لديهم لا زكى مالُ ذي بخل

والأصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى  
بالاجماع، فاذا قال زيد عمرو منطلق تقول قال زيد عمرو منطلق أو  
المنطلق عمرو وهل يلحق بالقول في ذلك معناد كناديت ودعوت  
وقرأت ووصيت؟ قولان أصحهما الا وهو مذهب البصريين، وتأولوا ما  
ورد مما يوهم ذلك نحو ﴿ وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ ﴾  
﴿ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرْ ﴾ على أن الجملة فيه محكية بقول مضمير للتصريح  
به في نحو قوله تعالى ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ ﴾ واختاره ابن مالك.

(1) الشاهد فيه (مقول... لا زكى) حيث جاء جملة، (لا زكى...) مقولا (لمقول) ولم  
اعثر على قائله ولا تتمته.

الثاني أن ينصب المفرد وهو نوعان: أحدهما المؤدى معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كقلت حديثاً وشعراً وخطبة ونصبه على المفعول به لأنه اسم للجملة، والجملة مبتدأ إذا حكيت في موضع المفعول به فكذا ما بمعناها، وقيل: على أنه نعت مصدر محذوف أي قولاً. وثانيهما المراد مجرد اللفظ وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو قلت كلمة، أما المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلا الحكاية على تقدير متم للجملة كقوله:

(1) إذا ذقتَ فاحاً قلتَ طعمُ مدامةٍ

أي طعمه طعم مدامة. الثالث أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً، يقولون: قلت زيدا قائماً، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية، واختلف هل يعملونه باقياً على معناه أولاً حتى يضمنونه معنى الظن؟ على قولين: اختار الأول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط، واختار الثاني ابن جني، وفي لغة جمهور العرب بشروط، تقدم الاستفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات واتصاله به، وكونه فعلاً مضارعاً لمخاطب كقوله:

---

(1) تمامه:

معتقة مما تجيء به التجر

الشاهد فيه قوله (قلت طعم مدامة) حيث إن القول المفرد غير المؤدى معنى الجملة ليس فيه إلا الحكاية على تقدير متم الجملة: أي طعمه طعم مدامة، والبيت لامرئ القيس.

(1) متى تقولُ القلصَ الرواسما يحملنَ أمَّ قاسمٍ وقاسماً

وقوله:

(2) على مَ تقولُ الرمح يثقلُ (إذا أنا لم أطعنُ إذ الخيلُ

فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية: بان لا يتقدم استفهام، أو يفصل بينه وبينه، نعم يستثنى الفصل بالظرف والمعمول مفعولا أو حالا كقوله:

(3) أبعدَ بعدِ تقولُ الدارَ جامعةً شملِي بهم أم دوامَ البعدِ

(1) الشاهد فيه قوله (تقول القلص) حيث جاء تقول بمعنى بمعنى تظن فنصب مفعولين المفعول (القلص) والمفعول الثاني (يحملن) وجاء (يدنين) بدل يحملن، والبيت لهدبه بن خشرم.

(2) الشاهد فيه قوله (تقول الرمح) حيث جاء تقول بمعنى تظن فنصب مفعولين المفعول الأول (الرمح) والمفعول الثاني (يثقل)، والبيت لعمر بن معد يكرب.

(3) الشاهد فيه قوله (تقول الدار) حيث جاء تقول في الموضعين بمعنى تظن فنصب مفعولين كما أنه وقع الفصل بين الاستفهام و(تقول) بالظرف وهو (بعد) وهو جائز وجاء بدل (دوام) (تقول) في بعض الروايات.

وقوله:

(1) أجهالاً تقولُ بني لويٍّ لعمرُ أبيك أم متجاهلينا

ونحوا أفي الدار تقول زيدا، وأغدا تقول هندا راحلة، قال أبو حيان: وكذا معمول المعمول نحو اهندا تقول زيدا ضاربا، وقيل لا يضر الفصل مطلقا، ولو بأجنبي نحو أنت تقول زيدا منطلقا، وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيويه والافخش، وكذا تتعين الحكاية في غير المضارع، والمضارع لغير المخاطب، وذكر ابن مالك لأعمال المضارع شرطا خامسا، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال، وانكره أبو حيان، وقال لم يذكره غيره، وهو معنى قولي والاثير ردا، لان لقب ابي حيان اثير الدين، وشرط السهيلي أن لا يعدى الفعل باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق، لانه حينئذ يبعد عن معنى الظن لان الظن من فعل القلب وهذا قول مسموع، واذا اجتمعت الشروط فالاعمال جائز لا واجب، فتجوز الحكاية أيضا، مراعاة للأصل، نحو اتقول زيد منطلق، وكذا أعماله مطلقا في لغة بني سليم جائز لا واجب.

وقد يحذف القول دون المحكى به، وهو كثير حتى قال بعضهم أظنه

(1) الشاهد فيه (اجمالا تقول) حيث وقع الفصل بين همزة الاستفهام وتقول بمفعوله الثاني وهو (جهالا)، والبيت لكميت بن زيد الاسدي.

الفارسي حذف القول من حديث البحر حدث ولا حرج، ومنه قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ أي فيقال لهم اكفرتم، وقد يحذف المحكى بالقول استغناء عنه بالقول كقوله:  
(1) لنحن الأولى قلتم فاني ملئتم برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا  
أي قلتم نقاتلهم، وهو معنى قولي وقل حذف في المقول فادر.

---

(1) الشاهد فيه قوله (قلتم) حيث استغنى بذكر القول عن المحكى به لظهوره، أي قلتم نقاتلهم أو نغلبهم.

# اعلم واخواتها

انصب باعلم ثلاثاً وأرى	أخبر نبأ حدث أنبا خبرا
لثاني والثالث من ذي ما انتمى	حذفاً والغاء إلى اثني علما
إذ لا دليل يحذف الأول أو	ما بعده فهكذا الجلُّ رأوا

الأفعال المعتدية إلى ثلاثة مفاعيل

كما يتعدى اللازم الى مفعول واحد بالهمزة أو التضعيف، والمتعدى إلى واحد الى مفعولين بهما، يتعدى المتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة بهما، والمجمع عليه من هذا النوع، أعلم وأرى نحو اعلمت التلميذ النحو نافعا، والمفعول الاول فاعل في باب علم، والأخيران مفعولاه، فلهما هنا ما لهما هناك. وزاد سيبويه نباء. وابن هشام انبا. والكوفيون حدث. والفراء خبر واخبر. ويجوز حذف هذه المفاعيل كلها، أو بعضها لدليل، وأما بدونه ففيه خلاف، والاكثرون على جواز حذف الأول بشرط بقاء الآخرين والآخرين بشرط بقاء الأول.

=====

اعلم واخواتها

شرح قولي انصب باعلم ثلاثا إلى الفاعل اللذ فرغ العامل له

تدخل الهمزة المسماة بهمزة النقل وهمزة التعدية على علم ورأى المتعديين لمفعولين فتعديهما إلى ثلاثة مفاعيل، أولها الذي كان فاعلاً، وذلك أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به نحو اعلم بكر زيدا عمراً قائماً، وأريت عمراً زيدا كريماً، وللثاني والثالث من هذه المفاعيل، ما كان لهما في باب علم ورأى، من جواز الإلغاء والتعليق وغيرهما ومن الغائهما. ما حكى: البركة أعلمنا الله مع الأكابر وقول الشاعر:

(1) وأنت أراني الله أمتع عاصمٍ

ويجوز حذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها، لدليل كقولك: لمن قال أعلمت زيدا عمراً قائماً، أعلمت، وأما الحذف لغير دليل ففيه مذاهب: أحدها وعليه الأكثرون ورجحه ابن مالك يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين، أو الآخرين بشرط ذكر الأول، كقوله: أعلمت كبشك سميناً، بحذف المعلم أو أعلمت زيدا، بحذف الثاني والثالث، إذ لم يخل الكلام من الفائدة بذكر المعلم به في الصورة الأولى، والمعلم في الصورة الثانية. والثاني لا يجوز حذف الأول، ولا الاقتصار عليه وحذف الآخرين، بل لا بد من الثلاثة إلا الأول كالفاعل فلا يحذف والآخران

---

(1) تمامه:

وأرأف مستكف وأسمح واهب  
الشاهد فيه قوله (أراني) حيث ألغيت أرى لتوسطها بين المبتدأ وخبره فأنت مبتدأ وامنع خبره.

كهما في باب ظن، ورجحه ابن عصفور. والثالث يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الأخيرين، ولا يجوز حذف الأخيرين دون الأول، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الأخيرين، ولا حذف أحد الأخيرين فقط، ورجحه الشلوبيين. والرابع يجوز حذف الأخيرين فقط لانهما في حكم مفعولى ظن، ولا يجوز حذف الاول لانه في حكم الفاعل، واختاره ابن القواس. ثم المجمع على تعديته إلى ثلاثة مفاعيل، أعلم وأرى وزاد سيبويه نبأ كقوله:

(1) ونبأْتُ قيساً ولمْ أبلُهُ كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنِ

وزاد الفراء في معانيه اخبر وخبر بالتشديد كقوله:

(2) وما عليكِ اذا أخبرتني دنفاً

وقوله:

---

(1) الشاهد فيه (نبأت قيساً) حيث تتعدى نبأ إلى ثلاثة مفاعيل والبيت للاعشى وفي شواهد ابن عقيل جاء أنبئت بدل نبأت.

(2) تمامه:

وغاب بعلك يوماً - أن تعوديني

الشاهد فيه قوله (أخبرتني دنفاً) حيث اعلم أخبر في ثلاثة مفاعيل الأول نائب الفاعل والثاني ياء المتكلم والثالث (دنفاً).



(1) وخبرْتُ سوداء القلوبِ مريضةً  
وزاد الكوفيون وتبعهم المتأخرون حدث كقوله:  
(2) فمنْ حدِ دثمتوه له علينا العلائُ  
وزاد ابن هشام اللخمي انبأ.

---

(1) تمامه:

فأقبلت من أهلي بمصر أعودها  
الشاهد فيه قوله (خبرت سوداء القلوب مريضة) حيث اعمل (خبر) في ثلاثة  
مفاعيل احدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل والثاني قوله سوداء والثالث قوله  
مريضة، والبيت لعوام بن عقبة.  
(2) صدره:

أو منعتم ما تسألون  
الشاهد فيه قوله (حدثتموه) حيث عمل (حدث) في ثلاثة مفاعيل احدها نائب  
الفاعل والثاني هاء الغائب والثالث جملة له علينا الولاء في رواية، والبيت لحارث  
بن حلزة اليشكري.

## الفاعل

الفاعلُ اللدُّ فرغَ العاملُ له	لكونه قامَ بهِ أو حصله
والتزموا تأخيرهُ وذكرهُ	فانْ خلا فالمضمَر الزم ستره
والحذفَ معَ عامله والمصدر	والفعلِ في التأكيد لا تستنكرِ
وجرهُ بزائدِ الباءِ وفي	ومنْ وشاعَ زائدُ الباءِ في كفى

### الفاعل

الفاعل: ما فرغ العامل للاسناد اليه والعمل فيه على جهة صدوره منه: كنقش أو قيامه به: كارتعش، ولزم ذكره وتأخره وجواز استتاره، فلا يحذف الا مع عامله كما في قولك: نعم لمن قال أقام فلان، أو مع المصدر كما في قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾، أو فعل جماعة الذكور أو المؤنث المخاطبة الموكدين بالنون كقوله تعالى: ﴿لَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾. وحكمه الرفع، وقد يجر بالباء الزائدة، وغالبها بعهد كفى نحو ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، ومن في الكلام المنفى نحو ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ﴾، وقد يجر باللام الزائدة كما في ﴿هِيَاهُ هِيَاهُ لِمَا تُوعَدُونَ﴾.

شرح قولي الفاعل اللذ فرغ العامل له الى وفعله ان يك فاعل  
لما كان الكلام، ينعقد من مبتدأ وخبر، ينشأ عنه نواسخ. ومن فعل  
وفاعل وينشأ عنه النائب عن الفاعل، انحصرت العمد في ذلك، وقد تم  
الكلام عن النوع الاول بما ينشأ عنه، وهذا هو النوع الثاني. فالفاعل: ما  
اسند اليه عامل مفرغ له على جهة قيامه به أو وقوعه منه، فالعامل  
يشمل الفعل نحو قام زيد، وما ضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل  
والصفة المشبهة والأمثلة واسم التفضيل والظرف والمجرور، والمفرغ  
يخرج نحو **وَاسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**...، وقولنا على جهة وقوعه:  
كضرب زيد، أو قيامه به كمات زيد.

ويجب تأخير الفاعل عن عامله، فلا يجوز تقديمه عليه، وهذا مذهب  
البصريين. وذكره، فلا يجوز حذفه وهذا مذهب البصريين أيضا، وفرقوا  
بينه وبين خبر المبتدأ: بانه كالصلة في عدم تأثره بعامل يتلوه  
وكالمضاف اليه فانه يعتمد البيان وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوه  
ولزوم تأخيره، والخبر مباين للثلاثة وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان،  
وبان من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار، بخلاف  
الخبر. ويستثنى فيها صور يجوز فيها حذفه: أحدها مع رافعه تبعاً له  
كقولك: زيدا لمن قال من أكرم والتقدير اكرم زيدا، فحذف الفاعل مع  
الفعل. ثانيها فاعل المصدر يجوز حذفه نحو **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي**  
**مَسْعَبَةٍ \* يَتِيمًا**. ثالثها فاعل فعل الجماعة والمفرد المؤنث المؤكد  
بالنون: نحو

لا تنصُرُن ولا تنصِرُن، فان ضمير الجمع والمخاطبة حذف لالتقاء الساكنين. وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة نحو **وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**، أو بمن الزائدة نحو **مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ** أي ذكر والمحل في الصورتين الرفع، فيجوز الاتباع بالرفع والجر مراعاةً للمحل واللفظ. وغلبت زيادة الباء في فاعل كفى نحو **وَكَفَى بِاللَّهِ تَصِيرًا** **وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا** **وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**.

\*\*\*

من علم اثنين وجمعٍ جردا

وفعله أن يكُ فاعلٌ بدا

والحذفَ حتماً في مواضع وفي

ويحذفُ العاملُ حيثُ عرفا

واذا اسند عامله، إلى الفاعل الظاهر جرد من علامة التثنية والجمع، عند جمهور العرب، ومنهم من يلحقه الالف والواو والنون حينئذ، على انها حروف دوال فيقول: قاما الزيدان وقاموا الزيدون، وهذه اللغة تسميها النحاة لغة أكلوني البراغيث، وعليها الحديث الشريف (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وهذه لغة قليلة. ويحذف العامل جوازا حيث عرف بدليل، كأن يذكر الفاعل فقط في جواب نفي أو استفهام كأن تقول زيد في جواب من قام، ووجوبا في مواضع: منها ما اتصل الفاعل بان أو اذا نحو **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** **وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ**،

أو وقع محذوفاً في مثل.

=====

شرح قولي أو فعله ان يك فاعل إلى والاصيل وصل فاعل

وإذا اسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع: نحو قام الزيدان وقام الزيدون وقام الهندات، ومن العرب من يلحقه الالف والواو والنون، على أنها حروف دوال: كثناء التانيث لا ضمائر، وهذه اللغة تسميها النحاة لغة اكلوني البراغيث. ويجوز حذف عامل الفاعل لقرينة، كأن يجاب به نفي أو استفهام: كزيد في جواب ما قام أحد أو من قام، وقد يلزم الحذف إذا ورد ذلك في مثل.

\*\*\*

مفعوله وقد يجيء الوصلُ

للبس والعكس لمضمير ألم

متصلاً واخرن ما حصرا

وقيل لا ان قصده فيها وضح

والأصل وصل فاعل وفصل

أو يسبق الفعل والأصل يلتزم

وقد من منهما ما اضمرا

بانما كذا بالاً في الأصح

والاصل وصل الفاعل بالعامل وفصل المفعول عنه، وقد يجيء وصل المفعول به لاحقا: نحو أكل الكمثرى يحيى، أو سابقا نحو **إِيَّاكَ تَعْبُدُ** وبك نحيا جوازا أو وجوبا كما رأيت، وقد يلتزم الاصل للبس بان خفى الاعراب ولا قرينة، أو خلافه لضمير اتصل بالفاعل ويعود إلى المفعول: نحو **وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**. ويقدم منهما وجوبا ما اضمر متصلا، ويؤخر ما حصر فيه بانما اتفاقا، لخوف الالتباس وكذا بالاعلى الأصح، وأجاز الكسائي تأخير المحصور، وتقديم المحصور قيه مع الا: نحو: ما عابَ الا لئيمُ فعل ذي كرم

=====

شرح قولي والاصل وصل فاعل الى ويحذف الفاعل الأصل أن يلي الفاعل الفعل، لانه منزل منه منزلة الجزء، ويجوز الفصل بينهما بالمفعول: نحو ضرب عمرا زيدا، وقد يجب البقاء على الأصل اذا حصل لبس كأن يخفى الاعراب ولا قرينة معنوية أو لفظية، فان لم يكن لبس جاز تقديم المفعول اتفاقا: نحو أكل الكمثرى موسى وضربت موسى سعدي. ويجب الخروج عن الأصل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول: نحو ضرب زيدا غلامه، لما يلزم من تقديم الفاعل هنا من عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة. وقولي أو يسبق الفعل، اشارة الى ان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل والفعل معا كقوله تعالى: **فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ**.

وقولي وقدمن منهما ما أضمرنا متصلا، اشارة الى انه اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول كذلك، وجب تقديمه، فمثال المفعول ضربني زيد ومثال الفاعل ضربت زيدا واكرمتك، لان الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع امكان اتصاله.

ويجب تأخير المحصور فيه فاعلا كان أو مفعولا، ظاهرا أو ضميرا، بانما اجماعا خوف الالتباس: نحو انما ضرب عمرا زيدا: أي لا ضارب له غيره، وقد يكون لزيد مضروب آخر وانما ضرب زيد عمرا أي لا مضروب له غيره، وقد يكون لعمره ضارب آخر، وكذا انما ضرب زيدا أنا وانما ضربت زيدا أو اياك، وكذا المحصور بالا على الأصح اجراءً لها مجرى انما نحو ما ضرب عمرا الا زيد، وما ضرب زيد الا عمرا، وما ضرب زيدا الا أنا، وما ضربت الا زيدا أو الا اياك، وأجاز الكسائي تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا لأمن اللبس فيه، بخلاف انما ومنه قوله:

(1) فما زادَ الاَّ ضعفَ ما بي كلامها

---

(1) صدره:

تزودت من ليلي بتكليم ساعة  
الشاهد فيه قوله (فما زاد الا ضعف) حيث تقدم المفعول المحصور بالا وهو (ضعف) على الفاعل وهو (كلامها) وجوبا، والبيت لمجنون ليلي.

وقوله:

(1) ولما أبى إلا جماعاً فؤاده

وقوله:

(2) ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم

وقوله:

(3) فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا

---

(1) تمامه:

ولم يسئل عن ليلى بمال ولا أهل  
الشاهد فيه قوله (أبى الا جماعاً) حيث تقدم المفعول المحصور بالا وهو (جماعاً)  
على الفاعل وهو (فؤاده) وجوباً، والبيت لدعبل الخزاعي.

(2) تمامه:

ولا جفا قط الا جباً بطلا  
الشاهد فيه (ما عاب الا لئيم) تقدم الفاعل المحصور بالا وهو (لئيم) على  
المفعول وهو (فعل) وجوباً.

(3) تمامه:

عشية اناء الديار وشامها  
الشاهد فيه قوله (لم يدر الا الله) حيث تقدم الفاعل المحصور بالا وهو لفظ  
الجلالة على المفعول وهو (ما هيجت) وجوباً.



## النائب عن الفاعل

ويحذفُ الفاعلُ عن قصدٍ به  
وقد ينوبُ الثاني من باب كسا  
ولم يكن في ظنِّ جملةً ولا  
وقبلاً من ظرفٍ أو شبه أقم  
وقيل أو يوجد تالٍ أولاً  
ولا يكونُ جملةً ذو الابتداء  
فليعطَ ما كانَ له المفعولُ به  
وظنَّ معَ أعلمَ إذ لن يلبسا  
ظرفاً وثاني اختارَ نوباً حظلاً  
أو مصدرٍ هذا إذا ذاكَ عدمُ  
والخلفُ في أيُّ الثلاثِ أولى  
وفاعلُ أو نائبٌ في المقتدى

(النائب عن الفاعل)

يحذفُ الفاعلُ، لغرض معنوي كتعظيمه، أو تحقيره أو قصد ابهامه، أو لفظي كاقامة وزن شعر، أو إصلاح سجع أو إيجاز وينوب عنه المفعول له أو غيره، فيعطى ما للفاعل من لزوم رفع، وتأخر عن الرفع، وأصالة اتصاله به، واغنائه عن الخبر بعد المبتدأ الوصف، وامتناع حذفه، وتعدده. ثم إن كان الفعل متعدياً إلى واحد فذاك، أو إلى مفعولين أحدهما بالذات والآخر بالحرف كباب اختار، تعين اقامة الأول، أو كلاهما

بالذات فان كان من باب كسا جاز اقامة كل، والأصل الأول بشرط امن لبس، والا تعين، أو من باب ظن فكذلك، ولكن شرط اقامة ثانيهما أن لا يكون ظرفاً ولا جملة، أو إلى ثلاثة كباب اعلم فالاصل اقامة الأول، لكونه فاعلاً معنى وجاز اقامة الثاني، ولا يتأتى هذا الشرط المار لباب ظن، لان الثاني هنا مبتدأ ولا يكون ظرفاً ولا جملة، أما الثالث فادعى بعض الاتفاق على منع اقامته، ونقل بعض جوازها بشرط أن لا يكون ظرفاً أو جملة.

وفي اقامة غير المفعول به مع وجوده أقوال: أحدها لا يجوز لأن المفعول به شريك للفاعل في ملابسة الفعل فيتعين هو للنيابة. وثانيها يجوز لوروده في قراءة أبي جعفر **لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**. وثالثها يجوز أن تأخر المفعول به عن غيره ويمتنع أن تقدم. فان فقد في اللفظ جاز اقامة غيره من ظرف أو مجرور أو مصدر، ان كانت مختصة ومتصرفاً فيها، بان يتعين الظرف والمجرور بنوع من المخصصات، والمصدر بالعدد أو النوع، ولا يلزم الأول الظرفية كسحر وعند وثمانه. والثاني - النصب على المعمارية (كسبحان الله) (ومعاذ الله). واذا اجتمعت هذه فلك الخيار في اقامة أي منها عند جمهور البصريين. وقيل الأولى إقامة الظرف ان كان، مكانياً، وقيل المجرور لكونه في محل المفعول به، وقيل المصدر. ولا يكون المبتدأ جملة وكذلك الفاعل ونائبه وما ورد كذلك مؤل...

=====

النائب عن الفاعل

شرح قولي ويحذف الفاعل إلى ويرفع المضارع

قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي: كالعلم به نحو **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ**

للعلم بان فاعل ذلك هو الله، أو للجهل به كسرق المتاع، أو تعظيمه فيصان اسمه عن ان يقترن باسم المفعول كقوله صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ بَلَى مِنْكُمْ بِهَذِهِ الْقَادُورَاتِ))، أو تحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك: أو ذي فلان: اذا عظم هو وحقّر من آذاه، أو خوف منه أو خوف عليه فيستر ذكره، أو قصد ايهامه بان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو **فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ** **وَإِذَا حُيِّتُمْ** **إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقَسَّحُوا**، أو اقامة وزن الشعر كقوله:

(1) واذا شريث فاني مستهلك مالي وعرضي وافؤ لم يكلم

أو إصلاح السجع نحو (من طابت سريرته حمدت سيرته) أو قصدا لايجاز نحو **وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ** فينوب عنه المفعول به في ما له من رفع، وعمدية، ووجوب تأخير، وامتناع حذف، وتنزل منزلة الجزء. واذا كان الفعل يتعدى لكثر من واحد، فان كان من باب كسا وأعطى جاز اقامة المفعول الثاني عن الفاعل، دون الاول، اذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيدا، والاحسن اقامة الاول، فان لم يؤمن اللبس تعين اقامة الاول، وامتنعت اقامة الثاني: نحو أعطى زيد عمرا، اذ لا يدري لو اقيم الثاني هل هو آخذ أو مأخوذ؟.

(1) الشاهد فيه قوله (لم يكلم) حيث حذف الفاعل وناب عنه المفعول لاقامة وزن الشعر، والبيت لعنترة بن شداد.

وان كان من باب ظن أو أعلم جاز أيضا اقامة الثاني بشرط أمن اللبس، وأن لا يكون في ظن جملة ولا ظرفا مع ان، الأحسن أيضا اقامة الأول نحو ظنت طالعة الشمس وأعلم زيدا كبشك سميئا، وتمتنع اقامة الثاني ان التبس نحو ظن صديقك زيدا، وأعلم بشر زيدا قائم، أو كان في باب ظن جملة أو ظرفا نحو ظن في الدار زيدا وظن زيدا أبوه قائما. وإن كان من باب اختار تعين اقامة الأول: وهو ما تعدى اليه بنفسه، وامتنع اقامة الثاني نحو اختير زيد الرجال. أما الثالث من باب أعلم فلا يجوز اقامته بحال.

واختلفوا هل يجوز اقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: احدهما - لا وعليه البصريون لانه شريك الفاعل. والثاني - نعم وعليه الكوفيون والافش وابن مالك، لوروده، قرأ أبو جعفر **لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** وقرء عاصم **وَكَذَلِكَ نَجِي الْمُؤْمِنِينَ** أي النجاة. وقال الشاعر:

(1) لسبب ذلك الجرو الكلابا

وقال:

(1) صدره:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب

الشاهد فيه (تسبب بذلك) حيث ناب عن الفاعل الجار والمجرور مع وجود المفعول به في الكلام وهذا قليل (قفيرة) اسم أم الفرزدق، والبيت لجريز.

(1) لَمْ يَعَنْ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا

قال أبو حيان ونقل ابن الدهان: أن الاخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ، فإن تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به.

قال ابن القاسم: فالمذاهب على هذا ثلاثة فإن فقد المفعول به، جاز إقامة غيره من ظرف أو مجرور أو مصدر، وشرط الظرف أن يكون مختصا، بخلاف غير المختص فلا يقال في سرت وقتا وجلست مكانا: سير وقت وجلس مكان لعدم الفائدة، ويجوز سير وقت صعب، وجلس مكان بعيد. وإن يكون متصرفا بخلاف ما لزم الظرفية: كسحر وثم وعند، إلا نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية. وشرط المصدر أن يكون منصرفا، بخلاف (سبحان الله) (ومعاذ الله) لالتزام العرب فيه النصب، وإن لا يكون للتأكيد بخلافه في قام زيد قياما لعدم الفائدة، إذ المفهوم منه حينئذ، عين المفهوم من الفعل، وسواء في الجواز الملفوظ به: نحو سيرٌ سيرٌ شديداً، والمضمر الذي دل عليه غير الفعل العامل: نحو بلى

---

(1) وتماحه:

ولا جفا ذا الغي إلا ذو هدى

الشاهد فيه قوله (لم يعن بالعلياء) حيث ناب عن الفاعل الجار والمجرور وهو (بالعلياء) مع وجود المفعول وهو (سيدا) في الكلام وذلك قليل، والبيت لرؤية بن العجاج.

وجاء في رواية بدل (ولا جفا) ولا شفى.

سير لمن قال ما سير سير شديد، فالنائب ضمير في سير مدلول عليه بغير سير وهو القول المذكور، فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك: جلس وضرب: وانت تريد هو: أي جلوس وضرب لم يجز. قال أبو حيان: وفي كلام ابن ظاهر اشعار بجوازه.

واذا اجتمعت الثلاثة الظرف والمجرور والمصدر، فأنت مخير في اقامة ما شئت، هذا مذهب البصريين، وقيل يختار في الاقامة ظرف المكان، وعليه أبو حيان، ووجهه بان المجرور في اقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم يكن في اقامته كثير فائدة، وكذا ظرف الزمان، لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا بجوهره، بخلاف المكان فانما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات فكان أولى بالاقامة. وقيل: يختار اقامة المجرور، وعليه ابن معط. وقيل: تختار اقامة: المصدر: نحو **قَائِدًا تُفِخُ فِي الصُّورِ تَفْحَةً وَاحِدَةً**، وعليه ابن عصفور.

ولا يكون المبتدأ جملة: بخلاف الخبر، وكذا الفاعل ونائبه لا يجوز ان يكونا جملة في الأصح. وقيل: يجوز لوروده في قوله تعالى **ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنتُهُ** واجيب بان الفاعل في الآية ضمير البدء المفهوم من بدا، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل.

# المضارع

ويرفعُ المضارعُ المجردُ      منْ جازمٍ وناصبٍ وجودوا  
بانَّ ما عامله التجريدُ لا      وقوعه موقع الاسمِ اللدُّ علا  
(المرفوع من الأفعال)

هو الفعل المضارع المجرد عن الناصب والجازم، ورافعه التجرد عن العامل اللفظي عند الفراء وجودوه، ووقوعه موقع الاسم عند سيبويه والبصريين، والمضارعة عند ثعلب، وحرفها عند الكسائي.

=====

شرح قولي ويرفع المضارع الى وما يقع عليه فعل

لما تقدم الكلام في مرفوعات الاسم اختتمت بالمرفوع من الأفعال، وهو الفعل المضارع، حال تجرده من الناصب والجازم. وفي عامل الرفع فيه أقوال: أحدها نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم فهو معنوي وهو رأي الفراء، واختاره ابن الخباز وابن مالك ونسبه لحذاق الكوفيين، وقال: انه سالم من النقص وهو معنى قولي وجودوا إلى آخره. والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، ولهذا قلت اللد علا. والثالث انه ارتفع بحروف المضارعة، وعكيه الكسائي فيكون عامله لفظيا. والرابع انه ارتفع بنفس المضارعة وعليه ثعلب.

# (الكتاب الثاني في الفضلات)

## (المفعول به)

وما يقع عليه فعلٌ فانتبه	والناصبُ الفعلُ هوَ المفعولُ به
والزموا تقديمه مضمنا	شرطاً أو استفهاماً أو حيثُ عنا
نصبه جوابَ أمّا أو بقا	أمرٍ وكمٍ ككمٍ غلامٍ خلفا
والزموا تأخيرهُ إنْ كانَ أنْ	أو أنَّ أو معمولَ مجزومٍ يعنّ
أو لتعجبٍ وفعلٍ وصلّا	بالحرفِ واللامِ وقد سوفَ تلا
وحذفهُ يجوزُ لا جواباً أو	ذا الحصرِ لا ذا بعتهُ فيما رووا
والاصلُ سبقَ فاعلٍ معنًى وما	بغيرِ حرفٍ ولأمرٍ حرّما
أو الزموا ويحذفُ الناصبُ له	وقد يكونُ واجباً كالأمثلة
الكتاب الثاني في الفضلات	
منها المفعول به	
وهو ما يقع عليه فعل الفاعل، ونصبه عامل الفاعل فعلاً أو شبهه،	



والاصل تأخره عن عامله وفاعله، ويتقدم جوازا عليهما، ووجوبا على الفاعل كما سبق، وعلى الفعل، اذا استحق الصدر بنفسه أو بغيره: كأن يكون للشرط، أو الاستفهام، أو مدخول كم، أو كان عامله بعد الفاء جوابا لأما كقوله تعالى: **﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾** أولا، ولكن كان فعل امر متصل بها نحو **﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾** - ويجب تأخره اذا كان ان المفتوحة المخففة أو المشددة مع المدخول: كعرفت انك أو انك كاتب، أو معمولا لفعل مجزوم، أو لفعل التعجب، أو لفعل تلا الموصول الحرفي نحو من البر أن تكف لسانك، أو لام الابتداء، أو القسم، أو قد، أو سوف، أو ربما، أو قلما. ويجوز حذفه، لا إذا كان نائبا عن الفاعل أو جوابا كقولك الأمير لمن قال من رأيت، أو محصورا فيه نحو (ان اردت الا الاصلاح) أو ضميرا مشغلا به العامل راجعا إلى مبتدأ غير كل. ولكن الراجح هنا الجواز كما نقله ابن مالك عن البصريين.

وإذا تعدد المفاعيل، فالأصل في باب ظن تقديم المبتدأ، وفي باب اعلم واعطى تقديم الفاعل معنى، وفي باب اختار تقديم ما يتعدى اليه بنفسه، وقد يمتنع الأصل أو يجب لدليل، فمن الأول نحو أعط القوس باريها ولا تعط الوثائق الا نبيها. ومن الثاني اعطيت زيدا عمرا وما اعطيتهم الا دينارا. ويجوز حذف ناصبه قياسا لقريئة لفظية أو معنوية. ويجب حذفه سماعا كما جرى حذفه في الأمثال نحو (هذا ولا زعماتك) أي هذا هو الحق ولا اعتقد زعماتك أو في شبهها كقوله تعالى **﴿انتهوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾** أي انتهوا عن الاشرار واقصدوا خيرا لكم، وقياسا ومنه المنصوب على

=====

## الكتاب الثاني في الفضلات

ومنها المفعول به

بدئت من الفضلات بالمفعول به، وقد حده صاحب المفصل وغيره: بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل، والمراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو اوجدت ضربا واحداث قتلًا وما ضربت زيدا. ومذهب البصريين ان ناصب المفعول به، هو عامل الفاعل اما الفعل أو شبهه، خلافا لمن قال: أن ناصبه هو الفاعل، أو الفعل والفاعل معا، أو معنوي وهو المفعولية: أي كونه مفعولا.

والأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل، وقد يتقدم على الفاعل جوازا أو وجوبا كما تقدم في بابه. وقد يقدم على الفعل جوازا كما تقدم هناك أيضا. وقد يجب تقديمه عليه، وذلك في صور: احديها أن يتضمن الشرط نحو من يكرمني اكرمه وايهم تضرب اضربه و غلام من تضرب اضرب. ثانيها أن يتضمن الاستفهام نحو من رأيت؟ وايهم لقيت؟ ومتى قدمت؟ وابن اقامت؟ و غلام من رأيت؟. ثالثها أن ينصبه جواب أما نحو **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**. رابعها أن ينصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء: نحو زيدا فاضرب. خامسها معمول كم الخبرية نحو كم غلام ملكت.

ويجب تأخير المفعول عن الفعل ويمتنع تقديمه في صور: احديها أن

تكون أن المخففة أو المشددة نحو عرفت انك أو انك منطلق. ثانيها أن يكون مع فعل موصول بجازم: نحو لم أضرب زيدا، فلا يقدم على الفعل فاصلا بينه وبين الجازم، فإن قدم على الجازم جاز. ثالثها أن يكون مع فعل تعجبي: نحو ما أحسن زيدا. رابعها أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البر أن تكف لسانك. خامسها إلى ثامنها أن يكون مع فعل موصول بلام ابتداء أو لام قسم أو قد أو سوف: نحو ليرضى زيد عمرا، والله لا ضربن زيدا، وقد ضربت زيدا، وسوف اضرب زيدا. والأصل جواز حذف المفعول به لأنه فضلة، ويمتنع في صور: منها أن يكون نائبا عن الفاعل كما تقدم؛ لأنه صار مثله في العمدية. ومنها أن يكون مجابا به كزيدا لمن قال من رأيت؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب. ومنها أن يكون محصورا نحو ما ضربت الا زيدا؛ إذ لو حذف لأفهم نفى الضرب مطلقا، والمقصود نفيه مقيدا. ومنها إذا كان المبتدأ غير كل والعائد المفعول: نحو زيد ضربته وذا بعته. وذهب جماعة إلى منع الحذف هنا اختارا، فلا يقال: زيد ضربت بحذف العائد ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب زيد. والمرجح الجواز ونقله ابن مالك عن البصريين.

وإذا تعدد المفعول، فإن كان في باب ظن واعلم فمعلوم أن المبتدأ منهما يقدم على الخبر، والفاعل في اعلم يقدم على الاثنين، وإن كان في غيره كباب أعطى واختار، فالأصل تقديم ما هو فاعل معنى في الأول، وما يتعدى إليه المفعول بنفسه دون حرف الجر في الثاني، لأنه أقوى، فالأصل في

اعطيت زيدا دوهما واخترت زيدا الرجال، تقديم زيد، لانه آخذ الدرهم ومختار الرجال، وقد يخرج عن هذا الأصل فيقال اعطيت درهما زيدا، واخترت الرجال زيدا بتأخير ما حقه التقديم، وقد يجب هذا الخروج ويمتنع الأصل في نحو اعطيت الغلام مالكة ليعود الضمير على متقدم، ونحو ما اعطيت درهما الا زيدا للحصر، وهذا معنى قولي (ولأمر حرما) أي امتنع الأصل، وقد يجب التزام الأصل في نحو اعطيت زيدا عمرا؛ لانه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ، ونحو ما اعطيت زيدا الا درهما لاجل الحصر، وهو معنى قولي (أو الزموا) أي الزموا التزام الأصل. ويجوز حذف ناصب المفعول به قياسا؛ لقرينة لفظية نحو زيدا لمن قال من ضربت: أي ضربت زيدا، أو معنوية كقولك لمن شرع في الاعطاء: زيدا؛ أي اعط زيدا، ولمن ذكر الرؤيا: خيرا؛ أي رأيت خيرا، ولمن تأهب للحج: مكة؛ أي تريد مكة، ولمن سدد سهمها: القرطاس؛ أي تصيب القرطاس. ويجب الحذف سماعا في الأمثال التي جرت كذلك فلا تغير كقولهم (كل شيءٍ ولا شتمة حرٍّ): أي أيت ولا ترتكب (وهذا ولا زعماتك) أي هذا هو الحق ولا اتوهم، وكذا ما اشبه المثل في كثرة الاستعمال نحو **انتهوا خيرا لكم** أي انتهوا عن التلثث واقصدوا خيرا لكم.

## (التحذير)

ومنه ما ينصبُ تحذيراً اذا  
مغريّ به في العطفِ والتكرارِ  
ولم يكنْ مغريّ ضميراً والذي  
كرّر أو يعطفُ أو ايّاء.. كذا  
وغيرُ ذاكْ جائزُ الاظهارِ  
حذرَ الا لخطابٍ فاحتذِ

المنصوب على التحذير

التحذير: الزام المخاطب الاحتراز عن مكروه. والمنصوب عليه لفظ ايا وما يجرى مجراه، ويجب اضمار عامله وهو فعل أمر مناسب للمقام، اذا كان المنصوب هو المحذر منه المكرر: نحو الأسد الأسد، أو المستعمل بالعطف على المحذر: نحو فكرك واشتباها، أو على غيره نحو **نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا** أو المحذر المذكور بلفظ اياك ونحوه وبعده المحذر منه معطوفاً نحو اياك وسوء الظن، أو لا: نحو اياك الشواب. وما عدا ما ذكر يجوز فيه الاظهار نحو قلبك من الظلمات، أو احفظ عقلك من الاشتباهات. والشايح في التحذير ارادة المخاطب، فاذا حذر بايا اتصل بضميره، ولا يكون المحذر ضمير غيره.

(والأغراء): الزام المخاطب العكوف على ما يحمد. والمنصوب عليه يضمّر عامله وجوباً، اذا كرر: نحو العهد العهد، أو استعمل بالعطف نحو الايمان والاستقامة والعلم والعمل. ولا يكون المنصوب على الاغراء ضميراً مطلقاً.

شرح قولي ومنه ما ينصب تحذيراً إلى ومنه ما في الاختصاص من المنصوب على المفعول به، باضمار فعل لا يظهر، باب التحذير: وهو الزام المخاطب الاحتراز عن المكروه بأيّ أو ما يجري مجراه، وانما يلزم الأضمار مع ايا مطلقاً: نحو إياك والشر، فالناصب لا يا فعل مضمّر لا يجوز اظهاره، ومع المكرر نحو الأسد الأسد لان إحد الأسمين قام مقام العامل، ومع التعاطف كقوله تعالى **نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا** استغناء بذكر المحذر، وما عدا هذه الصور الثلاثة يجوز فيه الاظهار. والشايع في التحذير ان يراد به المخاطب، فاذا حذر يايا اتصل بضميره وعطف عليه المحذر منه: نحو اياك أو اياك أو اياكما أو اياكم أو اياكن والشر، ويضمّر فعل أمر يليق بالحال نحو اتق وباعد ونح واخل ودع وما اشبه ذلك. ويحذر بنفسك وشبهه من المضاف معطوفاً عليه المحذر منه باضمار ما ذكر نحو رأسك والحائط، ورجلك والحجر، وعينك والنظر إلى ما لا يحل، وفمك والحرام. وهذا كله معنى قولي (والذي حذر) أي ولم يكن الذي حذر الا للخطاب وشذ قوله فاياه وايا الشواب. ومن المنصوب مفعولاً به باضمار فعل واجب الأضمار (باب الأغراء) وهو الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه. وانما يجب الإضمار في صورتين اذا كرر أو عطف كقولك: العهد العهد، وكقولك: الأهل والولد، ويضمّر الزم أو شبهه. ويجوز الاظهار في ما عداهما: نحو العهد، فيجوز أن يقال: الزم أو احفظ العهد. ولا يكون المغرى به الا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً. وهو معنى قولي (ولم يكن مغرى ضميراً).

## المنصوب على الاختصاص

ومنه ما في الاختصاص ينصبُ تقدير أعنى سبويه يوجبُ

وذاك أيُّ بعدَ مضميرٍ وقلَّ

أو بأضافةٍ كنحوٍ معشرٍ وكالندا أيُّ ومنْ حرفٍ عرى

ومنه ما ينصب في الاختصاص. وأوجب سبويه تقدير أعنى. والجمهور تقدير أخص. وهو لفظه أي الواقعة بعد ضمير المتكلم: نحو اللهم اغفر لي أيها العاصي. وحكمها هنا كما في النداء من بنائها على الضم، ووصلها بهاء، ووصفها باسم جنس لازم الرفع إلا أنه لا يدخلها حرف النداء، أو اسم منصوب بعد ضمير المتكلم دال عليه معرف باللام: كنحن العلماء أو في الناس، أو اسم مضاف للتعريف والاكثير ان يكون لفظ معشر ومعاشر وبني فلان وآل فلان وأهل البيت قال صلى الله عليه وسلم ((نحن معاشر الأنبياء لا نورث)) وقل كونه علما كقوله: بَنَّا تميماً يكشفُ الضباب ولا يكون اسم إشارة ولا غيره ولا نكرة البتة وقل وقوعه بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل.

=====

شرح قولي ومنه ما في الاختصاص. إلى ومنه ما نودي

من المنصوب مفعولاً به يفعل واجب الأضمار، باب الاختصاص. وقدره سبويه بأعنى، ويختص بأي الواقعة بعد ضمير متكلم: نحو أنا

أفعل كذا أيها الرجل، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة. وقوله:  
(1) جَدُّ بَعْفُو فَانَنِي أَيُّهَا الْعَبْدُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي جَدِيْرُ

وحكم أي في هذا الباب، حكمها في باب النداء، من بنائها على الضم محكوماً على موضعها بالنصب، ووصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرفع، واستثنى ابن مالك دخول حرف النداء، فانها لا تدخل عليها هنا، لأن المراد به المتكلم والمتكلم لا ينادى نفسه.

ويقوم مقام أي في الاختصاص مصرحاً بنصبه اسم دال على مفهوم الضمير معرف باللام: نحن نحن العرب أقرى الناس للضيف، أو بالاضافة قال سيبويه: وأكثر الأسماء المضافة دخولا في هذا الباب، بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان. وقال أبو عمرو: العرب تنصب هذه الأربعة في الاختصاص، ولا ينصبون غيرها قال:

(2) نحنُ بني ضبّة أصحابُ الجمل

وقال:

---

(1) الشاهد فيه (أيها العبد) حيث وقع الاختصاص منصوباً بفعل مقدر بعد أي.

(2) تمامه:

والموت أحلى عندنا من العسل

الشاهد فيه قوله (نحن بني ضبة) حيث وقع الاختصاص منصوباً بفعل مقدر بعد نحن، والبيت لحارث الضبي.



(1) نحنُ بناتِ طارقٍ نمشي على النمارقِ

وفي الحديث (نحن معاشر الأنبياء لا نورث). وقل كونه علما كقوله:

(2) بنا تميمًا يكشفُ الضبابُ

ولا يكون اسم اشارة، ولا غيره، ولا نكرة البتة. وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بكَّ الله نرجو الفضلَ، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب: نحو (على المضاربِ الوضيعةُ إياها البائعُ) (3) فالمضارب لفظ غيبة، لانه اسم ظاهر لكنه في معنى على أو عليك. ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير، انما يكون بعده حشواً بينه وبين ما ينسب اليه أو آخرًا.

---

(1) الشاهد فيه قوله (نحن بنات) حيث وقع الاختصاص منصوبا بفعل مقدر بعد نحن، والبيت لهند بنت عتبة أم معاوية كانت تحت المشركين على قتال المسلمين يوم احد.

(2) الشاهد فيه قوله (بنا تميمًا) حيث نصب (تميمًا) على الاختصاص بفعل مقدر بعد (بنا) ونصب (تميمًا) وأمثاله من الاعلام على الاختصاص قليل، قاله رؤية. (3) الخراج السلطاني.

# المنادى

أدعو أنادى بحروفٍ تذكّر	ومنه ما نودى والمقدّر
للبعدِ أو شبهِ وءآ أيا هيا	أي لقريبٍ وكذا همزٌ ويا
نصبُ مضافٍ أو شبهِ معتبر	ووا لمندوبٍ وأنما ظهر
ومرّ ما يبنى من المنفردِ	وهكذا نكرةٌ لم تقصدِ

ومنه المنادى

وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب العامل المضمّر: كادعو، أو انادي وهي أي، والهمزة للقريب، ويا له وللبعيد حقيقة، أو حكما كما هو المختار، وءآ بالمد، وإيا، وهيا للبعيد كذلك، وا، وتختص بالمنادى المندوب: وهو المتفجع على عدمه أو وجوده. ثم المنادى ينصب ان كان مضافا كيا خاتم الأنبياء اشفع لي، أو مشبها به كيا خيرا منهم انظر اليّ بالاحسان، أو مفردا نكرة غير مقصودة كيا رجلا خذ بيدي، والا فيبنى على ما يرفع به من الضم أو نائبه: نحو يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون.

=====

شرح قولي ومنه ما دودي إلى وان ينون

ومن المنصوب مفعولا به لفعل لازم الاضمار، باب المنادى. ويقدر بأنادى أو أدعو. وحروف النداء سبعة: أحدها الهمزة، وهي للقريب نحو:

(1) أفاطمُ مهلاً بعضَ هذا التدلل

الثاني أي بالفتح والقصر والسكون وهي للقريب كالهزمة قال:

(2) أَلَمْ تسمع أي عبدٌ في رونقِ الضحى

الثالث يا وهي ام الباب وذكر ابن مالك: أنها للبعيد حقيقة أو حكماً:

كالنائم والساهي فتبعناه، والمختار عندنا تبعاً لأبي حيان أنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقاً، أو أنها اعم الحروف. الرابع ءا بالمد والخامس ايا. السادس هيا ببدال الهزمة هاء والثلاثة للبعيد. السابع وا وهي مختصة بالندبة لا تستعمل في غيرها عند الجمهور نحو:

(3) وافقعسُ واينَ مني فقعسُ

---

(1) تمامه:

وان كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

الشاهد فيه قوله (أفاطم) استشهد على أن الهزمة من حروف النداء، وهي للتقريب عند الجمهور، والبيت لامرئ القيس.

(2) تمامه:

بكاء حمامات لهن هديل

الشاهد فيه قوله: (أي عبد) حيث جاء (أي) بالفتح والقصر والسكون للنداء، قال في همع الهوامع وفي معناه أقوال: قيل: للقريب كالهزمة، وعليه المبرد والجزولي، وقيل: للبعيد كيا، وعليه ابن مالك، وقيل: للمتوسط، ولم اعثر على قائله.

(3) تمامه:

أإيلي يأخذها كروس

الشاهد فيه قوله: (وافقعس) حيث أن (وا) حرف من حروف النداء، وهي مختصة بالندبة، وجاء البيت برواية أخرى بالنصب والتنوين (وافقعساً)، فيه شاهد على جواز تنوين المنادى للضرورة، ويأتي البيت مرة أخرى في باب الندبة، والبيت قيل لرجل من بني أسد.

وانما يظهر نصب المنادى، اذا كان مضافا: نحو يا عبدَ الله، ويا رجل صدق، أو شبيها به نحو يا خيرا من زيد، أو نكرة غير مقصودة كقول الاعمى: يا رجلا خذ بيدي. ويبنى العلم المفرد والنكرة المقصودة على ما يرفع به كما تقدم بيانه في باب المعرب والمبنى.

\*\*\*

وإن ينون لاضطرارِ نصبا	أو ضمُّه واختلفوا في المجتبى
وجاز حذفُ الحرفِ لا ما يندبُ	والمستغاثُ الله والتعجبُ
ولا اشارةً أو اسمُ الجنسِ أو	معرئٍ عنِ القصْدِ كما الجُلُّ
وفي جوازِ الحذفِ للمنادى	خَلْفُ <sup>أ</sup> وفصلُ الأمرِ أجادا

وينون المنادى المبني للضرورة اجماعا، فيجوز حينئذ نصبه، وابقائه على الضم. واختلف في الأولى، فاختار بعضهم الضم ابقاء له على حاله، وآخر نصبه ردا له إلى أصله، وابن مالك الأول في العلم، والثاني في النكرة المقصودة. والناظم عكسه، لئلا تلتبس النكرة المقصودة بغيرها.

ويجوز حذف حرف النداء، إلا في المندوب، والمستغاث، والمتعجب منه، ولفظة الجلالة، إذا لم يلحقها ميم، واسم الإشارة، واسم الجنس مقصود التعيين أولاً، واجازه بعض في الثلاثة الأخيرة. واختلف في حذف المنادى، وابقاء الحرف، فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر، والدعاء، لكثرة النداء معهما، ومنعه أبو حيان للزوم الاجحاف بالجمع بين حذف المنادى وعامله. وقد يفصل بينه وبين الحرف، بفعل أمر نحو يا اغثنى زيد.

=====

شرح قولي وان ينون إلى قولي ولا ينادى مضمراً

ويجوز تنوين المنادى الميم في الضرورة بالاجماع، ثم اختلف هل الأولى ابقائه على ضمه أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه والمازني على الأول، علماً كان أو نكرة مقصودة كقوله:

(1) سلامُ الله يا مطرُ عليها

وأبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمي والمبرد على الثاني، رداً إلى أصله، كما رد غير المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة كقوله:

---

(1) تمامه:

وليس عليك يا مطر السلام

الشاهد فيه قوله (يا مطر) بالتنوين حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة، وأبقى الضم اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة، والبيت للاحوص الانصاري.

(1) يا عدياً لقد وقتك الأواقي

واختار ابن مالك في شرح التسهيل إبقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعينة، لأن شبهها بالمضمر أضعف، وعندي عكسه، وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه، والضم في النكرة المعينة، لئلا يلتبس بالنكرة الغير المقصودة، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة، لاستوائهما في التنوين. ولم أقف على هذا الرأي لأحد.

ويجوز حذف حرف النداء اختصاراً قال الله تعالى: **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** **رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا** **أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ** واستثنى صور: لا يجوز فيها الحذف أحدها اسم الله إذا لم تلحقه الميم مثل يا الله. الثاني المستغاث نحو يا لزيد.. الثالث المتعجب منه نحو يا للماء والرابع المندوب يا زيداه. الخامس اسم الإشارة. السادس اسم الجنس. السابع النكرة غير المقصودة، هذا مذهب البصريين، وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة، وعليه ابن مالك كقوله تعالى: **ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ** وحديث (ثوبى حجر) وقوله:

(1) صدره:

ضربت صدرها الي وقالت

الشاهد فيه قوله (يا عدياً) حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه، ولم يكتف بذلك، بل نصبه مع كونه مفرداً علماً (وقتك) أي حفظك (الأواقي) جمع واقية: أي حافظة، والبيت للمهلل.

(1) لتحسبَ سيداً ضبعاً يبول

أي يا ضبعاً، والاولون حملوا ذلك ونحوه على الشذوذ والضرورة، الا الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء، واما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما قرر في محله، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ: (يا حجر).

اما حذف المنادى وابقاء حرف النداء ففيه خلاف، فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء، وخرج عليه قوله (الا يا اسجدوا!) (2) وقول الشاعر:

(3) يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من

---

(1) صدره:

فشايع وسط قومك مستعينا

الشاهد فيه قوله (ضبعاً) حيث حذف حرف النداء وبقي المنادى وهو (ضبعاً)، وليس المراد ضبعاً حقيقياً وانما هجا شخصاً فنزله منزلة ضبع يبول، ولم اعثر على قائله.

(2) (ألا) بالتخفيف على أنها للتبئية، و(يا) للنداء، ومناداه محذوف، على قراءة الكيسائي، انظر تفسير البيضاوي الآية 25 سورة النمل.

(3) الشاهد فيه قوله (يا لعنة الله) حيث حذف المنادى وبقي حرف النداء: والتقدير يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، ولم اعثر على قائله.

أي يا قوم أو يا هؤلاء، قال أبو حيان: والذي يقتضيه النظر، انه لا يجوز لان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف، ولم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل، ويا في الآية والبيت ونحوهما للتنبيه، وقال ابن مالك: حق المنادى ان يمتنع حذفه، لان عامله حذف لزوما، الا ان العرب أجازت حذفه، والتزمت ابقاء (يا) دليلا عليه، وكون ما بعده أمرا أو دعاء، لانهما داعيان الى تأكيد المأمور والمدعو، فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منها على المنادى اذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك.

وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بامر كقول النخعية تخاطب أمتها لطيفة:

(1) ألا يا فابك سوالاً لطيفا

ارادت يا لطيفة فرخمت وفصلت.

\*\*\*

---

(1) تمامه:

واذرى الدمع تسكابا وكيفا

الشاهد فيه قوله (ألا يا... لطيفا) حيث وقع الفصل بين حرف النداء والمنادى بجملة طلبية: وصل الكلام إلا يا لطيفة فابك، والبيت لحزام بنت خالد النخعية تخاطب ابنتها، وقيل: لجداية بنت خالد النخعية تخاطب أمتها، وجاء في رواية بدل (سوالا) تهياما وفي رواية تهتاناً.



ولا ينادى مضمراً وما اتصل	حرف خطابٍ ومعرفٌ بـأل
في سعةٍ إلّا مع الله وما	يحكى وموصولٌ برأىٍ يعتمى
وانْ ينادَ اسمُ إشارةٍ وصف	وفعاً بذى ألٍ وانصبه انْ عرف
أو أيُّ أضمرَ واتلُّها وصفٍ بذى	ألٍ رافعاً وبالمشارِ والذي

ولا ينادى ضمير، ولا اسم مضاف إلى ضمير المخاطب، ولا اسم إشارة متصل بحرف خطاب، وموصول مصدر بـأل، واسم معرف بها، الالفظ الجلالة، وصدر الجملة المحكية المسمى بها نحو يا الرجل قائم. وينادى اسم الإشارة، فيوصف بمعرف بـأل، أو بموصول: نحو يا هذا الفاضل، ويا هذا الذي يحبنا. ويجوز في هذا الوصف الرفع، والنصب، ما لم يعتبر اسم الإشارة وصلة لندائه، والا فالرفع فقط. وينادى (أي) فيبنى على الضم ويوصل (بها) للتنبيه عوضاً، أو تأكيداً، ويوصف بمعرف باللام، أو اسم إشارة، أو موصول ملتزم فيه الرفع، لانه المقصود.

=====

شرح قولي ولا ينادى مضمراً إلى وضّمّ وافتح

لا ينادى الضمير عند الجمهور، أما ضمير الغيبة والتكلم فلانهما يناقضان النداء؛ اذ هو يقتضى الخطاب، واما ضمير الخطاب؛ فلان الجمع بينه وبين النداء لا يحسن؛ لان أحدهما يغنى عن الآخر، وجوز قوم نداءه متمسكا بنحو قوله:

(1) يا أبجر بن أبجر يا أنتا

واجاب الاولون بندوره. ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب: نحو يا غلامك؛ لأن المنادى حينئذ غير من يكون الخطاب معه، فكيف ينادى من ليس بمخاطب. ولا ينادى اسم اشارة متصل بحرف الخطاب نحو يا ذاك، قال السيرافي وغيره، واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه، ولا ينادى المعروف بأل، فلا يقال: يا الرجل، الا في الضرورة؛ لأن في ذلك جمعا بين أداتى التعريف، وجوزه الكوفيون في الاختيار، ومن وروده في الشعر قوله:

(2) فيا الغلامان اللذان فرا

وقوله:

---

(1) تمامه:

أنت الذي طلقت عام جعتا

الشاهد فيه قوله: (يا انتا) حيث جاء النداء من ضمير المخاطب، وحق المنادى ان لا يكون ضميرا، وأنت ضمير رفع، وحقه أن يكون منصوبا، قال ابن عصفور: منهم من جعل يا تنبيها وجعل أنت مبتدأ، وأنت الذي في الشطر الثاني اما توكيدا أو فصلا أو بدلا أو مبتدأ. وكان الاقيس ان يقول: أنت الذي طلق ليعود الى الموصول ضمير الغائب.

وخرجه الدماميني على أنه يجوز أن يكون المنادى محذوفا: أي يا أبجر وأنت مبتدأ والثاني توكيد له لفظي، والبيت لسالم بن داره، وقيل أن هذا البيت فيه تحريف كما حققه البغدادي، وذكر أن الرواية الصحيحة هكذا:

(2) تمامه:

اياكما ان تحدثان الشرا

الشاهد فيه قوله (يا الغلامان) حيث دخل حرف النداء على الاسم المعروف بأل، وهو جائز وقياسي عند الكوفيين، وشاذ عند البصريين محمول على تقدير منادى محذوف.

(1) عباسُ يا الملكُ المفرحُ عرفتُ له بيتُ العلا عدنانُ

واللهُ واستثنى البصريون شيئين: أحدهما اسم (2) الله تعالى فيقال: يا الله، لان ال للزومها فيه كأنها من بنية الكلمة، ويجوز حينئذ قطع همزه ووصله. والثاني الجملة المسمى بها كأن يسمى بجملة الرجل قائم، فاذا ناديته فقل: يا الرجل قائم أقبل: لأنه يسمى به على طريق الحكاية.

ولا ينادي الموصول المصدر باللام كما نص عليه سيبويه وجوزه المبرد اذا سمي به ووافقه ابن مالك نحو يا الذي قام لمسمى به فقولي (برأي يعتمى) راجع الى المسائل كلها وهي أربعة.

واذا نودي اسم الإشارة، وجب وصفه بما فيه أل من اسم جنس أو موصول نحو يا هذا الرجل: ويا هذا الذي قام أبوه: ويجب رفع هذا الوصف ان قدر اسم الإشارة وصلة الى نداء ما فيه أل، فان استغنى عنه بان اكتفى بالإشارة في النداء ثم جيء بالوصف بعد ذلك، جاز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع. واذا نودي أي وجب بناؤها على الضم وايلاءها هاء التنبيه، اما عوضا عن مضافها المحذوف، أو تأكيدا لمعنى النداء، ووصفها اما بذى أل الجنسية مرفوعا نحو **يا أَيُّهَا** **الإنسانُ**

(1) الشاهد فيه قوله (يا الملك) حيث أدخل حرف النداء على الاسم المعرف بأل، وهو قياسي عند الكوفيين، وشاذ عند البصريين محمول على الضرورة، أو على تقدير منادى محذوف.

وجاء في رواية عباس يا ملك المتوج، ولم أعثر على قائله.

(2) أسماء الله.

(يا ايها النبي)، واما باسم اشارة عار من الكاف نحو:  
(1) أيهذان كلا زاديكما

و  
(2) الا ايهذا الراجري أحضر الوغى  
واما بموصول مصدر بأل خال من الخطاب نحو: **يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ  
الذِّكْرُ**  
و **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**  
ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل، ولا يا أيها الذي رأيت كما لا يجوز أن ينادى.  
\*\*\*

(1) تمامه:

ودعاني واغلا فيمن وغل  
الشاهد فيه قوله (أيهذان) حيث وصف أي باسم الإشارة العاري من كاف  
الخطاب، وهذا جائز ووارد.

(2) تمامه:

وان اشهد اللذات هل أنت مخلدي  
الشاهد فيه قوله: (أيهذا) حيث وصف (أي) المنادى باسم الإشارة، وهو جائز،  
وفي البيت شاهد آخر وهو قوله (أحضر) حيث حذف ان الناصبة وارتفع الفعل  
بعدها، وفي حذف ان الناصبة ونصب الفعل بعدها خلاف، فالكوفيون يجيزون  
النصب قياسا، واستدلوا بهذا البيت فقالوا: والدليل على صحة هذا التقدير أنه  
عطف عليه قوله (وان اشهد) بالنصب، ومنع البصريون ذلك بان عوامل الافعال  
ضعيفة لا تعمل مع الحذف واذا حذفت ارتفع الفعل، وقالوا: ورواية البيت عندنا  
بالرفع، وفي البيت شاهد آخر وهو قوله (الزاجري) حيث اجتمع فيه أل مع  
الاضافة وهذا شاذ أو للضرورة، والبيت لطرفة بن العبد.

وَضَمَّ وَاَفْتَحَ مِنْ اَزِيدَ بَنَ عَلٰى  
فِي سَعْدُ سَعْدَ الْاَوْسِ ثَانٍ نَصَبَا  
عَمُوْمَهٗ فِي الْوَصْفِ وَاسْم  
فَعَلَ فِي سَبِّ الذَّكُوْرِ.. وَالْاُنَاثِ  
وَفُلٌ مَّكْرَمَانُ مَلَأْمَانُ  
وَهَكَذَا اللّٰهْمُ وَالْمِيْمُ بَدَل

وَاضْمَمُ اِنْ اِبْنٌ عِلْمِيْنَ مَا وَلٰى  
وَافْتَحَ اَوْ اَضْمَمُ اَوَّلًا وَالْمَجْتَبٰى  
خَصَّ النَّدَا لَوْمَانُ نَوْمَانُ وَامَّ  
فَعَالَ وَالْاَمْرُ كَذَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ  
وَفَلَةٌ هُنَاثُ مَطْيَبَانِ  
مَنْ يَا فَجْمَعُ فِي اخْتِيَارٍ مُحْتَظَلِ

وَالْمَنَادٰى الْمَبْنٰى، الْعِلْمُ الْمَوْصُوفُ بِابْنٍ مُّضَافٌ اِلٰى عِلْمٍ اٰخَرَ، يَجُوزُ فِيْهِ  
مَعَ الضَّمِّ الْفَتْحُ اتِّبَاعًا، وَالْعِلْمُ الْمُضَافُ الْمَكْرَرُ، اِنْ كَرَّرَ مَعَهُ الْمُضَافُ  
اِلَيْهِ فَذَٰلِكَ، اَوْ وَحْدَهُ كَمَا سَعَدَ سَعْدُ الْاَوْسِ، فَلَكَ فِي الْاَوَّلِ الضَّمُّ،  
وَالنَّصَبُ، وَفِي الثَّانِي، الثَّانِي فَقَطْ، وَيَعْمُ الْحُكْمُ اِسْمَ الْجِنْسِ، وَالْوَصْفُ  
اَيْضًا: □ كَمَا رَجُلٌ رَجُلٌ الْخَيْرِ، وَيَا عَالَمُ عَالَمِ الدِّينِ.

وَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، وَالْمَسْمُوعُ مِنْهَا، اَللّٰهُمَّ،  
وَمِيْمُهُ بَدَلٌ عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ، فَيَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْاِخْتِيَارِ، وَفُلٌ،  
وَفَلَةٌ، وَلَوْمَانُ، وَنَوْمَانُ عَلَى وَزْنِ سَكْرَانٍ، وَهْنٌ بِتَصَارِيْفِهِ، يُقَالُ: يَا هُنَّ،

هنان، هنون، هنت بسكون النون، هنتان، هنات: كناية عن منادى لم يصرح باسمه، فليست هذه ما في الأسماء الستة. والموزون بمفعلان بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين، للمدح أو الذم، والمسموع منه، مكرمان، ومطييان، وملكعان، وملأمان، ومخبثان، ومكذبان. والموزون بفعل بضم ففتح لسب الذكور والمسموع منه، لكع، وفسق، وخبث، وغدر، ومنهم من قال: انها مقيسة، واما المقيس فالموزون بفعال، بفتح الفاء لسب الاناث، كلكاع، وفساق، وخبث، فيقاس الموزون به، ويصاغ من كل ثلاثي مجرد تام متصرف، للسب وفاقا، وللأمر خلافا للمبرد.

=====

شرح قولي وضم وافتح الى وكالندا المندوب

اذا كان المنادى علما موصوفا بابن متصل مضاف الى علم آخر نحو يا زيد ابن عمرو، جاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعا لحركة ابن؛ اذ بينهما ساكن وهو حازر غير حصين، واختلف في الأجود فقال المبرد: الضم، لأنه الأصل، وقال ابن كيسان: الفتح، لانه اكثر في كلام العرب. فلو كان المنادى غير علم نحو يا غلام ابن زيد، أو علما بعده ابن، لكنه غير صفة، بل بدل، أو بيان، أو منادى، أو مفعول لمقدر، أو صفة، لكنه غير متصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو، أو متصل لكنه غير مضاف إلى علم نحو يا زيد ابن اخينا، أو وصف بغير ابن نحو يا زيد الكريم تعين الضم في الصور كلها، ولم يجر الفتح. واذا ذكرت منادى مضاف وكررت المضاف والمضاف اليه، فلا اشكال، نحو يا تيم عدى تيم عدى، يا سعد الأوس سعد الأوس وهو تأكيد محض، وان كررت

المضاف وحده: نحو:

(1) يا تيمُّ تيمَّ عدى

و

(2) يا سعدُ سعدَ الأوسِ

فلک أن تضم الأول على انه منادى مفرد، وتنصب الثاني على انه منادى مضاف مستأنف أو تابعه، أو منصوب باضمار اعنى، أو على انه عطف بيان أو بدل، ولك في الأول أيضا النصب، لكن الضم أوجه، وأكثر في كلامهم. واختلف في وجه النصب فقال سيبويه: هو على الاضافة إلى تالي الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه، والأصل يا تيم عدى

---

(1) تمامه:

لا أبالکم. لا یلقینکم فی سوآة عمر

الشاهد فيه قوله (يا تيم تيم عدى) حيث يجوز في (تيم) الاول الضم على اعتباره مفردا علما، والنصب بتقدير اضافته إلى ما بعد الثاني، كما هو رأي سيبويه، أو بتقدير اضافته إلى محذوف، مثل الذي أضيف اليه الثاني، كما هو رأي المبرد، و(تيم) الثاني على انه منادى بحرف نداء محذوف، أو على أنه تابع: بدل أو عطف بيان أو توكيد الاول، باعتبار محله، اذا كان الاول مضموما، أو باعتبار لفظه، اذا كان منصوبا، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف، والبيت لجريز.

(2) تمامه:

کن أنت مانعا. ویا سعد سعد الخزرجین الغطارف

الشاهد فيه (سعد سعد الأوس) و(سعد سعد الخزرجين) كما مضى في البيت قبله، ولا داعي إلى الاعادة.

تيمه حذف الضمير من الثاني وأقحم، قالوا: ولا يجوز الفصل بين المتضايين بغير الظرف، الا في هذه المسألة خاصة، وقال المبرد: هو على نية الإضافة إلى مقدر مثل المضاف اليه الثاني، والثاني تأكيد أو بيان أو بدل، وقال السيرافي: هو على الاتباع والتخفيف مثل يا زيد بن عمرو، لان الثاني صفة مثل ابن.

ولا تختص المسألة بالعلمين عند البصريين، فيجوز النصب في اسمى الجنس: نحو يا رجل رجل القوم، وفي الوصفين: نحو يا صاحب صاحب زيد، وخالف الكوفيون فاجبوا في اسمى الجنس ضم الأول، وفي الوصفين ضمه بلا تنوين، أو نصبه منونا: نحو يا صاحب صاحب زيد.

ومن الأسماء أسماء لازمت النداء، فلم يتصرف فيها بان لا تستعمل مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا، بل لا تستعمل الا في النداء، وهي قسمان: مسموع، ومقيس، فمن المسموع، فل، للرجل و، فلة، للمرأة يقال يا فل: ويا فلة: واختلف فيهما فقل: هما منقوصان من فلان وفلانة، بحذف الألف والنون ترخيما، وقيل: هما كنايتان عن علم من يعقل، وقيل هما كنايتان عن نكرة من يعقل بمعنى يا رجل ويا امرأة. ومنه، لومان، و، نومان، في نداء كثير اللوم والنوم. ومنه، مفعلان، في المدح والذم والذي سمع منه ستة الفاظ: مكرمان، للعزير والمكرم، ومطيبان، وملأمان، ومخبثان، وملكعان، ومكذبان. ومنه، هنات، قال ابن مالك يقال: للمنادي الغير المصرح باسمه في التذكير يا هن: ويا هنان: ويا هنون، وفي التأنيث يا هنت: ويا هنتان: ويا هنات، وقد يلي آخر



(هن) ما يلي آخر المندوب من الالف وهاء السكت فيقال: في هن يا هناء بسكون الهاء وكسرهما، لالتقاء الساكنين، وضمها تشبيها بهاء الضمير، ويا هنانيه ويا هنتانیه ويا هنوناه ويا هنتاه وياهناتوه. ومنه فعل المعدول في سب الذكور، وجزم ابن مالك بانه لا ينقاس، والمسموع منه، يا لكع: ويا فسق: ويا خبث، ويا غدر: وهي معدولة عن اللكع، وفاسق، وخبيث، وغادر، وقال أبو حيان: قد نص أصحابنا على القياس فيه، وقال المبرد: اذا اردت فعل مذهب المعرفة جاز أن تبنى في النداء من كل فعل فعل والمقيس فعال المعدول في سب المؤنث نحو يا لكاع: ويا خباث: ويا فساق: وهذا النوع مبنی على الكسر كما تقدم في باب المعرب والمبنى. وينقاس فعال في سب بلا خلاف وفي الأمر وفاقا لسيبويه، وخلافا للمبرد من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف نحو يا لأم: ويا قذار: بمعنى يا لئيمة ويا قذرة، وجلاس، ونطاق، وقوام: بمعنى اجلس وانطلق وقم، فلا يبنى من غير ثلاثي، ولا من مزيد، بل يقتصر فيه على ما سمع: نحو دراك بمعنى ادرك، ولا من ناقص، فلا يجوز كوان منطلقا، ولا بيات ساهرا: بمعنى كن وبت، ولا من جامد، فلا يجوز وذار، ولا وداع زيدا، بمعنى ذر ودع.

ومن الأسماء المختصة بالنداء سماعا اللهم، واصله الجلالة، زیدت فيه الميم المشددة عوضا عن حرف النداء، ومن ثم لا يجمع بينهما، الا في الضرورة كقول الشاعر:

(1) أني اذا ما حدثتُ ألماً

أقولُ يا اللهم يا اللهما

---

(1) الشاهد فيه قوله (يا اللهم يا اللهما) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء، وهذا شاذ، لأنه جمع بين العوض والمعوض، والبيت لأمية بن أبي الصلت.

## المندوب

وكالندا المندوبُ والمنكر لا      يندبُ والمبهمُ لا ما وصلاً  
وألفاً صلّه جوازاً واحذف      ما قبلُ من تنوينٍ أو من ألف  
وافتحّ فإنّ يلبسَ فقلبها انجلى      والهاء زِدْ وقفاً وإن شئت فلا

## الاستغاثة

وأجرز بلامٍ مستغاثاً منه ذا      كسرٍ وما الغوثُ به فتحاً خذا  
وهكذا العطفُ بيا وأعقبِ      بألفٍ كذاكَ ذو التعجبِ

## المندوب

وهو المتفجع على عدمه، حقيقة كالميت، أو حكماً كالغائب، أو لوجوده  
كالمصيبة والويل. ويختص بنداءه حرفان: وا، و، وآ، بهمزة فالف. وقد  
تستعمل، يا، عند الأمن. ولا يندب النكرة، ولا المبهم ضميراً، أو اسم  
إشارة، أو موصولاً، إلا إذا اشتهر بصلته: نحو وامن حفر بئر زمزماه.  
ويلحق آخر ما تم به الف جوازاً، فيحذف ساكن قبله، تنويناً، أو ألفاً، أو  
وا، أو يا: نحو واموساه، وواغلام بكراه ويبقى المتحرك

بحاله، إن كان مفتوحاً، ويفتح ان كان مكسوراً، أو مضموماً، إلا إذا حصل لبس، فتقر الحركة، وتقلب الالف، واولاً بعد ضمة، وياء بعد كسرة، فتقول في غلامه: وغلأمك بكسر الكاف، وقوموا وقومي، علمين: واغلامهوه، واغلامكيه، بقلب الالف واولاً أو ياءً، وواقوموه، وواقوميه بقلبها اياهما، وحذف الواو والياء الضميرين، باعتبار الأصل، لالتقاء الساكنين. ثم ان شئت فزد في الوقف هاء أولاً فلا.

إذا استغيث المنادي، أو تعجب منه، جر بلام مفتوحة، والمستغاث له بلام مكسورة، ولام المعطوف على المستغاث منه، مع يا، مفتوحة، ويدونها مكسورة كالمتعجب منه، وتنوب عن اللام الف الأستغاثة في الآخر، فلا يجتمعان، وحكمه حينئذ كالمندوب:

=====

شرح قولي وكالندا المندوب الى رخم بحذف الآخر

المندوب نوع من المنادي، والندبة مصدر ندب الميت، اذا تفجع عليه، وألحق به الغائب، ويختص من حروف النداء بحرفين، وا، وهي الاصل و، يا، ولا يستعمل الا عند أمن اللبس بالمنادي غير المندوب. وحكم المندوب حكم المنادي، من نصبه اذا كان مضافاً أو شبهه: نحو وا عبدالله: وا ضارباً عمراً: أو ضمه اذا كان مفرداً نحو وا زيد، وتنوينه عند الاضطرار نحو:

وا فقعساً وأينَ مني فقعس (218)

ولا تندب النكرة، ولا المبهم من ضمير، واسم اشارة، وموصول، فلا

يقال وا رجلاه: ولا وا أتناه: ولا وا هذا: ولا وا من ذهباه: لان ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لابهامه، وذلك هو المقصود بالندبة، نعم اذا كان للموصول صلة تعينه، جاز ندبته: نحو وا من حفر بئر زمزماه: لانه في الشهرة كالعلم.

ويلحق جوازاً آخر ما تم به المندوب الف، وليس الحاقها بالازم، وآخر ما تم به يشمل المفرد، والمضاف، وشبهه، والموصول، والمركب. ثم اذا كان متلوها تنوينا أو ألفاً، حذف لالتقاء الساكنين نحو وا غلام زيداه. ووا موساه: وان كان حرفاً متحركاً فتح، إن كان مضموماً، أو مكسوراً، وأقر أن كان مفتوحاً نحو وا زيداه: ووا عبدالملكاه: ووا رقاشاه: ووا عبد يغوناه: ما لم يحصل لبس، فتقر الحركة، وتقلب الألف واوا ان كانت ضمة وياء ان كانت كسرة كقولك في غلامه وقوموا مسمى به وا غلاموه وا قوموه وحذف الواو الاولى لالتقاءها ساكنة معها وفي غلامك وقومي مسمى بهما وا غلامكيه وا قوميه بقلب الالف ياء، وحذفت الياء الاولى لذلك، اذ لو بقيت الألف، وقيل: وا غلامهاه، لالتبس بالغائبة، أو وا قوماه لالتبس بالمشني، أو وا غلامكاه لالتبس بالمذكر. وبلي الألف في الغالب سالمة بحالها، ومنقلبة ياء أو واوا، هاء ساكنة في الوقف: كما تقدم من الأمثلة، ويجوز تركها كقوله:

(1) وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

---

(1) صدره:

حملت أمراً عظيماً واصطبرت له

الشاهد فيه قوله (يا عمرا) حيث تعرى المنادى المندوب من الهاء، مع أنه موقوف عليه، وإثبات هاء السكت وحذفها هنا سواء، والبيت لجري من قصيدة يرثى بها عمر بن عبدالعزيز.

ولا تثبت في حال الوصل الا ضرورة.

واذا استغيث المنادى أو تعجب منه جر باللام مفتوحة: نحو يا لله للماء للعجب، وكسر اللام مع المعطوف، ان لم تعد معه يا نحو:

(1) يا للكهول وللشبان للعجب

فان اعيدت معه يا، فتحت نحو:

(2) يا لعطافنا ويا لرياح

وتكسر أيضا مع المستغاث من أجله نحو يا لقومي لفرقة الأحباب.

وتعاقب اللام الف في آخر المستغاث من أجله والمتعجب منه كالمندوب، فلا يجتمعان: نحو يا زيداه لعمر، ويظهر من كلام لسيبويه عن الخليل، ان اللام هي الأصل. ويختص باب الاستغاثة والتعجب بيا من بين سائر حروف النداء. وربما وردت وا في التعجب.

---

(1) صدره:

يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب

الشاهد فيه قوله: (وللشباب) حيث لم يعد (يا) مع المعطوف لذلك كسرت اللام معه، والبيت لم أعثر على قائله.

(2) تمامه:

وأبى الحشرج الفتى النفاح

الشاهد فيه قوله: (ويا لرياح) حيث اعيد (يا) مع المعطوف لذلك فتحت اللام معه (وعطاف ورياح وأبى حشرج) أسماء رجال، ولم أعثر على قائله.

## مسئلة في ترخيم المنادى

مؤنثاً بالهاء أو ما زادا	رخم بحذف الآخر المنادى
والمنع في الجملة عن عمر	على ثلاث علما لم يصف
وقبله ثلاثة فصاعداً	والتلو لينا ساكناً وزائداً
معه وفي متلوها قد اختلف	وذو تحرك مجانس حذف
وبعضهم ترخيم ذاك وذاك رد <sup>(1)</sup>	وعجز المزج وهكذا العدد

الترخيم: حذف آخر المنادى للتخفيف، ويرخم المختوم بالتاء مطلقاً، وغيره ان كان زائداً على ثلاثة أحرف، ويحذف معه ما قبله ان كان مداً زائداً ساكناً، وقبله ثلاثة أحرف فصاعداً: نحو يا عثم: يا مسك: ويا منص: في عثمان ومسكين ومنصور، لكن في مد قبل تاء التأنيث خلاف، جوز سيبويه الحذف، أن بقى بعده ثلاثة فصاعداً كيا سعل في يا سعاة. والبصريون منعوا ترخيم المركب الاضافي، واكثر النحاة ترخيم المركب الاسنادي، واما ترخيم المركب المزجي فجائز وفاقاً، الا المختوم بويه عند أكثرهم، ويحذف عجزه نحو يا بعل في يا بعلبك، وهكذا

<sup>(1)</sup> وبعضهم ترخيم ذا وذاك رد، نسخة.

المركب العددي اذا سمى به الا عند الفراء، ويحذف مع العجز آخر الصدر الفا، فتقول في اثنا عشر علما يا اثن.

=====

### مسئلة في ترخيم المنادى

شرح قولي رخم بحذف الآخر إلى والأجود انتظاره

الترخيم حذف آخر الاسم في النداء، ويرخم ما فيه تاء التأنيث مطلقا: أي علما كان أو غير علم زائدا على الثلاثة أم لا. والعارى عن تاء التأنيث انما يرخم بشرطين: أن يكون علما، بخلاف، اسم الجنس، والاشارة، والموصول، وان يكون زائدا على ثلاثة فلا يرخم الثلاثي. والجمهور على جواز ترخيم العلم المركب تركيب مزج. ومنع البصريون ترخيم المركب تركيب اضافة لان المضاف اليه ليس هو المنادى، ولا يرخم الا المنادى. واما المركب تركيب اسناد وهو ما سمى به من الجملة: كتأبط شرا ففي ترخيمه خلاف، ذهب أكثر النحويين الى المنع، وابن مالك الى الجواز، ونقله عن سيبويه فيقال: يا تأبط، بحذف الثاني وقال أبو حيان هذا النقل عن سيبويه خطأ، فان سيبويه نص على المنع، فلذا قلت في النظم (والمنع في الجملة عن عمرو يفي) تقدم أن الترخيم حذف الآخر، ويحذف مع الآخر أيضا ما قبله من حرف لين ساكن زائد قبله أكثر من حرفين، وحركة تجانسه، سواء كان الآخر صحيحا أصليا، ام زائدا، ام حرف علة، بشرط أن لا يكون هاء التأنيث، فيقال في منصور ومسكين ومروان واسماء وزيدان وهندات وزيدون أعلاما: يا منص، ويا مسك، ويا مرو، ويا اسم، ويا زيد، بفتح الدال في ترخيم المثنى



وضمها في ترخيم الجمع ويا هند، فان اختل شرط مما ذكر لم يحذف ما قبل الآخر، فلا يحذف ان كان صحيحا، كجعفر، ولا لنا متحركا كقنور، وهبيخ، ولا أصليا كمختار، ومنقاد، فان الفهما منقلبة عن ياء وواو، ولا ما قبله حرفان فقط، كعماد، وثمود، وسعيد، ولا ما قبله حركة لا تجانسه، كغريق، وفردوس، ولا ما قبل هاء التأنيث كسعلة، وميمونة، عند الأكثرين، وأجاز سيبويه حذفه ان بقى بعده ثلاثة أحرف فصاعدا، ولم ينتظر المحذوف، قال أبو حيان: والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع، قال:

(1) حار بن بدرٍ قد وليت ولايةً

يريد حارثة بن بدر. وقال:

(2) يا ارطُ انك فاعلٌ ما قلتهُ

(1) تمامه:

فكن جرذا فيها تخون وتسرق

الشاهد فيه قوله (حار) حيث أريد به حارثة، رخم أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف، ثم رخم ثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف، والبيت لأنس بن زنيم.

(2) تمامه:

والمرء يستحي اذا لم يصدق

الشاهد فيه قوله (يا ارط) حيث يريد به يا أرطاة، رخم أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف، ثم رخم ثانيا بحذف الألف على لغة من ينو رد المحذوف، وهو جائز عند سيبويه، والبيت لزميل بن الحارث.

يريد اِرطاة. قال ابن حيان: والوجه ان في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين، أحدهما وهو الشائع الكثير ترخيمه بحذف التاء فقط، والثاني وهو قليل، ترخيمه بحذف التاء وما يليها.

ويحذف عجز المركب المزجي عند ترخيمه نحو يا سيب في سيبويه، ويا معدي في يا معدي كرب، ويا حضر، في يا حضرموت، ويا بعل، في يا بعلبك، وهكذا مركب العدد اذا سمى به يحذف عند الترخيم عجزه، وتحذف معه الالف أيضا أن كانت، فيقال في خمسة عشر، يا خمسة، وفي اثني عشر واثنى عشرة، يا اثن، ويا اثنه. ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المركب المزجي اذا كان آخره ويه، ومنع أبو حيان ترخيمه مطلقا، وقال انه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم، قال: ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع، انما قالوه بالقياس، ومنع الفراء ترخيم المركب العددي، وهذا معنى قولي: (وبعضهم ترخيم ذا وذاك رد).

\*\*\*

يتلّو كما كانَ وحركُ مدغماً  
وأعطِ انْ لم ينتظرْ ما يعتمد  
نيتُهُ حيثُ نظيرُ قدْ عدمْ

والأجودُ انتظارُهُ فابقِ ما  
وما يزولُ سببُ الحذفِ يردْ  
لآخرِ تممَ وضعاً والتزمْ

كذلك في ذي التاء حيث ألبسا

ومنع ترخيم لمندوب رسا

ومستغاث وملازم الندا

ولا اضطرار رخموا دون الندا

ثم يجوز في المرخم الانتظار وعدمه: أي نية المحذوف وتركها، والأول أكثر وأقوى، وعليه فلا يغير، ما بقى، إلا إذا كان آخره ساكنا لدغمه في الآخر، وقبله الف كمحمار علما، فيحرك آخره بما له في الأصل، أو حذف منه حرف لسبب، وقد زال بسبب الترخيم فيعاد كياء قاضون، والف مصطفىون علمين.

وعلى الثاني يعطى آخره ما يستحقه بفرض أنه آخر اللفظ وضعاً، فيضم إن كان صحيحاً: كيا حار بالضم، ويا فتا من فتاة، ويعمل إن استحق الأعلال كيا كرا في يا كروان لحذف النون مع المد المتلو في الترخيم، وقلب الواو الفا، ويلتزم الانتظار لموجب كما في يا مسلمة للألتباس بالمذكر، وفي تحريا طيلسان بكسر اللام، لعدم النظير، إذ لا وجود لفعل بكسر العين في الصحيح. ولا يرخم مندوب، ومستغاث، لمنافاة الحذف لقصد تطويل الصوت، وكذا ملازم للنداء. وقد يرخم غير المنادي للضرورة بشرط صلاحيته، وزيادته على ثلاثة أحرف، أو اختتامه بتاء التانيث.

=====

شرح قولي والأجود انتظاره إلى المصدر اسم حدث

في المرخم لغتان، الانتظار وهو نية المحذوف، وترك الانتظار، وهو

عدم نيته. والأول أكثر استعمالاً، واقويهما في النحو وجاء عليه ما قرئ:  
﴿وَنَادُوا يَا مَلِكٌ﴾، وقول زهير:

(1) يا حارٍ لا أرمينُ منكم بداهية

وجاء على الثاني قول عنتر:

(2) يدعونَ عنترُ والرماحُ كأنها

ثم اذا انتظر فلا يغير ما بقى، بل يبقى على حركته وسكونه، فيقال: يا جعف، ويا هرق، ولا يعل فيقال في ثمود، وعلاوة، وسقاية: يا ثمو، ويا علا، ويا سقاي، ويستثنى امران: أحدهما تحريك ما كان ساكناً للادغام، فانه يحرك أن كان قبله الف، كأحمار، ومحمار، علمين، فرارا من التقاء الساكنين بخلاف ما قبله غير الف، كمجدب، ومحمر، فانه يبقى على السكون. وقال الفراء بتحريكه أيضاً، وحيث حرك على رأي الناس أو على رأيه، فبالحركة التي كانت له في الأصل، فيحرك في

---

(1) تمامه:

لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

الشاهد فيه قوله (يا حار) بكسر الراء على الانتظار، حيث ترك الباقي بعد الحذف على ما كان عليه، والبيت لزهير.

(2) تمامه:

اشكان بئر في لبان الأدهم

الشاهد فيه قوله (عنتر) بضم الراء حيث لم ينتظر ما حذف بعد الحذف، على لغة من لا ينتظر، وعامل الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً، فبناه على الضم، والبيت لعنتر بن شداد.

احمار بالفتح وفي محمار ومحمر بالكسر، فان لم تكن له حركة في الأصل، كاسحاد، نبت، فبالفتح لانه اقرب الحركات، وقيل بالكسر على أصل التقاء الساكنين.

الثاني ان يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف كواو جمع كقاضون، ومصطفون، علمين، فان الياء والالف حذفنا لملاقاة الواو، فاذا رخم بحذفها مع النون ردت الياء والالف لزوال موجب الحذف، فيقال: يا قاضي ويا مصطفى.

ويتعين الانتظار في موضعين: احدهما ما فيه تاء التأنيث، اذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة، وضخمة، وقائمة، اذ الاتمام فيه يوهم أن المنادى مذكر. الثاني ما يلزم بتقدير اتمامه الأداء إلى عدم النظير، كما لو رخم طيلسان بكسر اللام فانه لو قدر تاما، لزم وجود فاعل بكسر العين في صحيح العين، وهو بناء مهمل. فاذا ترك الانتظار، أعطى آخر الاسم ما يستحقه لو تم به وضعاً، فيضم ظاهراً ان كان صحيحاً، فيقال: يا جعف، ويا حار، ويا هرق. ويقدر فيه الضمة ان كان معتلاً كقولك في ناجية: يا ناجي بسكون الياء، ويعل بالقلب أو الابدال كذلك في ثمود: يا ثمى بقلب الواو ياءً، اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وفي علاوة، وسقاية، يا علاء، وسقاء بأبدال الواو والياء همزة لوقوعهما آخر اثر الف زائدة.

ثم نبهت على أنه لا يرخم المندوب الذي لحقته علامة الندبة، ولا

المستغاث أن كانت فيه اللام قطعاً وكذا إن لم يكن فيه اللام الاستغاث،  
خلافاً لابن خروف. ولا اسم لازم للنداء، ولا غير المنادى، إلا في ضرورة  
بشرط صلاحيته للنداء كقوله:  
(1) إنّ ابنَ حارثٍ أن اشتق لرؤيته  
أي ابن حارثة.

---

(1) تمامه:

أو امتدحه فإن الناس قد علموا  
الشاهد فيه (حارث) حيث رخم من حارثة، وهو غير منادى، وهذا الترخيم  
للضرورة، وهو جائز بشرط أن يكون الاسم صالحاً للنداء كحارثة مثلاً، والبيت  
لأوس بن حبناء.

## المفعول المطلق

منتصبٌ أو وصفه أو فعله

يجيء أو مؤكداً وعنه سدّ

إشارة وهيئة نوع يعدّ

ينعت وما للشرط أو مستفهما

تأكيد والخلف في النوع خذ

المصدر اسم حدثٍ بمثله

وذاّن فرعاه ونوعاً أو عدد

مضافه كلّ وبعض وعدّ

ومضمّر وآلة وقت وما

وثنّ واجمع عدداً وامنع بذي

هو اسم حدث فعله فاعل عامل مذكور أو مقدر، ويكون مصدراً، وفعلًا، ووصفًا، وذاّن فرعاه عند البصريين، ويأتي للتأكيد فمبهم، وللعدد، والنوع فمبين، والتثنية والجمع ممتنع للاول، وجائز للثاني وفاقا، وللثالث خلافا. وينوب عنه مطلقا مرادفه، ومضافه، كلا أو بعضا، وعدده، وهيئته، ونوعه، وضميره، وآلته، ووقته، وصفته، وما للشرط أو الاستفهام.

=====

شرح قولي المصدر اسم حدث الى وحذف عامل اجز  
انما سمى مفعولا مطلقا، لانه لم يقيد بحرف جر، كالمفعول به،

وله، وفيه، ومعه. والمصدر: هو المفعول حقيقة، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل. وأما المفعول به، فمحل الفعل والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل. والمفعول له علة وجود الفعل. والمفعول معه صاحب للفاعل أو المفعول. قال أبو حيان فتسمية ما انتصب مصدرا مفعولا مطلقا، هو قول النحويين، إلا ما ذهب إليه صاحب البسيط: من أن المفعول المطلق أعم من المصدر. ومذهب أكثر البصريين أن المصدر أصل، والفعل، والوصف فرعان مشتقان منه، لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث، وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل، وذلك لأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل، وزيادة هي فائدة الاشتقاق.

وينصب المصدر بمصدر مثله نحو **قَائِنَ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا**، وبالوصف اسم الفاعل نحو **وَالدَّارِيَّاتِ دَرَوًا** **وَالصَّاقَاتِ صَفًّا** **فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا**، أو اسم مفعول نحو أنت مطلوب طلباً، وبالفعل نحو **وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا**

ثم المصدر نوعان: مبهم وهو ما يساوي معني عامله من غير زيادة: كقمت قياماً وجلست جلوساً، وهو لمجرد التأكيد، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع، ولذا قال ابن جني: أنه من قبيل التأكيد اللفظي. ومختص وهو ما زاد على معني عامله فيفيد نوعاً أو عدداً: نحو ضربت ضرب الأمير أو ضربتني أو ضربات، ويثنى ذو العدد بلا خلاف، وأما النوع ففيه قولان: أحدهما أنه يثنى ويجمع، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه: كالعقول



والالباب والحلوم، والثاني لا، وعليه الشلوبيين قياسا للانواع على الآحاد<sup>(1)</sup>، فانها لا تشي ولا تجمع، لاختلافها. ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه قال والتثنية اصلح من الجمع قليلا، تقول: قمت قيامين وقعدت قعودين، والاحسن أن يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود.

ويقوم مقام المصدر المبين، ما اضيف اليه من كل وبعض: نحو **قَلَّا** **تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ** ولمته بعض اللوم، وعدد نحو ضربته ثلاثين ضربة، واسم اشارة نحو ضربت ذلك الضرب، وهيئة: نحو مات ميتة سوء وعاش عيشة مرضية ونوع نحو **وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا** ورجعت القهقري وقعدت القرفصاء، وضمير نحو **لَا أَعَذُّهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ**، وآلة نحو ضربته سوطا ورشقته سهما والاصل ضربته بسوط ورشقته بسهم، ووقت نحو:

(2) **أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدَ**

أي اغتماض ليلة أرمَد، ونعت نحو **وَإِذْ كُذِّبَتْكَ كَثِيرًا**، وما الشرطية

(1) الذي يظهر هو أن مراده من الآحاد: أفراد المصدر واشخاص الضرب مثلا، وعلة عدم تثنيتهما وعدم جمعها اختلافها في حد ذاتها، وتميز كل منها بميزة، وشرط المثني والجمع التوافق، ولكنه قد يقال أن الإعلام كذلك فلم نشي وتجمع فليتأمل.

(2) وتمامه:

فبت كما بات السليم مسهدا

الشاهد فيه قوله (ليلة أرمَد) حيث قام ظرف الزمان مقام المصدر: أي اغتماض ليلة أرمَد، فحذف المصدر وناب عنه الزمان.

نحو ما شئت فقم أي أي قيام شئت، وما الأستفهامية نحو ما تضرب زيدا أي أي ضرب تضرب.

\*\*\*

وحذف عاملٍ أجزٍ ويلزمُ	في بدلٍ من فعله ينتظمُ
كويله وويحه لبيكا	سبحان مع معاذ مع سعدىكا
وعجبا منه وحمداً وشكراً <sup>(1)</sup>	كذا كرامةً سلاماً حجراً
ونائب الفعل الذي جاء خبر	عن اسم عينٍ كرر أو انحصر
كذلك ذو التوبيخ والتفصيل أو	مؤكدٌ لجملةٍ قبلُ رأوا
كذلك ذو التشبيه بالحدوث له	أشعر بعد جملةٍ مشتملة
لاسمٍ بمعناه وصاحبٍ ولا	لعملٍ يصلح أوجاً بدلاً

وقد يحذف عامله جوازا لقريضة، ووجوباً سماعاً في ما كان بدلاً من التلطف به، سواء كان العامل مهملاً كزفراً أي تتناً، وبله أي تركاً، وويله، وويحه، وويبه، وويشه، كانت اصلاً كنايات عن العذاب،

<sup>(1)</sup> وعجبا منه وحمداً شكراً، نسخة.

فاستعملت عند الشتم والتوبيخ، ثم كثر استعمالها فصارت للتعجب،  
 وقيل الاخيرتان كلمتا رحمة، أو مستعملا كسقيا ورعيا، وقول مجيب  
 الداعي لبيك وسعديك: أي اجابة بعد احابة واسعادا بعد اسعاد، ولا  
 يستعمل الثاني بدون الأول (وسبحان الله) أي براءة له من السوء،  
 ومعاذ الله أي عيادا به وعجبا وحمدا وشكرا لا كفرا، ولا يستعمل هذا  
 بدونهما، ولا يخرج عن المصدرية، وكرامة في جواب من قال افعله  
 بصيغة الأمر أو اتفعله استفهاما: أي افعله واكرمك كرامة، وسلاما أي  
 براءة منكم لا خير ولا شر، ولا يتصرف فيه الا اذا كان بمعنى التحية  
 وحجرا أي منعا ومنه قوله تعالى **حَجَرًا مَّحْجُورًا**، وقياسا في كل  
 مصدر ناب عن عامله بتكرير: نحو زيد سيرا سيرا، أو انحصار خبرا عن  
 اسم عين: نحو ما انت الا سيرا، أو وقع في توبيخ مع استفهام كقوله:  
 اتوانيا وقد جد قرنائك أو بدونه كقوله: **خَمُولًا وَاهْمَالًا وَغَيْرُكَ مَوْلَعٌ** أو  
 تفصيلا لعاقبة طلب كقوله تعالى **فَشُدُّوا الوثَّاقَ قَائِمًا مَّتًى بَعْدُ وَإِمَّا**  
**فِدَاءً**، أو عاقبة خير كقوله: لأجهدنّ فاما درء مفسدة تخشى واما بلوغ  
 السؤل والأمل أو تأكيدا لمضمون جملة متقدمة عليه، فان لم تحتمل  
 غيره سمى تأكيدا لنفسه: نحو له على ألف درهم اعترافا، والا فتأكيدا  
 لغيره كهو ابني حقا، أو مشبها به دالا على حدوث بعد جملة محتوية،  
 على اسم بمعناه، وعلى صاحبه، ولم يصلح للعمل فيه كمررت بالمؤذن  
 فاذا له صوت صوت بلال، فان كان معرفة احتمل الرفع على البدلية  
 أيضا، أو نكرة احتملها، والحالية بتأويله بالمشتق:

شرح قولي وحذف عامل اجر الى ينصب مفعولا له المصدر  
يجوز حذف عامل المصدر لقريظة لفظية: كقولك: حثيثا لمن قال أي  
سير سرت، أو معنوية نحو تأهبا ميمونا لمن رأيته يتأهب لسفر، وحجا  
مبرورا لمن قدم من حج، وسعيا مشكورا لمن سعى في مثوبة. ويجب  
الحذف في مواضع: منها حيث كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل  
سواء كان فعله مستعملا كسقيا ورعيا، أو مهملًا أي غير موضوع في  
لسان العرب كزفرا بمعنى نتنا ومنه قولهم: ويل فلان، وويحه، وويبه،  
وويسه، ومنه قولهم في اجابة الداعي لبيك وسعديك أي اجابة بعد  
اجابة، واسعادا بعد اسعاد، ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك،  
ويجوز أن يستعمل لبيك وحده، ومنه قولهم: سبحان الله أي براءة له  
من السوء، ومعاذ الله بمعنى عيادا بالله، ومنه قولهم عجا وحما  
وشكرا لا كفرا، قال ابن مالك تبعا للشلوبيين: وهي انشاء، قال أبو  
حيان: والذي ذكره ابن عصفور أن هذه الالفاظ خبر، وقال أبو عمرو  
بن بقی: قول سيبويه حمدا وشكرا لا كفرا كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة  
وقد تفرد، وعجا مفرد عنها، وقال ابن عصفور: لا تستعمل كفرا الا مع  
حمدا وشكرا، ومنه أفعل ذلك وكرامة كأن قائلًا قال: أفعل ذلك أو  
اتفعله ففيل: أفعله واكرمك بفعله كرامة، ومنه قولهم سلاما بمعنى  
براءة منكم لا خير بيننا ولا شر، ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التحية،  
فانه يتصرف، ومنه قولهم حجرا بكسر الحاء يقال للرجل: أتفعل هذا  
فيقول حجرا أي منعا أي امنع نفسي وأبعد عنه وأبرا منه، ومنه قوله  
تعالى ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾

ولا يتصرف والحالة هذه. وهذه الأنواع كلها من قسم ما هو بدل عن فعله.

ومنها أي من المواضع التي يجب الحذف فيها، ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر، فالتكرير نحو زيد سيرا سيرا، أي يسير والحصر أما زيد سيراً وما زيد إلا سيرا: أي يسير جعل أحد اللفظين في التكرير عوضاً عن ظهور الفعل، وقام مقامه في الحصر انما، أو ما والا، فلو كان المخبر عنه اسم معنى، وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو جدك جد عظيم وانما بدارك بدار حريص. ومنها ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام: نحو اتوا نيا وقد جد قرنائك أم لا كقوله:

(1) خمولا واهمالاً وغيركَ مولعٌ بتثيتِ أسبابِ السيادةِ والمجدِ

ومنها ما وقع لتفصيل عاقبة طلب أو خبر، فالطلب: نحو **فَشُدُّوا** **الْوَتَاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ** والخبر كقوله:

(2) لأجهدنَّ فاما درءُ واقعةٍ تخشى واما بلوغُ السؤل والأملِ

(1) الشاهد فيه قوله (خمولا) حيث حذف عامله، مع أنه غير مقرون بهمزة الاستفهام التوبيخي.

(2) الشاهد فيه قوله (اما درء... واما بلوغ) حيث حذف عامل المصدر وجوبا، وذلك لأن المصدر وقع تفصيلاً لعاقبه: أي بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده والجملة هنا خبرية.

ومنها ما وقع مؤكداً لمضمون جملة، فان كان لا يتطرق اليها احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكداً لنفسه، لانه بمنزلة تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة: نحو له على دينار اعترافاً، وان كان مفهوم جملة يتطرق اليه احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكداً لغيره، لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة، فهو غيرها لفظاً ومعنى: نحو هو ابني حقا. ومنها ما وقع مشبهاً به مشعراً بحدوث، بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ، ولا صلاحية للعمل فيه كقولك: مررت به فاذا له صوت صوت حمار، وله صراخ صراخ الثكلى، واحترزنا بقولنا (مشعراً بحدوث) عما لا يشعر به: نحو له ذكاء ذكاء الحكماء فلا يجوز نصبه، وبقولنا بعد جملة، عما بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه، وبقولنا حاوية إلى آخره، عن نحو فيها صوت صوت حمار، وعليه نوح نوح الحمام، فالنصب في ذلك ضعيف، لأنه لا يشتمل على صاحب الصوت فلم يمكن تقديره بصوت، وبقولنا ولا صلاحية للعمل في المصدر، عما يصلح للعمل في المصدر نحو هو مصوت صوت حمار فان صوت حمار هنا ينتصب بمصوت لا بمضمّر. ثم اذا اجتمعت الشروط، فان كانت معرفة، تعينت فيه المصدرية، وان كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية. ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة على الاتباع بدلا فيهما وهو معنى قولي (أو جاء بدلا).

## المفعول له

ينصبُ مفعولاً له المصدرُ قدُ	عللَ فعلاً في زمانٍ اتحدُ
وفاعلٍ والأقدمونَ ما رأوا	شرطَ اتحادٍ وانجرارهُ قفوا
لفقدِ شرطٍ ما خلا أنَّ وأنَّ	وجرهُ معَ الشروطِ ما وهنُ
وقلَّ في مجردٍ وشاعَ في	ذي ألٍ والأستواءِ مهما تضيفِ
وجوزوا التقديمَ في المعتمد	والمنعُ في الحاليينِ للتعدد

وهو اسم ما فعل لأجله فعل، وشرط نصبه أن يكون مصدرا معللا به حكم وفاقا، ومقارنا له في الفاعل، والزمان خلافا للمتقدمين، وإذا اجتمعت الشروط جاز جره أيضا شايعا في ما إذا عرف باللام، ومساويا مع النصب في ما إذا أضيف، وقليلًا في ما إذا جرد منهما، فان فقد شرط منها انجر حتما باللام، وقد ينوب عنها من أو الباء أو في كما في قوله صلى الله عليه وسلم ((دخلت امرأة النار في هرة حبستها))، إلا إذا كان أن أو ان المصدريتين، مع مدخولهما كمدحتك انك تخدم الطالبين للعلم، وازورك أن تحسن الى الراغبين في الدين، ويجوز تقديمه على العامل في المختار، ويمتنع تقدمه مطلقا.

=====

شرح قولي ينصب مفعولا له المصدر إلى الظرف وقت  
قال أبو حيان: تضافرت نصوص النحاة على اشتراط المصدرية في  
المفعول له، وذلك أن الباعث انما هو الحدث لا الذات: وشرطه أن  
يكون معللا بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها كقعد جلوسا، ورجع  
القهقري. وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت  
والفاعل: نحو ضربت ابني تأديبا، بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو:

(1) فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

لان النض ليس وقتا للنوم، أو الفاعل نحو:

(2) واني لتعروني لذكراك هزة

وفاعل الذكرى الشاعر أي لذكرى اياك فيجران باللام. ولم يشترط  
ذلك سيبويه، ولا احد من المتقدمين، فيجوز عندهم اكرمتك امس طمعا

---

(1) تمامه:

لدى الستر الا لبسة المتفضل

الشاهد فيه قوله (النوم) حيث جر النوم باللام، لعدم موافقة وقت النوم، مع  
وقت النضى، وذلك لأنه يشترط في نصب المفعول له الاتحاد مع العامل في  
الوقت، فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضو الثياب خلعه، والبيت لأمرئ  
القيس.

(2) تمامه:

كما انتفض العصفور بلله القطر

الشاهد فيه قوله (لذكراك) حيث جر باللام، لعدم موافقه ذكرى، مع تعروني في  
الفاعل، حيث أن فاعل تعروني (هزة)، وفاعل ذكرى المتكلم، وذلك لأنه يشترط  
لنصب المفعول له الاتحاد مع العامل في الفاعل، فلما اختلفا في الفاعل، جر  
باللام، والبيت لابي صخر الهذلي.



في معروفك غدا، وجئت حذر زيد ومنه قوله تعالى ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَوْقًا وَطَمَعًا﴾ ففاعل الأراءة هو الله تعالى، والخوف والطمع من الخلق. ومتى فقد شرط من الشروط المذكورة، وجب جره باللام، وامتنع النصب، فمثال فقد المصدرية جئتكم للماء والعشب والسمن، ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان. وقد يجر بمن أو الياء لانهما في معنى اللام نحو ﴿خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾، قيل وقد يجر بفي السببية نحو (دخلت امرأة النار في هرة). ولا يتعين الجر مع أن وان، وان كانا غير مصدرين، فانهما يقدران بالمصدر، وان لم يتحد فيهما الفاعل والوقت، لان حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو ازورك أن تحسن إليّ، أو انك تحسن إليّ، ولا يتعين النصب ايضا عند استيفاء الشروط بل يجوز معه الجر.

ثم إن كان مجردا من اللام والاضافة فالنصب أكثر، ويقل الجر دالامثلة السابقة، ويجوز ضربته لتأديب، وان كان معرفا باللام فالجر أكثر، ويقل النصب، كقوله:

(1) لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاء

(1) وتمامه:

ولو توالى زمر الأعداء

الشاهد فيه قوله (الجبن) حيث وقع مفعولا لاجله، ونصبه مع كونه محلى بأل، وقد اختلف في جواز مجيء المفعول لاجله معرفا.

وقوله:

(1) شنوا الاغارة فرساناً وركبانا

ويجوز للجن وللأغارة. فان كان مضافا استوى نصبه وجره قال تعالى: **يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ** وقال: **لِإِيْلَافٍ قُرَيْشٍ**. ويجوز تقديم المفعول له على عامله، ومنعه ثعلب وطائفة ورد بالسمع قال:

(2) طربت وما شوقاً إلى البيض أطربُ

ولا يجوز تعدد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً، ومن ثم يمنع في قوله تعالى **وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوا** الآية تعلق لتعدوا بتمسكوهن، على جعل ضراراً مفعولاً له، وانما يتعلق به، على جعل ضراراً حالا والى ذلك اشرت بقولي (والمنع في الحاليين للتعدد) أي حالتى نصبه وجره.

---

(1) صدره:

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا

الشاهد فيه قوله (الاغارة) حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً، مع اقترانه بآل، والبيت من ديوان الحماسة.

(2) وتمامه:

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

الشاهد فيه قوله (شوقاً... اطرب) حيث تقدم المفعول له وهو شوقاً على عامله وهو (أطرب) وهذا استشهاد على جوازه والبيت لكميت ابن زيد الاسدي.

## والمفعول فيه وهو الظرف

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضمنا	في باطرادٍ وانصبَّ الأزمانا
بناصبِ المصدرِ مطلقاً ولو	مقدراً وفي مكانٍ قد أبوا <sup>(1)</sup>
الَّذي أبهمَ والمشتقَّ	وقسهُ انْ كانَ لفعلٍ وفقاً
كذلكَ ما دلَّ على مقدارٍ	كالميلِ والفرسخِ والأقطارِ
وما جرى مجراهُ باطرادٍ	مصادِرُ نابتٍ عن استنادٍ
كزنةِ العرشِ كذا وزنَ الجبلِ	نصَّ عليه سيبويه في الجملِ

ومنها المفعول فيه: هو اسم ما فعل فيه حدث مذكور، والمنصوب منه المشهور بالظرف اسم زمان أو مكان ضمن في باطراد، والزمان امتداد لا يجتمع أجزاءه في الوجود، والمكان فراغ يملؤه المتمكن، بحيث لو لم يكن هو فيه لكان كداخل الكوز للماء أو الهواء، وجميع أسماء الزمان صالحة لنصبه بتقدير في مطلقاً، والمبهم منها ما دل على مقدار معلوم معدوداً: كقرن وسنة وشهر واسبوع ويومين، وأسماء الفصول والشهور أو غير

<sup>(1)</sup> مقدراً وفي المكان قد أبوا، نسخة.

معدود. كالسبت والاحد واخواتها، وما كان مختصا بأل كاليوم والليل والحين والوقت والزمان، أو بالأضافة كيوم بدر ويوم حنين وزمان الفترة وزمان السعادة، أو بالصفة كزماناً مباركاً، فخرج منه وقت وحين ويوم وليل منكرات، ودخلت فيه مختصات، والمحققون على أن المبهم منه ما لم يعتبر له حد أي مبدأ ومنتهى، سواء كان معرفة أو نكرة كالزمان وزمان، والمعين بخلافه كاليوم ويوم لتحده بطلوع الشمس وغروبها.

وأما أسماء المكان، فالصالح للنصب بتقديرها أربعة أنواع: النوع الأول - اسم المكان المبهم، وهو ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه كأسماء الجهات، وعند ولدى ووسط بسكون السين وبين وازاء وحذاء وتلقاء وناحية وجانب عند الجلال تبعاً لبعضهم.

النوع الثاني - محل حدث اشتق هو منه، وإنما ينصب قياساً، بشرط اتحاد عامله معه في الاشتقاق كسجدت مسجده، وما ورد على خلافه كهو مني منزلة الولد من الأب أو مناط الثريا فمقصود على السماع.

النوع الثالث - الاسماء الدالة على المقادير المخصوصة كالبريد والفرسخ والميل والغلوة والخطوة.

الرابع - ما جرى مجرى اسم المكان من مصادر نابت مناب ظروف قدرت انها اضيفت اليها، ثم حذفت كهو قرب الدار أي مكان قريبها والحمد لله زنة العرش ووزن الجبل: أي قدر زنة العرش والجبل، نص على ذلك سيبويه رحمه الله تعالى: وشاعت هذه النيابة عن ظروف الزمان كرايته صلوة الظهر أو قدوم الحاج: أي وقتها.

شرح قولي الظرف وقت أو مكان إلى وذو التصرف

المفعول فيه الذي يسمى ظرفاً، ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد، لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له، فقولنا ما ضمن، يشمل الحال والظرف والسهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل، وقولنا من اسم وقت أو مكان، يخرج الحال، وقولنا باطراد، يخرج السهل والجبل من المثال المذكور؛ فانه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا يقال: اخصبنا السهل والجبل، ولا مطرنا القيعان والتلول، بل يقتصر فيه على مورد السماع، بخلاف ما ينصب على الظرفية، فانه يجوز أن يخلف الاسم والفعل غيرهما، تقول: جلست خلفك فيجوز قعدت خلفك وجلست أمامك.

والناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه، ظاهراً نحو قمت يوم الجمعة وقمت أمامك فالقيام واقع في يوم الجمعة وفي الامام، وهو العامل فيه، أو مقدراً نحو زيد أمامك والقتال يوم الجمعة، فالعامل فيهما كائن أو مستقر، وهو مقدر لا ملفوظ به.

وجميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية، سواء كانت مبهمة بأن تقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان أم مختصة، وهي قسمان: معدود: وهو ما له مقدار من الزمان معلوم: كسنة وشهر ويومين والمحرم وسائر أسماء الشهور والصيف والشتاء، وغير معدود: وهو أسماء اليوم كالسبت والاحد، وما تختص بالاضافة كيوم الجمل، أو بال كالיום والليلة، أو بالصيفة كقعدت عندك يوما قعد فيه عندك زيد، وما أضافت

اليه العرب لفظ شهر من اعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربع الآخر خاصة.

واما أسماء الأمكنة فالذي يصلح للظرفية منها ويتعدى اليه الفعل أربعة أنواع: أحدها المبهم: وهو ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف اليه كمكان وناحية ووراء وامام ووجهة وجهة.

الثاني ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلى ومعتكف: نحو قعدت مقعد زيد، وهو مقيس بشرط ان يكون العامل فيه أصله المشتق هو منه، ولا يجوز أن يعمل فيه غيره، فلا يقال: ضحكت مجلس زيد أي فيه، وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو هو مني مقعد القابلة، ومقعد الآزار، ومنزلة الولد أي في القرب، ومناط الثريا أي في الارتفاع، ومزجر الكلب أي في البعد واشباه ذلك.

الثالث ما دل على مقدار: نحو ميل وفرسخ وبريد وخطوة وغلوة.

الرابع ما جرى مجرى اسم المكان باطراد كالمصادر التي قامت مقام مضاف اليها تقديرا: نحو قولهم: هو قرب الدار<sup>(1)</sup>، ووزن الجبل، وزنته، قال ابن مالك: والمراد بالاطراد ان لا تختص ظرفيته بعامل ما، اختصاص ظرفية المشتق من اسمه الواقع فيه.

اما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت، وقيل: هو ما كان لفظه يختص ببعض الأماكن دون بعض

<sup>(1)</sup> هو أقرب الباب، نسخة.

وقيل: ما كان له اقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى اليه الفعل،  
الا بواسطة في اذا اريد معنى الظرفية كجلست في الدار، وما سمع  
من ذلك بدونها نحو دخلت الدار والمسجد فانه يحفظ ولا يقاس عليه.

(فائدة) وقع لي قديما اني سئلت عن وجه النصب في قوله صلى الله  
عليه وسلم ((سبحان الله، عدد خلقه، ورضاء نفسه، وزنة عرشه،  
ومداد كلماته)) فأجبت بان هذه الكلمات الأربع منصوبات على  
الظرفية، على أن التقدير قدر زنة عرشه، وكذا البواقي، فلما حذف  
الظرف الذي هو قدر، قام المضاف اليه مقامه في اعرابه، فتعجب  
القاصرون من هذا الاعراب، حتى قال قائلهم: قد ضبط الحريري في  
الملحة الظرف بقوله:

الظرف ظرفان فظرف أزمنه                      يجرى مع الدهر وظرف أمكنه

والكل منصوب على اضمار في                      فاعتبر الظرف بهذا واكتف

قال: وهذه الكلمات ليست من واحد من القسمين، قال: واغرب من  
ذلك تقدير قدر، ولم يصرح أحد بان قدر ينصب على الظرف: والجواب  
أن ذلك لكونهم بعد في عداد المبتدئين المقتصرين على الملحة  
وشبهها، أما قولهم ان هذه الكلمات الأربعة: ليست من ظروف  
الزمان، ولا من ظروف المكان فجوابه أن ذلك جهل بقول النحاة. ان  
من المنصوب على الظرف المصادر الجارية مجراه باطراد، بان حذف  
المضاف اليها كما تقدم تقديره، وقد نص على ذلك ابن مالك وغيره،  
ونقل أبو حيان في

شرح التسهيل: أن سيويه امام الفن نص على أن من المنتصب على  
الظرف: زنة الجبل، ووزن الجبل، وجزم به ابن مالك في شرح  
التسهيل أيضا.

واما قولهم انه لم يصرح احد بان قدرا ينصب على الظرف، فانه مع  
كونه جهل كذب صراح وجرأة شنيعة، ففي شرح التسهيل لابي حيان،  
قال الصفار في شرح (الكتاب) اعلم أن المصدر اذا استعمل في معنى  
الظرف جاز أن يضاف إلى الفعل تقول: أتيتك ريثَ قامَ زيدُ أي قدر  
بطؤ قيامه، فلما خرجت إلى الظرف جاز فيها ما جاز في الظرف  
انتهى فانظر كيف قدر نصب المصدر على الظرف بتقدير قدر.

وقال المرزوقي والتبريزي كلاهما في شرح الحماسة في قوله:

(1) وسأيرته مقدارَ ميلٍ وليتني

وفي قوله:

(2) هوَ الوجدُ الا ان قلبي لو دنا منَ الجمرِ قيدَ الرمحِ لاخرق

ان نصب، مقدار وقيد كلاهما على الظرف (وقيد) بمعنى قدر.

وقال ابن يسفون في شرح شواهد الايضاح في قول الفرزدق:

---

(1) الشاهد فيه قوله (مقدار) حيث نصب على الظرفية.

(2) الشاهد فيه قوله (قيد الرمح) حيث نصب على الظرفية، يقال بيني وبينه قاب  
قوس، وقيد رمح، وغلوة سهم، والبيت من الحماسة ولم ينسبه إلى قائله.



(1) ما زال مذ عقدت يداه أزاره فسما فادرِكَ خمسة الأشبارِ

يجو- نصب خمسة الأشبار على الظرفية لسما بتقدير مضاف: أي سما مقدار خمسة.

وقال المتكلمون على الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم (ان موسى سأل ربه أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر) أن رمية نصب على الظرفية بتقدير قدر أي قدر رمية بحجر.

وقد الفت في المسألة كراسة سميتها (رفع السنة في نصب الزنة) وبمثل هذه الواقعة وأمثالها اخذت عن أهل مصر جانبا، وتركت كلا منهم على ما هو عليه، لا مفيدهم ولا منبهم على خطأ.

\*\*\*

وذو التصرف الذي ظرفاً يرذُ وغيره: وما بظرفٍ يطرد

فغيرُ ذي تصرفٍ ومنه سوى لدى الجمهورِ واصلمنه

(1) في البيت شواهد: الاول قوله (خمسة) حيث نصب على الظرفية بسما بتقدير مضاف أي سدها مقدار خمسة.

الشاهد الآخر قوله (مذ عقدت) حيث جاء مذ ظرفا مضافا إلى الجملة الفعلية، ويأتي من باب حرف الجر.

والشاهد الآخر قوله (خمسة الأشبار) حيث جرد المضاف وهو قوله خمسة من حرف التعريف، في الوقت الذي دخلت أداة التعريف على المضاف اليه، وهو قوله (الأشبار)، والبيت للفرزدق.

وامدده مفتوحاً ومكسوراً ومن  
ومنه عند لمكان القرب في  
كذا لدى لكنها ليست تجر  
أما لدن فانها مبنية  
أضف لفرد وسواه وسمع  
واعطف على غدوة حتماً  
ومنه مع لوقت الاجتماع أو  
وخبراً وصلةً حالاً تقع  
ومصدرٌ ينبؤ عن مكان

رأه يجرى مثل غير ما وهن  
حسنٌ ومعنىً وزمانٍ قد يفى  
ولم يجرى ظرفاً لمعنىً مستقر  
للأبتدا في نوعي الظرفيه  
في غدوة من بعد نصب فاتبع  
ومن يقل بالجر لا تصوب  
مكانه وجرها بمن حكوا  
وساكناً على البناء ما امتنع  
وشاع هذا الحكم في زمان

ثم الظرف قسمان: متصرف، وهو ما استعمل ظرفاً وغير ظرف فاعلاً  
أو نائباً مبتدأً أو خبراً كزمان ويوم وبين، مجرداً وأسماء الجهات،

الا فوق وتحت في الاكثر، وغير متصرف، وهو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه: أي مجرورا بمن، فمن الزمان كسحر معينا، وبكرة وضحي وضحوة وصباح ومساء وعشية وعتمة معينات، وبعيدات بين: بمعنى أوقات غير متصلة.

ومن المكان فوق وتحت وبينا وبينما وسوى عند الجمهور في لغاتها، وذهب جمع الى تصرفها قليلا فاعلا: كأتاني سواك ومبتدأ كقوله فسواك بائعها وانت المشتري، ومضافا اليها كقوله ذكرك الله عند ذكر سواه، حكاة الفراء. وذهب الزجاج وابن مالك إلى أنها مرادفة لغير، فلا تكون ظرفا، ولا تلزمها النصب، وعند لبيان حضور مظروفها، أو قربه حسا أو معنى، سواء كان من الأعيان أو المعاني كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾: وقد ترد للزمان نحو قوله صلى الله عليه وسلم ((الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى)).

ولدى بمعنى عند، الا أنها لا تقع ظرفا للمعاني، فلا يقال هذا الرأي صواب لدي، اما لدن فانها من الظروف الغير المتصرفة المبنية على السكون لشبهها الحرف، في لزوم استعمال واحد، أو لتضمنها معنى من الابتدائية، فانها لابتداء الغاية في الزمان أو المكان فحسب، ولا يعتمد عليها المبتدأ بخلاف لدي وعند كقوله تعالى ﴿وَلَدَيْتَا مَزِيدٌ﴾ ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، ويجر تاليها بالاضافة لفظا، إن كان مفردا نحو: من لدن الظهر إلى العصر وتقديرا ان كان جملة، خلافا لمن اولها بالمفرد بتقدير

ان المصدرية. وسمع نصب لفظ غدوة بعدها كقول الشاعر:

لَدُنْ غَدْوَةٍ حَتَّى أَتَتْ الْغُرُوبَ

وخرج النصب على التميز، وإذا عطف عليها نحو لدن غدوة وعشية، وجب في المعطوف نصب، وقيل: بالجر أيضا.

ومع: وهو اسم لمكان الاجتماع كصليت مع زيد أو لزمانه كوصلت مع الظهر، ويدل على اسميتها التنوين ودخول من عليها، وكان حقها البناء للشبه الوضعي والاستعمال، إلا أنها أعربت للشبه بعد، في وقوعها خبرا وصلة وحالا، وربعة تسكنها قبل حركة، وتبنيها على السكون.

=====

شرح قولي وذو التصرف إلى من ذاك غير ما مضى

ظرف الزمان قسمان: أحدهما متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون، فاعلا، أو مبتدأ أو خبرا، أو ينتصب مفعولا به، أو ينجر بغير من: كسير في يوم الخميس، ويوم الجمعة مبارك، واليوم يوم الجمعة، واحببت يوم الجمعة **لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**. والثاني غير متصرف بأن لا يخبر عنه، ولا يجر بغير من، بل يلزم النصب على الظرفية، أو يجر بمن وحدها: كسحر إذا كان من يوم بعينه: نحو جئتكَ سحر (وبعيدات بين) بمعنى أوقات غير متصلة وما عين من بكرة وسحر وضحي وضحوه وصباح ومساء وعشية وعتمة.

وظرف المكان قسمان أيضا: متصرف يستعمل غير ظرف، مبتدأ، وفاعلا، ونائبا عنه، ومضافا: كيمين وشمال نحو جلست يمين زيد وشمال بكر. وغير متصرف لم يخرج عن الظرفية أصلا، وهو الفاظ فمن ذلك

سوى بكسر السين وضمها مقصورا، وسواء بفتحها وكسرهما ممدودا، وعدم تصرفها بان تلزم الظرفية مذهب سيويه والجمهور، وذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أنها من الظروف المتمكنة: أي تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا، ونقله صاحب البسيط عن الكوفيين، قال ابن هشام في التوضيح: واليه أذهب، وذهب الزجاج وابن مالك: إلى أنها ليست ظرفا البتة، وأنها اسم مرادف لغير، فكما أن غير لا يكون ظرفا ولا يلزم فيها النصب، فكذلك سوى، وحكم المقصورة والممدودة في ما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء، نص عليه الأبدى، وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء، نص عليه ابن مالك وابن عصفور، ومن تصرفها ما حكى الفراء: أتاني سواك، وقول الشاعر:

(1) وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري

وقوله:

(2) ولم يبق سوى العُدوانِ

<sup>(1)</sup> الشاهد فيه قوله ( سوى ) حيث وقعت مبتدأ و(بائعها) خبر، وخرجت عن النصب على الظرفية، والبيت لابن المولى.

<sup>(2)</sup> تمامه:

دناهم كما دانوا

الشاهد فيه قوله (سوى) حيث وقعت (فاعلا) لـ (يبقى) وخرجت عن الظرفية، والبيت للفند الزماني.

وقوله:

(1) أَأَتْرَكَ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سَوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورٌ

وقوله:

(2) ذَكَرَكَ اللَّهُ عِنْدَ ذِكْرِ سَوَاهُ صَارِفٌ عَنِ فُؤَادِكَ الْغَفَلَاتِ

وقوله:

(3) وَمَا قَصَدْتَ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

ومن ظروف المكان التي لا تتصرف عند، وهي لبيان كون مظروفها حاضرا حسا أو معنى، أو قريبا حسا أو معنى، فالاول نحو **فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ**، والثاني نحو **قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**، والثالث **عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى \* عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى**، والرابع نحو **عِنْدَ مَلِكٍ مُقْتَدِرٍ**

(1) الشاهد فيه (سوى) حيث خرجت عن انتصابها على الظرفية ووقعت بدلا عن اسم ليس، والبيت لمجنون ليلى.

(2) الشاهد فيه قوله (سواه) حيث خرجت عن إنتصابها على الظرفية، ووقعت مجرورة باضافة ذكر اليها.

(3) صدره:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي

الشاهد فيه قوله (لسوائكا) حيث خرجت عن انتصابها على الظرفية، ووقعت مجرورة باللام، والبيت للاعشى.

﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُضْطَفِّينَ الْأَخْيَارِ﴾ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴿مَا عِندَكُمْ يَنْقَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾، وقد تردّ للزمان نحو (انما الصبر عند الصدمة الأولى) ولم تستعمل الا منصوبة على الظرفية: كما مثل، أو مجرورة بمن نحو ﴿أَتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا﴾. وانما لم تتصرف لشدة توغلها في الابهام؛ لانها تصدق على الجهات الست.

ومنها (لدى) وهي بمعنى عند، لكن تفارقها في أنها لا تجر أصلا، وعند تجر بمن كما تقدم، وفي أنها لا تكون ظرفا للمعاني، بل للأعيان خاصة، وعند تكون ظرفا للمعاني والأعيان كما تقدم نحو عندي هذا القول صواب ولا يجوز لدي.

اما (لدى) فانها من الظروف المبنية، وهي لأول غاية زمان أو مكان، وهو معنى: قولي (للأبتداء في نوعي الظرفية) وبنيت لشبهها بالحرف، في لزومها استعمالا واحدا، وهي كونها مبتدأ غاية، وامتناع، الأخبار بها وعنهما، ولا يبنى عليها المبتدأ، بخلاف (عند) و(لدى) فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا، بل يكونان لابتداء الغاية وغيره، ويبنى عليهما المبتدأ قال الله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ ويجر تالي (لدى) بالاضافة لفظا ان كان مفردا كقوله:

(1) تنتهض الرعدة في ظهيري من لدن الظهر إلى العصير

(1) الشاهد فيه قوله (من لدن الظهر) حيث أضيف لدن الى المفرد وجر بالكسرة الظاهرة، كما فيه تصغير العصر والظهر.

وتقديرًا ان كان جملة اسمية، أو فعلية كقوله:  
(1) وتذكر نعماه لَدُنْ أَنْتِ يافُعُ  
وقوله:

(2) لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودَ الذَّوَائِبِ  
ومنع ابن الدهان من اضافة (لدن) إلى الجملة، وأول ما ورد من ذلك  
على تقدير (أَنْ) المصدرية، وسمع نصب غدوة بعدها في قوله:  
(3) لدن غدوةً حَتَّى أَتَتْ لَغُرُوبٍ  
وخرج على التميز، وإذا عطف على (غدوة) المنصوب بعدها، فقل لدن

---

(1) تمامه:

إلى أَنْتِ ذُو فُودَيْنِ أبيض كالنسر  
الشاهد فيه قوله (لدن أَنْتِ يافُع) حيث اضيف لدن إلى الجملة الاسمية، وجملة  
(انت يافع) في محل جر باضافة لدن إليها.  
(2) صدره:

صرع غوان راقهن ورقنه  
الشاهد فيه قوله (لدن شَبَّ حَتَّى شَابَ) حيث اضيف لدن الى الجملة الفعلية،  
فجملة شَبَّ في محل جر باضافة لدن إليها، والبيت لقطامي.  
(3) صدره:

وما زال مهري مزجر الكلب منهم  
الشاهد فيه قوله (لدن غدوة) بنصب غدوة حيث نصب (غدوة) بعد (لدن) على  
التميز، أو على أنه خبر لكان المحذوفة، وهذا نادر، والقياس جر (غدوة) بعد  
(لدن).



غدوة وعشية، جاز عند الاخفش في المعطوف، الجر على الموضع، والنصب على اللفظ، وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب، وأوجه ابو حيان ومنع الجر، لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال: ولا يلزم من ذلك أن يكون (لذن) انتصب بعدها ظرف غير غدوة، وهو غير محفوظ الا فيها؛ لأنه يجوز في الثانوي ما لا يجوز في الأوائل، وهذا معنى قولي (ومن يقل بالجر لا تصوب) وهذه المسألة مذكورة في الشافية، ساقطة من التسهيل.

ومن الظروف العادمة التصرف (مع) وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته تقول: زيد مع عمرو، وجئت مع العصر، ويدل على اسميتها تنوينها في قولك (معا) ودخول من عليها في قولهم: ذهب من معه وقرىء (هذا ذكر من معي) قاله ابن مالك، وكان حقها البناء لشبهها بالحروف في الجمود المحض، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال، والوضع الناقص، إذ هي على حرفين فلا ثالث محقق العود، الا أنها أعربت في أكثر اللغات، لمشابهتها بعند، في وقوعها خبرا، وصلة، وحالا، وصفة نحو **قَائَ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا** **وَنَجَّيْنِي وَمَنْ مَعِي**، وجاء زيد وبكر معا، وتسكينها قبل حركة نحو زيد مَعَ عمرو لغة ربيعة، وهو تسكين بناء كما ان حركتها حركة اعراب، ووجه بنائها حالة السكون معلوم مما أشير اليه.

وقد ينوب عن الظرف مصدر كان الظرف مضافا اليه فحذف، ولا بد من كونه معينا لوقت، أو مقدار وهو كثير في ظرف الزمان: نحو جئتكَ صلاة العصر، أو قدوم الحاج، أو انتظرتكَ حلب ناقة. قليل في المكان نحو جلست قرب زيد: أي مكان قربه.

## الظروف المبنية

من مبهم أضيفَ أو ما قطعاً  
ظرفاً ومفعولاً به وبدلاً  
لجملةٍ والجزءُ ربما حذف  
ولا يليها اسمٌ يليه ما مضى  
وللمفاجأةِ فحلفٌ يلفى  
وقلَّ أن يخرجَ عن أفرادِ ذا  
مقدراً والناصبُ الشرطُ رأوا  
أو لمكانٍ أو زمانٍ ظرفاً  
فعلٌ وقيلَ جارٌّ معٌ قد فيها

من ذاك غيرُ ما مضى إذ جمعا  
للماضي إذ ورجح المستقبل  
منه وبالزمانِ جرَّتْ وأضفَ  
أوكلَّها فنونتْ تعوضاً  
وعللتْ حرفاً وقيلَ ظرفاً  
ظرفٌ للاستقبالِ والشرطِ إذا  
والزمتْ إضافةً للفعلِ لو  
وللمفاجأةِ فقلَّ حرفاً  
وتلزمُ الفاءُ ولا يليها

الظروف المبنية

وأما الظروف المبنية، فقد تقدم منها، المبهم المضاف للجملة،  
والمقطوع

عن الاضافة، في المبينات، وبقي منها ألفاظ أخرى: منها اذ، وهي اسم؛ لقبول التنوين والاضافة اليها بلا تأويل، وبنيت للشبه الوضعي والافتقاري. ووضعت للزمان الماضي، ولا تقع للاستقبال عند الجمهور، خلافا لمن رجح وقوعها له، وأول المستقبل بعدها بتنزيله منزلة الماضي، في وجوب التحقيق. ولزمت الاضافة الى جملة فعلية أو اسمية، واستقبحوا ان تكون اسمية، عجزها فعل ماض: نحو جئتكَ اذ الشمس طلعت. وقد يحذف بعضها كقوله: والعيش منقلب إذ ذاك افنانا: أي اذ ذاك كذلك، أو كلها للعلم بها، وتنون اذ حينئذ عوضا عنها، وتكسر ذا لها نحو **وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ** أي حين اذ بلغت الروح الحلقوم. ولا تأتي غير ظرف، ويضاف اليها اسم الزمان نحو حينئذ ويومئذ. وجوز بعض النحاة وقوعها مفعولا به: نحو **وَإِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا**، وبدلا منه نحو **وَإِذْ كُنْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ**، والجمهور خرجوها على الظرفية لمحذوف مدلول عليه معنى.

وجوز بعض وقوعها للتعليل حرفا كاللام، والجمهور على ظرفيتها، وان التعليل مستفاد من قوة الكلام. وترد للمفاجأة اتفاقا بعد بينا وبينما، واختلفوا في أنها حينئذ ظرف، زمان، أو مكان، أو حرف، افادها، أو انها زائدة للتأكيد.

ومنها اذا، وبنيت للافتقار، وهي ظرف زمان للاستقبال، وفيها معنى الشرط غالبا، ولذلك وجب **إِنْ** تليها الجملة الفعلية، ودخول الفاء على جوابها نحو **إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ** الآية، وقد تتمحض للظرفية كقوله

تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ \* وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ \* . وناصبها فيما كانت شرطية شرطها، وعليه المحققون، أو ما في جوابها، وعليه الاكثرون. وقد يليها اسم بعده فعل، فيجعل مفسرا لفعل مقدر على الاشتغال. وزعم قوم خروجها عن الظرفية، وآخرون خروجها عن افادة الاستقبال، فأجاز ابن مالك وقوعها مفعولا به، ومبتدأ. ومجرورا بحتى، وظرفا للماضي، وقوم وقوعها ظرفا للحال، وانكر الجمهور كل ذلك. وترد للمفاجأة وتلزمها الفاء قبلها، وهي زائدة عند بعض، وعاطفة عند آخرين، وجملة اسمية بعدها نحو ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾، وجوز بعض دخولها على الجملة الفعلية المصدرة بقد، واختلف في أنها حينئذ حرف أو ظرف للزمان أو للمكان.

=====

شرح قولي من ذاك غير ما مضى إلى الآن وقت حاضر لما وقع الكلام في الظروف المعربة استطردت الى الظروف المبنية وقد تقدم منها عند جمع المبنيات في باب المعرب والمبنى نوعان: الزمن المبهم المضاف لجملة أو لمبنى، والظروف المقطوعة عن الاضافة، وبقي أشياء غير ذلك.

فمنها (اذ) والدليل على اسميتها قبولها التنوين، والاضافة اليها بلا تأويل، وبنيت لوضعها على حرفين، وافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، واصل وضعها أن يكون ظرفا للوقت الماضي، وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور لا، وقال جماعة منهم ابن مالك نعم، واستدلوا بقوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾

والجمهور جعلوا هذه الآية ونحوها من باب **﴿وُفِّحَ فِي الصُّورِ﴾**: أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقال ابن هشام: ويحتج لغيرهم بقوله تعالى **﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ \* إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾** فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (اذ) فيلزم أن يكون بمعنى (إذا) وتلزم (اذ) الظرفية فلا يتصرف، بان يكون مبتدأ، أو فاعلا، ويضاف اسم الزمان إليها: نحو حينئذ ويومئذ **﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾** وجوز الاخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا به: نحو **﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾**، وبدلا منه: نحو **﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ﴾**، والجمهور لا يثبتون ذلك، ويخرجون الآية، ونحوها على أن (اذ) فيها معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى: أي اذكروا حالتكم أو قصتكم أو امركم. وتلزم (اذ) الاضافة الى جملة، اما اسمية نحو **﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾** **﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾**، أو فعلية كما سبق، ويقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلا ماضيا نحو جئتكَ اذ زيد قام وهو معنى قولي (ولا يليها اسم يليه ما مضى) ووجه قبحه ان اذ لما كانت لما مضى، وكان الفعل الماضي مناسبا له في الزمان، وكانا في جملة واحدة، لم يحسن الفصل بينهما، بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم، فانه حسن.

وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها (اذ) فيظن من لا خبرة له أنها اضيفت إلى المفرد كقوله:

(1) والعيش منقلبُ اذ ذاكَ أفناناً

والتقدير اذ ذاك كذلك، وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوض منها التنوين، قال أبو حيان: والذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز لا واجب، وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين نحو **وَإِنَّكُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ** أي حين اذ بلغت الروح الحلقوم. وترد اذ للتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى **وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ** أي لاجل ظلمكم في الدنيا **وَإِذْ كَمْ يَهْتَادُوا بِهِ فَيَقُولُونَ** **وَإِذْ اغْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوا إِلَى الْكَهْفِ**، وهو حرف بمنزلة لام العلة، وقيل ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ. وترد للمفاجأة نص على ذلك سيويه، وهي الواقعة بعد (بينما) كقوله:

(2) فبينما العسرُ اذ دارت مياسيرُ

---

(1) صدره:

هل ترجعن ليالٍ قد مضين لنا  
الشاهد فيه قوله (اذ ذاك) حيث حذف جزء الجملة التي اضيف اليها (اذ) وليس من اضافة (اذ) الى المفرد، لأن التقدير (اذ ذاك كذلك).

(2) صدره:

فأستقدر الله خيرا وارضين به  
الشاهد فيه قوله (اذ دارت) حيث استشهد به على ان اذ اذا وقعت بعد بينما وبينما تكون للمفاجأة، فبناء على أن (اذ) زائدة للتوكيد يكون ما بعد (اذ) عاملا في (بينما)، وبناء على أن (اذ) ظرف أو حرف بمعنى المفاجأة يكون (بينما) منصوبا بعامل محذوف يفسره ما بعد (اذ)، والبيت لعثير بن لبيد العذري.

وهل هي حينئذ ظرف زمان أو مكان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف مؤكد أي زائد؟ اختار الثاني أبو حيان اقراراً على ما استقر لها، واختار الشلوبين وابن مالك الثالث. ومن الظروف المبنية (إذا) وهي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً، ومن ثم وجب إيلاؤها الجملة الفعلية، ولزمت الفاء في جوابها نحو **﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾** إلى قوله **﴿فَسَبِّحْ﴾** وقد لا تتضمن معنى الشرط، بل تتجرد للظرفية المحضة نحو **﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى \* وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾** **﴿وَالصُّحَى (1) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾** وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك: أنها وقعت مفعولاً به في حديث (إني لأعلم إذا كنت على راضية وإذا كنت على غضبي)، ومبتدأ في قوله تعالى **﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾**، والخبر إذا الثانية **﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾** بالنصب حالان: والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين، وهو وقت رج الأرض، ومجرورة بحتى في قوله تعالى **﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾**، وسبقه إلى ذلك ابن جني في الثاني، والاختلاف في الثالث، والجمهور أنكروا ذلك كله وجعلوا حتى في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وإذا وقعت ظرفاً جوابه محذوف: أي نقسمهم أقساماً **﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا﴾** وإذا الثانية بدل من الأولى وإذا في الحديث ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم: أي شأنك ونحوه، وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال، فقال ابن مالك: أنها وقعت للماضي في قوله تعالى **﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾** فإن الآية نزلت بعد انفضاضهم، وقال قوم: أنها وقعت للحال في قوله تعالى **﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾**

لأن الليل مقارن للغشيان. وتلزم اذا الاضافة إلى جملة صدرها فعل، سواء كان مضارعاً نحو **وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا**، ام ماضياً نحو **إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ قَالُوا**. وقد يليها اسم بعده فعل فيقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم.

وفي ناصب (اذا) قولان أحدهما أنه شرطها، وعليه المحققون، واختاره أبو حيان حملها على سائر أدوات الشرط. والثاني أنه ما في جوابها من فعل وشبهه وعليه الأكثرون. وترد اذا للمفاجأة فلا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال، وذكر ابن مالك، أنها حينئذ تختص بالجملة الاسمية نحو **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى** خرجت فاذا اسد بالباب، وهي حينئذ حرف عند الكوفيين، واختاره ابن مالك، وظرف مكان عند المبرد والفارسي وابن جني وابي بكر بن الخياط، واختاره ابن العصفور، وظرف زمان عند الرياشي والزجاجي، واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين. وتلزمها الفاء داخله عليها وهي زائدة للتأكيد عند المازني، واختاره ابن جني، وقال مبرمان: هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها، واختاره الشلوبين الصغير. وجوز قوم دخول اذا الفجائية على الجملة الفعلية المصحوبة بقدر نحو خرجت فاذا قد قام زيد، قال في المغنى: ووجهه ان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية، والفرق حاصل بقدر اذ لا تقترن الشرطية بها.

\*\*\*



اعرابه كقول بعض مَنْ مضى  
نكّرت أو عرّفته لا يبتنى  
وقلّ أن يخرج عن أفرادٍ تي  
وقطُّ للماضي ونفياً لزما  
والحالِ ظرفاً نصّاً لكنّ ما

الآنَ وقتٌ حاضرٌ والمرتضى  
أمسٍ لما يومك تالٍ وإن  
حيثُ مكانٌ وأضيفَ للجملةِ  
عوضٌ لوقتٍ قابلٍ قد عمّما  
كيفَ يرى مستفهماً عن الخبر

ومنها الآن، للوقت الحاضر كله أو بعضه كقوله تعالى **الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ** والمرتضى أنها معربة، وفتحها نصب اعراب، وقد يجرب من كقوله: كأنهما ملآن لم يتغيرا ومنها أمس بدون أل والاضافة، معرفة اسما لليوم الذي تلاه يومك حقيقة أو حكما، فان استعملت ظرفا بنيت على الكسر وفاقا، أو غير ظرف فكذلك مطلقا عند سيبويه، نقلا عن الحجازيين، وبنو تميم يوافقونهم في حالتى النصب والجر، وأما في حالة الرفع فيعربونها كغير المنصرف، فان نكرت أو عرفت بأل أو الاضافة اعربت، ومنها حيث، وهي ظرف مكان، ولزمت الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية: وندر قطعها عنها، وتعويض (ما) عنها، أو اضافتها للمفرد، وقد ترد ظرفا للزمان، وندر خروجها على الظرفية. ومنها

عوض، للوقت الآتي كله. ومنها قط، للوقت الماضي كذلك، ولزمتا  
النفي، ومنها كيف، والغالب فيها الاستفهام حقيقة أو حكما، فان وقعت  
قبل ما لا يستغنى عنه: نحو كيف انت وكيف كنت فخير، والا فحال نحو  
كيف رأيت الحبيب، وهي على التقديرين ظرف عند سيئويه، وانكره  
الاخفش والسيرافي، وقال ابن مالك: أن القول بظرفيتها اشتباه، نشأ  
من تفسيرها، بعلی أي حال، وحسنه ابن هشام.

=====

شرح قولي الآن وقت حاضر إلى توسعوا في مصدر  
من الظروف المبنية (الآن) وهو اسم للوقت الحاضر جميعه، كوقت  
فعل الانشاء حال النطق به، أو الجاضر بعضه كقوله تعالى: **﴿فَمَنْ**  
**يَسْمِعِ الْآنَ﴾** وقوله **﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾**. واختلف في علة بنائه،  
فقال الزجاجي: بنى لتضمنه معنى الإشارة؛ لأن معناه هذا الوقت، ورد  
بان المتضمن لمعنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخل عليه  
أل، وقال أبو علي: لتضمنه معنى لام التعريف؛ لأنه استعمل معرفة،  
وليس علما، وأل فيه زائدة، وضعفه ابن مالك، بان تضمين اسم معنى  
حرف اختصارا، ينافيه زيادة ما لا يعتد به، هذا مع كون المزيد غير  
المتضمن معناه، فكيف اذا كان إياه؟ وقال المبرد وابن السراج: لأنه  
خالف نظائره اذ هو نكرة في الأصل، استعمل من أول وضعه باللام.  
وباب اللام ان تدخل على النكرة<sup>(1)</sup>، وكذا قال الزمخشري، ورده ابن

<sup>(1)</sup> أي وقاعدة اللام ان تدخل على النكرة فتعرفها.

مالك بلزوم بناء، الجمأ الغفير، واللات، ونحوها مما وقع في أول احوال بالالف واللام، وبانه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الاسماء موجبة لبنائه، لوجب بناء كل اسم خالف الاسماء بوزن أو غيره، وهو باطل بالاجماع. فقال ابن مالك: بنى لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة.

قال أبو حيان: وهو مردود بما رد به هو على الزمخشري، وذهب بعضهم إلى أنه معرب، وفتحته اعراب على الظرفية، واستدل بقول الشاعر:

(1) كأنهما ملآن لم يتغيرا

بكسر النون أي من الآن، فحذف النون لالتقاء الساكنين، وجر فدل على أنه معرب، وهذا القول هو المختار عندي؛ لانه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وأن دخلته من جر، ولم يثبت خروجه عن الظرفية.

و (أمس) اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي انت فيه، أو ما هو في حكمه في ارادة القرب، وهو اسم معرفة متصرف، يستعمل

---

(1) تمامه:

وقد مر للدارين من بعدنا عصر

الشاهد فيه قوله (ملآن) فان اصل الكلام من الآن بجر (الآن) بمن، وهذا دليل لمن يقول ان فتحته فتحة اعراب على الظرفية، والبيت لابي صخر الهذلي.

في موضع رفع ونصب وجر، فان استعمل ظرفاً فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب، وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف. وان استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عن الحجازيين في أحوال الرفع والنصب والجر بناء على الكسر، ونقل عن بني تميم أنهم موافقون للحجازيين حالة النصب والجر في البناء على الكسر، ويعربونه أعراب ما لا ينصرف حالة الرفع. فان نكر (أمس) لم يبن وكذا اذا عرف بـأل أو الاضافة، وقد تقدم ذلك في باب المعرب والمبني.

ومن الظروف المبنية (حيث) وعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار، إذ لا يستعمل الا مضافة إلى جملة، وسواء في الاضافة الجملة الاسمية والفعلية. قال في المغنى: وازافتها إلى الفعلية أكثر، ولهذا رجح النصب في جلست حيث زيدا أراه، وندرت اضافتها إلى المفرد كقوله:

(1) بيض المواض حيث لي العمائم

وقوله:

(2) أما ترى حيث سهيل طالعاً

---

(1) صدره:

ونطعنهم تحت الحبي بعد ضربهم

الشاهد فيه قوله: (حيث لي العمائم) حيث أضيف (حيث) إلى مفرد وهو (لي العمائم)، وهذا نادر، روى ونطعنهم حيث الكلبي بعد ضربهم، (ولي العمائم) يعنى ييجى جمدانى ياشده.

(2) تمامه:

نجما يضيء كالشهاب لامعا

الشاهد فيه قوله (حيث سهيل) حيث أضيف حيث الى الاسم المفرد، وهو (سهيل) وهذا نادر، والبيت لتأبط شرا.

والكسائي يقيسه، واندر من ذلك عدم اضافتها لفظاً، بان تضاف الى جملة محذوفة معوضة منها (ما) كقوله:

(1) اذا ريدةً من حيث ما نفحت له

أي من حيث هبت، والأصل فيها ان تكون للمكان، قال الأخفش: وقد يرد الزمان كقوله:

(2) للفتى عقلٌ يعيشُ به حيثُ تهدي ساقه قدُمةً

أي حين تهدي<sup>(3)</sup>.

وندر خروجها عن الظرفية من ذلك جرّها بالباء وبالي وبفي، ووقعها اسم ان، ومفعولاً.

ومن الظروف المبنية (عوض) وهو للوقت المستقبل عموماً كأبداً بالتثوين وقد ترد للمضى كقوله:

---

(1) تمامه:

أتاه بريها حبيب يواصله

الشاهد فيه قوله (حيثما) حيث حذفت الجملة المضاف اليها، وعوض عنها (ما): أي من حيث هبت، وهذا أندر من النادر (الريدة) ربح لينة الهبوب (ريها) رائجتها.

(2) الشاهد فيه (حيث تهدي) حيث جاء حيث هنا بمعنى حين وهو ظرف زمان، والبيت لطرفة.

(3) حيث ساوى ساقه قدمه. أي حين ساوى. نسخة.

(1) فلم أرَ عاماً عوضٌ أكثرَ هالكَاً

بنى لشبهه بالحرف في ابهامه؛ لانه يقع على كل ما تأخر من الزمان، وبنائه اما على الضم كقبل وبعد، أو على الفتح طلبا للخفة، أو على الكسر على التقاء الساكنين.

ومن الظروف المبنية (قط) وهي مقابل عوض فهي للوقت الماضي عموماً، وبنيت لشبهها بالحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان، وبنائها على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، وتختص هي وعوض بالنفي نحو ما افعله عوض ولا فعلته قط، فلا يستعملان في الإيجاب فقولِي (ونفياً لزماً) بألف التثنية راجع لعوض وقط معاً.

واما (كيف) فالغالب فيها ان تكون اسم استفهام، اما حقيقياً نحو كيف زيد؟ أو غيره نحو **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ؟** وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو كيف انت؟ وكيف كنت؟ وكيف ظننت زيدا؟ وحالاً قبل ما يستغنى به نحو كيف جاء زيد؟ أي على أي حال جاء زيد وانما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام. وبنيت على الفتحة طلباً للخفة، وعن سببويه ان كيف ظرف، وانكره الاخفش والسيرافي قالا: هي اسم غير ظرف، وقال ابن مالك: لم يقل أحد ان كيف ظرف اذ ليست زماناً أو مكاناً، ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها قال ابن هشام وهذا حسن.

(1) تمامه:

ووجه غلام يشتري وغلّامه

الشاهد فيه قوله (عوض) حيث ورد للوقت الماضي بمعنى قط.

المنصوب على التوسع

توسعوا في مصدرٍ وظرفٍ

مصرفٍ فاضمروا لا معَ في

ونصبوه وهو مفعولٌ به

لا معَ حرفٍ عاملٍ أو مشبهٍ

أو كانَ أو ما لثلاثٍ عديا

قيلَ أو اثنينٍ وبعضُ رضيا

قد يتوسع في المصدر، والظرف المتصرفين، فينصب كل مفعول به: نحو الضرب ضربته زيدا، ويوما شهدناه سليما وعامرا، ولولا التوسع لم يبين فعل المصدر للمفعول، ولم يضم الظرف بدون في. وشرط التوسع ان لا يكون العامل حرفا، ولا اسما جامدا؛ لأنهما لا يعملان في المفعول به، ولا فعلا ناقصا؛ لأن التوسع، تجوز فلا يبنى على عمل عامل فرع، ولا متعديا إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأن العامل المتوسع في عمله اللازم أو المتعدى الى واحد أو اثنين له نظير بخلاف المتعدى إلى ثلاثة؛ إذ لا متعدى لاربعة يكون نظيرا له.

=====

المنصوب على التوسع

شرح قولي توسعوا في مصدر الى ينصب تالي الواو

قل من عقد بابا من النجاة للمنصوب على التوسع، وقد عقد له ابن السراج بابا في كتابه (الأصول).

قال أبو حيان في شرح التسهيل: الاتساع والتوسع يكون في المصدر،

والظرف المتصرف فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز، ولو لم يصح ذلك لما جاز أن يبنى لفعل ما لم يسم فاعله، حين قلت ضرب ضرب شديداً؛ لأن بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به، وتقول الكرم اكرمته زيدا، وأنا ضارب الضرب زيدا، ويتوسع في الظرف بجعله مفعولا به على طريق المجاز، فيسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بفي نحو اليوم سرتة، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف، بل إذا أضرمت وجب التصريح بفي؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، فيقال: اليوت سرت فيه، وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان، فالاول نحو:

(1) ويوماً شهدناه سليماً وعامراً

وقوله:

(2) يا ربَّ يومٍ لي لا أظلهُ

(1) تمامه:

قليل سوى الطعن النihal نوافله

الشاهد فيه قوله (شهدناه) حيث وقع ضمير اليوم منصوبا بشهد تشبيها بالمفعول به اتساعاً ومجازاً: والمعنى شهدنا فيه، والبيت لرجل من بني عامر.

(2) تمامه:

أرْمَضَ من تحت وأضحى من عله

الشاهد فيه (لا اظله) حيث وقع ضمير اليوم منصوبا (باطلل) تشبيها بالمفعول به اتساعاً.



والثاني نحو:

(1) ومشرَّبٍ أشربُهُ وسيل

والأصل شهدنا فيه، واطلل فيه، واشرب فيه.

وللتوسع خمسة شروط: أن يكون الظرف متصرفا، فما لزم الظرفية لا يتوسع فيه. وأن لا يكون العامل حرفا ولا اسما جامدا؛ لانهما لا يعملان في المفعول به والمتوسع فيه يشبه به. وأن لا يكون العامل كان واخواتها، حذرا من كثرة المجاز؛ لأنها أنما رفعت ونصبت تشبيها بالفعل المتعدى، والعمل بالتشبيه مجاز، فاذا نصب الظرف على الاتساع وهو مجاز أيضا، كثر المجاز، فيمنع منه.

وأن لا يكون العامل فعلا متعديا إلى ثلاثة: مفاعيل؛ لأن الاتساع في اللازم له ما يشبه به وهو المتعدى إلى واحد، والاتساع في المتعدى إلى واحد له ما يشبه به، وهو المتعدى إلى اثنين، والاتساع في المتعدى إلى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدى إلى ثلاثة، فيجوز فيها؛ وأما ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يشبه به إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة، فمنع، هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للاكثرين وعزاه للمبرد.

---

(1) تمامه:

لا آجن الطعم ولا وييل

الشاهد فيه (أشربه) حيث نصب ضمير مشرب بالفعل تشبيها بالمفعول به على التوسع.

وقيل يجوز في المتعدى إلى ثلاثة أيضا، ونسبه ابن خروف الى سيبويه، وأبو حيان إلى الجمهور، ولا مبالاة بعدم النظر، والالم يجر في اللازم، إذ لم يعهد نصبه المفعول به، وإنما جاز فيه بضرب من المجاز، فكذا هنا، وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدى إلى اثنين أيضا، لأنه ليس له أصل يشبه به، إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول لا الفروع، وهذا ما صححه ابن عصفور من حيث القياس لما ذكر ومن حيث السماع؛ لأنه لم يرد إلا في المتعدي لواحد واللازم، قال أبو حيان والأمر كما قال من عدم السماع مع المتعدى لاثنتين.

## المفعول معه

ينصبُ تالي الواو مفعولاً معه	بسابقِ الفعلِ وشبهه في السعةِ
انْ صلحَ العطفُ ولو مجازاً	وكونُ هذا جملة ما جازا
والعطفُ بعدَ مفردٍ وبعدَ ما	لمَ يتضمنُ شبهة فعلٍ حتما
والنصبُ حتمٌ بعدَ مضميرٍ وصلٍ	لغيرِ نصبٍ لمَ يؤكدُ منفصل
والعطفُ رَجَحٌ بعدَ ذي رفعٍ فصل	أو ظاهرٍ جرٍّ وبعدما نقلُ
وكيفَ نصبُ مضميرٍ كونٍ نقصُ	والنصب رَجَح حيث شرط
وخيفَ فوْثُ القصدِ للمعيةِ	وَأَنَّ توكَّدَ جازَ بالسويةِ
وحيثُ لا يصلحُ مع والعطفُ	أضمَرَ فعلٌ صالحٌ ليقفوا

### المفعول معه

اسم تال لواو المصاحبة. ونصبه بما سبق فعلا أو شبهه. وفي كونه مقيسا خلاف، منعه قوم، واجازه آخرون. وخصه الجمهور بما صلح لمعنى المفعول والعطف ولو مجازا: كسرت انا والنيل. ويمتنع وقوعه

جملة. ثم مسائل الباب خمس باعتبار: وست بآخر: الأولى - وجوب العطف، في ما إذا تقدم الواو مفرد: كأنت ورأيتك، أو جملة لم تتضمن معنى فعل: كانت أعلم ومالك أي بمالك، ورفع مائل بالعطف مجازاً. الثانية - وجوب النصب، في ما تقدمها جملة تضمنت معنى فعل، وقبلها ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: مالك وزيدا؟ وما صنعت وحبيبك. الثالثة - رجحان العطف على النصب، في ما إذا كان المجرور في مثل الصورة السابقة اسماً ظاهراً، وضمير الرفع منفصلاً: نحو ما شأن عبدالله وزيد، وما أنت وزيد؟، فإن الراجح الجر في الأول، والرفع في الثاني على العطف، ويجوز النصب على المفعولية، وسمع النصب بعد ما وكيف في نحو ما أنت وزيدا؟ وكيف أنت وقصعة من تريد؟ قال سيويه: أي ما كنت وزيدا؟ وكيف تكون وقصعة من تريد؟ باضمار فعل الكون، لوقوعه هناك كثيراً. الرابعة - رجحان النصب على العطف، فيما تحقق شرطه، ولكن خيف من ترك النصب فوات معنى المعية المقصودة: نحو لا تغتذ بالسّمك واللبن. الخامسة - استواء الأمرين في ما تقدمها ضمير مرفوع متصل مؤكد بمنفصل: كما صنعت أنت وحبيبك؟ وهذه الوجوه بالنسبة لاعتبار النصب والعطف. السادسة - مادة<sup>(1)</sup> اضمار الفعل الصالح للعمل في ما بعد الواو، وهي لا يصلح وضع لفظ مع موضع الواو حتى ينصب، ولا يتسلط الفعل السابق ليعطف كقول الشاعر:

وزججّن الحواجب والعيونا  
أي وكحلّنها.

<sup>(1)</sup> وهذه المسئلة بالنصب الى ما بعد الواو من حيث الذات، منه.

شرح قولي ينصب تالي الواو إلى ما استثنت الا

المفعول معه هو التالي واو المصاحبة، فخرج غير التالي واوا، مما قد يطلق عليه في اللغة مفعولا معه كالمجرور بمع وبياء بالمصاحبة: كجئت مع زيد، وبعث الفرس بلجامه، والتالي واو العطف فان المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق، لا من الواو، وهنا لا تفهم الا من الواو.

وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف، فبعض النحويين يقتصر في مسائله على السماع، والصحيح استعمال القياس فيه. ثم اختلف فقوم يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض: نحو قام زيد وعمرا، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلا: نحو قعدت أو ضحكت أو انتظرت وطلوع الشمس، وعليه ابن مالك وطائفة.

والجمهور كما قال أبو حيان: خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه، فلا يجوز: حيث لا يتصور معنى العطف؛ لقيام الأدلة على أن واو مع واو العطف في الأصل، ولا حيث يمحض معنى العطف؛ لأن دخول معنى المفعول معه هو الذي يسوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب، وسواء العطف فيه العطف حقيقة نحو جاء البرد والطيالسة لان المجيء يصح منهما أو مجازا نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة انه لا يفارق زيدا في حال سيره كما لا يفارقه من سائره. وفي ناصب المفعول معه أقوال: أصحابها أنه ما تقدم من فعل أو شبهه نحو جاء البرد والطيالسة، واستوى الماء والخشبة، والناقة متروكة وفصيلها، ولست

زائلا وزيدا حتى كتب، وسواء في الفعل اللازم والمتعدى عند الاكثرين: نحو او خليت والأسد لأكلك، ولو تركت الناقه وفصيلها لرضعها. وقيل: ناصبه الواو. وقيل: فعل مضمر بعد الواو. ولا يكون المفعول معه جملة، وزعم صدر الأفاضل انه يكون جملة، وخرج عليه قولهم جاء زيد والشمس طالعة، وفر من جعلها حالا؛ لانها لا تنحل إلى مفرد بين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدة. واجيب بانها مؤولة بالحال السببية: أي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه.

ومسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف، والمفعول معه خمسة أقسام: الاول - ما يجب فيه العطف، ولا يجوز فيه النصب على المفعول معه، وذلك شيئان: أحدهما أن لا يتقدم الواو الا مفرد: نحو أنت ورأيك، وكل رجل وضيعته، والرجال وأعضائها، ثانيهما أن يتقدم الواو جملة غير مضمنة معنى فعل: نحو قولك أنت اعلم ومالك: والمعنى بمالك، وهو عطف على أنت، ونسبة العلم اليه مجاز.

القسم الثاني - ما يجب فيه النصب، ولا يجوز فيه الوطن، وذلك أن يتقدم الواو جملة فعلية أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وقيل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل: نحو مالك وزيدا، وما شأنك وزيدا؛ وما صنعت وأباك؛ فيتعين النصب هنا على المفعول معه، ولا يجوز العطف؛ لامتناعه الا في الضرورة. القسم الثالث - ما يختار فيه العطف مع جواز النصب، وذلك أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهرا أو ضمير الرفع منفصلا نحو ما شأن عبدالله وزيد، وما أنت

وزيد، فالأحسن جر زيد في الأول، ورفع في الثاني، لامكان العطف وهو الأصل، ويجوز فيه النصب مفعولا معه، وسمع ما أنت وزيدها، وكيف انت وقصة من تريد؟ قال سيبويه: أي ما كنت وزيدا، وكيف تكون وقصة من تريد؛ لان كنت وتكون يقعان هنا كثيرا انتهى، وهو معنى قولي (وبعد ما نقل) إلى آخره: أي نقل النصب بعد ما وبعد كيف باضمار فعل الكون، ثم قال الفارسي وغيره (كان) هذه المضمرة تامة؛ لان الناقصة لا تعمل هنا، فكيف حال، دون ما، واختاره الشلوبين، وقال أبو حيان: الصحيح أنها الناقصة، وانها تعمل هنا، فكيف خبرها، وكذا ما، والى هذا اشرت بقولي (كون نقص).

القسم الرابع - ما يختار فيه النصب مع جواز العطف، وذلك أن تجتمع فيه شروط العطف، لكن يخاف منه فوات المعية: نحو لا تغتذ بالسملك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشبع: أي مع اللبن والشبع؛ لان النصب يبين مراد المتكلم، والعطف لا بينه.

القسم الخامس - ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء، وذلك اذا أكد ضمير الرفع المتصل: نحو ما صنعت انت واباك. وحيث لم يصلح (مع) موضع الواو، ولا تسلط الفعل السابق على تالي الواو، امتنع العطف والمفعول معه، واضمر فعل صالح ينصب ما بعد الواو كقوله:

(1) وزججنَ الحواجِبَ والعيونا

لان زججن غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لمع، فيقدر وكحلن. وانما لم يعد هذا قسما سادسا؛ لانه حينئذ ليس من أقسام الباب، والمقصود تقسيم مسائل الباب.

---

(1) صدره:

إذا ما الغانيات برزن يوما

الشاهد فيه قوله (والعيون) حيث أنه منصوب بفعل مضمَر: أي كحلن العيون، ولا يجوز العطف لعدم المشاركة في العمل، وكذا لا يجوز المعية، لأنه لا فائدة في الإعلام بمصاحبة العيون الحواجب، والبيت للراعي.



## المستثنى

ما استثنى إلا موجباً تمّ بها  
متصلاً يبدلُ لا أن يسبق  
وسبقه صدر الكلام والعدو  
وألغ إلا أن تُفرغ قبلها  
وان تكرر لا لتوكيد فإن  
لا واحداً فاجعلْ له الذي اقتضى  
فانصب وتالِ نفيّاً أو ما أشبهها  
ولا اذا يقطعُ هذا ما انتقى  
أي بأداةٍ منعوا في المعتمد  
لتلوها أو أن تُوكّد مثلها  
فرّغت أو آخرت فانصبها بهنّ  
ونصبُ كلها مقدماً رضى

هو المخرج بالـ أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكماً، عن مذكور، أو متروك  
لفائدة، فإن كان الاستثناء من مذكور، والكلام موجب فينتصب مطلقاً،  
أو منفي أو شبهه، فإن كان المستثنى منقطعاً كما رأيت العلماء إلا  
أمياً، أو متصلاً مقدماً على المستثنى منه نحو: ما لي إلا مذهب الحق  
مذهب فكذلك، أو مؤخرًا جاز النصب، والمختار الاتباع نحو **وَمَنْ يَقْنَطُ**  
**مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الصَّالُونَ**، أو من محذوف فيعرب على مقتضى  
العامل، ولا يأتي ذلك عند الأكثر إلا في كلام غير موجب نحو **لَا يَنْتَسُ**  
**مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ**.

وإذا كررت الا للتأكيد جعلت كالمعدوم، وما بعدها بدلا مما بعد الأولى، أو لغيره، فان فرغ العامل انشغل بواحد من المستثنيات ونصب غيره: كما استفاد من الخلافة الا أبو بكر الا عمر الا عثمان الا عليا الا الحسن، والا فان تأخرت المستثنيات عن المستثنى منه فلو احدى منها ما له منفردا، ولغيره النصب، والا فلجميعها النصب: نحو ما اخر التلميذ الا فوات درسه الا كسله الا جهله به شيء.

(فائدة) اذا تعددت المستثنيات، ولم يصلح استثناء بعضها عن بعض فالاستثناء صحيح، وحكمها واحد نحو ما رأيت أحدا الا سعيدا الا مسعودا الا محمودا، والا استثنى كل مما يليه هو، ما لم يستغرقه: نحو له علي عشرة دراهم الا ثمانية الا ستة الا أربعة الا اثنين، فيلزم المقر ستة على قاعدة أن الاستثناء من المنفى مثبت وبالعكس، أو استثناء الأخير مما يليه والباقي منه، مما قبله، وهكذا إلى استثناء المستثنى الأول من المستثنى منه. وان استغرق كل ما يليه بطل الكل نحو له علي عشرة الا عشرة الا عشرة، أو استغرق الأول فقط نحو له علي عشرة الا عشرة الا أربعة ففيه أقوال: أولها أنه يبطل الأول لاستغراقه وما بعده تبعاً له فيلزم المقر في المثال كل العشرة. ثانيها يستثنى ما بعد المستغرق منه والباقي من المستثنى منه، فيلزمه في المثال أربعة. ثالثها يلغى المستغرق ويستثنى ما بعده من المستثنى منه، فيلزمه فيه ستة، أو استغرق غير الأول كل ما يليه بالزيادة نحو له علي عشرة الا أربعة الا ستة عاد الكل للمستثنى منه

تصحيا للكلام بقدر الامكان، فما امكن استثنائه يستثنى منه، وما لا فيبطل فيلزمه في هذا المثال ستة، حيث امكن استثناء الأربعة من العشرة، فيبقى ستة، ولا يمكن استثناء الستة منها لاستغراقها لها فيبطل، ولا يجمع المستثنيان اولا ليحصل الاستغراق أول مرة؛ لأنه خلاف ما تقرر في محله، أو بالمساواة حمل الثاني على التأكيد، فلزم في له على عشرة الا ثلاثة الا ثلاثة سبعة، وان استغرق بعض دون بعض نحو له علي عشرة الا اثنين الا ثلاثة الا واحدا، احتمل استثناء الجميع من المستثنى منه؛ لانه لما رجع المستثنى المستغرق للمستثنى الأول إلى المستثنى منه كما ذكرنا أنفا، تبعه غيره في الرجوع اليه، وان لم يستغرق ما قبله، فيلزم المقر في المثال أربعة، واحتمل أن يعود المستغرق إلى المستثنى منه، وغيره إلى ما قبله، فيلزمه فيه ستة، حيث استثنينا الثلاثة من العشرة فبقيت سبعة، واستثنينا الواحد من الاثنين والواحد الباقي من السبعة، فبقيت ستة.

=====

شرح قولي ما استثنت الا موجبا الى ولا يليها نعت ما قبل عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة، وابن مالك في الالفية بالاستثناء، لان الباب للمنصوبات والمستثنى احدها لا الاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية.

وحد المستثنى: المخرج بالا أو احدى اخواتها تحقيقا، أو تقديرا من مذكور، أو متروك لفائدة، فالمخرج تحقيقا؛ هو المتصل، فانه بعض

المخرج منه، نحو قام اخوتك الا زيدا، أو تقديرا: هو المنقطع، نحو جاء القوم الا الحمار، ومثال المذكور ما ذكر، والمترك نحو ما ضربت الا زيدا أي أحدا، فان كان المستثنى من مذكور موجبا، تعين نصبه متصلا كان، أو منقطعا نحو قام القوم الا زيدا، وجاء القوم الا حمارا.

وفي ناصبه سبعة أقوال: لا ترجيح عندي فيها، لكن الذي صححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد، ان الناصب له الا؛ لانها مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كان ولا التبرء. وقيل ما هو قبل (الا)، من فعل ونحوه، وقيل هو استثنى مضمرا، وان كان غير موجب وهو المنفى وشبهه، فان كان منقطعا تعين نصبه أيضا نحو ما جاء القوم الا الحمار، وكذا ان كان متصلا مقدما كقوله:

(1) ومالي الا آل احمد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب

فان كان متصلا مؤخرا جاز فيه النصب أيضا على الاستثناء، ولكن المختار الاتباع نحو ما قام احد الا زيد، وما ضربت احدا الا زيدا، وما مررت بأحد الا زيد، وقال تعالى **وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ** **وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ** **مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ** وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل، وفي

(1) الشاهد فيه قوله (الا آل احمد) وقوله (الا مذهب) حيث نصب المستثنى بالا في الموضعين، لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار، والبيت لكميت بن زيد الاسدي.

لغة يتبع المنقطع أيضا نحو ما في الدار احد الا وتد، وفي أخرى يتبع المتقدم، حكى سيبويه ما لي الا ابوك احد، وفي أخرى يتبع الموتر الموجب وخرج عليها قوله تعالى ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(1)</sup> مِنْهُمْ﴾ وإلى هذه اللغات اشترت بقولي (هذا ما انتقى). ثم الجمهور على منع تقديم تقديم المستثنى أول الكلام موجهها كان، أو منفيًا، فلا يقال الا زيدا قام القوم، ولا الا زيدا ما قام القوم؛ لأنه لم يسمع من كلامهم. ولان الا مشابهة بلا العاطفة، وواو مع، وهما لا يتقدمان. وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله:

(2) خلا الله لا ارجو سواك وانما أعد عيالي شعبة من عيالك

ورد في خلا وهي فرع الا فالاصل اولى بذلك.

والجمهور أيضا على أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان، وهو معنى قولي (والعدد أي بأداة منعوا في المعتمد) فلا يقال اعطيت شيئا الا عمرا الدنانير، ولا ما اعطيت أحدا درهما الا عمرا دانقا، ولا ما أخذ احد الا زيد درهما، ولا ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا، تشبيها بواو مع

<sup>(1)</sup> على قراءة.

<sup>(2)</sup> الشاهد فيه قوله (خلا الله) حيث قدم الاستثناء، فجعله أول الكلام، قبل المستثنى منه، وقيل العامل فيه، وذلك جائز عند الكوفيين. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه، أو بعض جملة المستثنى منه.

وحرف الجر، فانهما لا يصلان الا الى معمول واحد، واجازه قوم تشبيها  
بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمرا وبشر خالداً.  
اما تعدد المستثنى مع العطف نحو قام القوم الا زيدا وعمرا، فجائز  
اتفاقاً.

والاستثناء المفرغ: هو أن يكون المستثنى منه محذوفاً، فيجرى على  
حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرف لتفريغه له،  
ووجود الا كسقوطها، ولا يكون ذلك عند اكثر النحلة إلا في غير  
الموجب، وهو النفي والنهي والاستفهام نحو **﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ  
خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾** وما قام الا زيد، وما ضربت الا زيدا، وما  
مررت الا بزيدا، وما في الدار الا عمرو، **﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾**  
**﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾** **﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾**. واذا كررت الا  
فلها حالان: الأول ان تكون للتأكيد فتجعل. كأنها زائدة لم تذكر ويكون  
ما بعد الثانية بدلا مما بعد الأولى، نحو قام القوم الا محمداً الا ابا فضل  
وهي كنيته. الحال الثاني ان تكون لغير تأكيد فان كان العامل مفرغاً  
شغل بواحد منها ايا كان متقدماً ام متأخراً أم متوسطاً ونصب ما سواه  
نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا، ولك أن ترفع بدل زيد عمرا، أو  
بكرا لكن الأول أولى، وإن لم يكن مفرغاً فان تأخرت فلاحدّها ما له  
مفردا وللباقي النصب نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا، وما جاء  
احد الا زيد الا عمراً الا خالداً وان تقدمت نصب الجميع على الاستثناء  
نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم.

\*\*\*

يعملُ ما يسبقها في ما تلا

ولا يليها نعتٌ ما قبلُ ولا

مضارعٍ والماضي انْ فعلٌ خلا

وعسكهُ وبعدُ في نفْيٍ تلا

ولا يقع المستثنى في صدر الكلام، ولا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف على المعتمد، فلا يقال الا زيدا ما جائي احد، ولا ما زين شيء شيئا الا المطر الربيع. ولا يفصل بالا بين الموصوف والصفة، وبين المضاف والمضاف اليه، ولا يعمل ما قبلها في ما بعدها، ولا عكسه. ويليها في النفي فعل مضارع مطلقا، وماض بشرط أن يتقدمها فعل نحو ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

=====

شرح قولي ولا يليها نعت ما قبل الى واستثن مجرورا

لا يفصل بين الموصوف وصفته بالا، فلا يقال جائي رجل الا راكب لانهما كشييء واحد، فلا يفصل بينهما بها، كما لا يفصل بين الصلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف اليه.

ولا يعمل ما قبل الا في ما بعدها، ولا ما بعدها في ما قبلها، فلا يقال ما ضرب الا زيد عمرا، ولا ما زيدا الا انا ضارب؛ لأن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة. ويلي الا في النفي فعل مضارع مطلقا، سواء تقدمها فعل ام اسم نحو ما كان زيد الا يضرب عمرا، وما خرج زيد الا اجر ثوبه، وما زيد الا يفعل كذا. أو ماض بشرط أن يتقدمها فعل نحو ما ﴿يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

\*\*\*

وليعربا كما تلا الأ سوى	واستثن مجروراً بغيرٍ وسوى
كذا عدا خلا وأجرر بهما	بلا يكونُ ليسَ نصبٌ حتما
وذا نِ فعلا نِ اذا لم يجررا	وبعدما انصبَّ وانجرا نِ ندراً
لا تصحبِ وأولنَّ موهما	وكخلا حاشا حشى حاش وما
واسماً لتتزيه بناه يؤلف	وقد يجيىء فعلاً له تصرف <sup>(1)</sup>
لازمَ نصبٍ وأضافةٍ لأنَّ	وبيدَ في مقطعٍ كغيرِ عنَّ

والمستثنى بغير وسوى مجرور بالاضافة، ويعربان كالمستثنى بالا، على التفصيل المار نحو ان الانسان في خسر غير المؤمنين، وما ختم النبيين احد غير محمد صلى الله عليه وسلم، وما احبت غير الأمناء الصادقين. وبيد في المستثنى المنقطع كغير، الا انه يلزمه النصب، والاضافة إلى أن وصلتها: نحو (انا افصح من نطق بالضاد بيد أنى من قریش). وبليس ولا يكون ينصب حتما، وكذا بخلا وعدا بعدما، وهما حينئذ فعلا نِ، ويندر جر ما تلاهما، وبدون ما يجران ما بعدهما، وكذلك المستثنى

<sup>(1)</sup> وقد يجيىء فعلاً له التصرف (نسخة).



بحاشا ولا تصحب ما، وما او همه مثل قول الراوي (ما حاشا فاطمة ولا غيرها) فمؤل، ومن لغاتها حاش وحشا، وتستعمل فعلا متعديا متصرفا من المحاشاة بمعنى استثنى، كما في قول الراوي، واسمها مرادف للتنزيه، مبنيا للشبه اللفظي، ومنه قوله تعالى **حَاشَ لِلَّهِ** بدليل تنوينه في بعض القراءات.

=====

شرح قولي واستثن مجرورا بغير وسوى إلى الأصل في غير مجيئها  
صفة

ويستثنى بغير وسوى، فيجر المستثنى بها بأضافتهما اليه، ويعربان بما للأسم الواقع بعد (الا) من وجوب النصب في الموجب المتصل: نحو قام اليوم غير أو سوى زيد، وفي المنقطع قام القوم غير أو سوى الحمير، وفي المقدم نحو ما جاء غير أو سوى زيد أحد. ومن جوازه ورجحان الاتباع في النفي نحو ما جاء أحد غير أو سوى زيد، ومن كونه على حسب العوامل في المفرغ نحو ما جاء غير زيد أو سواه، وما رأيت غير زيد أو سواه، وما مررت بغير زيد أو سواه. ومن أدوات الاستثناء ليس ولا يكون، وهي الناقصة، وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما، والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار نحو قام القوم ليس زيدا، وخرج القوم لا يكون فريدا، ومنها خلا وعدا وحاشا وينصب المستثنى به ويجر، فاذا نصب كن أفعالا جامدة قاصرة على لفظ الماضي، وإذا جر كن حروف جر فقال قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيدا أبو زيد، فإن دخلت ما على خلا وعدا تعين النصب بعدهما؛ لأنها مصدرية فدخلها بعين الفعلية، قال:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل (10)

وقال:

(1) تملُّ الندامي مَا عَداني

وزعمت طائفة أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة، ولا يجوز دخول ما على حاشا، وأجازه بعض تمسكا بقوله:

(2) رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً فانا نحنُ أفضلهم فعلاً

ويقال في حاشا حشا وحاش لغات، وترد حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنيته، ومنه الحديث (ما حاشا فاطمة ولا غيرها) وقول النابغة:

(3) ولا أحاشي من الأقوامِ من أحدٍ

---

(1) وتمامه:

فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع

الشاهد فيه قوله (ما عداني) حيث نصب عدا المفعول، لأنه فعل حيث دخلت عليه (ما) المصدرية.

(2) الشاهد فيه قوله (ما حاشا) حيث دخلت (ما) المصدرية على (حاشا) وذلك قليل، والاکثر أن تتجرد منها، والبيت لفرزدق.  
(3) صدره:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه

الشاهد فيه قوله (لا أحاشي) حيث أحاشى هنا جاء فعلا متصرفا متعديا، والبيت للنابغة الذبياني: والفرق بين حاشا الاستثنائية وحاشى الفعلية، يكون من ستة أوجه: احدها - أن الاستثنائية تكون حرفا وتكون فعلا، وهذا لا تكون الا فعلا. الثاني - أن الاستثنائية ان كانت فعلا تكون غير متصرفة، وهذه متصرفة. الثالث - أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبا، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازا. الرابع - أن الف الاستثنائية تكتب ألفا، وهذه تكتب ألفها ياءً. الخامس - أن الاستثنائية يتعين فيها ان تكون من كلام صاحب الكلام الأول: السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول قال: ما أحاشى أو ما حاشيت. السادس - أن ما التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية.

وترد اسم مصدر مرادفا للتنزيه، ومنه (حاش لله) بدليل قراءة بعضهم (حاشاً لله) بالتنوين كما يقال تنزيها لله وبراءة، وقراءة ابن مسعود (حاشا لله) بالاضافة (كمعاذ الله) وانما ترك التنوين في قراءة الجمهور لانها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا.

ومن أدوات الاستثناء بيد ويقال ميد بابدال الباء ميمما وهي اسم ملازم الإضافة إلى أن وصلتها نحو قوله صلى الله عليه وسلم ((نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا)) ومعناها معنى غير في المشهور، الا انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة، بل منصوبة، ولا تقع صفة، ولا استثناء متصلا، وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة، قال في الصحاح بيد بمعنى غير يقال أنه كثير المال بيد انه بخيل.

\*\*\*

## مسألة

الأصلُ في غيرِ مجيئها صفة  
بشرطِ ذكره وسبقه وأنْ  
و زادَ قومٌ شرطه الجمعِية  
وحذفُ تالي غيرِ أوْ الأَّ وضَحْ

و حملوا الأَّ بغيرِ معرفة  
عنَّ<sup>(1)</sup>  
مثل نكرِ ذو أَلِ الجنسية  
الأصحَّ<sup>(2)</sup>

الأصل في غير كونها وصفا مفيدا، لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة، ولعدم تعرفها بالاضافة، لا توصف بها الا النكرة. وقد تحمل على الا في معنى الاستثناء؛ لمشاركتها في مطلق المغايرة، فاستحق ما بعدها أعراب المستثنى بالألا، وان اشتغل بجر الاضافة ولذلك يجوز في تابعه ان يعرب على حسبه<sup>(3)</sup>.

والأصل في الأَّ الاستثناء، ومغايرة ما بعدها لما قبلها حكما، بلا نظر إلى المغايرة ذاتا أو صفة، وقد تحمل على غير فيوصف بها وبتاليها معا،

<sup>(1)</sup> يصلح الاستثناء حيث الوصف عن (نسخة).

<sup>(2)</sup> من بعد ليس لا سواها في الاصح (نسخة).

<sup>(3)</sup> نحو جاء القوم غير زيد وعمرا بنصب عمرا حملا على محل زيد وهو النصب على الاستثناء (منه).

وتفيد المغايرة المارة، بشرط كون الموصوف نكرة نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا، ومثلها المعرف بلام الجنس كقول الشاعر:  
قليل<sup>(1)</sup> بها الأصوات الا بغامها

وزاد قوم الجمعية فأوجب كونه جمعا منكرا نحو **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**، أو شبيها به بان يكون جمعا معرفا بلام الجنس كما مر، أو مفرداً في معنى النكرة كقوله:

لو كانَ غيري<sup>(2)</sup> سليماً الدهرَ وقعُ الحوادثِ الا الصارمُ الذكرُ

وبشرط كونه سابقا، فلا تتقدم عليه لعدم تمكنها من الوصفية، ومذكورا، وبشرط صلاحية الا للاستثناء أيضا، والأمران الأخيران تفارق بهما الا عن غير وصفا. ورد الأخير بمخالفته لتمثيلهم بالآية المذكورة؛ لامتناع الاستثناء فيها لفظا لكون الآلهة جمعها منكرا في الاثبات، وعمومه بد ليّ وشرط المستثنى منه العموم الشمولي، ومعنى لدلالة مفهومها على عدم

<sup>(1)</sup> أوله أنيخت فالقت بلدة فوق بلدة: أي ابركت تلك الناقة فألقت فوق بلاد قل فيها الأصوات إلا أصوات الناقة (منه).

<sup>(2)</sup> وغير هنا مفرد شبيه بالجمع لكونه صادقا بحسب المفهوم على كثيرين، ومعنى البيت لو كان غيري الموصوف بمغايرته للسيف الصارم القاطع الحديد ذي الماء موجودا في هذا الزمان لغيره وقع الحوادث وصدماها، وأما انا الرجل الغير المغاير للسيف الصارم فلا يغيرني الدهر وحوادثه، وسيف ذكر أو مذكر أي ذو ماء وجوهر كما في المختار، فسليمى منادى، والدهر منصوب على الظرفية وخبر لكان، وجملة غيره وقع الحوادث جواب لو، والا الصارم صفة غيري، والذكر صفة الصارم (منه).

فسادهما مع وجود الهة يكون الله تعالى فيهم، ومن أجل ذلك مثل بها ابن الحاجب لآلا الصفة، واستدل بتعذر الاستثناء.

(فائدة) في المغني ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص<sup>(1)</sup>، وإن خالفه بأفراد أو غيره، فالوصف مؤكد انتهى.

ويجوز حذف تالي غير والا بعد ليس خاصة كقبضت عشرة ليس غير او ليس الا، والحن ابن هشام من حذف تالي غير بعد (الا)، ونوزع بانشاد ابن مالك:

لعن عمل أسلفت لا غيرُ تسأل

=====

شرح قولي الأصل في غير مجيئها صفة الى الحال وصف فضلة الأصل في (غير) أن تكون وصفا وفي (الا) أن تكون للاستثناء، ثم قد تحمل احديهما على الأخرى فيوصف بالا، ويستثنى بغير. وإذا وصف بالا فالوصف بها وبتاليها، لا بها وحدها، ولا بالتالي وحده، كالوصف بالجار والمجرور. وشرط الموصوف ان يكون جمعا منكرًا نحو جاءني رجال قرشيون الا زيد، ومنه **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** أو شبه الجمع نحو جاءني احد الا زيد، أو ذا آل الجنسية؛ لانه في معنى النكرة نحو:

<sup>(1)</sup> ففي جائي رجل الا زيد الوصف مخصص لاحتمال أن يكون الموصوف زيدا أو غيره وقوله الا زيد يخصه بغيره وفي (لو كان فيهما الهة الا الله) مؤكد لبداية أن الآلهة الكثيرين غير الله تعالى الفرد الواحد (منه).

(1) قليلُ بها الاصواتُ الا بغامُها

بخلاف ذي أل العهدية. ومن شروط الوصف بها أن يصح الاستثناء،  
بخلاف غير فلا يجوز عندي درهم الا جيد، ويجوز غير جيد، وان لا يحذف  
موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءني الا زيد، ويقال جاءني غير زيد،  
وأن لا يليها<sup>(2)</sup> بان تتقدم عليه منصوبة على الحال؛ لأنها غير متمكنة في  
الوصف.

ويجوز حذف ما بعد غير، وما بعد الا، وذلك بعد ليس خاصة يقال جاءني  
زيد ليس غير، او ليس الا: أي ليس الجائي غيره او الا هو، وقبضت  
عشرة ليس غير، او ليس الا: أي ليس المقبوض غير ذلك،

---

(1) صدره:

أنیخت فألقت بلدة فوق بلدة

الشاهد فيه قوله (الاصوات الا بغامها) حيث أن (الا بغامها) نعت لـ (الاصوات)  
والمنعوت معرف بأل الجنسية، وذلك أن الا هنا بمعنى غير: أي قليل بها الاصوات  
غير بغامها، والبغام في الاصل صوت الغزال فاستعاره لصوت الناقة، والبيت لذي  
الرمة.

(2) اي وان لا يلي الموصوف: أي لا يقع بعد الا حالكونها مع ما معها وصفا، بأن  
تتقدم الا مع ما معها على الموصوف، فتبقى الا مع ما معها منصوبة المحل على  
الحال لموصوفها المتأخر، وذلك لان الا غير راسخة في الوصفية حتى يجوز  
تقدمها على موصوفها، واذا لم يجز تقدمها عليه على الوصفية تكون حالا  
لموصوفها.

أو ليس غير ذلك مقبوضاً، وقد اشتهر على السنة المصنفين قولهم  
يجوز كذا لا غير، وعده ابن هشام من لحنهم، ونوزع في ذلك بان ابن  
مالك انشد في شرح التسهيل:  
جواباً به تنجو اعتمد فوربنا  
لعن عمل اسلفت لا غير تسأل  
(٢٨١)



## الحال

حالٍ والأشتقاق والنقلُ قفى  
مؤكِّدٍ والأشتقاقُ ينتفى  
دلٌّ على أصلٍ وفرعٍ أو رأوا  
أو نوعٍ أو تشبيهٍ أو مفاضلة  
بالوصفِ أو حذفِ مضافٍ  
أنتَ الإمامُ كرماً وفضلاً  
وكونها ليست بحالٍ أخرى

الحالُ وصفٌ فضلةٌ مفهَمٌ في  
فيه كثيراً واللزومُ شاعَ في  
لوصفه أو قدرَ المضافُ أو  
مجيئُهُ لسعرٍ أو مفاعلةٍ  
وما أتى من مصدرٍ فأول  
ولاً يقاسُ في الأصحِّ الّا  
وبعدَ أما وزهيرٌ شعراً

الحال: وصف فضلة منهم لهيئة صاحبها، والغالب فيها إذا كانت مبينة الانتقال: نحو لقيت زيدا متبسماً، وتأتي ثابتة قليلاً كقوله تعالى ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا﴾، وأما المؤكدة فهما فيها سيان، فالانتقال نحو ﴿فَتَبَسَّمْ صَاحِبًا﴾ والثبت نحو ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، والغالب فيها الاشتقاق مطلقاً، ويكتفى عنه باشتقاق صفتها نحو ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾؛

وبالمضاف المقدر كوقع المصطرعان عدلى بعير: أي مماثلي عدليه،  
وبدلالتها على أصالتها لشيء أو فرعيتها له نحو هذا ذهبك خاتما، وهذا  
خاتمك ذهبا، أو على سعر كبعت الشياه شاة بدرهم: أي مسعرا، أو  
على مفاعلة نحو كلمته فوه إلى في: أي مشافهين، أو على تشبيه نحو  
صال على زيد أسدا: أي مشبها به، أو على تفضل على نفسه باعتبارين  
كهذا بسرا أطيب منه رطباً، أو على غيره نحو زيد طفلاً أحسن من  
عمرو كهلاً، وهي في حكم الخبر لصاحبها، فلزم جواز حملها عليه. وما  
أتى مصدرا نحو كلمته مشافهة، وطلع بغتة، وأخذت منه الحديث  
سماعا، فمأول بالمشتق، أو بحذف المضاف، واجمعوا على أنه لا  
يستعمل إلا ما سمع، فلا مجال للقياس، وجوز المبرد القياس في  
الحال الواقع بعد الخبر المقرون بأن الكمال كانت الامام علما، وبعد  
اما للتفصيل نحو نحو زيد فاضل أما علما فعالم وأما كرما فكريم، وبعد  
خبر شبه به مبتدأه كانت زهير شعرا وخرج أبو حيان نصب الأول  
والثالث على التميز وابن مالك نصب الثاني على المفعولية.

=====

شرح قولي الحال وصف إلى ولا تعرفه

الحال: وصف فضلة مفهوم في حال كذا، فقولنا وصف جنس شامل  
للحال والخبر والنعت، وفضلة أي ليست أحد جزئي الكلام فصل مخرج  
للخبر، ومفهم في حال كذا: أي مبين لحالة صاحبه: أي الهيئة التي هو  
عليها فصل يخرج النعت والتميز في نحو لله دره فارسا. والغالب في  
الجال ان تكون منتقلة: أي وصفا غير لازم وقد تكون ثابتة نحو **قَائِمًا**  
**بِالْقِسْطِ**

﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، هذا في المبنية، أما المؤكدة فلا يغلب فيها الانتقال، بل هو والثبوت فيها كثيران نحو ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾.

والغالب في الحال أن يكون وصفا مشتقا كاسم الفاعل والمفعول. ويغنى عن الاشتقاق أمور: أحدها وصفه نحو قوله تعالى ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ الثاني تقدير مضاف قبله نحو وقع المصطرعان عدلي بغير أي مثل عدلي بغير. الثالث دلالة على أصالة الشيء نحو ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾، وهذا خاتمك حديدا، وهذه جبتك خزا. الرابع دلالة على فرعيته نحو هذا حديق قائما. الخامس دلالة على سعر نحو بعث الشياه شاة بدرهم، والبر قفيزا بدرهم، والدار ذراعا بدرهم: أي مسعرا. السادس دلالة على نحو كلمته فوه الى في أي مشافهة، وبعته يدا بيد أي مناجزة، ورأسا برأس أي مماثلة. السابع دلالة على نوعية نحو هذا مالك ذهباً. الثامن دلالة على تشبيهه نحو كن زايد اسدا: أي مشبها بأسد. التاسع دلالة على تفضيل على نفسه باعتبارين نحو هذا بسرا أطيب منه رطباً، أو على غيره نحو أحمد طفلا أفضل من علي كهلا.

وورد الحال مصدرا بكثرة قال أبو حيان: وهو أكثر من وروده نعتا ومنه قوله تعالى ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا﴾ وقالوا قتله

صبرا، واتيته ركضا ومشيا وعدوا، ولقته فجأة وكفاحاً وعينا، وكلمته مشافهة، وطلع بغتة، وأخذت ذلك عنه سماعاً. فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم، وما اشبهها من المسموع، فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انها مصادر، في موضع الحال مؤولة بالمشتق: أي ساعيا وراكضاً ومفاجئاً ومسراً ومعلناً وخائفين وطامعين ومجاهراً ومصبوراً، وكذا الباقي. وقال بعض هي مصادر على حذف مضاف: أي اتيان ركض وسير عدو وفجأة. وقيل هي أحوال على حذف مضاف: أي ذا سعي وذا فجأة. واجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك، إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال جاء زيد بكاءً، وضحك زيد اتكاءً، وشذ المبرد فقال: يجوز القياس.

ويستثنى ثلاثة أنواع: جوزوا القياس فيها الاول ما وقع خبرا قرن بأل الدالة على كمال نحو أنت الرجل علماً: أي الكامل في حال علم، فيقال أنت الرجل ادبا ونبلا وحلماً. الثاني ما وقع بعد أما نحو أما علماً فعالم. الثالث ما وقع بعد خبر مشبها به مبتدأه نحو أنت زهير شعرا، فيقال أنت الحاتم جودا، والأحنف حلما، ويوسف حسبنا. وقال أبو حيان في الأول والثالث: الاظهر ان النصب فيهما على التمييز، واختار ابن مالك في الثاني انه منصوب على المفعول به: والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصف عالم.

\*\*\*

من علم أو من مضافٍ أو عدد  
غالباً إلا بمسوغ ابتداء

ولا تعرفه وأول ما ورد  
ولا تنكر صاحباً له بدا

والأصل أن تكون نكرة، وما ورد معرفاً باللام كمررت بهم الجماء  
الغفير، أو بالعلمية كجاءت الخيل بداد: أي متفرقة، أو بالأضافة من غير  
العدد كتفرقوا أيادي سبأ، أو منه من الثلاثة إلى العشرة عند الحجازيين  
نحو مررت بهم ثلاثتهم، فمؤول كما أن الأصل في صاحبها التعريف، فلا  
ينكر إلا مع مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة  
مثل اضافة وحرف قد نفى أو وصف أو مستفهم عما خفى

=====

شرح قولي ولا تعرفه وأول ما ورد إلى تأتي من الفاعل  
يجب في الحال التنكير، لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتاً  
عند نصب صاحبها، أو خفاء اعرابها. وورد عن العرب أحوال مقترنة  
اللام كقولهم مررت بهم الجماء الغفير وقوله:  
(1) وارسلها العراق

---

(1) تمامه:

ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال  
الشاهد فيه قوله (العراك) حيث وقع حالا، مع أنه معرفة، والحال لا يكون إلا  
نكرة، وإنما ساغ ذلك، لأنه مؤول بالنكرة: أي أرسلها معتركة: يعنى مزدحمة،  
والبيت للبيد.

وادخلوا الاول فالاول وهي مؤولة على زيادة اللام، وورد أيضا من الحال ما هو علم قالوا جاءت الخيل بداد، وبداد علم جنس فأول بمتبذدة، وورد أيضا أحوال مضافة نحو تفرقوا أيادي سبأ؛ فأول بتقدير مثل، وطلبتة جهدي وطاقتي ووحدي؛ فأول بتقدير جاهدا ومطيقا ومنفردا، ورجع عوده على بدئه أي عائدا. ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثهم أو خمستهم أو عشرتهم، وتأويله عند سيبويه أنه في موضع مصدر وضع موضع الحال: أي مثلثا ومخمسا لهم. وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الاعراب توكيدا فعلى هذا تقدر لجميعهم. وعلى الأول بجميعة. وهل يجرى ذلك في مركب العدد؟ قيل لا، والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم، والنسوة خمس عشرتهن بالنصب. ولما كانت الحال خبرا في المعنى وصاحبها مخبرا عنه أشبه المبتدأ، فلم يجر مجيء الحال من النكرة غالبا إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها، ومن النادر قولهم عليه مائة بيضاء، وفيها رجلي قائما، ومن المسوغات النفي كقوله تعالى ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ﴾ والنهي نحو قول الشاعر:

(<sup>1</sup>) لا يركننُ احدٌ الى الاحجامِ      يومَ الوغى متخوفاً لحمامِ

(<sup>1</sup>) الشاهد فيه قوله (أحد) فانه صاحب حال مع أنه نكرة، وذلك لانه مسبوق بنهي، وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة (متخوفا) حال من (أحد)، الاحجام ضد الاقدام، والحمام الموت، أي أن الجبن لا يمنع أحدا من الموت، كما أن الأقدام لا يعجله عن وقته، والبيت لقطرى ابن الفجاءة.

والاستفهام نحو:

(1) يا صاح هلِّ حمَّ عيشٌ باقيا فترى

والوصف نحو قوله تعالى ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ \* أَمْرًا﴾. والاضافة نحو ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لَيْنًا﴾ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا، والعمل نحو مررت بضارب هنذا قائما.

\*\*\*

مبتدئٍ أو ذي اضافةٍ رأوا

تأتي منَ الفاعلِ والمفعولِ أو

جزءٌ له أو مثله واستنكرا

مضافهُ العاملَ قبلَ أو يرى

ما جرَّ أو بالحرفِ في ما أنتحلا

وسبقهُ صاحبه أجزه لا

قيلَ كذا انْ يقرنُ بالاً

وواجبٌ إنِ الضميرُ حلاً

والغالب مجيئها عن الفاعل أو المفعول، وجوز سيبويه الحال عن المبتدأ نحو فيها رجل قائما، وصححه ابن مالك. ولا تأتي عن المضاف اليه الا اذا عمل فيه المضاف، نحو ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾، وجوزه

(1) تمامه:

لنفسك العذر في ابعادها الأمل

الشاهد فيه قوله (باقيا) حيث وقع حالا من النكرة، وهو قوله (عيش)، والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام، والبيت لرجل من طيء.

الأخفش، وابن مالك، بشرط كونه جزءاً أو مثل جزئه كقوله تعالى  
**﴿وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾** وقوله **﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ  
 حَنِيفًا﴾** وتأخرها عن صاحبها، وجاز العكس إلا إذا جر بالاضافة وفاقاً، أو  
 بالجرف خلافاً لأكثر الكوفيين، ويجب لموجب كأن حل ضمير ملابسها  
 فيه كجاء حاجا بيت الله عبده، أو حصر فيها نحو لا يتعلم مجاهدا اليوم  
 إلا مخلص.

=====

شرح قولي تأتي من الفاعل إلى وسبقه العامل جائز  
 الغالب في الحال مجيئه من الفاعل والمفعول، وجوز سبويه أن يكون  
 صاحب الحال مبتدأ نحو فيها رجل قائماً، وصححه ابن مالك. وحق  
 صاحب الحال أن لا يكون مجروراً بالاضافة، كما لا يكون صاحب خبر،  
 فان كان المضاف بمعنى الفعل حسين جعل المضاف اليه صاحب حال؛  
 لانه في المعنى فاعل أو مفعول نحو **﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾** وعرفت  
 قيام زيد مسرعاً، وجوزه الاخفش وابن مالك ان كان المضاف جزء ما  
 اضيف اليه أو مثل جزئه نحو **﴿وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾**  
 ونحو **﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾** لانه لو استغنى به عن المضاف، وقيل  
 ونزعنا ما فيهم اخواناً. واتبع ابراهيم حنيفاً لصح.

ورده أبو حيان وقال: ان النصب في اخواناً على المدح، وحنيفاً كان  
 حالاً من ملة بمعنى دين، أو من ضمير في اتبع، قال: وانما لم يجر  
 الحال من المضاف اليه لما تقرر من أن العامل في الحال هو العامل  
 في صاحبها، وعامل المضاف اليه اللام أو الضافة، وكلاهما لا يصلح أن  
 يعمل في الحال.

والأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه كما  
 يجوز فيه، سواء كان مرفوعاً كقوله:



(1) فسقى ديارك غير مفسدها صوب الغمام وديمة تهمة

أم منصوبا كقوله:

(2) وصلت ولم أصرم مسيين أسرتي

أما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة، ولا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه، ولا على (قيام) الذي هو المضاف؛ لأن نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته، وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال المذكور أم غير محضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا، ومنع البصريون وأكثر الكوفيين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء كان ظاهرا نحو مررت ضاحكة بهند، أم ضميرا نحو مررت ضاحكا بك. وجوزته طائفة مستدلين بقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾، واختاره ابن مالك في الألفية، والاولون تناولوا الآية بان كافة حال من الكاف، والتاء للمبالغة، أما المجرور بحرف زائد فيجوز تقديمها عليه: نحو ما جاءني عاقلا من احد وكفى معينا بزید.

(1) الشاهد فيه قوله (غير مفسدها) حيث وقع حالا من الفاعل، وهو (صوب) وتقدم عليه، وهذا التقديم جائز، مع ان الاصل تأخير الحال عن ذي الحال، (الديمة) المطر الدائم (تهمة) تسيل، والبيت لطرفة ابن العبد، وجاء في بعض الرواية مكان (الغمام) الربيع.

(2) الشاهد فيه قوله (مسيين) حيث وقع حالا من المفعول، وهو (أسرتي) وتقدم عليه، وهذا خلاف الأصل، ولم اعثر على تتمته ولا قائله. وجاء أيضا في رواية، مسيين عسرتي.

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها: نحو جاءني زائرا هندا أخوها، وجاء منقادا لعمره صاحبه، وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بألا نحو ما قام مسرعا إلا زيد.

\*\*\*

وسبقه العامل جائز سوى	جامد أو ذي مانع أو ما حوى
معناه لا حروف فعل ككأن	واسم إشارة وظرف وتمن
واغتفروا بل أوجبوا تخللا	أفعل حالين بدين عملا
وإن أتى اسم مع ظرف ما صلح	لخبر بالاسم أخبر في الأصح
أو صالح قدم فالحال اختر	للأسم أو آخر صل للخبر <sup>(1)</sup>

ويجوز سبق الحال على العامل، إلا إذا كان فعلا غير متصرف، أو مصدرا، أو أفعل تفضيل، ولكنهم أوجبوا سبقها عليه إذا كان بعده أيضا حال كهذا بسرا أطيب منه رطبا، واقتصروا فيه على السماع، وافعل هو العامل فيهما على الأصح، وكذا إذا كان صلة لأل، أو للحروف المصدرية، أو جامدا فيه معنى المشتق كحروف التشبيه والتمني والتنبية واسم الإشارة والظرف، هذا.

وإذا ذكر مع مبتدأ اسم وظرف أو مجرور صالح للخبرية، وقدم

<sup>(1)</sup> للاسم أو آخر مل للخبر (نسخة).

عليه، فالمختار أنه خبر، والاسم حال نحو فيها زيد قائماً، أو آخر عنه،  
فبالعكس نحو زيد في الدار قائم، أو غير صالح لها تعين ان يكون  
الاسم حالا نحو فيك زيد راغب، واجاز الكوفيون كلا.

=====

شرح قولى وسبقه العامل جائز الى وعدد الحال

الأصح وعليه الجمهور جواز تقديم الحال على عاملها قياساً على  
المفعول به والظرف وسماعاً قال تعالى ﴿حُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾.  
وتستثنى صور لا يجوز فيها التقديم. منها أن يكون العامل فعلاً غير  
متصرف نحو ما أحسن هنذا متجردة، فلا يقال متجردة ما أحسن هنذا.  
ومنها أن يكون صلة لال نحو الجائي مسرعاً زيد، أو لحرف مصدري  
نحو يعجبني أن يقوم زيد مسرعاً، أو مصدراً نحو يعجبني ركوب الفرس  
مسرّجاً، أو أفعل تفضيل نحو زيد اكفاهم ناصراً، أو متصلاً بما يقتضى  
الابتداء كلام الابتداء ولام القسم وحروف القسم نحو لأصبرن محتسباً؛  
ووالله لأقومن طائعا. ومنها أن يكون العامل غير فعل، ولا وصف فيه  
معنى الفعل وحروفه، وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كحروف  
التشبيه، وحروف التنبيه، واسم الإشارة، والظرف، وحرف التمني،  
والترجي، فلا يجوز تقديم الحال في شيء من هذه الصور على عاملها،  
فلا يقال مثلاً قائماً في الدار، أو عندك زيد، ولا قائماً هذا زيد. وسمع  
من كلام العرب هذا بسراً أطيب منه رطباً، فوسطوا أفعل بين حاله،  
وكان القياس في أفعل التفضيل، إذا اقتضى حالين أن يتأخرا عنه، كما  
انه إذا اقتضى حالا واحدة يجب تأخيرها عنه، لكن ورد السماع بتقديم  
أحدهما فاقتصر الجمهور على ما سمع، وقالوا: لا يجوز تأخيرهما عنه  
ولا تقديمهما عليه، وكونه العامل فيهما هو الأصح، ومذهب الجمهور  
فبسرّاً حال من الضمير المستكن،

ورطباً حال من ضمير منه، والعامل فيهما هو أطيّب.  
 وإذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور، وكلاهما صالحان للخبرية:  
 بأن حسن السكوت عليه، جاز جعل كل منهما حالا، والآخر خبراً بلا  
 خلاف، لكن أن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختيار حالية  
 الاسم، وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائماً؛ لأنه من حيث تقديمه الأولى  
 أن تكون عمدة لا فضلة، وإن تأخر اختيار خبرية الاسم نحو زيد في  
 الدار قائم. فإن كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعين خبرية  
 الاسم، وحالية الظرف نحو فيك زيد راغب، وأجاز الكوفيون حالية  
 الاسم.

\*\*\*

وعدد الحال لفرْدٍ وعدَدٍ      واجعله للأقربِ إذْ لا منع صدِّ

وقد يتعدد الحال لواحد كرايت زيدا قائماً متبسماً متوجهاً إلى الحبيب،  
 أو لمتعدد متفق الأعراب، أو مختلفه، وحينئذ توزع الأحوال على  
 أصحابها بجعل الأقرب للأقرب، إذ لا مانع عنه نحو تمسكت بسيدنا  
 محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه وإمامنا الشافعي والشيخ أبي  
 الحسن الأشعري والأولياء الكاملين، مرشدين للأنام مقتدى في عقائد  
 الإسلام، إماماً في فروع الأحكام، مجاهدين في نشر الإسلام بين الأنام  
 رسولا من الله إلى جميع أولى العقول والأفهام، ويجوز العكس ما لم  
 يحصل اللبس.

=====

شرح قولي وعدد الحال البيت

ويجوز تعدد الحال كالخبر والنعت، سواء كان صاحب الحال واحداً: نحو  
 جاء زيد راكباً مسرعاً، أم متعدداً، وسواء في المتعدد اتفاق أعرابه: نحو  
 جاء زيد وعمرو مسرعين، أم اختلف نحو لقي زيد عمراً

ضاحكين. وإذا تعدد ذو الحال وتفرق الحالان: نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرًا، حمل الأول على الاسم الثاني؛ لأنه يليه والحال الثاني على الاسم الأول، فمصعدا لزيد، ومنحدرًا للتاء، ووجهوه؛ بان فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه، وعود ما فيه من ضمير الى اقرب مذكور.

واغتفر انفصال الثاني، وعود ضميره على الأبعد؛ اذ لا استطاع غير ذلك، ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس، فان خيف تعين المذكور أولاً. وفي التمهيد العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم، وما تأخر للمفعول ولو جعلت الأخير للاول جاز ما لم يلبس، قال أبو حيان: وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره.

\*\*\*

لعاملٍ أو جملةٍ فالمبتدا

خلفٌ وفي التقديمِ خلفٌ

كَذَاكَ مُحْكِيًّا وَذَا تَرْكِب

وقدُ يجيءُ موطنًا مؤكدًا

عامله أو مضمُر أو الخبر

وقدُ يجيءُ مقدَّرًا وسببي

وتنقسم: الى مقصودة، وهي الغالب، وموطئة: وهي الجامدة الموصوفة قال تعالى ﴿فَيَمَثَلُ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾، والى مبينة، ومؤكدة للعامل، كقوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، أو لصاحبها نحو جاء القوم طرا، أو لمضمون الجملة، ولابد أن يكون جزأها جامدين معرفتين: كسيدنا محمد خاتم الأنبياء معلوما. وعاملها المبتدأ، أو الخبر، أو مقدر دلت عليه الجملة؟ اقوال، وفي تقديمها على عاملها، خلاف.

والى مقارنة وهو الغالب، ومقدرة: وهي المستقبلية كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا، ومحكية: وهي الماضية كجاء الأمير أمس راكبا، وإلى حقيقية، وهي الغالبة، ومسببة كالنعت كرأيت العراق نشيطا أهلها؛ والى مفردة ومركبة؛ فقد وردت كذلك ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها كهو جاري بيت بيت، وتفرقوا أيادي سبأ.

=====

شرح قولي وقد يجيء موطنًا مؤكداً إلى وجيء به ظرفاً للحال أقسام: باعتبارات، تنقسم بحسب قصدها، لذاتها، وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطئة، وهي الجامدة الموصوفة نحو **﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾** فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا، وتقول جاءني زيد رجلا محسنا، وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين: مبينة، وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا؛ وهي التي تدل على معنى لا يفهم عما قبلها، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة أنواع: مؤكدة لعاملها؛ وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها، والاكثر ان يخالفه لفظا نحو **﴿وَلَيْتُمْ مُذِيرِينَ﴾** **﴿وَيَوْمَ يُنْعَثُ حَيًّا﴾** **﴿فَتَيَسَّمَّ صَاحِكًا﴾** **﴿وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾**، وقد توافقه نحو **﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾** **﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾**، ومؤكدة لصاحبها ذكرها ابن هشام وقال: اهلها النحويون، وفسرها بأنها: التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها؛ نحو جاء القوم طرا، ومؤكدة لمضمون الجملة، وشرط الجملة كون جزئها معرفتين؛ لأن التأكيد انما يكون للمعارف، وكونهما جامدين لا مشتقين، ولا في حكمهما، وفائدتها بيان يقين نحو زيد اخوك معلوماً:

(1) انا ابن دارة معروفا بها نسبي

أو فخر نحو أنا فلان شجاعاً أو كريماً، أو تعظيم نحو هو فلان جليلاً مهيباً، أو تحقير نحو هو فلان مأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر نحو أنا عبدك فقيراً إلى عفوك، أو وعيد نحو أنا فلان متمكناً فاتق غضبي. وفي عاملها أقوال: أحدها - انه المبتدأ مضمناً معنى التنبيه. والثاني - أنه الخبر مؤولاً بمسمى. والثالث - أنه مضمّر تقديره إذا كان المبتدأ أنا أحق أو أعرف أو أعرفني، وإذا كان غيره أحقه أو أعرفه. وفي تقديم الحال اعني المؤكدة بأنواعها الثلاثة على عاملها خلاف، كالخلاف في المصدر المؤكد. وتنقسم الحال باعتبار الزمان إلى ثلاثة أقسام: مقارنة، وهو الغالب نحو **وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا** ومقدرة، وهي المستقبلية كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً: أي مقدراً ذلك، ومنه **فَإِذْ خُلُوها** **خَالِدِينَ**، ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكباً. وتنقسم بحسب حصول معناها لصاحبها وعدمه إلى قسمين: حقيقية وهي الغالب، وسببية كالنعت السببي نحو مررت بالدار قائماً سكانها. وورد من الحال ألفاظ مركبة، وهي محفوظة لا يقاس عليها فمنها ما أصله العطف: نحو تفرقوا شجر بغير بمعنى منتشرين، وشذر مذر بمعنى متفرقين، وترك البلاء حيث بيت بمعنى مبحوثة: أي بحث عن أهلها واستخرجوا منها، وهو جاري بيت بيت: بمعنى ملاصقا. ومنها ما أصله الإضافة نحو بادىء بدء: بمعنى مبدؤا به، وتفرقوا أيادي سبأ:

(1) تمامه:

وهل بدارة يا للناس من عار

الشاهد فيه قوله (معروفا) حيث وقع حالا مؤكدة، وفائدتها بيان التعين، والبيت لسالم بن دارة.

أي مثل أيادي سبأ.

(فائدة) الحال تذكر وتؤنث فلهذا جاءت في النظم بالتذكير وفي الشرح بالتأنيث..

\*\*\*

مخبرَةً عَنْ حَرْفِ آتٍ قَدْ عَرِثَ	وَجِيءَ بِهِ ظَرْفًا وَجُمْلَةً جَرِثَ
أَوْ عَطَفْتُ أَوْ بِمُضَارِعٍ ثَبِتَ	وَالْزِمْتُ ضَمِيرُهُ أَنْ أَكْذُتَ
وَأَوَّاقِدُ وَقَدْ مَبْتَدَأَ فِي مَوْهَمِ	تَبَدُّءُ أَوْ تَنْفَى بِلَا وَحَرَمِ
وَعَبَّرَ ذِي الْجُمْلَةِ بِالْوَاوِ صِلِ	كَالْمَاضِي يَتَلَوُّ أَوْ إِلَّا قَدْ وَلِيَ
عَامِلُ حَالٍ وَوَجُوبًا يُؤْلَفُ	أَوْ مَضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا وَيَحْذَفُ
إِلَّا جَوَابًا أَوْ بِنَهْيٍ أَوْ حَصَرُ	لَا مَعْنَوِيٍّ وَلِحَالٍ مَا حُظِرَ

وتقع ظرفاً أو مجروراً، وجملة خبرية خالية عن دليل استقبال. ويجب أن تحتوى رابطاً ضميراً فقط، ان كانت مؤكدة: كهو خلد لاشك فيه، أو اسمية معطوفة على حال كقوله تعالى ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْتَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾، أو فعلية مصدرية بمضارع مثبت عارٍ من قد، أو منفى بلا نحو ﴿وَاللَّهُ يَجْزِيكُمْ لَاحِقَاتِ لَاحِقَاتِهِ﴾، أو بـماضٍ بعد لا نحو ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾، أو بعده نحو لأزجرك على الكسل



كرهت أو احببت. وما جاء بخلاف ذلك كقمت واصلك وجهه، فمؤول بتقدير المبتدأ. وما عدا ذلك جاز الاقتصاد فيه عليه، أو على الواو، والجمع بينهما. ويحذف عاملها جوازاً لقرنية حالية أو مقالية، الا اذا كان معنويا كالظرف، ووجوبا كأن جرى في المثل كذلك، أو كان بدلا من اللفظ بفعله كهنئاً مريئاً. وتحذف الحال جوازاً، الا اذا وقع جواباً، أو منها عنه، أو محصوراً فيه نحو ما لقيتك الا مخلصاً.

=====

شرح قولي وجيء به ظرفاً إلى اسم بمعنى من

تقع الحال ظرفاً وجاراً ومجروراً، ويقع جملة خبرية خالية من دليل استقبال، فلا يقع جملة طلبية، ولا ذات السين أو سوف أو أن أو لا. والجملة الواقعة حالا اما ابتدائية نحو قوله تعالى ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾. ونحو ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾، أو مصدرية بلا التبرئة نحو ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾، أو بما نحو:

(1) توافينا ما بيننا من حاجز

أو بأن نحو ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾، ونحو:

(2) ما أعطيتاني ولا سألتهما  
الا واني لحاجزي كرمي

(1) تمامه:

الا المجن ونصل أبيض مصقل  
الشاهد فيه قوله (ما بيننا من حاجز) حيث وقعت الجملة الحالية مصدرية بما النافية، وفي رواية (فرايتنا) و(فراينا)، والبيت لعنترة العبسي.

(2) الشاهد فيه (اني لحاجز) حيث وقعت الجملة الحالية مصدرية بأن.

أَوْ كَانَ نَحْوَ ۖ تَبَدَّ قَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ طُهُورِهِمْ  
كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۖ وَنَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَكَانَهُ أَسَدٌ، أَوْ بِمُضَارَعٍ مَثَبٌ عَارٍ مِنْ  
قَدْ نَحْوُ ۖ وَنَذَرَهُمْ فِي طُعْيَانِهِمْ يَغْمَهُونَ ۖ، أَوْ مَقْرُونًا بِقَدْ نَحْوُ ۖ لَمْ  
تُؤْذُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ أَوْ مِنْفِي بَلَا نَحْوُ ۖ وَمَا لَنَا  
لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ۖ، أَوْ بَلَمْ نَحْنِ ۖ فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ  
يَمَسْسِهِمْ سُوءٌ ۖ. ۖ أَوْ قَالَ أَوْجِي إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ۖ، أَوْ بِمَا ضِ  
تَالَ لِأَنَّ نَحْوُ ۖ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ۖ، أَوْ مَتَلُو بَأَوْ  
نَحْوُ:

(1) كُنَ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارٌ أَوْ عَدَلَا

وَنَحْوُ لِضَرْبِهِ ذَهَبٌ أَوْ مَكْثٌ، أَوْ خَالٍ مِنْهُمَا نَحْوُ ۖ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ  
صُدُورُهُمْ ۖ. وَنَحْوُ ۖ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَانًا فَأَحْيَاكُمْ ۖ.

وَلَا بَدَ لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ حَالًا مِنْ رَابِطٍ، وَهُوَ ضَمِيرٌ صَاحِبُهَا أَوْ الْوَاوُ، وَيَتَعَيَّنُ  
الضَّمِيرُ فِي الْمَوْكُودَةِ كَقَوْلِي:

(2) خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ

(1) تمامه:

وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ جَادٌ أَوْ بَخْلًا  
الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ (جَارٌ أَوْ عَدَلَا) حَيْثُ وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ حَالًا، وَهِيَ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ فَعْلُهَا  
مَاضٍ مَتَلُو بَأَوْ.

(2) تمامه:

وَأَبُو يَزِيدٍ وَرَهْطُهُ أَعْمَامِي  
الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ (قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ) حَيْثُ رُبِطَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بِمَا قَبْلُهَا بِالضَّمِيرِ،  
وَلَا يَجُوزُ رِبْطُهَا بِرَابِطٍ آخَرَ غَيْرِ الضَّمِيرِ، لِأَنَّهَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَالْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ.

وقولك هو زيد لاشك فيه، فلا يجوز الاقتصار على الواو، ولا دخولها مع الضمير، ويتعين الضمير أيضا، ولا يجوز الاتيان بالواو معه في الاسمية اذا عطفت على حال، كراهة اجتماع حرفي عطف نحو جاء زيد ماشيا أو هو راكب، ولا يجوز أو وهو راكب قال تعالى ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْتَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾، ويتعين الضمير أيضا في المصدرة بمضارع مثبت عار من قد، أو منفى بلا أو ماض بعد الا، أو بعده أو كما مر الآن، ولا تغنى عنه الواو، ولا تجامعه غالبا.

وقد ورد دخولها معه في قولهم قمت وامل عينه وقوله:  
(1) نجوٓ وأرهنهم مالكا

فأول على حذف المبتدأ أي وانا امل، وانا ارهنهم- وما عدا ما ذكر من الجملة السابقة يجوز فيه الاقتصار على الضمير، وعلى الواو، والجمع بينهما كما تقدم من الأمثلة المذكورة.

ويجوز حذف عامل الحال لقريئة حالية كقولك للمسافر راشدا مهديا، وللقادم مسرورا، أو لفظيا نحو راكبا لمن قال كيف جئت، وبلى مسرعا لمن قال لم تنطلق، ويستثنى ما اذا كان العامل معنويا كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوها؛ فانه لا يجوز حذفه عند الاكثرين، فهم

---

(1) صدره:

فلما خشيت أظافره

الشاهد فيه قوله (وأرهنهم) حيث أن ظاهره ينبىء على أن المضارع مثبت تقع جملته حالا، وتربط بالواو، لكن ذلك الظاهر غير صحيح، لهذا قدرت جملة المضارع خبرا لمبتدأ محذوف: والتقدير (... أنا ارهنهم) فتكون الحال جملة اسمية، والبيت لعبدالله بن الهمام.

أم لا، لفرعيته وضعفه. وقد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم (خطيين بناتٍ صلفين كناية<sup>(1)</sup>)، أي عرفتهم، أو بين نقصاً أو زيادة بتدريج نحو بعته بدرهم فصاعداً؛ أي فزاد الثمن أو فذهب صاعداً، أو وقع بدلاً من اللفظ بالفعل كهنياً مريئاً أي ثبت له ذلك، أو توبيخاً نحو أتوا نياً وقد جدّ قرنائك. وقد يجوز حذف الحال هذا هو الأصل، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو راكبا لمن قال كيف جئت، أو منهيها عنها نحو **وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا**. **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى** أو مقصوداً حصرها نحو لم أعدّه إلا حرصاً.

\*\*\*

<sup>(1)</sup> الصلف: من لا تحظى عنده زوجته والكناية جمع الكاني، وهو الذي لا يصرح بمقصوده؛ أي عرفت القوم خطيين لبنات، ولكن لا تستفيد منهم زوجاتهم؛ لأنهم ذو احقاد، ولا يعبرون عن مقصودهم إلا بالكناية.

## التمييز

اسمٌ بمعنى منٌ مبيِّنٌ نكرة  
ينصبُ تمييزاً بما قد فسرهُ  
منٌ عددٌ أو كيلٌ أو وزنٌ وذو  
مساحةٍ وكلٌّ ما يشبهُ ذي

ومنها التمييز: وهو نكرة فيها معنى من رافع لأبهام في مفرد أو جملة، فالأول يرفعه عن مفرد ملفوظ، ويكون مقداراً: عدداً أو وزناً أو كيلاً أو مساحة: كعندي عشرون درهماً، وأوقية زيتونا، ومنٌ سمناً، وزراعان فاسوناً، أو شبيهاً به كقولك عندى ذنوب ماءً، ومثلها عسلاً، ونحى سمناً. وغير مقدار نحو عندى خاتم ذهباً.

=====

شرح قولى اسم بمعنى من الى وبعد غير العدد اجرر  
التمييز: نكرة فيه معنى من الجنسية رافع لأبهام جملة أو مفرد، فالجملة تأتي، والمفرد عدد: نحو احد عشر رجلاً، أو مفهوم مقدار: كيل أو وزن أو مساحة، أو شبيهاً كمثل ذرة وذنوب ماء ونحى سمناً. وناصبه مميزه كعشرين مثلاً في عشرين درهماً، ورطل وقفيز وزراع في رطل زيتا وقفيز برا وذراع ثوباً. وجاز لمثل هذه ان تعمل وان كانت جامدة لان عملها على طريق التشبيه. واختلف البصريون في الذي شبهت به ف قيل: باسم الفاعل لطلبها اسماً بعدها. وقيل: بافعل من في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التأكيد، قال أبو حيان: وهو أقوى لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمداً، ويعمل في النكرة وغيرها.

\*\*\*

وبعدَ غيرِ العددِ أجزُرُ أنْ تَضِفَ  
أنْ كَانَ لَا يَغْنَى عَنِ الْمُضَافِ لَهُ  
وبعدِ ذِي تَعَجُّبٍ فَمِيزَا  
كفَاعِلٍ حَوَّلَ عَنْ فَاعِلٍ أَوْ  
وعَامِلُ التَّمْيِيزِ حَتْمًا سَبِقَا  
وحذَفَ تَمِيزَ أَجْزٍ وَالْمَعْتَمَدِ

والنصبُ بعدما أُضِيفَ قَدْ أُلِفَ  
كفَاعِلٍ بِأَفْعَلِ الْمَفْضَلَةِ  
وَجُرُّ مَنْ ذَا عَدَدٍ مَا جُوزَا  
مفعولهم وَجُرَّ غَيْرِ ذَا رَأَوَا  
وسبقَ فَعَلٍ صَرَفَ الشَّيْخُ انْتَقَى  
مجيئُهُ مُؤَكِّدًا لَا ذَا عَدَدِ

ويجوز في تمييز غير العدد الجر على الاضافة، ان خلى المميز عنها،  
بقلة في المقدار كرطل زيت، وبكثرة في غيره كخاتم فضة، ويفرد،  
وان كان المميز بخلافه اذا كان جنسا، الا أن يقصد الانواع كعندي  
أرطال زيونا: أي من الجديد والعتيق والمتوسط، والا فعلى ما قصد  
كعندي عدل ثوب أو ثوبين أو أثواب.

والثاني يرفعه عن متعلق نسبة، في جملة، أو ما شابهها، والغالب ان  
يكون محولا عن الفاعل كشرف الطبيب علما، أو هو شريف عملا،  
وانت أعلى منزلا، أو عن المفعول كما احسن العالم موعظة. وقد يأتي  
غير محول كما ذكره بعض المحققين نقلا عن ابن مالك كقولهم: امتلأ  
الاناء ماء، وطاب زيد أباً؛ أي أباً لخالد. وما ينبغي أن يعلم، أنه اذا

ذكر بعد أفعال التفضيل نكرة، وصح أن يوضع موضع افعال، فعل يسند اليها، فهي تميز. ويجب نصبها كما في نحو انت أعلى مقاماً: أي علا مقامك، أو بعض مضاف إلى جمع قائم مقامها، فليست تميزاً، ويجب جرّها بالاضافة نحو فلان أكمل فقه، فإنه في تأويل هو بعض الفقهاء الموصوف بزيادة كمال هذا، أو في اضافة نحو اعجبني طيبه نفساً. وكما وقع بعد الفاظ التعجب نحو لله دره فارساً، ويا حسين ليلة القدر ليلة، أو يا حسنّها ليلة، مع العلم بمرجع الضمير.

(فائدتان) الأولى - أن كل تميز صالح لمباشرة من، الا العددي، وإلا المحول عن فاعل أو مفعول. والثانية - أن كل تميز بعد مضاف، ان كان يغنى عن المضاف اليه، جاز وضعه موضعه وجره: كما في هو اشجع الناس رجلاً، فانه يجوز أن تقول هو اشجع رجل. والا وجب نصبه كما في نحو الله دره فارساً. أو عندي ملؤ الكوز عسلاً، اذ لا يقال لله در فارس ولا عندي ملؤ عسل هذا.

ثم أنه لا يتقدم التميز على عامله مطلقاً، ولو فعلاً متصرفاً، عند سيبويه. واما عند المازني والمبرد والكسائي فيجوز تقديمه على الفعل المتصرف، واختاره ابن مالك مستدلاً بقول الشاعر:

وما كاد نفساً بالفراق تطيب

واستثنى كفى فلا يقال شهيدا كفى بالله. ويجوز حذف التميز قصداً لبقاء الإيهام لنكتة. والمعتمد جواز كونه مؤكداً كما في قوله تعالى **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا**، والجمهور على أنه لا يكون مؤكداً ولا متعدداً. والناصب للقسم الاول، هو المبهم المميز، ولا بأس في عمله مع كونه جامداً؛ لأنه على طريق التشبيه باسم الفاعل عند

البصريين، وبافعل من، عند آخرين. وللقسم الثاني - ما في الجملة من فعل أو شبهه في رأي، ونفس الجملة في آخر، ففي القول بأن الناصب له، هو المفسر مطلقا مسامحة.

(مهمة) قد اطلقوا هنا لفظ (المنتصب عنه) وعنوا به: ما انتصب التمييز نصبا ناشئا عنه: أي كان هو السبب فيه كزيد في طاب زيد نفسا: فان اصل التركيب طاب نفس زيد، فلو لم تعدل عنه، ولم تسند الطيب إلى زيد، لما حصل ابهام، وما كانت حاجة إلى تميز منصوب لرفع الابهام، فالانتصاب حينئذ بمعنى قبول الاعراب المخصوص، ولفظ (عنه) نائب الفاعل و(عن) للسببية<sup>(1)</sup>، والضمير راجع إلى نحو زيد في المثال.

واذا علمت ذلك، فاعلم ان التميز، ان كان صفة أي مشتقا كما في لله دره فارسا وجب جعله للمنتصب عنه، ومطابقته لها أفرادا وتذكيرا وغيرهما، فتقول لله دره فارسا، ودرهما فارسين، ودرهم فارسين، ودرها فارسة، ودرهن فوارس؛ وذلك لاستدعاء الصفة الموصوف، والمذكور أولى من المقدر.

وان كان اسما جامدا فان كان نصا فيه: كنفسا في طاب زيد نفسا ورجلا في كفى هو رجلا فكذلك، والا فان صح إطلاقه عليه، جاز جعله تمييزا له، أو لمتعلقه، وملابسه نحو طاب زيد ابا: أي من حيث انه اب لسعيد، أو من حيث ابيه مسعود، والا فهو تميز لمتعلقه لا غير كطاب زيد

<sup>(1)</sup> ويجوز أن تكون بمعنى بعد: أي المنتصب بعده والضمير كما مر. ويجوز أن يكون الانتصاب بمعنى الاستقرار وعن اللبدل والضمير للتمييز بمعنى المستقر وضع التميز ووجه ظاهر فكلمة عنه صلة للمنتصب لا نائب فاعله (منه).



أبوة، أو دارا، أو علما. وعلى التقادير وجب مطابقتها لما قصد منهما: أي من نفس المنتصب عنه ومتعلقه، وعند اللبس يعتمد على القرينة، إلا إذا كان جنسا لم يقصد به الأنواع، فلا مطابقة حينئذ، فخذها وكن من الشاكرين.

=====

شرح قولي وبعد غير العدد إلى يفرد منصوبا مميز العدد  
ينجر التميز باضافة ما قبله اليه، إن حذف التنوين، أو النون: نحو رطل  
زيت، واردب شعير، ومنوا سمن، وشبر أرض، ويجوز ذلك في أنواع  
المفرد السابقة، سوى العدد، فلا يجوز اضافته. ثم جواز الجر مشروط:  
بخلو المميز عن الاضافة التي لا يستغنى فيها عن المضاف اليه. قال  
ابن مالك في شرح الكافية: مميز المضاف ان لم يغن عن المضاف  
اليه تعين نصبه، وان اغنى عنه جاز أن يجر بأضافة المميز اليه،  
فالأولى: نحو لي ملؤه عسلا، والثاني نحو هذا أشجع الناس رجلا، فلك  
في هذا، أن تقول: هو أشجع رجل، وليس لك في الاول أن تقول لي  
ملوء عسل.

واذا حسن موضع افعل التفضيل المذكور بعده نكرة فعل من لفظه  
ومعناه، وصلاح أن يسند إلى النكرة، فهي تميز، فان حسن موضعه  
بعض مضاف إلى جمع قائم مقام النكرة، جرت بالاضافة، فالاول: نحو  
زيد اكمل فقها، فتنصب النكرة على التميز؛ لأنه بمعنى كمل فقها.  
والثاني: نحو زيد أفضل فقيها، فتضيفه؛ لأنه يحسن أن يجعل في  
موضعه بعض مضاف إلى جمع قام مقام النكرة، فتقول: زيد بعض  
الفهاء، وهذا معنى قولي (كفاعل بافعل المفضلة) أي ان كان ما بعد  
أفعل التفضيل فاعلا في المعنى، يجب نصبه على التميز، ويمتنع جره  
بالاضافة، كما كان الفقه بعد أكمل حين وضع موضعه كمل.

ويقع التميز بعد كل ما اقتضى تعجبا: نحو ويح زيد رجلا، وويله انسانا، وحسبك به فارسا، وما أكرمه فتى، ويا حسنها ليلة. وكل منصوب على التميز فيه معنى من، وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح، كما ان كل ظرف فيه معنى في وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح، فالذي لا يصلح لمباشرته من، الواقع بعد العدد كاحد عشر كوكبا.

وتميز الجملة من المنتصب عن تمام الكلام المنقول، عن فاعل: نحو طاب زيد نفسا **وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**: والاصل طابت نفس زيد، واشتغل شيب الرأس، أو من مفعول نحو **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**: والاصل وفجرنا عيون الأرض، وما عدا ذلك يصلح لمباشرة من فيجربها. ولا يتقدم التميز على المبهمات المميزة به، وقد تقدم انها العاملة فيه، وكذا لا يتقدم على عامله، اذا كان فعلا غير متصرف: نحو نعم زيد رجلا، فان كان فعلا متصرفا فمذهب سيبويه، منع التقديم أيضا؛ نظرا إلى أنه في الأصل فاعل قد أوهن بزوال رفعه، والحاقه لفظا بالفضلات، فلا يزداد وهنا بتقديمه على الفعل. ومذهب المازني والمبرد والكسائي، جواز تقديمه؛ لأن الفعل عامل قوى بالتصرف، فمنع تقديم مفعوله وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له، وهذا ما اختاره ابن مالك، واستدل عليه بالسمع، قال:

(1) وما كادَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

(1) صدره:

اتهجّر ليلي بالفراق حبيبها  
الشاهد فيه قوله (نفسا) فانه تمييز، وعامله قوله (تطيب)، وقد تقدم عليه، وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون، والجمهور على أنه شاذ، والبيت للأعشى.

والى هذا اشترت بقولي (انتقى) اعني ابن مالك. واستثنى من المتصرف كفى فلا يقال: شهيدا كفى بالله باجماع ذكره أبو حيان. ويجوز حذف التميز اذا قعد ابقاء الابهام، أو كان في الكلام ما يدل عليه. وذكر ابن مالك أن التميز قد يجيء مؤكدا كقوله تعالى **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا**. والجمهور انكروا ذلك وقالوا: أن التميز فارق الحال، في أنه لا يجيء مؤكدا بخلافها، وفي أنه لا يتعدد بخلافها.

\*\*\*

## مسألة

يفردُ منصوباً مميّزُ العدد	ما بينَ عشرةٍ ومائةٍ فقدُ
وعشرةٌ فدونها جُمعاً أضفُ	ومائةً فصاعداً فرداً ألف
واجرزُ بذا القسم بمنْ ما ميّزا	وفصلهُ منْ عددٍ ما جوزا
ونعتُهُ يجوزُ بالوجهينِ	ولا تميزُ واحداً وأثنينِ
ولا بجمعٍ كثرةٍ انْ أمكنا	بقلةٍ وبمضافٍ أغتنى
وعشرةٌ فدونها للذكرِ	بالتّاء وفي مؤنثٍ منها عرى
وانْ اردتْ فوقها اذكرُ في الذكرِ	مركباً أحدَ منْ قبلِ عشرِ

في الضدِّ احدى عشرة أو أكسر

شيئاً وخذ ثلاثة للآخر

كما مضى والعشر جرد للذكر

وصله بالتا في مؤنث تبرز

في الذكر اثنا عشر الأنثى اثنتا

عشرة والصدْر أعربن وغيرتا

يبنى على الفتح سوى ثمان

فجوزوا الحذف مع الاسكان

مسئلة لا يميز واحد واثان، اكتفاء بالجنس المفرد والمثنى: نحو رجل ورجلان، وأما غيرهما فعشرة وما دونها، يميز بمجرور مجموع جمع قلة ان امكنت غالبا: كسبع سموات، ومن غيره **ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ**، والا فجمع كثرة نحو ثلاثة رجال.

وما بين عشرة ومأة بمنصوب مفرد نحو **إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** **لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً**: ومأة فصاعدا بمجرور مفرد. وقد تدخل من في هذا القسم للتبيين نحو ثلاثمائة من السنين، ولا يفصل بين العدد وتمييزه الا لضرورة كقول الشاعر:

ثلاثون للبحر ميلا كيلا

أي كاملا. ويجوز حمل نعت العدد مفردا أو جمعا عليه، وعلى تمييزه نحو عندي عشرون طالبا صالحا أو صالح وصلحاء بالرفع أو بالنصب، الا اذا كان جمع سلامة، فعلى العدد فقط كعندي عشرون طالبا صالحون. ويغنى عن تمييزه اضافته نحو خذ عشريك.

ثم ان عشرة فما دونها بالتاء للمذكر وبدونها للمؤنث نحو **سَبْعٌ لَيَالٍ وَثَمَانِيَّةٌ أَيَّامٌ**

واذا ركبت مع احد او اثنين ذكرنا للمذكر واثنًا للمؤنث نحو **أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** واحدى عشرة نجمة، بسكون الشين في حجاز، وكسرها في تميم **اثنًا عَشَرَ شَهْرًا** واثنًا عشرة سنة، ومع ما فوقهما يؤنث الصدر ويذكر العجز للمذكر، ويعكس للمؤنث نحو ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة، ويبنيان على الفتح لفظاً أو تقديرًا، الا صدر اثنًا عشر واثنًا عشرة، فيعرب كالمثنى. وثمانى عشرة فيقرأ بالياء وحذفها مع الفتح والاسكان.

=====

شرح قولي يفرد منصوبا إلى وصغ من اثنين  
العدد ان كان واحدا أو اثنين لم يحتج إلى تمييز، استغناء بالنص على المفرد والمثنى، فيقال: رجل ورجلان؛ لانه اخصر واجود، فلا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجل. وان كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، ميز بمجموع مجرور باضافة العدد اليه: نحو ثلاثة أثواب، وثلاث ليال، وعشرة أشهر، وعشر سنين. وان كان احد عشر إلى تسعة وتسعين ميز بمفرد منصوب نحو **أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** **اثنًا عَشْرَةَ عَيْنًا** **وَوَاعَدَنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً** **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا**. وان كان مائة فما فوقها، ميز بمفرد مجرور بالاضافة نحو مائة رجل، ومائة عام، والـف انسان، ويجوز في هذا القسم جره بمن فيقال ثلاث مائة من السنين. ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة كقوله: في خمس عشرة من جمادى ليلة وقوله:

(1) ثلاثون للهجرِ حولاً كميلاً

واذا جيء بنعت مفرد أو جمع تكسير، جاز الحمل فيه على التميز وعلى العدد: نحو عندي عشرون رجلاً صالحاً، أو صالح وعشرون رجلاً كراماً أو كرام، فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد: نحو عشرون رجلاً صالحون، ولا يجمع التميز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة، ما أمكن جمع القلة غالباً، ومن جموع القلة جمع التصحيح قال تعالى ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ و﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ و﴿سَبْعَ سُنبُلَاتٍ﴾ و﴿تِسْعَ آيَاتٍ﴾ ومن القليل سبع سنابل ﴿وَتِلْكَ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ و﴿ثَمَانِي حِجَجٍ﴾.

فإن لم يمكن جمع قلة بان لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال، ويغنى عن تميز العدد اضافته إلى غيره: نحو خذ عشرتك، وعشري زيد، لأنك لم تضيف إلى غير التميز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس، فاستغنى عن المفسر. وثبتت ثاء ثلاثة فما فوقها إلى عشرة، إن كان واحداً لمعدود اسماً مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً نحو عندي من العبيد ثلاثة ومن الأماء ثلاث.

وأما ما فوق ذلك فيقال للمذكر احد عشر واثنى عشر بتذكير الجزئين، وللمؤنث احدى عشرة. واثنى عشرة بتأنيث الجزئين. ويقال في المذكر ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، باثبات التاء في الجزء الأول، وسقوطها من الجزء الثاني، ويقال في المؤنث ثلاث عشرة إلى تسع عشرة بعكس ذلك،

(1) صدره:

على أنني بعدما قد مضى  
الشاهد فيه قوله (لهجر) حيث وقع فاصلاً بين (ثلاثون) وتمييزه، وهو (حولاً).  
وهذا لا يجوز إلا للضرورة، والبيت لعباس بن مرداس.

فيجرى أول الجزئين على ما كان له قبل التركيب، من ثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث، وبعكس العمل في الثاني، إلا أن شين عشرة تسكن في لغة الحجازيين، وتكسر في لغة التميميين، ويعرب الصدر من اثني عشر واثنتي عشرة، بالالف رفعاً وبالياء صبا وجراً، ويبني العجز منهما على الفتح؛ لوقوعه موقع النون، ولاحظ في الأعراب لغير اثني واثنتي من جزئي المركب بل يبني الجميع على الفتح، نعم في ثمان إذا ركبت أربع لغات: فتح الياء وسكونها، وحذفها مع كسر النون، أو فتحها.

\*\*\*

عشرة فاعلةً وفاعلاً  
منه بنيتُه كثاني اثنين ذا  
فوق فكاسمِ الفاعلِ اعملُ  
مركباً فجىء بتركيبين  
أوجيء بحادي عشر  
والواو خذ كالثاني والتسعين  
مضى وبالباقى أخيراً فاعلما

وصغ من اثنين فصاعداً إلى  
وأضف أن ترد به بعض اللذا  
وأن ترد جعل الأقل مثل ما  
وإن أردت مثل ثاني اثنين  
أو فاعلاً أضفه للمركب  
وفاعلاً من قبل ما عشرينا  
وأرخوا في أول الشهر بما

ويصاغ من اثنين وعشرة وما بينهما، فاعل للمذكر، وفاعلة للمؤنث، فما استعمل مفردا فذاك، وغيره ان استعمل مع ما اشتق منه: كثاني اثنين: أي احدهما، وجبت اضافته اليه، أو مع ما فوّه فكذلك: نحو ثالث أربعة، إلا أنه يحفظ المرتبة أيضا، أو مع ما دونه كرابع ثلاثة، فلك اضافته لما بعده وتنوينه مع نصب ما بعده؛ لأن المراد جاعل ثلاثة أربعة، ولكونه اسم فاعل حقيقة، حيث يقال ربعت الثلاثة أي جعلتها أربعة، فعومل معاملة.

(تكملة) ويصاغان من أحدٍ أيضا، لكن لا يستعمل الا في تنييف: أي مع عقد عشرة واخواتها، واما نحو ثان وثانية، فيستعمل مطلقا: هذا.

واذا قصدت بالمركب مثل ما قصدت بثاني اثنين، فالاصيل أن تأتي بتركيبين، صدر الأول فاعل، أو فاعلة مشتقا، من صدر الثاني، وعجزهما عشر للمذكر وعشرة بالتاء للمؤنث، فتقول حادي عشر أحد عشر، وحادية عشرة إحدى عشرة، وثاني عشر اثني عشر، وثانية عشرة اثنتي عشرة. ولك طريقتان آخران: الأول - حذف عجز المركب الأول، و اضافته إلى المركب الثاني، كأن تقول حادي احد عشر، وحادية احدى عشرة. والثاني - الاقتصار على المركب الأول باقيا على حاله، كأن تقول رأيت الحادي عشر، أو الحادية عشرة، ويبنى جزء المركبين على الفتح في ما دون عشرين، وأما في ما فوّه فلا بناء؛ لاستثقال التركيب، بل تعطف الجزء الثاني على الجزء الأول فتقول، الحادي والعشرون، والحادية والعشرون، الى التاسع والتسعين، والتاسعة والتسعين:

(مهمة) يقال في التاريخ باجزاء الشهر: كتبت لأول ليلة منه، أو



لغرفته، أو مستهله. ثم لليلة خلت، ولليليتين خلتا، وثلاث ليالي خلون، إلى الخمس عشرة ليلة خلون. ثم لأربع عشرة ليلة بقيت منه، إلى أن يكتب لآخره، أو سلخه، أو انسلاخه. ومن بديع النظم هنا ما افدته بقولي:

وأوتر التاريخ بالليالي      لائها المطلع للهلال  
ولم تضاف شهراً إلى اسمه      إلا لمبدؤ برا غير رجب  
الجمعة

=====

شرح قولي وصغ من اثنين إلى ميز كعشرين كم

يقال ثان وثانية إلى عاشر وعاشرة، فما استعمل منها مفردا فبين، وما استعمل غير مفرد، فاما ان يستعمل مع ما اشتق منه: كثنان مع اثنين، واما ان يستعمل مع ما سفل: كثالث اثنين، فالمستعمل مع ما اشتق منه تجب اضافته، فيقال: في المذكر ثاني اثنين، وفي المؤنث ثانية اثنتين إلى عاشر عشر وعاشرة عشرة: والمراد احد اثنين، واحد ثنتين، واحد عشر، واحد عشر، ولا يجوز تنوينه والنصب به. والمستعمل مع ما سفل، يجوز أن يضاف، وأن ينون، وينصب ما يليه، فيقال: هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة ورابعة ثلاث ورابعة ثلاثا؛ لأن المراد هذا جاعل ثلاثة اربعة، فعومل معاملة ما هو بمعناه؛ ولانه اسم فاعل حقيقة، فانه يقال: ثلث الرجلين، اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك ربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة، ففاعل هذا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل، بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحد ما يضاف اليه؛ فان الذي في معناه لا عمل له، ولا تفرع له على فعل، فالتزمت اضافته كما لزممت اضافة ما هو

مشتق منه.

وقد يقصد بالمركب مثل ما قصد (بثاني اثنين) وأشباهه؛ والأصل فيه أن يجاء بتركيبين، صدر أولهما فاعل في التذكير، وفاعلة في التأنيث، مشتقان من صدر ثانيهما، وعجزهما معا عشر في التذكير وعشرة في التأنيث، فيقال: ثاني عشر اثني عشر، وثانية عشرة اثنتى عشرة، الى تاسع عشر تسعة عشر، وتاسعة عشرة تسع عشرة: باربع كلمات مركب أوليها مع الثانية، وثالثتهن مع الرابعة، والمركب الاول مضاف إلى الثاني اضافة فاعل إلى ما اشتق منه، وقد يقتصر على صدر المركب الاول، فيعرب لعدم التركيب، ويضاف إلى المركب الثاني، باقيا على بنائه، فيقال ثالث ثلاثة عشر وثالثة ثلاث عشرة. وقد يقتصر على المركب الاول باقيا بنائه، ويقال في احد عشر، واحدى عشرة: حادي عشر، وحادية عشرة: والاصل واحد عشر، وواحدة عشرة، فقلب بجعل الفاء بعد اللام، فصار واحد حاديا، وواحدة حادية، ولا يستعمل هذا القلب في واحد، الا في تنييف: أي مع عشرة، أو مع عشرين واخواته، فيقال: حاد وعشرون في التذكير، وحادية وعشرون في التأنيث، إلى حاد وتسعين، وحادية وتسعين. واما ثان فما فوقها فيستعمل في تنييف وغيره.

ويقال في تاريخ كتب، لاول ليلة من الشهر، أو لغرته، أو مهله، أو مستهله. ثم يقال لليلة خلت، ثم لليلتين خلتا، ثم لثلاث خلون، إلى عشرة، ثم لاحدى عشرة خلت إلى خمس عشرة خلت، ثم لاربعة عشرة بقيت إلى تسع عشرة بقيت. ثم لعشر بقين إلى أن يقال لآخره، أو سلخه، أو انسلاخه. وانما اوتر في التاريخ قصد الليالي دون الأيام؛ لان اول الشهر ليلة طلوع هلاله، وليلة كل يوم سابقة له فاستغنى بالمتبوع عن

## مسألة

مِيزَ كَعَشْرِينَ كَمْ ان تَسْتَفْهَمُ      وَأَجْرُ بَمَنْ مَضْمَرًا اِنْ جَرَتْ  
كَعَشْرٍ أَوْ كَمَاةٍ مَخْبِرٌ ذَا      وَأَنْصَبُ مَمِيزِي كَأَيْنَ وَكَذَا

ومن غير ما مر أسماء تميز: فمنها (كم) الاستفهامية، ومميزها مفرد منصوب: نحو كم درهما عندك، ويجر بمن المضمرة، أن جرت كم بجار: نحو على كم جذع بيتك ميني: أي كم من جذع. وكم الخبرية، وهي للتكثير، ومميزها مجرور مطلقا، ويأتي مفرداً تارة وجمعا أخرى، والأفراد أكثر. وكأين للتكثير ومميزها يجر بمن كثيرا، وينصب قليلا، وكذا، وهي كناية عن العدد، ولا يكون مميزها الا مفردا منصوبا نحو عندي كذا كتابا.

<sup>(1)</sup> قال عبدالله البيهقي:

من ذكر شهر معه الا رجب      وكل شهر فاءه راء وجب

هكذا وجدت هذا البيت على هامش نسخة الهفتاشي.

=====

شرح قولي ميز كعشرين إلى وانصب مضارعا

مميز كم الالاستفهامية مفرد منصوب، كمميز عشرين، واخواته: نحو  
كم شخصا سما، وهل يجوز جره؟ فيه ثلاثة مذاهب، أصحاب الجواز،  
بشرط ان يدخل على (كم) حرف جر: نحو على كم جذع بيتك مبنى،  
والجر حينئذ بمن مقدرة، حذفت تخفيفا، وصار الحرف الداخل على  
(كم) عوضا عنها، هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة. واما كم  
الخبرية فان مميزها مجرور، ويكون مفردا، وجمعا، قال:

(1) كم عمة لك يا جريز وخالة

وقال:

(2) كم ملوك باد ملكهم

والأفراد أكثر من الجمع، وافصح. ومميز كأين، الأكثر جره بمن ظاهرة،  
قال تعالى: **﴿وَكَايْنٌ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾** وقال تعالى  
**﴿وَكَايْنٌ مِنْ نَبِيٍّ﴾**. وينصب قليلا قال الشاعر:

---

(1) تمامه:

فدعاء قد جلبت علي عشاري  
الشاهد فيه قوله (عمة) بالكسرة، حيث وقع تميزا لكم الخبرية، وهو مفرد، وهو  
كثير، والبيت للفرزدق.

(2) تمامه:

ونعيم سوقة بادوا  
الشاهد فيه قوله (ملوك) حيث وقع تميزا لكم الخبرية وهو جمع مجرور، وهو  
قليل، (باد) هلك (السوقة) ما دون الملك.

(1) وكأين لنا فضلاً عليكم ونعمةً

وقال:

(2) أطرِد اليأسَ بالرجا فكأين أَلَمَّا حَمَّ يسرُهُ بعدَ عسرِ

ومميز كذا وكذا لا يكون الا مفردا منصوبا قال الشاعر:

(3) عد النفسَ نعمى بعدَ بؤسَاك كذا وكذا لطفاً بهِ نسيَ الجهدُ  
أ. ك. أ.  
\*\*\*

---

(1) تمامه:

قديمًا ولا تدرون ما من منعم  
الشاهد فيه قوله (فضلاً) حيث وقع تمييزاً (لكأين)، وهو منصوب، مع أن الأكثر من  
تمييز (كأين) الجر بمن.

(2) الشاهد فيه قوله (أَلَمَّا) حيث وقع تمييزاً لـ (كأين)، وهو منصوب، مع أن الأكثر  
من تمييز (كأين) الجر بمن، (وهو قليل) (اليأس) القنوط، (الرجاء) الأمل، (حم)  
قدر الله.

(3) الشاهد فيه قوله (لطفاً به) حيث وقع تمييزاً (كذا)، وهو مفرد منصوب،  
مستشهداً به على كون تمييز (كذا) لا يكون، إلا مفرداً منصوباً.

## نواصب المضارع

وأنصبَ مضارعاً بكى وصلاً ولنْ	بسيطة مستقبلاً وأكْدَنْ
وأنْ سوى مَنْ بعدِ علمٍ والتي	مَنْ بعدِ ظنٍّ فارعنْ وانصب
وباذنْ مصدرأً مستقبلاً	موصلاً أو بقسمٍ قد فصلاً
وهي جوابٌ وجزاءٌ صاحباً	فقيلاً دائماً وقيلَ غالباً
وبعدَ عطفيّ قلَّ نصبٌ والأصحّ	إسقاطُ فعلٍ دونَ حرفٍ لم يبيحْ

### نواصب المضارع

منها كي، موصولا حرفيا نحو **كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً** لا حرف جر نحو كيمه عصيت. ولن، وهي حرف بسيط، تخص المضارع بالاستقبال، وتنفيه نفياً مؤكداً. وأن، بشرط أن لا يقع بعد فعل يقين، وأما الواقعة بعد فعل ظن، فترفع وتنصب، أو فعل شك، فتنصب فقط. واذن، مصدر، داخلاً على مستقبل متصل، أو مفصول بقسم، وتفيد جواباً لقول القائل، وجزاء لفعل الفاعل قيل: دائماً، وقيل: غالباً، وقل النصب بها بعد عاطف، والأصح جواز إسقاط النواصب، وإبقاء مدخولها نحو خذ اللص قبل يأخذك أي قبل أن يأخذك، دون العكس، وإن أجازته بعض المغاربة استناداً بما روى عنه صلى الله عليه وسلم ((فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً)) يريد كيما يسجد.

شرح قولي انصب مضارعا بكى إلى وذكر ان من بين لا ولام جر  
لما انتهت منصوبات الاسماء، عقت بمنصوبات الأفعال، كما ذكر عقب  
المرفوعات، المضارع المرفوع. فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف:  
احدها - ان: وهي ام الباب، وشرط نصب المضارع بعدها، أن لا تقع بعد  
فعل يقين: كعلم، وتحقق، وتيقن، ونحوها؛ فانها حينئذ المخففة من  
المثقلة نحو **﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ﴾**، ويجوز في الواقعة بعد الظن  
الرفع على انها مخففة من الثقيلة، وهو قليل، والاكثر في لسان العرب  
النصب بعده، قال تعالى **﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾** وقرىء  
بالوجهين **﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾**. قال أبو حيان: وليس في الواقعة  
بعد الشك الا النصب. الثاني - كي، اذا كان موصولا حرفيا، فانها تنصب  
المضارع كقوله تعالى: **﴿كَيِّ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾**، بخلاف ما اذا كانت حرف  
جر بمعنى اللام. الثالث - لن، والجمهور على أنها حرف بسيط لا  
تركيب فيها، وتنصب المستقبل: أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال،  
وتفيد نفيه، وذكر الزمخشري في المفصل، وغيره: أن النفي بها أكد  
من النفي بلا: نحو **﴿فَلَنْ أَتَرَ الْأَرْضَ﴾** **﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا﴾**. الرابع - اذن،  
قال سيبويه: ومعناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: دائما في كل  
موضع، وقال أبو علي الفارسي: غالبا في أكثر المواضع، كقولك لمن  
قال أزورك: اذن اكرمك، فقد أجبت، وجعلت اكرامه جزاء زيارته: أي  
ان زرتني اكرمتك. قيل: وقد تمحض للجواب كقولك لمن قال احبك:  
اذن اصدقك، اذ لا مجازاة هنا. والشلوبين يتكلف في جعل مثل هذا  
جزاء: أي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك، ولنصبها المضارع ثلاثة  
شروط: احدها - ان تكون مصدرة، فلا تنصب متأخرة: نحو

اكرمك اذن، بلا خلاف؛ لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه. واما المتوسطة، فان افتقر ما بعدها إلى ما قبلها، افتقار الشرط لجزاءه: نحو ان تزرني اذن اكرمك، أو القسم لجوابه نحو قول الشاعر:

(1) لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلها وامكنني منها اذنُ لا أقيلُها

أو الخبر للمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك، امتنع النصب في الصور كلها. وان وليت عاطفا قل النصب. وإلاكثر في لسان العرب الغائها قال تعالى ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾. وقوله ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ تَقِيرًا﴾ وقرىء شاذاً لا يلبثوا ولا يؤتوا. الشرط الثاني - كون الفعل مستقيلاً، فلو قيل لك احبك فقلت اذن اظنك صادقاً، رفعت؛ لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال. الثالث - ان يليها، فيجب الرفع في: نحو اذن زيد يكرمك للفصل، ويغترف الفصل بالقسم، وبلا النافية خاصة؛ لان القسم تأكيد لربط اذن، ولا لم يعتد بها فاصلة، في أن، فكذا في اذن، قال الشاعر:

(2) اذن والله نرميهم بحربٍ

ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها، وتبقى هي: لا

(1) الشاهد فيه قوله (اذن) حيث ألغيت عن العمل، لوقوعها بين القسم والجواب، لذلك رفع (لا أقيلها)، والبيت لكثير عزة.

(2) تمامه:

تشيب الطفل من قبل المشيب  
الشاهد فيه (اذن والله) حيث فصل بين (اذن) ومنصوبها، وهو (نرميهم) بالقسم، وهو لا يضر، والبيت لحسان بن ثابت.



اقتصارا، ولا اختصارا، فلو قيل لك: اتريد أن تخرج، لم يجز أن تجيب بقولك: اريد ان، وتحذف اخرج، واجازه بعض المغاربة، مستدلا بما وقع في صحيح البخاري (فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا): يريد كيما يسجد. قال وهذا كقولهم: وجئت ولما، قال أبو حيان ولس مثله؛ لأن حذف الفعل بعد لما للدليل جائز، منقوله في فصيح الكلام، ولم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب.

\*\*\*

وذكرُ أنْ مَنْ بَيْنَ لَا وَلَا مِ جَرِّ	حتمٌ وجازَ الحذفُ أنْ لَا مَا ظَهَرَ
وبعدَ نفي كَانَ واجباً وضُحْ	وأَوْ إذا حَتَّى أَوْ إِلَّا قَدْ صَلَحَ
وبعدَ حَتَّى وأَخَصَصَ المُستقبلا	وأَرْفَعُ بهذِي حالاً أَوْ مؤولا
وبعدَ نَا وواوٍ مَعْ محضُ الطلبِ	أَوْ نفيه أَجِيبَ وأَجْزَمْ فِي
إِنْ تسقطِ الْفَا للجزَا والنهي ضُعْ	دَعْ <sup>(1)</sup>
والأمرَ غَيْرَ أَفْعَلْ جوابه أَجْزَمْ	وفي جوابٍ للرجَا نصبٌ نَمَى
ويجب اظهار أن بعد اللام الجارة، ان تلتها لا النافية كقوله تعالى	

<sup>(1)</sup> ان قبل لا دون تخالف يقع (نسخة).

لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ، والا جاز الازهار والاضمار نحو اعص الهوى لتظفر بالهدى، وكذا بعد منفي غير كان نحو ما وعظمتك لتغضب بلي لتتادب. ويجب اضمارها بعد منفي كان نحو وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ، وتسمى هذه اللام لام الجحود؛ لكونها بعد نفي كان. وبعد أو اذا صلح في محلها حتى نحو لاجهدن أو آخذ الشهادة، أو الا نحو كسرت كعوبها أو تستقيما أي الا ان تستقيم. وبعد حتى للتعليل نحو جد حتى تسود قومك، أو للغاية نحو لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى. وشرط اضمارها بعدها، استقبال مدخولها، والا فيرتفع حتما. وبعد واو المصاحبة، والفاء، المجاب بهما محض نفي أو طلب، أمرا أو نهيا، أو دعاء، أو استفهاما، أو عرضا، أو تحضيضا، أو تمنيا وقال الفراء: أبو رجاء كقوله تعالى لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى. فان لم تغد الواو المصاحبة، والفاء الجواب، بل كانا للعطف، وجب الرفع، وكذا ان كان النفي، أو النهي غير محضين، كأن انتقض الاول بالإ نحو ما انت الا تأتينا فتحدثنا، أو كان الثاني بصورة الخبر، أو اسم الفعل، امتنع النصب، لكنه جاز بعد هذا الطلب الجزم نحو حسبك الحديث ينم الناس، وصه أحدثك.

ويجب جزم المضارع الخالي من الفاء، جوابا للطلب، أمرا مطلقا، أو نهيا ان لم يختل المعنى بحلول ان الشرطية قبله نحو اسلم تسلم، ولا تكفر تدخل الجنة، بخلاف لا تكفر تدخل النار؛ فانه واجب الرفع.

=====

شرح قولي وذكر أن من بين لا ولام جر إلى واعطف على اسم خالص لما كانت ان ام الباب، نصبت ظاهرة. ومضمرة. ثم تارة يمتنع

اظهارها، وتارة يجوز، وتارة يجب، قال ابن مالك في شرح الكافية: لأن مع الام الجر الداخلة على الفعل المضارع ثلاثة أحوال: حال اظهار دون اضمار، وحال اضمار دون اظهار، وحال اضمار واظهار. فحال الاظهار دون الاضمار، مع الفعل المقرون بلا كقوله تعالى **لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ**، وحال الاضمار دون الاظهار، مع الفعل المسبوق بكان منفية كقوله تعالى: **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ**، وحال الاظهار والاضمار، مع الفعل الواقع بخلاف ذلك: نحو اعص الهوى لتظفر: أي لأن تظفر، وكذا الواقع بعد نفي غير كان: نحو ما وعظمتك لتغضب، بل لترهب، ولك أن تقول، لأن تغضب، بخلاف الواقعة بعد نفي كان، فان اظهار أن بعدها غير جائز، وتسمى لام الجحود.

ويجب اضمار أن أيضا، والنصب بها بعد (أو) التي يحسن في موضعها حتى أو الا كقولك لانتظرنه أو يقدم: أي حتى يقدم، ولاقتلن الكافر أو يسلم: أي إلا أن يسلم، ومن الأول قول الشاعر:

(1) لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى

ومن الثاني قوله:

(2) كسرث كعوبها أو تستقيما

(1) تمامه:

فما انقادت الآمال الا لصابر  
الشاهد فيه قوله (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله (ادرك)،  
بعد أو التي بمعنى حتى، بأن مضمرة وجوبا.

(2) صدره:

وكنت اذا غمرت قناة قوم  
الشاهد فيه قوله (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله  
(تستقيما)، بعد أو التي بمعنى الا، بأن مضمرة وجوبا، والبيت لزياد الاعجم.

ويجب أضرار أن أيضا، والنصب بها بعد حتى، والغالب كون ما بعدها في النصب غاية لما قبلها كقوله تعالى: **لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**، وقد تكون للتعليل، وعلامتها ان يحسن في موضعها (كي) نحو جد حتى تغيظ الحسود، ولا يكون الفعل في الحالين الا مستقبلا حقيقة، أو حكما، فان كان حالا، أو في تقدير الحال، لم يكن إلا مرفوعا، فالحال المحقق كقولك لمن تكلمه طلبت لقائك حتى أحدثك الآن، والحال المقدر أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم عليه فينصب؛ لانه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال وقد يقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع؛ لأنه حال بالنسبة الى تلك الحال ومنه قوله تعالى: **وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ** قراءة نافع بالرفع على تقدير كونه حالا، والباقون بالنصب على تقدير الاستقبال.

ويجب اضرار أن أيضا والنصب بها بعد الفاء المجاب بها نفي محض كقوله تعالى **لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**، أو المجاب بها طلب محض، وهو اما أمر كقوله:

(1) يا ناقُ سيري عنقا فسيحاً إلى سليمان فتستريحا

واما نهى كقوله تعالى **وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَتَكُونَنَّ** واما دعاء كقوله:

(1) الشاهد فيه قوله (فتستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا، بعد فاء السببية، في جواب الأمر، والبيت لأبي النجم الفضل بن قدامه العجلي.

- (1) رَبِّ وَفَقْنِي فَلَا أَعْدَلَ عَنْ      سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ  
 وَأَمَّا اسْتِفْهَامُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾، وَأَمَّا  
 عَرْضُ كَقَوْلِهِ:  
 (2) يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتَبْصُرَ      قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا  
 وَأَمَّا تَحْضِيضُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
 (3) لَوْلَا تَعُوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى      فَتَخْمَدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ تُفْنِيهِ  
 وَأَمَّا تَمَنُّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾. فَاِنْ  
 كَانَتْ الْفَاءُ لَغَيْرِ الْجَوَابِ بَانَ كَانَتْ لِمَجْرَدِ الْعُطْفِ، اِمْتَنَعَ النَّصْبُ،  
 وَوَجِبَ الرِّفْعُ كَقَوْلِهِ:

(1) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ (فَلَا أَعْدَلَ) حَيْثُ نَصَبَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ بِأَنْ مَضْمُرُهُ وَجُوبًا،  
 بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ، مِنْ جَوَابِ الدَّعَاءِ، وَلَمْ يَعْثُرْ عَلَى قَائِلِهِ.  
 (2) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ (فَتَبْصُرَ) حَيْثُ نَصَبَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ (تَبْصُرَ)،  
 بِأَنْ مَضْمُرُهُ وَجُوبًا، بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ، فِي جَوَابِ الْعَرْضِ.  
 (3) الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ (فَتَخْمَدِي) حَيْثُ نَصَبَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ، وَهُوَ قَوْلُهُ (تَخْمَدِي)،  
 بِأَنْ مَضْمُرُهُ وَجُوبًا، بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ، فِي جَوَابِ التَّحْضِيضِ.

(1) ألم تسأل الرب القواءَ فينطقُ وهل يخبرنكَ اليومَ ببدء سملقُ

وكذا ان كان النفي غير محض: نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا، وما انت الا تأتينا فتحدثنا، وما قام فيأكل الا طعامه، وكذا اذا كان الطلب غير محض: بان كان بصورة الخبر، أو باسم الفعل؛ فانه يمتنع النصب في جوابه، ويجوز فيه الجزم، وهو معنى قولي (والأمر غير افعل جوابه اجزم) كقولك حسبك الحديث ينم الناس، وصه احدثك.

ويجب اضمار أن أيضا والنصب بها بعد واو المصاحبة المجاب بها ما ذكر في الفاء، من النفي، والطلب المحضين كقوله:

(2) ألم ألك جاركُم ويكونَ بيني وبينكم المودَّةُ والاخاءُ

وقوله:

(3) فقلتُ ادعي وأدعو إنَّ أُنْدَى لصوتٍ أنْ ينادى داعيان

(1) الشاهد فيه قوله (فينطق) حيث رفع الفعل المضارع، وهو قوله (ينطق)، بعد الفاء، لأنها ليست سببية، بل هي عاطفة، (الرب) المنزل، (القواء) القفر، (سملق) التي لا شيء بها عليه والبيت لجميل بن معمر العذري.

(2) الشاهد فيه قوله (ويكون) حيث نصب الفعل المضارع، بأن مضمرة وجوبا، بعد واو المعية في جواب الاستفهام، والبيت للحطيئة.

(3) الشاهد فيه قوله (وادعو) حيث نصب الفعل المضارع، بأن مضمرة وجوبا، بعد واو المعية في جواب الأمر (أندى) افعل تفضيل من الندى، وهو بعد الصوت، والبيت لدار بن شيبان النمري.

وقوله:

(1) لَاتَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمَ

ومن النصب بعدها في التمني قوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنَّا تُرَدُّ وَلَا تُكَذِّبَ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا وَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في قراءة نصب. فان لم تفد الواو معنى مع بل كانت لمجرد عطف الفعل على الفعل قبلها، امتنع النصب. ولو وقع الجواب في غير النفي خاليا من الفاء، وقصد الجزاء، جزم بما هو له جواب؛ لأنه شبيه بالشرط، في جواز وقوعه بالنسبة الى علم الشخص المتكلم به، بخلاف النفي، فان الشخص المتكلم به محقق؛ لعدم الوقوع، فخالف الشرط، ولم يكن له جواب مجزوم، مثاله اسلم تدخل الجنة، ولا يجعل للنهي جواب مجزوم، الا أن صح المعنى بتقدير دخول ان على لا نحو لا تفعل الشر يكتن خيرا لك، فللنهي هنا جواب مجزوم لان المعنى يصح بقولك: أن لا تفعل الشر يكتن خيرا لك، بخلاف قولك: لا تفعل الشر يكتن شرا لك، فان الجزم فيه ممتنع؛ لعدم صحة المعنى بقولك أن لا تفعل الشر يكتن شرا لك.

والحق الفراء الرجاء بالتمني، فجعل له جوابا منصوبا، قال ابن مالك: ويقول له أقول لثبوت ذلك سماعا، ومنه قراءة حفص ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾.

\*\*\*

(1) الشاهد فيه قوله (وتأتي) حيث نصب الفعل المضارع، بأن مضمرة وجوبا، بعد واو المعية، في جواب النهي، والبيت لابي الأسود الدؤلي، وفيه أيضا الفصل بين الموصوف وهو (عار)، وصفته وهو (عظيم).

وَأَعْطَفُ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فَعَلًا      أَوْ وَاوٍ أَوْ أَوْ ثُمَّ وَانصَبَ وَاحْذِفَا  
أَوْ أَثَبْتُ أَنْ وَحَذَفَ أَنْ وَالنَّصَبُ      فِي غَيْرِ مَا مَرَّ وَمَنْ قَاسَ أَنْتَبَذَ  
وَالْفِعْلُ الْمَعْطُوفُ عَلَى اسْمٍ صَرِيحٍ بِالْوَاوِ، أَوْ الْفَاءِ، أَوْ ثَمَّ، أَوْ أَوْ، يَنْصَبُ  
بِاضْمَارِ أَنْ، أَوْ أَظْهَارِهَا. وَشَذَّ اضْمَارُهَا، وَبَقَاءُ عَمَلِهَا فِي غَيْرِ مَا مَرَّ، إِلَّا  
مَا سَمِعَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: خذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ، وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ.

=====

شرح قولِي وَاَعْطَفَ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ إِلَى خَاتِمَةِ  
يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ الْمَعْطُوفُ عَلَى اسْمٍ صَرِيحٍ، بِأَنْ مَضْمُرَةٌ، جَائِزَةُ الْاضْمَارِ  
بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
<sup>(1)</sup> لِلْبَسِّ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي      أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّفُوفِ

أَرَادَ وَأَنْ تَقَرَّرَ عَيْنِي، فَحَذَفَ أَنْ، وَأَبْقَى عَمَلَهَا دَلِيلًا عَلَيْهَا، قَالَ فِي شَرْحِ  
الْكَافِيَةِ: وَلَيْسَتْ الْوَاوُ مَخْصُوصَةٌ بِهَذَا، بَلْ هُوَ جَائِزٌ مَعَ، أَوْ، وَالْفَاءِ، وَثَمَّ،  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ بِنَصَبِ يَرْسِلُ عَطْفًا عَلَى وَحْيًا: وَالْأَصْلُ  
أَوْ أَنْ يَرْسِلَ وَقَالَ الشَّاعِرُ:

<sup>(1)</sup> الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ (وَتَقَرَّرَ) حَيْثُ نَصَبَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعَ، بِأَنْ مَضْمُرَةٌ جَوَازًا، بَعْدَ  
وَإِوَاءِ الْعَطْفِ الَّتِي تَقْدِمُهَا اسْمُ خَالِصٍ، مِنْ التَّقْدِيرِ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ (لِبَسَ)، وَالْبَيْتُ  
لِمَيْسُونِ بِنْتِ بَحْدَلٍ.



(1) لولا توقُّعُ معترٍ فأرضيهُ ما كنتُ أثّرُ إثراباً على تَرَبٍ (2)

وقال:

(3) ائني وقتلي سُلَيْكاً ثم أعقله كالثور (4) يضربُ لَمَّا عاقَتِ البقرُ

أراد ثم أن أعقله، فحذف أن وابقى عملها، فهذا وأمثاله جائز لكثرة نظائره.

وأما بقاء النصب بعد حذف، أن، في غير ذلك فضعيف قليل، ولا يقبل منه إلا ما نقله عدل، ولا يقاس عليه، ومما نقل قول بعض العرب: خذِ اللصَّ قبلَ يأخذك، وقول الشاعر:

(1) الشاهد فيه قوله (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع، بأن مضمرة جوازا، بعد فاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح، وهو (توقع).

(2) الاتراب بكسر الهمزة الاستغناء، والترب كفرس الفقر المعنى لولا أني أتوقع وجود فقير وارضائه بمالي، ما كنت اخترت الغنى على الفقر.

(3) الشاهد فيه قوله (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع، بأن مضمرة جوازا، بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو (قتلي)، والبيت لأنس بن مدرك الخثعمي.

(4) إذا كرهت البقرة ذات الحليب الماء ولم ترد عليه لا تضرب لاحترامها بواسطة الحليب بل يضرب الثور حتى تخاف هي أيضا، فتزد الماء، والشاعر قتل سليكا المتعرض لعرض الناس وأعطى ديتة، حتى يخاف سائر الناس الفاسدين، ولا يتعرضوا لأعراض الناس.

(1) ونهنت نفسي بعد ما كدتُ أفعله  
أراد أن أفعله.  
\*\*\*

## خاتمة

تزداد أن بعد إذا ولما  
كأي لتفسيرٍ بجملتين في  
وبين لو وقسم وتنمى  
أوليهُمَا القولُ ولفظه نفى  
(خاتمة) تزداد أن بعد لما للتوقيت، وإذا، وبين لو، وفعل القسم.  
وتستعمل للتفسير مثل (أي)، بشرط وقوعها بين جملتين، في أوليهما  
معنى القول، دون لفظه كأوحى وأوصى ونادى، كقوله تعالى ﴿وَأَوْحَيْنَا  
إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾..

وتقع ان زائدة، ولها مواضع: أحدها - وهو الأكثر أن تقع بعد لما  
التوقيتية نحو ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾ والثاني بعد إذا كقوله:  
(2) فأمهله حتى إذا أن كآته  
مُعاطى يد من لجة الماء غارف

(1) صدره:

فلم أر مثلها خباسة واحد  
الشاهد فيه قوله (أفعله) حيث نصب الفعل المضارع، بأن مضمرة في غير موضع  
من المواضع التي سبق ذكرها، وهذا لضرورة الشعر، وفيه شاهد آخر، وهو حذف  
الآلف من ضمير المؤنث في الوقف (فأفعله): أصله أفعلها (الخباسة) الظلم.

(2) الشاهد فيه قوله (إذا ان) حيث زيدت أن بعد إذا، وهو كثير، والبيت لاوز بن  
حجر.

والثالث - بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله:

(1) فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو متروكا كقوله:

(2) أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق

وتقع أن أيضا مفسرة بمنزلة أي نحو **﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ﴾** **﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمْ الْجَنَّةَ أُورِثْتُمُوهَا﴾** ولها شروط: أحدها - أن يسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها (وأخو دعواهم ان الحمد لله رب العالمين).. والثاني - ان تتأخر عنها جملة، فلا يجوز ذكرت عسجدا: أن ذهابا، بل يجب الأتيان بأي، أو ترك حرف التفسير، فلا فرق بين الجملة الفعلية، كما مثلنا، والاسمية: نحو كتبت إليه أن ما أنت وهذا، وقد اشرت الى الشرطين بقولي (بجملتين) الثالث - ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر. الرابع - ان لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال قلت له أن افعل.

تم الجزء الأول من كتاب الفرائد الجديدة بحمد الله  
ويليه الجزء الثاني وأوله الكتاب الثالث في المجرورات

(1) الشاهد فيه قوله (فأقسم أن لو) حيث زيدت أن بين (لو) والفعل القديم المذكور، وهو (فأقسم)، وهو كثير.

(2) الشاهد فيه قوله (والله ان لو) حيث زيدت ان بين (لو) والفعل القسم المتروك، وهو كثير.

## فهرس الكتاب

الم فد ة	الموضوع
3	المقدمة
11	خطبة الكتاب للمؤلف
12	الحث على تعليم النحو والاستدلال على ان النحو يسهل عليه غيره
17	اشعار الكسائي وابي تمام وغيرهما في مدح النحو
24	من وضع علم النحو العربي ؟ وما سبب وضعه ؟
31	بيان احتياج بقية العلوم للنحو
34	تحقي معنى كلمة الالفية وتعريف الكتاب
36	المقدمات
36	الكلام وما يتالف منه
40	الكلام لغة يطلق على ستة اشياء الكلام اصطلاحا وما يصح ان يترتب منه
41	الكلمة لغة واصطلاحا وقد يقصد بالكلمة الكلام
42	تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة
43	علامات الاسم
44	علامات الفعل الماضي
44	علامات الفعل المضارع
44	علامات الفعل الامر
44	علامة الحرف عدم قبول هذه العلامات
44	الكلمة ان دلت على معنى الفعل ولم تقبل علامته فهو اسم فعل
45	الكلم
46	الجملة تعريفها والنسبة بينها وبين الكلام

46	اقسام الجملة
46	اسمية فعلية ظرفية
46	وتنقسم باعتبار اخر الى صغرى وكبرى
48	المعرب والمبني
48	الاسم ضربان ومعرب ومبني وبيان كل منهما
48	انواع شبه الحروف ستة
51	المعرب والمبني من الافعال
51	المضاي مبني اجماعا والامر مختلف فيه المضارع معرب بشروط
52	الحرف الى لا يقسم الى معرب ومبني بل هو مبني لا غير
54	الاس قبل التركيب مختلف في اعرابه وبنائه
54	واختار المصنف انه واسطة ليس بمبني ولا معرب
54	ابواب البناء
55	الاول ما لزم البناء على السكون وهو نوعان
55	الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك
55	المضارع المتصل بنون الاناث
55	الثاني ما لزم البناء السكون او نائبه هو فعل الامر
56	الثالث ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة انواع
56	الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك
57	المضارع الذي باشرته نون التوكيد
57	ما ركب تركيب مزج من الاعداد
57	ما ركب تركيب مزج من الاحوال
57	ما ركب تركيب مزج من الظروف
59	الزمن المبهم المضاف للجملة

60	الرابع ما لزم البناء على الفتح او نائبه وهو لا النافية للجنس
63	الخامس ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة
63	العلم المختوم بويه وامس اذا اردت به معيناً
64	ما كان على وزن فعال
64	ما كان على فعال وسب للانشى
65	السادس ما لزم البناء على الضم
66	ما قطع عن الاضافة لفظاً من الظروف المبهمة
68	ما الحق بقبل وبعد
71	السابع ما لزم البناء على الضم او نائبه وهو المنادى المفرد المعرفة
75	انواع الاعراب وما يختص بنوع منهما وما يشترك فيه النوعان
76	الفرق بين اسماء حركات البناء والاعراب
78	اعراب الاسماء الستة وما فيها من اللغات
82	اعراب المثنى الملحق به
85	اعراب الجمع المذكر السالم والملحق به
91	اعراب الجمع المؤنث السالم والملحق به
92	اعراب ما لا ينصرف علل منع الصرف
94	الف التانيث
95	صيغة منتهى الجموع
97	العدل تعريفه
101	صيغة على افعل فعلى
103	وزن الفعل بشروطه
105	تركيب المزج مع العلمية
106	الالف والنون الزائدتان

106	هاء التانيث
108	العجمة
109	حروف الزلاقة
111	الف اللاحق
112	مسائل تتعلق بباب ما لا ينصرف
115	اعراب الافعال الخمسة
119	اعراب المضارع المعتل الآخر
120	فصل في الاعراب المقدر
127	النكرة والمعرفة الفرق بينهما
128	اقسام المعارف
130	الضمائر
131	ينقسم الى متصل مفصل تعريفها
132	المنفصل
133	المستتر ما يجب استتاره
134	ما يجوز استتاره
135	اذا امكن اتصال الضمير لا يؤتى بالمنفصل
136	ما يتعين فيه انفصال الضمير
139	المواضع التي يجوز فيها فصل الضمير ووصله
141	مرجع ضمير الغائب
143	المواضع التي يجوز فيها الاضمار قبل الذكر
150	ضمير الفصل او العماد
153	نون الوقاية
156	العلم معنى العلم
157	تحقيق علم الجنس والفرق بينه وبين اسم الجنس واره

	العلماء في علم الجنس
161	ينقسم علم الشخص الى اسم وكنية ولقب
162	اذا اجتمع الاسم واللقب فما وجوه الاعراب الجائز فيها
163	وينقسم العلم الى منقول ومرتل وواسطة بينهما
164	دخول الالف واللام على العلم
166	زوال العلمية بالنداء والتصغير والتثنية والجمع
167	العلم اذا كان بالاصل فعلا او حرفا او مركبا
170	اسماء الاشارة
170	ما يشار به الى المفرد مذكرا او مؤنثا
170	ما يشار به الى المثنى
170	ما يشار الى الجمع
170	ما يشار به الى المكان وما يشار به الى الزمان
174	المعرف باللام
177	اختلاف العلماء في ان حرف التعريف ال بجملتها ام لا
177	تقسيم ال الى العهدية والجنسية
178	تاتي ال زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة
180	مبحث الموصول الموصول الاسمي
182	الموصول الاسمي الخاص والفاظه
183	الموصول الاسمي العام والفاظه
185	اي تكون موصولة وموصوفة وشرطية واستفهامية
187	لا تكون صلة الموصول الا جملة او شبه جملة
189	يشترط في صلة ال ان تكون صفة محضة
190	لا بد لصلة الموصول من عائد
190	متى يجوز حذف العائد ومتى يمتنع ؟



193	الموصول الحرفي ، تعريفه ، والفاظه
195	خاتمة
200	الكتاب الاول في العمد وهي المرفوعات والمنصوبات والنواسخ
200	الكلام في اصل المرفوعات
202	المبتدا ، تعريفه وهو قسمان مبتدا له خبر ومبتدا له مرفوع يغني عن الخبر
205	العامل في المبتدا والخبر
208	الخبر ثلاثة اقسام الخبر المفرد وهو مشتق وجامد المشتق يتحمل الضمير
208	اراء العلماء في تحديد الخبر المشتق اذا كان بمعنى واحد
209	الخبر الجملة اسمية وفعلية ومتى تستغنى عن الرابط
212	شبه الجملة شروطه
212	لا يجوز الاخبار بطرف الزمان عن اسم عين
214	لا تقع النكرة مبتدا الا بمسوغ وتعداد المسوغات
216	يجوز حذف عامل الفاعل في مواضع وقد يجب حذفه
219	الاصل تقديم المبتدا وتاخير الخبر
219	المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا
219	المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر
219	المواضع التي يجب فيها التقديم والتاخير
224	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدا
224	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر
227	حكم تعدد الخبر لمبتدا واحد
230	الاخبار بالذي
236	متى يجب دخول الفاء على خبر المبتدا ومتى يجوز ؟

236	باب نواسخ المبتدا والخبر
236	لا يجوز ان يكون الفاعل او نائبه جملة في الاصح
240	الافعال الناقصة
240	عمل هذه الافعال والفاظها
240	بعض هذه الافعال يعمل بلا شرط وبعضها لا يعمل الا بشرط بيان ما لا يتصرف منها وما يتصرف غير الماضي يعمل عمل الماضي
245	شرط المبتدا الذي تدخل عليه هذه الافعال
245	يجوز توسط خبر هذه الافعال بينها وبين اسمها
245	يجوز تقديم خبر هذه الافعال عليها الا ليس ودام وما نفي بما
247	من افعال هذا الباب ما لا يكون الا ناقصا ومنها ما يكون تاما ويكون ناقصا ولا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا
247	لا يجوز حذف الخبر في هذا الباب الا في ضرورة الشعر تأتي كان زائدة وبيان مواضع زيادتها وشروطها
250	تحذف كان اما وحدها او مع اسمها وقد يكون الحذف واجبا ، يجوز حذف نون كان بشروط
250	وقد تأتي كان بمعنى لم يزل
253	الحروف المشبهة بليس
253	تعمل ما عمل ليس عند الحجازيين بخمس شرائط
255	حكم المعطوف على خبر ما
256	لا يجوز حذف اسم ما ولا خبرها الا اذا اكتفت بان
257	الحق البصريون لا بليس بشروط
258	الحق بليس ان النافية بشروط
258	الحق لات بليس بشروط
259	يجوز زيادة الباء في خبر ليس وما النافية كثيرا وفي خبر غيرهما قليلا

260	المواضع التي تزداد فيها ان
262	افعال المقاربة
263	عمل افعال هذا الباب وما يشترط في خبرها
265	الغائب في خبر عسى ان يقترن بان وكاد بالعكس يجب اقتران خبر حرى واخلوق بان
266	يمنتع اقتران خبر افعال الشروع بان
266	لا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب على الفعل ويجوز التوسط
266	يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم
267	يختص عسى واخلوق واوشك بان تستعمل تامه كما جاز استعمالها ناقصة
269	اذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر
270	ان واخواتها
270	هذه الادوات كلها حروف وهي ستة
271	عمل هذه الاحرف شروط الخبر في هذا الباب
271	لا يجوز تقدم خبر هذه الاحرف عليها بحال اما توسط الخبر فيجوز اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا
271	لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا واختلفوا اذا كان حالا
272	يجوز حذف الخبر بدليل وكذا الاسم
273	يجوز حذف الخبر في مواضع
275	همزة ان لها ثلاثة احوال وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الوجهين
275	المواضع التي يجب فيها كسر ان
275	المواضع التي يجب فيها فتح ان
276	اختلف في ان المكسورة والمفتوحة هل هما اصلان او احدهما فرع فعلى هذا القول ايهما الاصل مع الدليل
277	المواضع التي يجوز فيها الوجهان

279	متى يجوز دخول اللام على خبر ان
279	تدخل لام الابتداء ايضا على ضمير الفصل وعلى اسم ان وعلى معمول الخبر بشروط
279	تقترن ما بهذه الحروف فيبطل عملها وربما يبقى معها العمل
280	تخفف ان المكسورة فيقل عملها
283	تخفف ان المفتوحة فيضم اسمها يجب ان يكون خبرها جملة
285	وتخفف كان فيضم اسمها ويجوز كون خبرها مفردا ولا تخفف لكن ولعل
286	لا التي لنفي الجنس
286	تعمل لا عمل ان بشروط
287	اذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير حكمها
288	يحذف الخبر اذا علم
290	ظن واخواتها
292	عمل هذه الافعال هي اربعة معاني كل نوع والاستشهاد على ذلك
297	وافعال هذا الباب كلها تتصرف الا هب وتعلم
298	الالغاء والتعليق خاص بالافعال المتصرفه وانما يجوز الالغاء اذا تاخر الفعل او توسط متى يجب التعليق ؟
299	ويختص المتصرف من افعال هذا الباب بجواز اعماله في ضميرين متصلين لمسمى واحد احدهما فاعل والاخر مفعولا
300	راي الحلمية والبصرية ظن بمعنى اتهم علم بمعنى عرف
302	متى يجوز حذف المفعولين او احدهما ومتى لايجوز
305	للقول ومشتقاته استعمالات احديها ان تحكى بها الجملة الثاني ان ينصب المفرد
305	الثالث ان يعمل عمل ظن واختلف هل يعملونه باقيا على معناه او لا

310	اعلم واخواتها
310	ذكر الافعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل
311	يجوز حذف كل المفاعيل او بعضها لدليل
314	الفاعل
315	الفاعل تعريفه حكم الفاعل التاخر عن فعله
315	لا يجوز حذف الفاعل الا في مواضع
316	يجوز جر الفاعل بالباء ومن الزائدتين
316	اذا كان الفاعل مثنى او جمعا فالمشهور تجريد الفعل عن علامة التثنية الجمع
318	الاصل ان يلي الفاعل الفعل
318	وقد يجب البقاء على هذا الاصل اذا حصل لبس وان لم يحصل لبس جاو تقديم المفعول
318	متى يجب تقديم المفعول على الفاعل ومتى يجب تقديم الفاعل على المفعول ؟
318	يجوز تقديم المفعول على الفعل
321	النائب عن الفاعل
322	يحذف الفاعل لغرض وينوب عنه المفعول به او غيره
323	اذا كان الفعل متعديا الى اكثر من مفعول فايهما ينوب عن الفاعل ؟
324	اختلفوا هل يجوز اقامة غير المفعول به مع وجوده ؟
327	المضارع المرفوع
327	يرفع الفعل المضارع حال تجرده من الناصب والجازم وفي عامله اقوال اربعة
328	الكتاب الثاني في الفضلات
328	المفعول به
330	المفعول به , تعريفه , والاصل فيه التاخر عن الفاعل وقد يتقدم عليه وجوبا او جوازا وقد يتقدم على الفعل جوازا كما انه يتقدم عليه وجوبا في مواضع ويجب

	تاخيرہ عن الفعل في صور
331	الاصل جواز حذف المفعول به ويمتنع في صور اذا كان للفعل مفعولان يتقدم منهما ما هو فاعل في المعنى وقد يجب ذلك وقد يمتنع
332	ويجوز حذف ناحب المفعول به لقريئة وقد يجب حذفه
333	التحذير ، تعريفه ، انواعه ، حكم كل نوع
333	الاغراء ، تعريفه ، وحكمه
335	الاختصاص ، الاختصاص يشبه النداء لفظا ويخالفه من وجوه ، مثال الاختصاص ، اعراب المخصوص
338	النداء
338	حروف النداء سبعة ، مواضع استعمالها
340	انواع المنادى وحكم كل نوع
341	يجوز تنوين المنادى المبني للضرورة
342	متى يجوز حذف حرف النداء ؟ ومتى لا يجوز ؟
343	اختلف في جواز حذف المنادى وابقاء حرف النداء
344	حكم الفصل بين حرف النداء والمنادى
345	لا ينادى المضمرة ولا المعرف بال في السعة الا ما استثنى
346	ولا ينادى الموصول المصدر باللام
347	حكم المنادى اذا كان اسم اشارة
349	حكم المنادى العلم الموصوف بابين
352	اسماء لازمت النداء
355	الندبة ، الاستغاثة ، المندوب تعريفه وما يجوز به وما لا يجوز
357	يلحق باخر المندوب الف وبيان ما يحذف لاجل هذه الالف
358	يجر المستغاث بلام جر مفتوحة تكسر مع المستغاث له ، تحذف لام المستغاث ويؤتى بالف بدلها
359	الترخيم ، تعريفه ، بيان ما يجوز ترخيمه ما لا يجوز

	وشروطه
362	ترخيم المركب ، يجوز الاسم المرخم لغتان وقد تتعين واحدة
365	لا يرخم المندوب ولا المستغات ولا اسم لازم للنداء
366	ترخيم غير المنادى للضرورة
367	المفعول المطلق ، تعريفه يعمل فيه الفعل او الوصف او المصدر ، الفعل اصل او المصدر
368	تقسيم المصدر الى مبهم ومختص
369	ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية عدة اشياء
370	المواضع التي يجوز فيها حذف عامل المفعول المطلق والمواضع التي يجب فيها الحذف
375	المفعول له
377	المفعول له على ثلاث انواع حكم كل نوع
379	المفعول فيه ، تعريفه ، ناصب المفعول فيه
381	كل اسم زمان تقبل النصب على الظرفية
382	اما اسماء المكان فان التي تقبل النصب على الظرفية اربع انواع
383	فائدة وجه النصب في قوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله عدد خلقه ورضا نفسه الحديث وتحقيق الموضوع
385	الظروف على قسمين متصرف وغير متصرف وبينا كل واحد منها بالتفصيل
393	ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا وعن المكان قليلا
394	الظروف المبينة
396	تحقيق في اثبات اسمية اذ وبيان اعرابها
398	بيان عامل اذا وشرطها وجوابها
400	بيان اذا الفجائية
401	الان من الظروف المبينة وسبب بنائه وقيل معرب

403	امس مبني على الكسر وعلة بنائه وقيل معرب
404	حيث من الظروف المبنية وندر خروجها عن الظرفية
405	عوض من الظروف المبنية
406	قط من الظروف المبنية
406	كيف اسم استفهام وقيل ظرف
407	المنصوب على التوسع
407	التوسع يكون في المصدر والظرف المتصرف
409	للتوسع خمس شروط
411	المفعول معه ، تعريفه
412	لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان
413	هل هو مقياس في كل شيء او مقتصر على السماع ؟ فيه خلاف
413	الاختلاف في العامل من المفعول معه
414	مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والمفعول معه خمس اقسام
417	المستثنى
420	ناصب المستثنى ، حكم المستثنى الواقع بعد الا
422	حكم المستثنى المفرغ ، حكم الا كررت لغير توكيد
423	لا يفصل بـ الا بين الموصوف والصفة ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها
424	حكم غير وحكم المستثنى بغير وسوى
425	حكم المستثنى بليس ولا يكون وعدا وخلا وحاشا
426	حكم حاشا نفسها
427	بيد
427	مسالة تاتي غير بمعنى الا وتاتي الا بمعنى غير بشرط ، يحذف المستثنى بغير والا بعد ليس



433	الحال
433	تعريف الحال
434	الغالب في الحال ان يكون مشتقا وان يكون منتقلا
434	المواضع التي تاتي فيها الحال ثابتة
435	المواضع التي تاتي فيها الحال جامدة
435	ويرد الحال مصدرا
437	ولا تكون الحال الا نكرة وقد تجيء معرفة على التاويل بنكرة
438	حق صاحب الحال ان يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط ان يكون معه مسوغ
440	يجيء الحال من المضاف اليه في مواضع
440	متى يجوز تقديم الحال على صاحبه ؟ ومتى يجب ؟ ومتى يمتنع ؟
442	متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه ومتى يمتنع ذلك ؟
444	قد يتعدد الحال وصاحبه مفرد او متعدد
446	الحال على ضربين مؤسسة ومؤكدة باعتبار
446	والحال باعتبار اخر على ضربين مقصودة وموطئة
446	المؤكدة تكون مؤكدة لعاملها او لصاحبها او لمضمون الجملة
446	اختلاف العلماء في عامل الحال المؤكد لمضمون الجملة
446	وتنقسم الحال باعتبار الى مقارنة ومقدرة ومحكية
446	وتنقسم باعتبار الى حقيقة وسببية
447	ورد من الحال الفاظ مركبة محفوظة
448	تقع الحال ظرفا وجارا ومجرورا
448	وتقع الحال جملة بشرط ان تكون لها رابط وهو ضمير او واو

451	متى يجوز حذف عامل الحال ومتى يمتنع ومتى يجب
453	التمييز ، تعريفه ، بيان انواعه وحكمه
454	حكم التمييز الواقع بعد افعله التفضيل
454	حكم التمييز بعد كل ما يقتضي التعجب
458	تقدم التمييز على عامله واختلاف العلماء في ذلك
459	يجوز حذف التمييز ويأتي مؤكدا
459	تمييز العدد
461	الثلاثة الى عشرة وما بينهما وتمييزها
462	تمييز العدد المركب
462	تمييز العدد المفرد والمعطوف
463	صياغة فاعل من العدد على وجوه
468	تمييز كم الاستفهامية
469	تمييز كم الخبرية
469	كاين كذا وكذا
470	نواصب المضارع
470	من نواصب المضارع ان وكى ولن
471	من نواصب المضارع اذن بشرط
472	لا يجوز حذف معمول النواصب
474	متى يجب اضمار ان ومتى يجب الاظهار
475	تنصب ان مضمرة بعد او وبعد حتى
476	وتنصب ان مضمرة بعد الفاء في جواب واحد من ثمانية اشياء
476	واو المعية كالفاء فيما ذكر
476	واذا سقطت الفاء بعد غير النفي جاز جزم المضارع
480	اذا عطف فعل مضارع اسم خالص جاز فيه النصب بان

	مذكورة او مقدرة
482	خاتمة
482	تقع ان زادة في مواضع